جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٥٨)

بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى

نوفمبر ١٩٩٠

بعض آفاق التنسيق الصناعى
بين دول مجلس التعاون العربى

إعداد

أ.د. فتحى الحسينى خليل
أ.د. راجية عابدين خير الله
أ.د. ثروت محمد على
د. حامد إبراهيم هطل
د. معين رجب

محتويات البحـــــــث

الفصل الأول :ـ إمكانات وآفاق التنسيق الصناعى — الصفحـة

المبحث الأول

تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربى

أولاً :ـ الوضع الإقتصادى والصناعى الحالى لدول مجلس التعاون العربى ٣

ثانياً :ـ عملية التنسيق أو التكامل فى الأدب الإقتصادي ٤٢

ثالثاً :ـ مفهوم التنسيق الصناعى وأهميته لدول مجلس التعاون العربى ٤٣

رابعاً :ـ أسس التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى ... ٤٩

خامساً :ـ مجالات تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربى ٥١

١ ـ تنسيق الصناعات القائمة فى دول مجلس التعاون العربى ٥١

٢ ـ تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة ٨٨

٣ ـ تنسيق المعلومات الإحصائية الصناعية ٩١

٤ ـ تنسيق البحوث العلمية الصناعية والتكنولوجية ٩١

٥ ـ التنسيق الصناعى فى مجال التدريب ٩٢

٦ ـ التنسيق بين السياسات الإستثمارية فى مجال الصناعة ٩٣

المبحث الثانى :ـ

تنسيق الخطط الإنمائية الصناعية لدول مجلس التعاون العربى

أولاً :ـ إتفاقية مجلس التعاون العربى ٩٩

ثانياً :ـ أهمية تخطيط القطاع الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى ١٠٠

ثالثاً :ـ مفاهيم تنسيق الخطط الصناعية ١٠٢

رابعاً :ـ التجارب التخطيطية لدول مجلس التعاون العربى ١٠٥

خامساً :ـ تجارب التنسيق بين الخطط الإقتصادية فى المجال الصناعى ١٨٨

١ ـ الأجهزة المؤسسية ١٨٨

الصفحة

٢ ـ الخطوات الإجرائية على طريق التنسيق ١٢٢

سادساً :ـ آفاق تنسيق الخطط الإنمائية الصناعية ١٢٩

١ ـ متطلبات تنسيق الخطط الإنمائية الصناعية ١٢٩

٢ ـ مجالات التنسيق فى الخطط الصناعية ١٣٤

الفصل الثاني :ـ آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجال الطاقة .....

:ـ مدخل إلى التعاون والتنسيق العربي في مجال الطاقة مع التركيز على فرص التعاون بين الأقطار العربية ١٤١

١ ـ دور الجامعة العربية في تنسيق التعاون العربي في مجال الطاقة ١٤٢

٢ ـ إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك ١٤٨

ثانياً :ـ حتمية التعاون والتكامل العربي في مواجهة سياسة الإعتماد المتبادل الدولي لتأمين وإستقرار امدادات الطاقة ١٥١

١ ـ الدور المحورى للبترول في إطار الإعتماد المتبادل ١٥١

٢ ـ حتمية التعاون والتكامل الإقتصادى العربى فى مواجهة النظم الإقتصادية ذات الطابع الإتحادى ١٥٧

٣ ـ سياسة الإعتماد المتبادل العربي ١٦٠

ثالثاً :ـ الدور المحورى للأوابك في تحقيق التوازن في أوضاع الطاقة عربياً وعالمياً مع التركيز على الإمكانات البترولية لـــدول مجلس التعاون العربي ١٦٢

١ ـ تطور أسعار النفط الخام وتأثيرها على العوائد النفطية للدول العربية ١٦٢

الصفحة

٢- تطور الإحتياطي المؤكد من النفط والغاز الطبيعي عربياً وعالمياً ١٧٣

٣- تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي عربياً وعالمياً ١٧٨

٤- التطورات العربية في تكرير وصناعة المشتقات النفطية ١٨٢

٥- التطورات العربية في صناعة البتروكيماويات ١٨٩

رابعاً:- آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجال البنية الأساسية لقطاع الكهرباء

مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون العربي ١٩٥

١- تطور الهياكل الإرتكازية لقطاع الكهرباء في الدول العربية

ودول مجلس التعاون العربي (الواقع وآفاق المستقبل) ١٩٥

١٠١ تطور إنتاج الطاقة الكهربائية (الواقع وآفاق المستقبل) ١٩٥

٢٠١ تطور القدرة المركبة بمحطات توليد الطاقة الكهربائية

(الواقع وآفاق المستقبل). ١٩٩

٣٠١ تطور الحمل الذروي في الوطن العربي (الواقع وآفاق

المستقبل) ٢٠٥

٤٠١ تطور شبكات نقل الكهرباء في الوطن العربي

والتوقعات حتى عام ٢٠٠٠ ..... ٢٠٨

٢- متطلبات قطاع الكهرباء في الوطن العربي والإستثمارات

المقدرة لها خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) ٢١٠

خامساً:- آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجال ربط الشبكات الكهربائية

مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون العربي ٢١٢

١- مزايا الربط الكهربي ٢١٢

الموضوع	الصفحة
٢ - امكانيات تحقيق الربط العربى الشامل للشبكات الكهربائية	٢١٣
٣ - الربط بين شبكتى مصر والأردن	٢١٥
٤ - الربط الكهربائى الخماسى بين مصر والأردن والعراق وسوريا وتركيا - كنواه لربط شبكة المشرق العربى بالشبكة الأوروبية	٢١٧
٥ - الربط الكهربى بين مصر ودول المغرب العربى عبر ليبيا	٢١٨
٦ - الربط الكهربى بين مصر والدول الإفريقية عبر زائير	٢٢٠
٧ - الدور المحورى لمصر فى الربط العربى الإفريقى الشامل للشبكات الكهربائية	٢٢١
سادساً :- الإتفاقيات ومجالات التعاون والتنسيق فى مجال النفط والكهرباء والطاقة بين دول مجلس التعاون العربى	٢٢٣
١ - التعاون الثنائى بين مصر والعراق	٢٢٣
٢ - التعاون الثنائى بين مصر والأردن فى مجال الكهرباء والطاقة	٢٢٤
٣ - إتفاقية التعاون فى مجال الكهرباء بين دول مجلس التعاون العربى	٢٢٩
٤ - اتفاقية التعاون فى مجال النفط بين دول مجلس التعاون العربى	٢٣٠
سابعاً :- دور العون الإنمائى العربى والتنسيق فى مجال الطاقة	٢٣٢
١ - المساعدات الإنمائية العربية	٢٣٢
٢ - التوزيع الجغرافى والقطاعى لعمليات صناديق ومؤسسات التنمية العربية	٢٣٥
٣ - مساهمة مؤسسات التنمية والصناديق العربية فى تمويل مشروعات الكهرباء والطاقة فى مصر	٢٤١
٤ - المشروعات العربية المشتركة	٢٤٥
ثامناً :- الخلاصة	٢٤٨

الفصل الثالث :- إمكانيات وآفاق التنسيق والتعاون في مجال التخطيط المالي والتمويل ..... الصفحة

- تقديم ٢٥٣
- أولاً :- مفهوم التخطيط المالي ٢٥٨
- ثانياً :- الناتج المحلى الإجمالى وفق مصادره ٢٦٣
- ثالثاً :- الناتج المحلى الإجمالى وفق أوجه الإنفاق ٢٦٩
- رابعاً :- المدخرات القومية ٢٧٥
- خامساً :- التبادل التجارى ٢٨٢
- سادساً :- إمكانيات وآفاق التكامل ٢٩١
- الخاتمة والتوصيات ٢٩٨

الفصل الرابع :- إمكانات وآفاق التنسيق والتعاون في مجالات بناء القدرة التكنولوجية في دول مجلس التعاون العربي .....

- أولاً :- الحاجة إلى بناء القدرة التكنولوجية العربية ٣٠٣
- ثانياً :- مجلس التعاون العربى ومسؤولية بناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية ٣٠٥
- ثالثاً :- المدخل السليم لبناء القدرة التكنولوجية لدول مجلس التعاون ٣١٧
- رابعاً :- إمكانات التنسيق والتعاون التكنولوجى بين دول مجلس التعاون العربى ٣٢٢

المراجع ٣٢٧

بيان الجداول

رقم الجدول		رقم الصفحة
١	الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١١
٢	التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥	١٣
٣	متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧	١٦
٤	الناتج المحلى الإجمالى حسب بنود الانفاق بالأسعار الجارية أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧	١٧
٥	تطور الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦	٢٢
٦	درجة التركيب السلعى لصادرات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٠ ـ ١٩٨٧	٢٣
٧	متوسط الأهمية النسبية للتركيب السلعى لواردات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦	٢٤
٨	التوزيع الجغرافى لصادرات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦	٢٨
٩	التوزيع الجغرافى لواردات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٦	٢٩
١٠	القيمة المضافة للصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧	٣٤
١١	هيكل الصناعات التحويلية لدول مجلس التعاون العربى لعام ١٩٨٦ تبعاً للقيمة المضافة	٣٥

رقم الجدول		رقم الصفحة
١٢	العمالة ومتوسط انتاجية العامل فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٦	٣٦
١٣	الإستثمارات الصناعية فى دول مجلس التعاون العربى (١٩٨١/٧٠ ١٩٨٦/٨١).....	٣٧
١٤	نسبة المكون الأجنبى إلى الإستثمار المحلى الثابت فى دول مجلس التعاون العربى أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٦	٣٨
١٥	بعض المؤشرات الإحصائية عن الصناعات الغذائية فى العراق عام ١٩٨٦	٥٣
١٦	أنواع الصناعات الغذائية فى العراق عام ١٩٨٦	
١٧	الأنشطة الإقتصادية الرئيسية ومدى مساهمة كل منها فى مستلزمات إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فى عام ١٩٧٩.....	٥٧
١٨	بعض المؤشرات الإحصائية الخاصة بالصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ فى مصر خلال الفترة من عام ٥٧/٥٨ حتى ١٩٨١/٨٠	٦١
١٩	المؤشرات الإحصائية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى العراق عام ١٩٨٦	٦٤
٢٠	تطور الإستهلاك من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر خلال الفترة من ٥٧/٥٨ حتى عام ١٩٨٧/٨٦	٦٩
٢١	تطور الإنتاج للغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة ٥٧/٥٨ ـ ٨٧/٨٦ فى مصر	٧١
٢٢	إنتاج المواد الأولية والأسمدة الكيماوية عام ١٩٨٧ فى دول مجلس التعاون العربى	٧٤

رقم الجدول	الموضوع	رقم الصفحة
٢٣	تطور إنتاج وإستهلاك الأسمنت لدول مجلس التعاون العربى خلال أعوام ١٩٨٢ ، ١٩٨٥	٧٦
٢٤	إنتاج وإستهلاك منتجات الحديد والصلب خلال الفتـــــرة ٨٠ ـ ١٩٨٥ لدول مجلس التعاون العربى	٨٢
٢٥	توزيع المشروعات الإستثمارية حسب دول مجلس التعـــاون العربى والدول العربية حسب حجم رؤوس الأموال المدفوعة حتى نهاية ١٩٨٨	٩٦
٢٦	تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧).....	١٦٥
٢٧	تطور العوائد النفطية للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٠ـ١٩٨٨)	١٧٠
٢٨	تطور إحتياطى النفط المؤكد عربياً وعالمياً خلال الفتـــــرة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)	١٧٤
٢٩	تطور إحتياطى الغاز الطبيعى عربياً وعالمياً خلال الفتـــــرة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨).....	١٧٧
٣٠	تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٨)	١٧٩
٣١	تطور إنتاج الغاز الطبيعى عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٤ـ ١٩٨٨)	١٨١
٣٢	تطور طاقات تكرير النفط القائمة عربياً وعالمياً خلال الفتـــرة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) والمخططة	١٨٣
٣٣	طاقة تكرير النفط العالمية فى نهاية عام ١٩٨٨	١٨٥
٣٤	طاقة مصافى التكرير العربية القائمة فى نهاية عام ١٩٨٨	١٨٦
٣٥	تطور الطاقة الكهربائية المنتجة فى الوطن العربى خلال الفتـــرة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠	١٩٧
٣٦	مقارنة كمية إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفـــة ومتوسط إستهلاك الفرد منها فى الوطن العربى والعالم فى النصف الأول من الثمانينات	٢٠٠
٣٧	تطور قدرة التوليد المركبة فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٧٥ـ ١٩٨٥) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠	٢٠٢
٣٨	مقارنة القدرة الاسمية المركبة فى محطات توليد الكهرباء فـــى العالم العربى وفى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥)	٢٠٣

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٣٩	تطور الحمل الذروى فى الوطن العربى ودول مجلس التعاون العربى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٦) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠	٢٠٧
٤٠	تطور أطوال شبكات نقل الكهرباء فى الدول العربية عامى ١٩٨٠، ١٩٨٥ وتوقعات الزيادة الكلية حتى عام ٢٠٠٠	٢٠٩
٤١	الإستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)	٢١١
٤٢	قيمة صافى سحب المساعدات العربية الإنمائية الميسرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٦)	٢٣٣
٤٣	التوزيع الجغرافى لعمليات التمويل لمؤسسات التنمية العربية على الدول المستفيدة خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٧)	٢٣٦
٤٤	توزيع عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية على الجهات المانحة والدول العربية المستفيدة حتى نهاية عام ١٩٨٧ .	٢٣٨
٤٥	التوزيع القطاعى لعمليات التمويل حسب المؤسسات المانحة حتى نهاية عام ١٩٨٧	٢٤٠
٤٦	التوزيع القطاعى لمجموعة قيمة عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية والإقليمية حتى نهاية عام ١٩٨٧ حسب القطاعات ومجموعة الدول المستفيدة	٢٤٢
٤٧	توزيع قروض الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى حسب القطاعات فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٩)	٢٤٣
٤٨	بيان تفصيلى بالقروض المقدمة من الصندوق العربى إلى قطاع الكهرباء والطاقة فى مصر	٢٤٣

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
٤٩	الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الإجمالى	٢٦٨
٥٠	الناتج المحلى الإجمالى وفق أوجه الإنفاق	٢٧٤
٥١	المدخرات القومية لدول مجلس التعاون ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد منها	٢٨٠
٥٢	المدخرات القومية لبعض الدول المجاورة لدول مجلس التعاون ونسبتها إلى الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد منها	٢٨١
٥٣	هيكل الواردات	٢٨٨
٥٤	هيكل الصادرات	٢٨٩
٥٥	حجم التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون	٢٩٠
٥٦	أشكال الصادرات التكنولوجية المصرية	٣٢٤
٥٧	الدول المستفيدة من الصادرات التكنولوجية المصرية	٣٢٥
٥٨	دوافع تصدير التكنولوجيا المصرية للخارج	٣٢٧
٥٩	عدد العاملين فى البحث والتطوير من كل عشرة الاف شخص من القوى العاملة	٣٢٩
٦٠	الإنفاق على البحث والتطوير فى عدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول غير العربية	٣٣٠

مقدمة عامـــــــة

فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ صدر إعلان بغداد بتأسيس مجلس التعاون العربـــــى الذى يجمع أربعة أقطار عربية هى مصر ـ العراق ـ الأردن واليمن . ويهدف كمـــا جاء فى نص المادة الثانية من إتفاقية التأسيس ؛ إلى تحقيق التكامل الإقتصـــادى تدريجياً وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج والعمل على التنسيـــق بين خطط التنمية فى الدول الأعضاء ..... وكذلك تشجيع الإستثمـــــارات والمشاريع المشتركة والسعى إلى قيام سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولاً إلـــى السوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية العربية . وقد حرصت إتفاقية التأسيـــس للمجلس فى مادتها الثانية التى تتناول تحديد أهدافه ، على النص صراحة علـــى أهم الأنشطة التى يجب أن تتناولها عمليات التنسيق والتعاون بين دول المجلس ، ومـن بينها النشاط الصناعى .

وكان طبيعياً بعد إعلان إتفاقية تأسيس مجلس التعاون العربى فـــى ١٦ فبراير ١٩٨٩ ، أن تستحوز تلك الأهداف على إهتمام العديد من المؤسســـات والمنظمات البحثية والعلمية العربية والدولية ، ومن بينها معهد التخطيط القومـــى باعتباره أعرق المؤسسات البحثية العربية والإفريقية . وعليه فقد أعطيت الدراســات والبحوث المتعلقة بإستكشاف آفاق ومجالات التنسيق والتعاون بين دول المجلس فـــى مختلف المجالات التى أبرزتها إتفاقية التأسيس ، مساحة عريضة على خطة بحـــوث المعهد لعام ١٩٩٠/٨٩ . ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث عن آفاق التنسيق الصناعـــى بين دول مجلس التعاون العربى .

ولما كانت مجالات التنسيق والتعاون الصناعي بين دول المجلس متعـــددة ومتشعبة ، بحيث يتعذر تغطيتها جميعاً فى ظل قيود الوقت والفريق البحثـــى المناط به تنفيذ هذا البحث ، فقد استقر الرأى على التركيز على بعض القضايـــا

والمجالات التى نراها أساسية فى هذه المرحلة ، على أن يتم إستكمال القضايا والمجالات الأخرى والتى لاتقل أهمية عن تلك التى تناولها البحث ، فى المراحل والخطط البحثية التالية . وذلك تمشياً مع تقدم العمل فى تنفيذ إتفاقية المجلس وإستكمال تنظيماته المؤسسية .

وعليه فقد كان طبيعياً أن تكون نقطة البدء هى محاولة إستكشاف إمكانات التنسيق والتعاون بين دول المجلس فى مجال التنمية الصناعية . ذلك أن مجلس التعاون العربى قد بدأ وكل من الدول الأربع المؤسسة له تمتلك قدراً من قاعدة صناعية (وإن كانت متفاوتة) قوامها العديد من المشروعات الصناعية فى مختلف المجالات . كما كان قيام تلك المشروعات الصناعية نتيجة لإعداد وتنفيذ العديد من الخطط والبرامج التنموية فى مختلف المجالات ومنها المجال الصناعى . وهنا أصبح من الضرورى البحث عن آفاق التنسيق بين تلك الدول فى مجال التنمية الصناعية وخطط الإنماء الصناعى ، وذلك بهدف الوقوف على إمكانات تكامل تلك التوجهات والخطط الصناعية .

وقد كان التركيز على مجال الطاقة ومحاولة إستكشاف آفاق وامكانات التنسيق والتعاون فيها ، نتيجة طبيعية لكون الطاقة أصبحت تمثل العامل الحاكم في قيام وتطور الصناعة الحديثة . ومن ثم أصبحت الطاقة الرخيصة من أهم القيود التى ترد على تطلعات الدول وخاصة النامية ، إلى التصنيع والتنمية. ولذلك كان لابد من الإهتمام بهذه القضية المحورية فى محاولة بحث ودراسة آفاق التنسيق والتعاون الصناعى بين دول المجلس الأربع .

وإذا كانت قضية التمويل لايجب أن تغيب عن بال المخطط وهو يفكر فى الإستثمار ، فإن البحث قد إهتم بقضية التمويل والتخطيط المالى ، ليس

أسس التنسيق والتعاون وخلصت النوايا ، إن الأمة العربية تملك من الإمكانات والموارد مايساعدها على الفكاك من مشاكلها ، فيما لو إستغلت تلك الموارد فى إطار تكاملـــــى يحرص على تحقيق المصلحة القومية والإقليمية والقطرية ، ومن هنا فإننا نود أن تكـــون تلك الدراسة مساهمة لدفع جهود التكامل الإقليمى والعربى تحقيقاً للمصلحة العربيـــــة العليا .

وقد إشتركت فى إعداد هذه الدراسة السادة :

١ ـ الأستاذ الدكتور / فتحى الحسينى خليل
المستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى ـ الفصل الرابع

٢ ـ الأستاذة الدكتورة/ راجية عابدين خير الله
المستشار بمركز التخطيط الصناعى ـ الفصل الثانى

٣ ـ الأستاذ الدكتور / ثروت محمد على
المستشار بمركز التخطيط الصناعى ـ الفصل الثالث

٤ ـ الدكتور/ حامد إبراهيم السيد هطل
الخبير بمركز التخطيط الصناعى ـ الفصل الأول ـ المبحث الأول

٥ ـ الدكتور / معين محمد رجب
من خارج المعهد ـ الفصل الأول ـ المبحث الثانى

والله ولى التوفيق ،

المشرف والباحث الرئيسى

يونيو ١٩٩٠ أ.د فتحى الحسينى خليـــــــــــل

لمجرد كونها الشق المكمل للشق العينى فى خطط وبرامج التنمية والتصنيع ، ولكن للتفاوت الواضح فى القدرة التمويلية لدول المجلس . ولاشك أن هذا الجانب يعتبر أساسياً فى محاولة الوصول إلى قدر معقول من التنسيق والتعاون الصناعي ، حيث يكون من الضرورى إستكشاف آفاق وإمكانات التنسيق والتعاون المالى بين دول المجلس .

وأخيراً إهتم البحث بدراسة وتحليل آفاق وإمكانات التنسيق والتعاون بين دول المجلس فى مجال بناء القدرة التكنولوجية باعتبارها القاعدة الإرتكازية التى تنطلق منها التنمية الإقليمية والعربية المستقلة ، علاوة على كونها المفص الذى سيقطع حبل التبعية التكنولوجية ومن ثم الإقتصادية للدول الصناعية المتقدمة .

وإنطلاقاً من هذا الفهم ، فقد جاء البحث فى أربعة فصول ، إختص كل منها بدراسة وتحليل آفاق التنسيق والتعاون بين دول المجلس فى قضية محددة واضحة . فقد إختص الفصل الأول بقضية التنمية الصناعية والتنسيق بين خطط وبرامج التصنيع بين الدول الأربع ، وذلك على مبحثين . المبحث الأول ويقوم على دراسة وتحليل إمكانات تنسيق التنمية الصناعية فى حين ناقش المبحث الثانى إمكانات وآفاق التنسيق والتعاون فيما بين الخطط الصناعية للدول الأربع . ويقوم الفصل الثانى بدراسة و تحليل آفاق إمكانات التنسيق والتعاون فى مجال الطاقة . والفصل الثالث يتناول إمكانات التنسيق والتعاون فى مجال التخطيط المالى والتمويل . وجاء الفصل الرابع ليتناول آفاق وإمكانات التنسيق والتعاون فى مجال بناء القدرة التكنولوجية .

وأخيراً فإننا نود أن تساهم هذه الدراسة فى إيضاح وإبراز القدرة الإقليمية لدول مجلس التعاون العربى بإعتبارها جزء هام وفعال من القدرة العربية الشاملة ، على بناء القاعدة الصناعية للتنمية العربية الشاملة ، وذلك إذا ماتوفرت لها

الفصل الأول

إمكانات وآفـــــــاق التنسيق الصناعى

المبحث الأول :- تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربي

مقدمـــــة

تبرز أهمية دراسة موضوع تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربي من أهمية التصنيع في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وقدرته في تعجيـــــل عملية التحول الهيكلي والإنتاجي للإقتصاد العربي ، ومن الإستخدام الكفؤ والأكثر رشداً للموارد الإنتاجية المتاحة لما يتمتع به القطاع الصناعي من مقومات الإنتاجية العاليـــة بالمقارنة بالقطاع الزراعي .

ومما يزيد من أهمية دراسة هذا الموضوع أن كثيراً من الدول المتقدمة صناعيـــاً قد قامت بعمليات تنسيق فيما بينها في مجال التنمية الصناعية ، ونرى ذلك واضحـــاً في تكتلات دول غرب أوربا في السوق الأوروبية المشتركة وتكتلات دول أوربا الشرقية في مجلس المساعدات الإقتصادية المشتركة ، بالإضافة إلى إحتمال قيام تنسيق التنميـــة الصناعية بين مجموعة الدول الأوربية الغربية والشرقية ، وبين دول الوحدة الأوربيـــــة المرتقبة عام ١٩٩٢ .

وإذا كان الأمر كذلك ، فإن من الأهمية إعطاء قدر كافي من الدراســـــات في مجال تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربي التي تضم كل مـــــن العراق والأردن ومصر واليمن وذلك لتدعيم قيام هذا التعاون .

وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة نقاط أساسية على النحو التالي :-

١ - الوضع الإقتصادي والصناعي الحالي لدول مجلس لتعاون العربي .

٢ - عملية التنسيق أو التكامل في الادب الإقتصادي .

٣ - مفهوم التنسيق الصناعي وأهميته لدول مجلس التعاون العربي .

٤ - أسس التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي .

٥ - مجالات تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربي .

٥ - ١ تنسيق الصناعات القائمة فى دول مجلس التعاون العربى .

٥ - ٢ تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة .

٥ - ٣ تنسيق المعلومات الإحصائية الصناعية .

٥ - ٤ تنسيق البحوث الصناعية والتكنولوجية .

٥ - ٥ التنسيق الصناعى فى مجال التدريب .

٥ - ٦ التنسيق بين السياسات الإستثمارية فى مجال الصناعة .

أولاً:- الوضع الإقتصادى والصناعي الحالي لدول مجلس التعاون العربي

بالرغم من المحاولات التى قامت بها كثير من دول العالم العربى لدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا أن المؤشرات الإحصائية خلال الأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ فى معظم الدول العربية تظهر إنخفاضاً فى مستويات الناتج ومتوسط إستهلاك الفرد ، وكذلك إنخفاضاً فى معدلات الإستثمار وزيادة السكان بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، هذا بالإضافة إلى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى نتيجة للزيادة الكبيرة فى معدل نمو السكان سنوياً. بالإضافة إلى تراجع معدل نمو الصادرات وزيادة معدل نمو الواردات وزيادة معدل نمو البطالة بأنواعها المختلفة . مما أدى إى إنخفاض معدلات النمو الإقتصادى فى الدول العربية بصفة عامة وفى دول مجلس التعاون العربى بصفة خاصة .

ومما لاشك فيه إنه لكى نضع إستراتيجية سليمة ورشيدة للتنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربى ، يجب القاء الضوء على الهيكل الإقتصادى وأبعاد الوضع الإقتصادى بصفة عامة والوضع الصناعى بصفة خاصة .

١ ـ ١ الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات الإحصائية الموضحة فى الجداول (١ ، ٢) إلى زيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى بالأسعار الجارية بمعدل نموسنوى ١ر٢٪ فى عام ١٩٨٢ بالمقارنة بعام ١٩٨٠ ، ولقد زاد زيادة تدريجية من ٤ر٨٢٤٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٢ إلى ١ر٩١٦٨٢ مليون دولار عام ١٩٨٤ بعدل نمو سنوى ٢ر١١٪ ثم زاد إلى ٩ر١٠٢٠٢٩ مليون دولار عام ١٩٨٥ بمعدل نمو سنوى قدره ٣ر١١٪ ، ثم

إرتفع إلى ٥ر١١٨٩٤ مليون دولار عام ١٩٨٧ بمعدل نمو سنوى ٨ر١٣٪ بمالقارنة بعام ١٩٨٦ . وذلك لنمو الصادرات النفطية وماترتب عليه من زيادة الطلب الإستهلاكى والإستثمارى .

ويحتل الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى عام ١٩٨٠ على حوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية ، وتحتل العراق المركز الأول حيث تقدر نسبة مشاركتها فى الناتج المحلى الإجمالى ٨ر٦٦/ على مستوى دول مجلس التعاون العربى ، يليها فى الأهمية النسبية مصر حيث تأخذ المركز الثانى ٤ر٢٦ ثم الأردن ٧ر٣٪ واليمن ١ر٣٪ .

وبالنسبة لعام ١٩٨٢ يمثل الناتج المحلى الإجمالى فى دول مجلس التعاون حوالى ٢٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية ، واحتلت العراق المركز الأول ٤ر٤٦٪ ثم مصر ٤٥٪ ثم اليمن ٥ر٤٪ والأردن ١ر٤٪.

وقد إرتفعت نسبة الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى على مستوى الدول العربية إلى ٢٤٪ عام ١٩٨٤ ، ولقد أخذت مصر المركز الأول فى نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى على مستوى دول مجلس التعاون العربى حيث بلغت ٤٨٪ يليها العراق ٦ر٤٤٪ ثم الأردن واليمن ٧ر٣٪.

وهكذات زادت تدريجياً نسبة مساهمة دول مجلس التعاون العربى فى الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية من ٧ر٢٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٩ر٢٨٪ عام ١٩٨٧ ، ولقد إحتلت مصر المركز الأول يليها العراق والأردن واليمن على الترتيب أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ . ويلاحظ إنخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى فى بعض دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ٨١/٨٠ - ٨٨/٨٧ نتيجة لإنكماش الطلب الإستهلاكى والإستثمارى لإتباع تلك الدول برامج

الإصلاح الإقتصادى للحد من تفاقم العجز في موازين مدفوعاتها والحد من عبئ الديون الخارجية وتقليل الفجوة التضخمية في ميزانها التجارى الناشئ عن عدم قدرة الصادرات على تغطية الواردات .

ففى إطار مجلس التعاون العربى فإن مصر تحتل المقدمة ثم العراق فاليمن فالأردن .

١ - ٢ التركيب القطاعي لهيكل الناتج المحلى الإجمالى

سوف يتم قياس التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى على قطاعات النشاط الإقتصادى المختلفة ، ولذلك سوف يتم تقسيم الإقتصاد محل الدراسة إلى ثلاثة قطاعات وهى القطاعات السلعية وتشمل الزراعة والغابات والصيد والصناعات الإستخراجية والتشييد والصناعات التحويلية والكهرباء والمياه والغاز ، ثم قطاع التوزيع ويتضمن النقل والمواصلات والتجارة والمطاعم والفنادق والتمويل والتأمين والبنوك ثم القطاعات الخدمية التى تحتوى على الإسكان والخدمات الحكومية والخدمات الأخرى . ثم نقوم باحتساب نسبة مساهمة كل قطاع من هذه القطاعات فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى .

وتوضح البيانات الواردة بالجداول أرقام ٢،١ أن دول مجلس التعاون تتباين من حيث الأهمية النسبية للقطاعات الأولى المولدة للناتج المحلى الإجمالى . فالعراق تتصف بأنها ذات قاعدة إستخراجية زراعية ، أما مصر والأردن واليمن تتصف بأنهم ذات قواعد صناعية وزراعية ، ونستعرض فيما يلى تطور الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية .

أ - تطور الناتج المحلي الإجمالي المحقق في القطاعات السلعية

لقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي المتولد في القطاعات السلعية على مستوى العالم العربي نسبة عالية لايقل عن ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي ، فقد بلغ ٣ر٧١٪ عام ١٩٨٠ ثم بدأ يتناقص تدريجياً حتى وصل إلى ٣ر٥٩٪ عام ١٩٨٣ ، ٤ر٥٦ ٪ عام ١٩٨٥، ١ر٥٢٪ عام ١٩٧٦ ثم ٩ر٥١٪ عام ١٩٨٧ نتيجة لزيادة الإهتمام بقطاعات الخدمات الإنتاجية وقطاعات الخدمات الإجتماعية .

وبالنسبة إلى الإقتصاد العراقي ، يتضح ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية مثل النفط الخام في توليد الناتج المحلي عام ١٩٨٠ حيث بلغ ١ر٦١٪ ، في حين إنخفضت مساهمة الصناعات الإستخراجية في توليد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ إلى نسبة ٩ر٢٠٪ عام ١٩٨٣ وإلى نحو ٢ر٢٠ ٪ عام ١٩٨٤ ونحو ٨ر١٧٪ عام ١٩٨٦ ، ويرجع ذلك إلى ظروف الحرب العراقية الايرانية بالإضافة إلى انخفاض اسعار النفط العالمية .

وتحتل قطاع الزراعة المركز الثاني في القطاعات السلعية حيث تساهم بنسبة ١٣٪ عام ١٩٨٣ ، ٤ر١٥٪ عام ١٩٨٦ بعد أن كانت ٥ر١١٪ عام ١٩٨٥ ، أما بالنسبة للصناعات التحويلية فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي تنخفض تدريجياً من ٩ر١٠٪ عام ١٩٨٣ إلى ٥ر١٠٪ عام ١٩٨٤ إلى ٦ر٨٪ عام ١٩٨٦ ثم إلى ٤ر٨٪ عام ١٩٨٧ .

وبالتالي يمكن القول بأن القطاعات السلعية في العراق تحتل المرتبة الأولى في نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ، بالرغم من إنخفاض أهميتها النسبية

تدريجياً خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ . حيث بلغت ٤ر٥٠٪ عام ١٩٨٦ بعد أن كانت ٨ر٧٧٪ عام ١٩٨٠ وذلك نتيجة الاهتمام بالأنشطة الخدمية التى تعتبر الركيزة الأساسية للتنمية الإقتصادية فى العراق .

أما فيما يتعلق بالإقتصاد الأردنى ، فتشغل القطاعات السلعية المركز الثانى بعد القطاعات الخدمية التى تساهم بنسبة عالية فى الناتج المحلى الإجمالى ، ويلاحظ أن نسبة مساهمة القطاعات السلعية فى الناتج المحلى الإجمالى قد انخفضت من ٣ر٣٩٪ عام ١٩٨٠ إلى ٤ر٣٨٪ عام ١٩٨٤ ثم إلى ٤ر٣٦٪ عام ١٩٨٦ ، واخيراً وصلت إلى ٣٦٪ عام ١٩٨٧ .

ونجد أن الأهمية النسبية للصناعات التحويلية تحتل المركز الأول بالنسبة للقطاعات السلعية وتتسم بالثبات تقريباً ، إذ تراوحت بين ١٤٪ ، ١٥٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ثم تناقصت إلى ١ر١٢٪ عام ١٩٨٧ وهذا يدل على مدى محدودية التنمية الصناعية فى الأردن ، ويليها فى الأهمية النسبية القطاع الزراعى الذى يحقق نسبة صغيرة فى الناتج المحلى الإجمالى تتراوح مابين ٧ ، ٨٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ .

وفيمايتعلق بالإقتصاد المصرى ، يتضح أن الزراعة مازالت هى المصدر الرئيسى للدخل وأن نسبة مساهمتها تقدر مابين ٨ر١٩٪ ـ ٣ر٢١٪ من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة بين عام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ .

ويعتبر قطاع الصناعة المصدر الثانى للدخل بعد الزراعة ـ من بين القطاعات السلعية ـ ويساهم بنسبة بين ٩ر١٢٪ ـ ١٧٪ من إجمالى الناتج المحلى فى نفس الفترة .

أما بخصوص هيكل الناتج المحلى للقطاعات السلعية فى الإقتصاد

اليمنى ، فيلاحظ أن الأهمية النسبية للقطاعات السلعية فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى تتراوح بين ٣٨ ٪ ـ ٥٠ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ وذلك لإرتفاع الأهمية النسبية فى قطاع الخدمات .

ويتضح أن الزراعة تحتل المركز الأول فى تحقيق الناتج المحلى الإجمالى حيث تقدر نسبة مساهمتها مابين ٢١ ٪ ـ ٣٦ ٪ خلال الفترة محل الدراسة ، يليها فى الأهمية النسبية قطاع الصناعة الذى يساهم بنسبة محدودة فى الناتج المحلى الإجمالى ٥ر٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ إلا أن نسبته إرتفعت إلى ٣ر١٥ ٪ عام ١٩٨٧ .

ب ـ تطور الناتج المحلى الإجمالى المحقق فى قطاعات التوزيع

يقدر الناتج المحلى الإجمالى المحقق فى قطاعات التوزيع على مستوى العالم العربى مابين ٣ر١٥ ٪ ـ ٨ر٢٢ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ .

ففى الإقتصاد العراقى ، إرتفعت نسبة مساهمة قطاعات التوزيع فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى من ١ر١١ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٨ر٢٤ ٪ عام ١٩٨٦ إلا أنها عادت للانخفاض إلى ٢ ر٢٣ ٪ عام ١٩٨٧ .

ويحتل قطاع التجارة المصدر الأول للناتج المحلى الإجمالى المحقق على مستوى قطاعات التوزيع حيث يقدر نسبة مساهمته مابين ٥ ٪ ـ ١١ ٪ من إجمالى الناتج المحلى فى الفترة بين ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ، يليه فى الأهمية النسبية قطاع النقل والمواصلات حيث يساهم بنسبة ٦ ٪ ـ ٧ ٪ فى تكوين الناتج المحلى الإجمالى وبالنسبة للإقتصاد الأردنى ، يلاحظ تضخم نسبة مساهمة قطاعات التوزيع فى الناتج المحلى الإجمالى حيث تتراوح مابين ٢ ر٢٢ ٪ ـ ٢ ر٢٩ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ ، ويعتبر قطاع التجارة المصدر الأول للناتج المحلى

الإجمالى على مستوى قطاعات التوزيع حيث يقدر نسبة مساهمته مابين ٤ر١٧ ـ ٦ر١٨ ٪ خلال نفس الفترة ، ويأخذ قطاع النقل والمواصلات المركز الثانى حيث يساهم فى تحقيق مابين ٢ر١٠ ٪ ـ ٧ر١١ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة .

ويتميز الإقتصاد المصرى بإرتفاع نسبة مساهمة قطاعات التوزيع فى الناتج المحلى الإجمالى حيث يقدر مابين ٢ر٢٥ ٪ ـ ٢ر١٢ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧ .

ويأتى قطاع التجارة فى المركز الأول فى توليده للناتج المحلى الإجمالى على مستوى قطاعات التوزيع ، حيث يقدر نسبة مساهمته مابين ٢ر١٧ ٪ ـ ٥ر٢٣ ٪ خلال نفس الفترة ، يليه فى الأهمية النسبية قطاع النقل والمواصلات حيث تبلغ نسبة مساهمته فى الناتج المحلى الإجمالى مابين ٧ ٪ ـ ٨ ٪ خلال نفس الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧.

وفيما يتعلق بالإقتصاد اليمنى ، ترتفع نسبة مساهمة قطاعات التوزيع فى الناتج المحلى الإجمالى المحقق حين تقدر بحوالى من ٧ر١٧ ٪ ـ ٥ر٢١ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥ ، ويشغل قطاع التجارة المركز الأول يليه قطاع النقل والمواصلات فى المركز الثانى .

ج ـ تطور الناتج المحلى المحقق فى القطاعات الخدمية

يتضح أن أهم مظاهر إختلال الهياكل الإنتاجية فى دول مجلس التعاون العربى أو على مستوى العالم العربى كله يتمثل فى تضخم القطاعات الخدمية متمثلاً فى زيادة نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى وإستيعاب القوى العاملة وإرتفاع معدلات نموها ، وهى ظاهرة عامة تعانى منها معظم الدول النامية ، إذ أن نمو هذه القطاعات لايتطلب

أى مجهودات إنمائية وبالتالى يمكنها أن تستوعب المزيد من العمالة عند مستويات منخفضة من الإنتاجية ، ولذلك فإن زيادة نسبة القطاعات الخدمية فى تلك الدول يعكس مدى التخلف الإقتصادى والإجتماعى لها وبالتالى يعكس مدى تدنى مستويات الإنتاجية وسيادة الأنشطة غير الإنتاجية .

ويتضح من البيانات الواردة بنفس الجداول أرقام (١ ، ٢) أن نسبة مساهمة القطاعات الخدمية فى الناتج المحلى الإجمالى كانت ١٣ر٤ ٪ عام ١٩٨٠ إرتفعت إلى ٢٤ر٨ ٪ عام ١٩٨٦ على مستوى الدول العربية .

وفيما يتعلق بالعراق نلاحظ أن القطاعات الخدمية تأخذ المركز الثانى فى نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى بعد القطاعات السلعية حيث تبلغ فى المتوسط ٢٥ ٪ خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٧ .

ويتميز الإقتصاد اليمنى بتضخم نسبة مساهمة القطاعات الخدمية فى الناتج المحلى الإجمالى حيث تصل إلى ٤٤ر٣ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ . ويرجع ذلك إلى ضخامة حجم الاستثمارات التى وجهت إلى قطاعات البنية الأساسية فى تلك الدول .

جدول رقم (١)

الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية بالأسعار الجارية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

(مليون دولار امريكي)

	١٩٨٠					١٩٨٣					١٩٨٤				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية
القطاعات السلعية															
الزراعة والغابات والصيد	٣٥١٢٫٣	٣٣٢٫٨	٤٢٤٤٫٠	٧٨٤٫٥	٢٥٤٤٠٫٩	٤٤٧٩٫٩	٣٩٠٫٤	٧٣٦٧٫٣	٧٨٥٫٤	٣٠٩٦٢٫٢	٤٧٦١٫٠	٣٨٩٫٠	٨٧٥٤٫٥	٦٩٧٫٣	٣٣٩٨٠٫٥
صناعات إستخراجية	٣٦٦٨٫٤	١٣٢٫٨	٣٩٦٢٫٠	٣٢٫٦	١٩٦١٥٤٫٤	٧١٧٦٫٩	١٠٤٫٤	٩٨٩٠٫٣	٤١٫٥	١٢٢٠٥٢٫١	٨٢٥١٫٣	١١٤٫٦	١١١٣٧٫٤	٣٩٫٨	١١٤٧٤٥٫٩
تشييد	٣٨٤٥٫٤	٣٣٧٫٠	١٠٧٠٫٦	٢٤٣٫٣	٢٥٠٩٤٫٦	٤٦١٠٫٨	٣٤٩٫٣	٢٢٠١٫٥	٣٧٤٫١	٣٩٨٤٩٫٩	٤٧٠٣٫١	٣٣٠٫٧	٣٧١٤٫٣	٢٤٦٫٢	٣٩٣٧٥٫٢
صناعات تحويلية	٢٤٠٠٫٨	٤٣٦٫٧	٣٧٢٥٫٨	١٦٠٫٠	٣٦٧٠٢٫٩	٣٧٤٠٫٦	٤٨٦٫٥	-	٣٧٣٫٩	٣٩١١٠٫٣	٤٣٠١٫٠	٥٠٢٫٥	-	٢٥١٫١	٣١٢٠٣٫٧
كهرباء ومياه وغاز	١٦٧٫٦	٥٧٫٤	٢٠٠٫٣	١٧٫٥	١٩٠٠٫٨	٤٣٣٫٦	٧٨٫٥	٣٧١٫٤	٣٧٫٨	٣٦٦١٫٦	٤٧٦٫١	٨٣٫٣	٤٤٠٫١	٢٨٫٩	٣٩٨٦٫٠
جملة القطاعات السلعية	٤١٥٩٤٫٤	١١٧٧٫٧	١٢٣١٢٫٧	١٣٣٧٫٩	٢٨٥٣٩٣٫٦	٣٠٤٤١٫٨	١٣٠٩٫١	١٩٨٢٠٫٤	١٤١٢٫٧	٢٢٥٦٣٦٫١	٢٢٤٩٢٫٥	١٣٢٠٫١	١٣٠٤٦٫٣	١٣٧٣٫٣	٢٢٣٣٩٫١٣
قطاعات التوزيع															
نقل ومواصلات	٢٢٥٩٫٣	٢٦٧٫٣	١٦٧٣٫٨	١٠١٫١	١٨٠٥٣٫٤	٣٦٠٤٫٧	٣٧٦٫٦	٣٨٩٥٫٨	١٥٢٫٠	٣٣٣٧٫٥	٣٦٥٧٫٢	٣٩٥٫٧	٢٥٥٤٫٤	١٤٩٫٤	٢٤١٤٢٫٨
تجارة ومطاعم	٣٧٤٧٫٦	٥٥٨٫٥	٣٦٥٤٫٥	٤٦٧٫١	٢٦١٣١٫٨	٤٤١٫٣	٦٣٨٫٢	٧٣٨٠٫١	٥٠٣٫٢	٤٧٤٨٧٫٤	٤٥٠٠٫٤	٦٣٧٫٥	٩٠٠٥٫٩	٤٤٧٫٦	٤٨٧٩٣٫٧
تمويل وتأمين	٩٠٢٨٫٥	١٦٨٫٢	-	٣٦٫٣	٧٣٧٥٫٢	١٩٨٥٫٨	٣١٢٫٤	-	-	١٢٥٤٣٫٤	٢١٨٤٫٣	٣٢٫٨	-	-	١١٩٥١٫٥
جملة قطاعات التوزيع	٥٩٢٥٫٤	٩٩٤	٥٣٣٧٫٣	٥٩٤٫٥	٦١٤٥٩٫٤	٥٠٣١٫٨	١٣١٧٫٢	١٠٣٧٥٫٩	٦٥٥٫٢	٨٣٣٥٨٫٣	٩٣٤١٫٩	١٣٤٦	١٢٥٦٠٫٣	٥٩٧	٨٤٨٨٨
القطاعات الخدمية	١٣٧٥٫٩	١٥١٫٩	٤٠٩٫٦	١٢١٫٠	٩٤٦٩٫٧	١٦١٥٫٢	-	٧٢١٫٤	١٦٥٫١	٩٦٦٧٫٤	١٧٧٥٫٧	-	٩٠٠٫٠	١٥٥٫٤	٩٥١٨٫٠
خدمات حكومية	٤٦٧٨٫٤	٥٧٠٫٩	٣١٧٠٫٩	٤١٧٫٨	٣٦٨٨٧٫٥	٧١٦٥٫٠	٦٣٩٫٢	٦٣٠٢٫٠	٨٠١٫١	٤١٦٨٨٫٦	٧٣٠٥٫٦	٦٣٧٫٥	٧٤٦٧٫٣	٧٠٥٫٧	٤٣٥٧٩٫٧
خدمات أخرى	-	١٠١٫٦	-	٣٣٫٨	٧٣٩٦٫٣	-	١٤٠٫٢	-	٦٧٤٫٣	٢٠٠٦٢٫٥	-	١٤٠٫٦	-	٦٣٧٫١	٢١٦٦٥٫٨
جملة القطاعات الخدمية	٥٩٥٤٫٣	٨٢٤٫٤	٣٥٨٠٫٥	٥٧٢٫٦	٥٣٦٥٣٫٥	٨٧٨٠٫٢	٧٧٩٫٤	٧٠٢٤٫٤	١٦٤٠٫٤	٧١٤١٨٫٥	٩٠٨١٫٣	٧٦٨٫١	٨٣٦٧٫٣	١٤٨٨٫٢	٧٤٧٦٣٫٥
الناتج المحلى الإجمالى بسعر التكلفة	٥٣٤٨٤٫١	٣٩٩٦٫١	٢١١٢٠٫٥	٢٤٠٥٫١	٤٠٠٤٠٦٫٥	٣٤٢٥٣٫٨	٣٤٠٥٫٧	٣٧١٣٠٫٧	٣٧٠٨٫٢٠	٣٨٠٤١٣٫٩	٤٠٩١٥٫٨	٣٤٣٤٫٢	٤٣٩٧٣٫٧	٣٣٥٨٫٥	٣٨١٩٤٣٫٩

المصدر

التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، اعداد مختلفة .

(-) بيانات غير متوافرة

تابع جدول رقم (١)

الناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية بالأسعار الجارية أعـــــوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

(مليون دولار امريكي)

	١٩٨٥					١٩٨٦					١٩٨٧				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية
القطاعات السلعية															
الزراعة والغابات والصيد	٥٠٦٠ر٢	٣٩٥ر٣	١٠٤٢٥ر٩	٥٩٩ر٣	٣٤٩٢٤ر٢	٧٠٣٢ر٥	٣٠٤ر٣	١٠٩٧٧ر٤	١١٠٧ر٥	٤٤١٩٦ر٩	٧١٠٦ر١	٣٠٧ر٥	١٣٣٤٣ر١	١٣٦٧ر٣	٤٤٧٧٨ر٥
صناعات استخراجية	٩٤١٥ر٩	١٢٥ر٥	١٣٦١ر٧	٢٤ر٣	١١١٧٧٥ر٩	٨١٦١ر٩	١٥٩ر٣	٣٠٤١ر٥	٥٢ر٥	٦٥٦٩٤ر٨	٩٩٠٨ر١	١٧٢ر٨	٣٤١٤ر٣	٧٤ر٠	٧١٤٣٩ر١
تشييد	٤٧٩٦ر٤	٣٢٨ر١	٣٢٩٥ر٨	٢٠٩ر٧	٣٤٧٤٤ر٩	٣٣٧ر٥	٣٥٩ر٩	٣٥٩٢ر٩	١٢٢ر٣	٣٥٤٥٥ر٦	٣٢٨٤ر٥	٣٨٤ر٤	٣٨٤١ر٥	١٢٥ر٦	٣٣٥٦٤ر١
صناعات تحويلية	٤٩٤٣ر٦	٥٣٣ر٢	-	٢١٥ر٨	٣٣٧٧٧ر٥	٣٩٤٨ر٤	٤٨٧ر٦	٨٤٣٥ر٩	٤٧٩ر١	٣٩٧٣٤ر٨	٤٠١٤ر٧	٥٣٣ر٢	٩٩٠٤ر٥	٥٤٣ر٥	٣٨٥٠٠ر٣
كهرباء ومياه وغاز	٥٢٤ر٤	٩٠ر٣	٥١٨ر٦	٣٣ر٨	٣٣٨٩ر٩	٧٠٧ر٤	١٤٦ر٣	٥٥٣ر٩	٣٣ر٣	٣٦٤١ر٨	٧٢٠ر٦	١٦٧ر٩	٧٤٠ر٠	٣٧ر٦	٤٠٠٠ر٦
جملةالقطاعات السلعية	٢٤٧٤٤ر٥	١٣٧٣ر٤	٣٦٦١٢ر٠	١٠٩٢ر٩	٢١٨٦١٢ر٤	٣٣٠٨٧ر٧	١٤٥٧ر١	٣٦٦٠٠ر٦	١٨٠٥ر٦	١٨٨٧٣٣ر٩	٣٥٠٣٤	١٥٥١ر٨	٣٨٣٤٣ر٤	٣٠٤٧ر٩	١٩٢٣٨٢ر٥
قطاعات التوزيع															
نقل ومواصلات	٢٧٠٨ر٦	٤١٤ر٠	٤٢٨٤ر٤	١٣٦ر٣	٢٥٨٣٣ر٧	٣٩٧٠ر٣	٤٢٣ر٧	٣٩٣٢ر٩	١٤٧ر٨	٣٣٨٤٥١ر	٣٠١٤ر٣	٤٣٦ر٩	٤٥٣٠ر١	١٦٣ر٧	٣٣٨٧٢ر٨
تجارة ومطاعم وفنادق	٤٥٩٠ر٥	٦٣٤ر٨	١٠٩٨٤ر٥	٣٧٨ر٨	٥٢١٨٩ر١	٥١٥١ر٥	٦٨٣ر٤	١١٢١١ر٧	٥٠٧ر٧	٤٩٤٨٨ر٥	٥٢٥٠ر٠	٧٥٢ر٣	١٣٧٣٦ر٠	٥٧٨ر٩	٥٠٩١٧ر٠
تمويل وتأمين	٢٤٠٣ر١	٣٣٢ر٣	-	-	١٢٤١٩ر٤	٢٨٥١ر١	٣٦٠ر١	-	١٨ر٧	١٠٥١٥ر٤	٢٨٦٦ر٣	٣٨١ر٣	-	٣١ر٦	٩٣٢٨ر٩
جملة قطاعات التوزيع	٩٧٠٢ر١	١٣٨١ر١	١٥٣٦٨ر٩	٥٠٥ر١	٩٠٤٨٢ر٣	١٠٩٧٢ر٨	١٣٦٦ر٣	١٥١٤٤ر٦	٦٧٤ر٣	٨٣٨٤٩	١١١٣٠ر٥	١٤٧٠ر٤	١٨٣٥٦ر١	٧٦٣ر٣	٨٤١١٨ر٧
القطاعات الخدمية															
إسكان	١٩٥٢ر٧	-	١٠٩٨ر٦	١٤٢ر٦	٩٨٥٣ر٥	١٩٦٧ر١	١٨٨ر٩	١٣٧٠ر٠	١٤٧ر٨	٩٩٣٤ر١	١٩٩١ر٣	٣٠٠ر٠	١٤٦٠ر٠	١٦٦ر٣	١٠٠٥١ر٤
خدمات حكومية	٧٤٥٣ر٥	٦٤٨ر٠	٨٧٨٧ر٣	٦٠١ر٨	٤٥٤٠٣ر٨	٩٧١٣ر٨	٨٤٣ر٣	٨٦٤٣ر٠	٤٥٧ر٣	٦٦١٩ر٣	٩٨٩٥ر٠	٩٣٩ر١	١٠٣٧٣ر١	٥١٦ر٣	٦٨٦٥٩ر٦
خدمات أخرى	-	١٤٦ر٣	-	٥٣٠ر٣	٣٣٥٠ر٨	-	١٥٣ر٦	-	٣٤ر٨	١٣٨١٣ر٦	-	١٦٣ر٨	-	٤١ر٦	١٤٩٦٩ر٣
جملة القطاعات الخدمية	٩٤٠٦ر٣	٧٩٤ر٣	٩٨٨٥ر٩	١٣٧٤ر٠	٧٨٦٠ر١	١١٦٨٠ر٩	١١٨٣ر٨	٩٩١٣	٦٣٩ر٩	٨٩٩٣٨ر٨	١١٨٨٦ر٣	١٣٩٣ر٩	١١٨٣٣ر١	٧٣٤ر١	٩٣٦٨٠ر٣
الناتج المحلى الإجمالى بسعر التكلفة	٤٣٨٥٣ر٨	٣٥٤٧ر٨	٥١٧٦٦ر٨	٢٨٣ر٦	٢٨٧٧٠٣ر٧	٤٥٧٤١ر٤	٤٠٠٧ر٣	٥١٦٥٨ر٣	٣١١٩ر٦	٣٦٢٥١١ر٧	٤٨٠٥٠ر٨	٤٣١٥ر١	٥٨٣٣٢ر٦	٣٥٣٥ر٣	٣٧٠٠٨١ر٤

المصدر :-

المصدر السابق

(-) بيانات غير متوافرة

جدول رقم (٢)

التوزيع النسبى للناتج المحلى الإجمالى حسب القطاعات الإقتصادية

خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

	١٩٨٠					١٩٨٣					١٩٨٤				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية
القطاعات السلعية															
الزراعة والغابات والصيد	٤ر٧	٧ر٨	١ر٢٠	٣٣ر٦	٦ر٤	١٣ر٠	٨ر٤	١٩ر٨	٢١ر٢	٨ر١	١١ر٦	٨ر٤	١٩ر٩	٢٠ر٨	٨ر٦
صناعات إستخراجية	٦١ر١	٤ر٥	١٨ر٨	١ر٤	٤٩ر٠	٢٠ر٩	٣ر١	٣٦ر٦	١ر١	٣٣ر١	٢٠ر٢	٣ر٤	٢٥ر٣	١ر٣	٣٠ر٠
تشييد	٧ر٣	١٠ر٩	١ر٥	١٠ر١	٨ر٨	١٢ر٥	١٠ر٣	٩ر٥	٧ر٤	١٠ر٥	١١ر٥	٩ر٦	٦ر٣	٧ر٣	١٠ر٣
صناعات تحويلية	٤ر٥	١٤ر٣	١٣ر٩	٦ر٧	٦ر٧	١٠ر٩	١٤ر٣	-	٧ر٤	٧ر٦	١٠ر٥	١٤ر٦	-	٧ر٥	٨ر٢
كهرباء ومياه وغاز	٣ر	٩ر١	٩ر	٧ر	٤ر	٤ر١	٣ر٣	١ر١	١ر٠	١ر٠	٢ر١	٣ر٤	١ر٠	١ر١	١ر٠
جملة القطاعات السلعية	٧٧ر٨	٣٩ر٣	٥٧ر٨	٥١ر٥	٧١ر٣	٥٩ر٧	٣٨ر٤	٥٣ر٤	٣٨ر١	٥٩ر٣	٥٥ر٠	٣٨ر٤	٥٣ر٤	٣٧ر٩	٥٨ر٣
قطاعات التوزيع															
نقل ومواصلات	٤ر٣	٨ر٩	٧ر٩	٤ر٣	٥ر٤	٧ر٦	١١ر١	٧ر٨	٤ر١	٦ر١	٦ر٥	١١ر٥	٨ر١	٤ر٤	٦ر٣
تجارة ومطاعم وفنادق	٥ر٣	١٨ر٦	١٧ر٣	١٩ر٤	٩ر٠	١ر٣	١٨ر٤	١٩ر٩	١٣ر٦	١٢ر٥	١١ر٠	١٨ر٣	٢٠ر٥	١٣ر٤	١٢ر٨
تمويل وتأمين	١ر٧	٥ر٧	-	١ر١	١ر٨	٥ر٨	٩ر٢	-	-	٣ر٣	٥ر٣	٩ر٤	-	-	١ر٣
جملة قطاعات التوزيع	١١ر١	٣٣ر٣	٢٥ر٣	٢٤ر٧	١٥ر٣	١٤ر٧	٣٨ر٧	٣٧ر٧	١٧ر٧	٢١ر٩	٢٢ر٨	٣٩ر٣	٣٨ر٦	١٧ر٨	٣٣ر٣
القطاعات الخدمية															
إسكان	٤ر٣	٥ر١	٩ر١	٥ر٠	٤ر٣	٧ر٤	-	١ر٩	٤ر٥	٢ر٥	٤ر٣	-	١ر٣	٤ر٦	٥ر٣
خدمات حكومية	٨ر٧	١٩ر١	١٥ر١	١٧ر٤	٩ر٣	٢٠ر٩	١٨ر٨	١٧ر٠	٢١ر٦	١١ر٠	١٧ر٨	١٨ر٣	١٦ر٩	٢١ر٠	١١ر٤
خدمات اخرى	-	٣ر٣	-	١ر٤	١ر٨	-	٤ر١	-	١٨ر١	٥ر٣	-	٤ر١	-	١٨ر٧	٥ر٧
جملة القطاعات الخدمية	١١ر١	٣٧ر٥	١٧ر٠	٣٣ر٨	١٣ر٤	٢٥ر٦	٢٢ر٩	١٨ر٩	٤٤ر٢	١٨ر٨	٢٣ر٢	٢٢ر٤	١٩ر٠	٤٤ر٣	١٩ر٦
الناتج المحلى الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

تابع جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥

(٪)

	١٩٨٥					١٩٨٦					١٩٨٧				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية
القطاعات السلعية															
الزراعة والغابات والصيد	٥ر١١	٣ر٨	٢ر٣٠	٩ر٣٠	٠ر٩	٤ر١٥	٦ر٧	٣ر٢١	٥ر٣٥	١ر١٢	٨ر١٤	١ر٧	٢ر٣١	٠ر٣٦	١ر١٢
الصناعات الإستخراجية	٥ر٢١	٥ر٣	٩ر٣٣	٢ر١	٨ر٢٨	٨ر١٧	٩ر٣	٥ر٩	١ر٧	٢ر١٨	٦ر٢٠	١ر٤	١ر٤	١ر٢	٣ر١٩
تشييد	٩ر١٠	٢ر٩	٦ر٣	٧ر٣	٠ر٩	١ر٧	٠ر٩	٦ر٩	٤ر٣	٨ر٩	٦ر٨	٨ر٨	٤ر٩	٥ر٣	١ر٩
صناعات تحويلية	٣ر١١	١ر١٥	-	٥ر٧	٧ر٨	٦ر٨	٢ر١٣	٣ر١٦	٤ر١٥	٠ر١١	٤ر٨	١ر١٢	٠ر١٧	٧ر١٥	٣ر١٠
كهرباء ومياه وغاز	٢ر١	٦ر٢	٠ر١	١ر١	٠ر٩	٥ر١	٧ر٣	١ر١	١ر١	٠ر١	٥ر١	٩ر٣	٣ر١	١ر١	١ر١
جملة القطاعات السلعية	٤ر٥٦	٧ر٣٨	١ر٤٥	٠ر٣٨	٤ر٥٦	٤ر٥٠	٤ر٣٦	٥ر٥١	٥٨	١ر٥٢	١ر٥٢	٠ر٣٦	٥ر٤٨	٠ر٥٨	٩ر٥١
قطاعات التوزيع															
نقل ومواصلات	٢ر٦	٧ر١١	٨ر٢	٤ر٤	٧ر٦	٥ر٦	٥ر١٠	٧ر٦	٤ر٦	٥ر٦	٣ر٦	٢ر١٠	٧ر٧	٤ر٦	٥ر٦
تجارة ومطاعم وفنادق	٥ر١٠	٩ر١٧	٢ر٢١	٢ر١٣	٥ر١٣	٣ر١١	١ر١٧	٧ر٢١	٣ر١٦	٧ر١٣	٩ر١٠	٤ر١٧	٥ر٣٣	٣ر١٦	٨ر١٣
تمويل وتأمين	٤ر٥	٣ر٩	-	-	١ر٣	٣ر٦	٥ر٦	-	٦ر	٩ر٣	٦ر	٥ر٦	-	٦ر	٥ر٣
جملة قطاعات التوزيع	١ر٢٢	٩ر٣٨	٥ر٣٩	٦ر١٧	٣ر٢٣	١ر٢٤	١ر٢٤	٣ر٣٩	٥ر٣١	١ر٣٣	٢ر٣٣	١ر٣٤	٢ر٣١	٥ر٣١	٨ر٣٣
القطاعات الخدمية															
إسكان	٥ر٤	-	١ر٣	٩ر٤	٥ر٣	٣ر٤	٧ر٤	٥ر٣	٧ر٤	٧ر٣	١ر٤	٤ر٦	٥ر٣	٧ر٤	٧ر٣
خدمات حكومية	٠ر١٧	٣ر١٨	٠ر١٧	٠ر٢١	٧ر١١	٣ر٢١	٠ر٢١	٧ر١٦	٧ر١٤	٣ر١٨	٦ر٢٠	٥ر٣١	٨ر١٧	٦ر١٤	٦ر١٨
خدمات اخرى	-	١ر٤	-	٥ر١٨	١ر٦	-	٨ر٣	-	١ر١	٨ر٣	-	٨ر٣	-	٢ر١	٠ر٤
جملة القطاعات الخدمية	٥ر٢١	٤ر٣٢	١ر١٩	٤ر٤٤	٣ر٣٠	٥ر٢٥	٥ر٣٩	٢ر١٩	٥ر٣٠	٨ر٣٤	٧ر٢٤	٩ر٣٩	٣ر٣٠	٥ر٣٠	٣ر٣٥
الناتج المحلي الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

محسوبة بمعرفة الباحث من الجدول السابق

٣.١ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الأرقام المبينة بالجدول رقم (٣) مدى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة زيادة السكان بمعدل نمو قدره ٣٪ سنوياً تقريباً . ويتضح أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق أكبر منه في الأردن ثم أكبر منه في مصر ثم اليمن ، على الرغم من الركود الإقتصادي الذي شهدته العراق نتيجة للحرب العراقية الايرانية وإنخفاض أسعار النفط وتقلبها خلال السنوات الأخيرة .

ويلاحظ إرتفاع معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في العراق بحوالي ٣ر١٪ وفي الأردن بحوالي ٢٪ وفي مصر بحوالي ٤ر١٠٪ وفي اليمن بحوالي ٣ر٤٤٪ . كما يتضح من ذات الجدول إنخفاض نصيب الفرد من الناتج الصناعي حيث لايتجاوز ١٧٥ دولار عام ١٩٨٦ على مستوى دول المجلس وإرتفع إلى ١ر١٩١ دولار عام ١٩٨٧ سنوياً .

٤.١ الإستهلاك النهائي

يتضح من الأرقام الموضحة بالجدول رقم (٤) زيادة قيمة الإستهلاك النهائي (الاستهلاك الخاص ، الاستهلاك العام)على مستوى الدول العربية بالأسعار الجارية من ٥ر٢٦٩٥٤٨ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٨ر٢٧٧٠٢٥ مليون دولار عام ١٩٨٧ بزيادة قدرها ٣ر٧٤٨٧ مليون دولار ومعدل نموسنوى قدره ٨ر٢٪ في المتوسط . ولقد زاد على مستوى دول مجلس التعاون العربي من ٤ر٩٥١٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٦ إلى ٢ر١٠٥٦٥٨ مليون دولار ومعدل نمو سنوى قدره ١١٪ وكان يمثل نسبة الإستهلاك النهائي في دول مجلس التعاون العربي حوالي ٢٥٪ من الإستهلاك النهائي على مستوى الدول العربية عام ١٩٨٦ ثم إرتفع إلى ١ر٢٨٪ عام ١٩٨٧ .

جدول رقم (٣)

متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

	١٩٨٦					١٩٨٧				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	دول مجلس التعاون	العراق	الأردن	مصر	اليمن	دول مجلس التعاون
(١) الناتج الإجمالى بالمليون دولار	٤٥٧٤١ر٤	٤٠٠٧ر٣	٥١٦٥٨ر٣	٢١١٩ر٦	١٠٤٥٣٠ر٥	٤٨٠٥٠ر٨	٤٣١٥ر١	٥٨٣٣٢ر٦	٣٥٢٥ر٣	١١٤٣٣٢ر٧
(٢) الناتج الصناعى بالمليون دولار	٣٩٤٨ر٤	٤٨٧ر٦	٨٤٣٥ر٩	٤٧٩ر١	١٣٣٥١	٤٠١٤ر٧	٥٣٢ر٢	٩٩٠٤ر٥	٥٤٣ر٥	١٤٩٨٤ر٩
(٣) عدد السكان بالمليون نسمة	١٦ر١	٣ر٦	٤٩ر٥	٧ر٠	٧٦ر٣	١٦ر٧	٣ر٨	٥٠ر٧	٧ر٣	٧٨ر٤
(٤) متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بالدولار	٣٨٤١ر١	١١١٣ر١	١٠٤١ر٥	٣٤٠ر٣	١٣٧٠	٢٨٧٧ر٣	١١٣٥ر٦	١١٥٠ر١	٤٩٢ر٣	١٤٥٧ر١
(٥) متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعى بالدولار	٣٤٠ر٣	١٣٥ر٤	١٧٠ر٠	٦٨ر٤	١٧٥	٢٤٠ر٥	١٣٧ر٤	١٩٥ر٤	٧٥ر٥	١٩١ر١

المصدر :-

الجداول (١) ، (٢) من التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

الجدول (٣) من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ .

الجدول (٤) خارج قسمة الجدول (١) ÷ الجدول (٣)

الجدول (٥) خارج قسمة الجدول (٢) ÷ الجدول (٣) .

جدول رقم (٤)

الناتج المحلى الإجمالى حسب بنود الإنفاق بالأسعار الجارية أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

(مليون دولار امريكى)

	١٩٨٦					١٩٨٧				
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية
الإستهلاك الخاص	-	٣٨٥٨ر٧	٣٨٤٣ر٢	٢٠٤٠ر٧	١٨٥٤١٨ر٢	-	٣٦٦٦ر٦	٤٨٩٤٣ر٨	٣٣٦٠ر١	١٩٣٦٨٠ر٨
الإستهلاك العام	-	١٣١٧ر٧	٩٠٥٧ر٣	٥٥٧ر٩	٨٤١٣٠ر٣	-	١٣٨٤ر٦	٩٠٤٣ر٥	٥٤١ر٣	٨٤٣٥٥ر٠
الإستهلاك النهائى	٣٨٨٨٥ر٩	٥١٧٦ر٤	٤٧٤٨٩ر٥	٣٥٩٨ر٦	٣٦٩٥٤٨ر٥	٣٨٧١٨ر٦	٥٠٥١ر٢	٥٧٩٨٦ر٩	٣٩٠١ر٥	٣٧٠٣٥ر٨
الإستثمار	١١٢٥٩ر٢	١٠١٠ر١	١١٦٣١ر٧	٦٣٦ر٦	٩٥٠٣٧ر١	١١٥٨٠ر٨	١١٥٤ر٣	١١٦٤٣ر١	٧٠٧ر٨	٩٣١٣٠ر١
صادرات السلع والخدمات	٩٦٠٨ر٩	١٨٠١ر٦	٨٤٩٨ر٧	١٤٦ر٩	٩٤٦٦٢ر٠	١٠٨٧٣ر١	٢١٧٥ر٨	٨٩٠٠ر٢	١٦٧ر٤	١٠٥٨٧٤ر٥
واردات السلع والخدمات	١٤٩١٦ر٨	٣٣٢٥ر١	١٣٩١١ر٧	٩٥٥ر٦	١٣٣٠٣٨ر٦	١٤٠٨٦ر٨	٣٣٣٧ر١	١٥٦٠٠ر٣	٩٨ر٠	١٣٩٢٢٠ر٨
فجوة الموارد	- ٥٣٠٧ر٩	- ١٥٣٣ر٥	- ٤٤١٢ر٩	- ٨٠٨ر٧	- ٢٨٣٧٦ر٣	- ٣٢١٣ر٧	- ١١٥١ر٤	- ٦٧٠٠ر١	- ٧٣٣ر٦	- ٣٣٣٤٦ر٣
الناتج المحلى الإجمالى	٤٥٧٤١ر٤	٤٠٠٧ر٣	٥١٦٥٨ر٢	٣١١٩ر٦	٣٦٢٥١١ر٧	٤٨٠٥٠ر٨	٤٣١٥ر١	٥٨٣٣٢ر٦	٣٥٣٥ر٢	٣٧٠٠٨١ر٤

المصدر :- التقرير العربى الموحد ، أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧

(-) بيانات غير متوافرة

ويلاحظ تطور نسبة الإستهلاك النهائى من الناتج المحلى الإجمالى على مستوى الدول العربية ، فقد إرتفعت هذه النسبة من ٤ر٧٤٪ عام ١٩٨٦ إلى ٨ر٧٤٪ عام ١٩٨٧ وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربى فإن نسبة الإستهلاك النهائى من الناتج المحلى الإجمالى قد إرتفعت من ٩١٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥ر٩٢٪ عام ١٩٨٧ .

٥-١ التعامل مع العالم الخارجي

أ - تطور قيمة الصادرات ومعدل نموها في الإقتصاد القومي

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) مايلى :-

١ - لقد شهدت فترة الثمانينات تقلص قيمة الصادرات بشكل عام على مستوى الدول العربية حيث إنخفضت من ٢ر٣٣٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٧ر٨٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، أى أن هذا الإنحفاض بلغ ثلاثة أضعاف خلال تلك الفترة ، وبالتالى أصبح معدل نموها السنوى يتسم بالقيم السالبة خلال تلك الفترة الزمنية كما يتضح من الجدول رقم (٥) وهذا على الرغم من الزيادة التضخمية فى الأسعار العالمية فى السنوات الأخيرة ، وهذا يرجع بصفة عامة إلى تقلص قيمة الصادرات العالمية حيث إنخفضت من ٥ر١٨٩٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ إلى ٥ر١٦٨٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ والتى إرتفعت فيما بعد إلى ٦ر١٩٩١ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

أما بالنسبة لصادرات دول مجلس التعاون العربى فقد شهدت تذبذب واضح فى قيمة الصادرات محققة ذروتها عام ١٩٨١ بحوالى ٩ر١٢ مليار دولار ثم انحفضت إلى ٢ر١٢ مليار دولار عام ١٩٨٦ ، وبالتالى أصبح معدل نموها السنوى يتسم

بالإستقرار ولكن بالتقلب الحاد من قيم موجبة إلى قيم سالبة والعكس .

٢ - لقد شهدت فترة الثمانينات أيضاً تقلص نصيب الدول العربية فى الصادرات العالمية حيث إنخفضت من ٦ر١٢٪ عام ١٩٨٠ إلى ٣ر٤٪ عام ١٩٨٦ ، وهـذا يرجع إلى إنخفاض أسعار سلع الصادرات العربية وخاصة النفط الذى يشكل على مايزيد عن ٩٠٪ من إجمالى الصادرات العربية ، بالإضافة إلى تدهور أسعار صرف الدولار الإمريكى والذى يعتبر العملة الرئيسية لأسعار البترول .

هذا بالإضافة إلى الحماية الجمركية التى تتبعها الدول المتقدمة تجاه صادرات الدول العربية . وهذا يتطلب بصفة اساسية من الدول العربية إتخاذ جميع السبل والسياسات للحد من الإعتماد على العالم الخارجى فى تصدير منتجاتها فى صورة سلع أولية والعمل على الإعتماد القومى على الذات لتشجيع عملية التبادل التجارى فيما بينها والعمل على توسيع السوق المحلية . هذا بطبيعة الحال يحتاج إلى أمرين أساسين ، الأول ، محاولة إحداث تغيرات هيكلية فى الناتج القومى والعمالة ، والثانى ، عمل إستراتيجية شاملة للتعاون والتكامل الإقتصادى العربى .

أما بالنسبة لنصيب دول مجلس التعاون العربى فى الصادرات العربية فهى فى تزايد مستمر ، حيث بلغت ٨ر٢٪ عام ١٩٨٠ ثم إرتفعت تدريجياً إلى ٢ر٦٪ عام ١٩٨٢وإلى ٨ر٧٪ عام ١٩٨٤وإلى ١٠٪ عام ١٩٨٤وإلى ٥ر١٤٪ عام ١٩٨٦ ، وهكذا يتسم معدل نموها بالتزايد المستمر .

٣ - يلاحظ إنخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات على مستوى الدول العربية ، حيث كانت الصادرات العربية قادرة على تغطية حوالى ٤ر٢٢٨٪ من قيمة الواردات العربية عام ١٩٨٠ ، إلا أن هذا المعدل إنحفض تدريجياً حتى وصل إلى أدناه عام ١٩٨٦ أى حوالى ٩٠٪ من قيمة الواردات العربية ، وهـذا

يعكس مدى تقلص حجم الصادرات واختلال الميزان التجارى حيث بلغ معدل الإنخفاض السنوى لقيمة الصادرات بحوالى (- ٢ر١٥) ٪ فى المتوسط خلال الثمانينات ، وهذا يتطلب أيضاً تنشيط عملية التبادل التجارى بين دول العالم العربى .

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون العربى فيلاحظ تضاءل معدل تغطية الصادرات للواردات بالرغم من تزايدها المستمر خلال السنوات الأخيرة ، حيث إرتفع ذلك المعدل من ٦ر٢٩ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥ر٥٩٪ عام ١٩٨٦ . ويرجع عدم قدره الصادرات على تغطية الواردات إلى التقلب الحاد لمعدل نمو الصادرات بين قيم موجبة وقيم سالبة بالإضافة إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى لدول مجلس التعاون العربى ، وهذا يتطلب أيضاً تنشيط التجارة البينية لتلك الدول للحد من تفاقم العجز فى الميزان التجارى .

ب - تطور قيمة الواردات ومعدل نموها فى الإقتصاد القومى .

يتضح من نفس البيانات المدونة بالجدول رقم (٥) مايلى :-

١ - لقد شهدت فترة الثمانينات تقلبات واضحة فى قيمة الواردات على مستوى الدول العربية ، حيث كانت ٢ر١٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ إنخفضت إلى ١ر٩٤ مليار دولار عام ١٩٨٦ وهذا يرجع إلى تذبذب الواردات العالمية محققة أعلى قيمة لها عام ١٩٨٠ بحوالى ٤ر١٩٤٦ مليار دولار ثم إنخفضت تدريجياً حتى بلغت ٤ر١٧٣٦ مليار دولار عام ١٩٨٢ ثم إرتفعت مرة أخرى حتى وصلت إلى ٦ر٢٠٧٩ مليار دولار عام ١٩٨٦ .

وبالنسبة لواردات دول مجلس التعاون العربى فهى تتذبذب أيضاً من قيم موجبة إلى قيم سالبة ، فقد بلغ معدل نموها ١ر٥١٪ عام ١٩٨١ ثم إنخفض بالسالب إلى ٨ر٢٨ ٪ عام ١٩٨٢ ثم زاد بالموجب إلى ١ر٣٪ عام ١٩٨٧ .

٢ - إنخفاض نصيب الواردات على مستوى الدول العربية فى الواردات العالمية حيث إنخفضت من ٤ر٧٪ عام ١٩٨٢ إلى ٥ر٤٪ عام ١٩٨٦ ، وكذلك تقلص نصيب دول مجلس التعاون العربى فى الواردات العربية ، حيث إنخفضت من ٦ر٣٦٪ عام ١٩٨١ إلى ٩ر٢١٪ عام ١٩٨٥ إلا أنها إرتفعت مرة أخرى إلى ٥ر٢٣٪ عام ١٩٨٦ .

٣ - يعتبر عام ١٩٨٦ بداية ظهور فجوة متزايدة بين قيمة كل من الصادرات والواردات على مستوى الدول العربية ، فبعد أن كان هناك فائضاً قيمته ٩ر١٢٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، بدأ الفائض يقل تدريجياً حيث ظهر العجز فى نهاية عام ١٩٨٦ بحوالى ٤ر٩ مليار دولار .

وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون ، يتضح أن هناك عجزاً مستمراً يزحف بخطى سريعة حتى وصل إلى ذروته ويقدر بحوالى ٣ر٢١ مليار دولار عام ١٩٨٢ .وهذا يعكس تضاءل قدرة الصادرات على ملاحقة زيادة الواردات حيث إنحفض معدل التغطية من ٦ر٤١٪ عام ١٩٨١ إلى ١ر٣٨٪ عام ١٩٨٢ ، ثم بدأ العجز يتراجع حتى وصل إلى ٧ر٦٪ عام ١٩٨٧ .

ج - الأهمية النسبية لهيكل الصادرات وهيكل الواردات

١ - يوضح الجدول رقم (٦) التركيب السلعى لصادرات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧ ، حيث يستدل من البيانات الواردة بالجدول على مدى إعتماد دول مجلس التعاون العربى فى صادراتها على مجموعة محدودة من السلع الأولية ، حيث يشكل النفط أكثر من ٩٤٪ من قيمة صادرات العراق .

وبالنسبة لمصر فإن صادراتها تتركز فى القطن والأرز والنفط بنسبة تتراوح بين ٢ر٢٢٪ - ٦٥٪ من قيمة الصادرات المصرية خلال نفس الفترة .

جدول رقم (٥)

تطور الصادرات والواردات لدول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦

(مليار دولار امريكى)

السنة	الصادرات العالمية	الصادرات العربية	صادرات مجلس التعاون العربى	نسبة الصادرات العربية إلى العالمية (٪)	نسبة الصادرات لمجلس التعاون إلى العربية (٪)	الواردات العالمية	الواردات العربية	الواردات لمجلس التعاون	نسبة الواردات العربية إلى العالمية (٪)	نسبة الواردات لمجلس التعاونى إلى العربية (٪)	الفائض أو العجز لتجارة مجلس التعاون	معدل نمو الصادرات ٪	معدل نمو الواردات ٪	الناتج المحلى الإجمالى	نسبة الصادرات إلى الناتج المحلى الإجمالى	نسبة الواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى	معدل التغطية للدول العربية	معدل التغطية دول مجلس التعاون
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)	(٧)	(٨)	(٩)	(١٠)	(١١)	(١٢)	(١٣)	(١٤)	(١٥)	(١٦)	(١٧)	
١٩٨٠	١٨٩٥ر٥	٢٣٨ر٢	٦ر٦	١٢ر٦	٨ر٢	١٩٤٦ر٤	١٠٤ر٣	٢٢ر٣	٥ر٤	٢١ر٣	- ١٥ر٧	-	-	٨٠٠٠ر٨	٨ر٢	٣٧ر٩	٢٣٨ر٤	٣٩ر٦
١٩٨١	١٨٥٤ر١	٢٣٣ر٧	١٣ر٩	١٢ر١	٦ر٢	١٩٣٣ر٦	١٣٦ر٧	٣٣ر٧	٦ر٦	٢٦ر٦	- ١٩ر٨	١١٠ر٦	١ر٥١	٤٥٥٠٤ر٨	٣٠ر٥	٧٤ر١	١٧٦ر٦	٤١ر٦
١٩٨٢	١٧١٨ر٩	١٦٧ر٣	١٣ر١	٩ر٧	٧ر٨	١٧٩٤ر٨	١٣٣ر٢	٣٤ر٤	٧ر٤	٢٦ر٠	- ٣١ر٣	٥ر٨	٣ر١	٦٧٦٠٤ر٣	١٩ر٤	٥٠ر٩	١٣٦ر٦	٣٨ر١
١٩٨٣	١٦٨٦ر٣	١٣٨ر٨	٩ر١٠	٧ر٦	٨ر٥	١٧٣٦ر٤	١٢٠ر٣	٣٤ر٥	٦ر٥	٢٠ر٤	- ١٣ر٦	- ١٦ر٨	- ٢٨ر٨	٧٨٤٩٨ر٤	١٣ر٨	٣١ر٢	١٠٧ر١	٤٤ر٥
١٩٨٤	١٧٨٩ر٥	١٢٠ر٨	١٣ر١	٦ر٨	١٠ر٠	١٨٤٨ر١	١١٣ر٠	٣٤ر٠	٦ر١	٢١ر٤	- ١١ر٩	- ١١ر٠	- ٣ر٠	٩١٦٨٣ر١	١٣ر٣	٣٦ر٢	١٠٧ر٩	٥٠ر٤
١٩٨٥	١٨٠٨ر٨	١١٠ر٧	١٣ر٣	٦ر١	٩ر١١	١٨٩٣ر٤	١٠١ر٣	٣٣ر٢	٥ر٤	٢١ر٩	- ٩ر٠	٩ر١	- ٧ر٥	١٠٢٠٣٩ر٩	١٢ر٩	٣١ر٨	١٠٩ر٤	٥٩ر٥
١٩٨٦	١٩٩١ر٦	٨٤ر٧	١٢ر٣	٤ر٣	١٤ر٥	٢٠٧٩ر٦	٩٤ر١	٣٣ر١	٤ر٥	٢٣ر٥	- ٩ر٨	- ٦ر٨	- ٥ر	١٠٤٥٣٦ر٥	١١ر٨	٢١ر١	٩٠ر٠	٥٥ر٧
١٩٨٧	-	-	١٦ر١	-	-	-	-	٣٣ر٨	-	-	- ٦ر٧	٣٠ر٩	٣ر١	١١٤٣٣٣ر٧	-	-		٧٠ر٦

المصدر :-

الأعمدة (١) ، (٢) ، (٦) ، (٧) ، (١٤) من التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، اعداد مختلفة

الأعمدة (٣) ، (٨) من صندوق النقد العربى ، اعداد مختلفة

أما بقية الأعمدة فهى محسوبة بمعرفة الباحث كالآتى :-

العامود رقم (٤) = العامود رقم (٢) ÷ العامود رقم (١)

العامود رقم (٥) = العامود رقم (٣) ÷ العامود رقم (٢)

العامود رقم (٩) = العامود رقم (٧) ÷ العامود رقم (٦)

العامود رقم (١٠) = العامود رقم (٨) ÷ العامود رقم (٧)

العامود رقم (١١) = العامود رقم (٨) - العامود رقم (٣)

العامود رقم (١٥) = العامود رقم (٣) ÷ العامود رقم (١٤)

العامود رقم (١٦) = العامود رقم (٨) ÷ العامود رقم (١٤)

العامود رقم (١٧) = العامود رقم (٣) ÷ العامود رقم (٨) بالنسبة لدول مجلس التعاون العربى

أو = العامود رقم (٢) ÷ العامود رقم (٧) بالنسبة للدول العربية

(-) بيانات غير متوافرة

وتشكل خامات الفوسفات نسبة ١٨ر٤ ٪ - ٢٥ ٪ من إجمالى صادرات الأردن • وتتركز صادرات اليمن فى القطن والبن التى يصل نصيبها فى الصـــــادرات الكلية اليمنية بين ٢٢ ٪ - ٨٧ر٢ ٪ خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨٥ .

٢ - يوضح الجدول رقم (٧) التركيب السلعى لواردات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٦ ، حيث يتضح من البيانات الواردة بالجـــدول مايلى :-

جدول رقم (٦)

درجة التركيب السلعى لصادرات دول مجلس التعاون

خلال الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٧

الدول	السلع الرئيسية	النسبة إلى إجمالى الصادرات					
		١٩٧٠	١٩٧٨	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
العراق	النفط	٩٤ر٢	٩٨ر٧	٩٨	٩٨ر٥	-	-
مصر	القطن - الأرز النفط	٥٤ر٧	٢٢ر٣	٣٩ر٥	٦٥ر	٥٤	٣٥
الأردن	فوسفات	١٨ر٤	٢١ر٤	٢٠ر٦	٢١ر٠	٢٥	١٩
اليمن	القطن - البن	٨٧ر٢	٦٨ر٤	٤٦	٢٢	-	-

المصدر :-

مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، تقرير الأمين العام إلى الدورة السادسة والثلاثين لمجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، عمان ، ص ١٤٦.

أنظر :- خميس الفهداوى ، الإختلالات الهيكلية فى إقتصاديات أقطار مجلس التعاون العربى مؤتمر ظاهرة التجمعات الإقليمية فى عالم اليوم ، كلية التجارة ، جامعة أسيـــوط ٢٠ - ٢٢ / ١٢ / ١٩٨٩ ، ص ١٩.

جدول رقم (٧)

متوسط الأهمية النسبية للتركيب السلعى لواردات

دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٦

	العراق	مصر	الأردن	اليمن
المواد الغذائية والحيوانات الحية	١٢	٢٤	١٧	٣٦
المشروبات والتبغ	٨ر	٢	١	٢
المواد الخام	١ر٦	٦	٣ر٥	٢
الوقود المعدنية والزيوت	١	٨	١٩	٩
المواد الكيماوية	٦	٩	٦	٧
السلع المصنعة	٢٧	٢١	١٨	١٨
الات ومعدات النقل	٤٥	٢٩	٢٥	٢٥
المصنوعات الجاهزة	٦	٢	١٠	٩
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا ، المجموعة الإحصائية لمنظمة اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا ، ٧٧ - ١٩٨٦ ، ص ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٩٨٦ ، ١٨٧ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨

أنظر :-

خميس الفهداوى ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

أ - تشكل السلع الغذائية والسلع الصناعية والالات ومعدات النقل أكثر من ٩٠٪ من واردات دول مجلس التعاون العربى ، حيث تقوم تلك الدول بإستيراد كل مايلزمها من السلع الإستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ، وخاصة احتياجاتها من السلع الغذائية التى تشكل حوالى ٢٠ ٪ فى المتوسط من إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى .

وتشكل السلع الغذائية حوالى ١٢ ٪ من إجمالى واردات العراق ، فى حين تشكل ٢٤ ٪ فى مصر ، ١٧ ٪ فى الأردن ، ٣٦ ٪ بالنسبة لليمن كمتوسط خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ . ومن المتوقع أن يزداد الإعتماد على الخارج لسد الفجوة الغذائية .

ب - تشكل السلع الصناعية حوالى ٢١ ٪ فى المتوسط من إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى خلال نفس الفترة ، حيث بلغت ٢٧ ٪ فى العراق ، ٢١ ٪ فى مصر ١٨ ٪ فى كل من الأردن واليمن .

ج - تشكل السلع الرأسمالية سدس إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى ، حيث يشكل نسبة ٤٥ ٪ من إجمالى واردات العراق ، ٢٩ ٪ من إجمالى واردات مصر ، ونسبته ٢٥ ٪ من إجمالى واردات كل من الأردن واليمن خلال نفس الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ .

ومن المتوقع أن يزداد الإعتماد أكثر على الخارج فى استيراد المعدات الرأسمالية إذا لم يتم تصنيعها محلياً . ولذلك يجب توفير القدرة المحلية على تصنيعها بدلاً من استيرادها لإرتفاع المكون الأجنبى لعملية تكوين رأس المال الثابت .

د - التوزيع الجغرافي لصادرات وواردات دول مجلس التعاون العربي

يوضح الجدول رقم (٨) التوزيع الجغرافي النسبي لصادرات دول مجلس التعاون العربي إلى الدول الصناعية والدول النامية والدول الإشتراكية وإلى بقية دول العالم حيث يتضح من البيانات الواردة بذات الجدول أن معظم صادرات دول مجلس التعاون العربي تتجة بشكل أساسي إلى أسواق الدول النامية ، حيث استوعبت أسواق تلك الدول مايقرب من ٩ر٥٥٪ في المتوسط من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ ، وقد بلغت ذروة تلك الصادرات إلى أسواق الدول النامية عام ١٩٨١ حيث شكلت نسبة ٢ر٦٤٪ في المتوسط .

وتأتي أسواق الدول الصناعية في المركز الثاني من حيث الأهمية النسبية لصادرات دول مجلس التعاون العربي ، حيث إستوعبت حوالي ٩ر٣٣٪ في المتوسط من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون العربي خلال الفترة ١٩٧٧ ١٩٨٦ ، ثم تأتي بقية أسواق دول العالم .

أما بالنسبة لأسواق الدول الإشتراكية مازالت الأرقام متواضعة جداً حيث إستوعبت نسبة ٩ر٢٪ في المتوسط من إجمالي صادرات دول مجلس التعاون العربي .

وتشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (٩) أن معظم واردات دول مجلس التعاون العربي تأتي من الدول الرأسمالية المتقدمة حيث ساهمت تلك الدول بنسبة ١ر٦٣٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ تليها في الأهمية

النسبية الدول النامية التى ساهمت بحوالى ٦ر٢١٪ فى المتوسط من إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ . ثم تأتى الدول الإشتراكية حيث أن الوضع يتغير نسبياً عن الصادرات إليها حيث تساهم بحوالى ٤ر٣٪ فى المتوسط من إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦ .

أما بقية دول العالم فهى تساهم بأرقام متواضعة حيث تساهم بنسبة ٩ر١٪ كمتوسط من إجمالى واردات دول مجلس التعاون العربى خلال نفس الفترة . ويتضح أن الصادرات والواردات البينية بين دول مجلس التعاون العربى متدنية جداً، بل تقترب من العدم بحيث تغنى عن التعليق .

ويتضح من تحليل التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون العربى أن معظم صادراتها تذهب إلى أسواق الدول النامية ، وتأتى معظم وارداتها من الدول الصناعية وهذا يعتبر حقيقة مؤكدة على موقف الدول الرأسمالية التى تسعى دائماً إلى الحصول على السلع الأولية والمواد الخام بأسعار منخفضة وإعادةتصديرها فى شكل سلع مصنعة بأسعار مرتفعة .

ولذلك يجب على دول مجلس التعاون العربى أن تقوم بتحفيض وارداتها من الدول الرأسمالية وتنشيط عملية التبادل التجارى مع الدول النامية وبين دول مجلس التعاون العربى بعضها البعض .

جدول رقم (٨)

التوزيع الجغرافي النسبي لصادرات دول مجلس التعاون العربي

خلال الفترة من ١٩٧٧ - ١٩٨٦

الدول المستوردة	الدول المصدرة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	المتوسط
الدول الصناعية	مصر	٣٥	٤٤ر٢	٦٣	٦٠	٥٤ر٨	٥٦ر٨	٧٦ر٣	٥١	٤٦ر٨	٥٦ر٨	
	العراق	٦٠	٦٠	٥٥ر٥	٥٩ر٩	٢٧ر٧	٢٦ر٥	٢٤ر٥	٢٩ر٤	٤٨ر٢	٥١ر٣	
	الأردن	٤ر٣	٣ر٥	٤ر٥	٤ر٢	٤ر٨	٢ر٨	٩ر٥	٥ر٨	٦ر٢	٣ر٥	
	اليمن	١٨ر٤	١٤ر٥	١٧	٢٥ر٦	٢٩ر٧	٢٥ر٩	٢٧ر٩	٢٥ر٥	٢٧ر٤	٢٧ر٣	
	المتوسط	٢٩ر٣	٢٠ر٦	٢٥	٢٩ر٩	٢١ر٨	٢٠ر٥	٢٦ر٣	٢٢ر٩	٢٢ر٢	٢٩ر٧	٢٢ر٩
الدول النامية	مصر	٢٥ر٨	٣٠ر٧	٢٢ر٣	٣٢ر٣	٢٨ر١	٣٦ر٧	١٨ر٦	٢٤ر٧	٢٨ر٧	٢٨	
	العراق	٣٩ر٧	٣٩ر٧	٤٤ر٣	٤٠ر٠	٦١ر٩	٦٣ر٣	٦٥ر١	٦٠ر٣	٥١ر٥	٤٨ر٥	
	الأردن	٦٠ر٠	٥٨ر٣	٦٢ر٤	٧٠ر٥	٨٦ر٦	٥٧ر٩	٥٤ر٣	٧٧ر٣	٧٩ر٣	٦٦ر٨	
	اليمن	٨١ر٦	٨٥ر٥	٧٩ر٣	٦٤ر٤	٧٠ر٣	٧٤ر١	٧٢ر٣	٦٤ر٥	٧٢ر٦	٧٢ر٧	
	المتوسط	٥١ر٩	٥٢ر٥	٥٢ر١	٥١ر٨	٦٤ر٢	٥٧ر٩	٥٢ر٦	٥٩ر٣	٦٠ر٥	٥٤ر٩	٥٥ر٩
الدول الإشتراكية	مصر	٢٧ر٨	٢٤ر٧	١٤ر٦	٧ر٦	٦ر٦	٦ر٨	١ر٥	٨ر٠	٨ر٣	٨ر٦	
	العراق	٣٠ر٠	٣٠ر٠	١ر٠	٠٥ر٠	٢٤ر٠	٢٥ر٠	٢٦ر٠	٣٢ر٠	١٦ر٠	١١ر٠	
	الأردن	٢ر٨٥	٢ر٦	١ر٧	٣ر٦	٣ر٤	٣ر٣	٣ر٤	١ر٣	١ر٣	٠٩ر٠	
	اليمن	-	-	٢ر٧	-	-	-	-	-	-	-	
	المتوسط	١٠ر٢	٦ر٨	٥ر٠	٣ر٨	٣ر٦	٣ر٦	١ر٩	٣ر٤	٣ر٤	٣ر٢	٣ر٩
دول غير مصنفة (بقية دول العالم)	مصر	١ر٤	١ر٠	٢ر٠	١ر٠	٥ر٠	٠٢ر٠	٠٢ر٠	٦ر١	٦ر٢	٦ر٥	
	العراق	١ر٠	١ر٠	١ر٠	٠٥ر٠	١٣ر٠	١٢ر٠	١٤ر٠	١٢ر٠	٩ر٠	٠٨ر٠	
	الأردن	٢٢ر٣	٢٥ر٧	٢١ر٤	٢١ر٧	١٨ر٥	٣٧ر١	٣٧ر٣	١٤ر٥	١٣ر١	٩ر٦	
	اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المتوسط	٨ر٧	٩ر١	٧ر٩	٥ر٥	٤ر١	٥ر٠	٩ر٣	٥ر٤	٤ر٥	٤ر١	٦ر٣
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

تم تجميع هذا الجداول من عدة جداول منشورة في دراسة د. محمد ابراهيم عبد الرحمن ، التبادلي التجاري بين دول مجلس التعاون العربي ، مؤتمر ظاهرة التجمعات الإقليمية في عالم اليوم ، كلية التجارة - جامعة أسيوط ، ٢٠ - ١٩٨٨/١٢/٢٢ ، ص١٢ ، ١٦ ، ٢١ .

وتم حساب المتوسط بمعرفة الباحث

جدول رقم (٩)

التوزيع الجغرافي النسبي للواردات الخاصة بدول مجلس التعاون العربي

خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٦

الدول المستوردة	الدول المصدرة	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	المتوسط
الدول الصناعية	مصر	٧٠ر٦	٧٠ر٧	٧٢ر٥	٧٣ر٢	٦٩ر٥	٧٢ر١	٧٩ر٩	٦٨ر٧	٦٩ر٦	٧٠ر٨	
	العراق	٧٦ر٨	٧٨ر٤	٧٦ر٦	٧٧ر٨	٧٢ر٧	٧٣ر١	٦٥ر٩	٥٩ر٩	٦٠ر٧	٦٢ر٣	
	الأردن	٦٠ر٨	٥٦ر٢	٥٧ر٣	٥٩ر٣	٦٠ر٩	٥٢ر٥	٤٤ر٦	٥٦ر٦	٥٦ر٧	٥٧ر١	
	اليمن	٤٥ر٩	٤٦ر٢	٥٢ر١	٥١ر٠	٥٥ر٢	٤٨ر٢	٥٦ر٩	٥٧ر١	٦٢ر٢	٦٣ر٥	
	المتوسط	٦٣ر٥	٦٢ر٩	٦٤ر٦	٦٥ر٣	٦٤ر٥	٦١ر٧	٦١ر٨	٦٠ر٥	٦٢ر٣	٦٣ر٤	٦٢ر١
الدول النامية	مصر	١٦ر٣	١٩ر١	١٨ر٦	١٧ر٧	١٦ر٢	١٧ر٢	١٢ر٩	٢٢ر٢	٢٠ر٩	١٩ر٩	
	العراق	١٥ر٢	١٤ر٢	٢٠ر٦	٢٠ر٢	٢٥ر٩	٢٦ر٧	٢١ر٦	٢٧ر٨	٢٧ر٤	٢٦ر٠	
	الأردن	٣٠ر٣	٢٤ر٣	٢٧ر٥	٢٧ر٧	٢٥ر٤	٢٦ر٣	٤٥ر٧	٢٥ر٩	٢٦ر٧	٢٧ر٧	
	اليمن	٥٣ر٤	٥٢ر٤	٤٦ر١	٤٧ر١	٤٣ر٩	٥١ر١	٤٢ر٣	٤١ر٥	٣٦ر٤	٣٤ر٩	
	المتوسط	٢٨ر٦	٢٠ر٠	٣٠ر٧	٣٠ر٧	٣٠ر٤	٣٢ر٨	٢٤ر٤	٢٤ر٤	٣٢ر٨	٣٢ر١	٣١ر٦
الدول الإشتراكية	مصر	١٠ر٧	٧ر٧	٦ر٢	٤ر٥	٦ر١	٥ر٥	٣ر٥	٤ر٤	٦ر٠	٥ر٢	
	العراق	٨ر٠	٧ر٤	٢ر٨	٢ر١	١ر٤	١ر٣	٢ر٥	٢ر٣	١ر٩	١ر٨	
	الأردن	٢ر٤	٣ر٦	٣ر٣	٣ر٧	٣ر٤	٣ر٧	٢ر٥	٣ر١	٢ر٥	٣ر٦	
	اليمن	١ر٨	١ر٥	١ر٨	١ر٩	١ر٠	٧ر	٨ر	١ر٤	١ر٥	١ر٣	
	المتوسط	٥ر٧	١ر٥	٣ر٥	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٨	٢ر٣	٣ر١	٣ر٠	٢ر٨	٣ر٤
الدول غير المصنفة (بقية دول العالم)	مصر	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٧	٣ر٧	٨ر٢	٤ر٢	٢ر٧	٤ر٧	٣ر٥	٤ر١	
	العراق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	الأردن	٦ر٢	١ر٦	٩ر١	٢ر	٢ر	٦ر٦	٧ر٣	٥ر٥	٤ر١	٢ر٧	
	اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	
	المتوسط	٢ر٢	٢ر٠	٢ر١	١ر٠	٢ر١	٢ر٧	٢ر٥	٢ر٥	١ر٩	١ر٧	١ر٩
		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١١١٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

تم تجميع هذا الجدول من عدة جداول منشورة في دراسة د. محمد ابراهيم عبد الرحمن ، ، مرجع سابق ، ص ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠ ، ٤٢

وتم حساب المتوسطات بمعرفة الباحث .

أما بالنسبة للوضع الصناعى الحالى لدول مجلس التعاون العربى فإنه يمكن إبراز أهم المؤشرات التالية من البيانات الواردة بالجداول أرقام (١٠ ـ ١٤) وهى كمايلى :ـ

١ ـ ضعف نشاط الصناعات التحويلية لإنخفاض مدى مساهمتها فى الناتج المحلى الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى ، حيث لايتعدى نسبه ١ر١٣٪ عام ١٩٨٧ على مستوى دول مجلس التعاون مكتملة كما يتضح من الجدول (١٠) .

٢ ـ إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج الصناعى على مستوى دول مجلس التعاون العربى حيث يبلغ ١٧٥ دولار عام ١٩٨٦ ، وزاد إلى ١ر١٩١ دولار عام ١٩٨٧ كما يتضح من الجدول رقم (٣).

٣ ـ يتركز النشاط الكبير للصناعات التحويلية على مستوى دول مجلس التعاون العربى فى الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ حيث تصل نسبتها فى المتوسط نحو ٨ر٢١ ٪ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية حيث تبلغ نسبتها حوالى ٥ر٢٦ ٪ فى المتوسط عام ١٩٨٧ . كما يتضح من الجدول رقم (١١)، أما بالنسبة للصناعات المعدنية الأساسية لاتمثل سوى نسبة ضئيلة من الإنتاج الصناعى فى أغلب دول مجلس التعاون العربى .

ويتركز الجزء الأكبر من الصناعات التحويلية فى مصر حيث تبلغ نسبة الناتج الصناعى فى مصر من مجموع ناتج الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى نسبة ١ر٦٦٪ يليها العراق ٨ر٢٦ ٪ ثم اليمن ٦ر٢٪ والأردن ٥ر٢٪

٤ ـ يمثل عدد العاملين فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى المركز الثالث من حيث الأهمية النسبية حيث تبلغ نسبة ٨٪ بينما تصل هذه النسبة فى قطاع الزراعة نحو ٥٦٪ وفى قطاع الخدمات ٣٦ ٪ عام ١٩٨٧ .

ويحتل نسبة العاملين فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى إلى الدول العربية نسبة عالية حيث وصلت إلى ذروتها عام ١٩٨١ بحوالى ٣ر٤٦ ٪وإنخفضت إلى ٧ر٤٢ ٪ عام ١٩٨٦ .

ويتركز الجزء الأكبر من العاملين فى الصناعات التحويلية فى مصر حيث تبلغ نسبة عدد العاملين فى مصر من جملة العاملين فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى نسبة ٧٥٪ يليها العراق ٥ر١٥٪ ، ثم اليمن ٦ر٥٪ والأردن ٩ر٢٪ عام ١٩٨٦ كما يتضح من الجدول رقم (١٢).

٥ - تتجه متوسط انتاجية العامل فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى إلى التزايد المستمر وذلك نتيجة لحصولها على النصيب الأكبر من قيمة الإستثمارات المحلية التى توجه للأنشطة الإقتصادية المختلفة . حيث كانت ١٦٢٨ دولار فى المتوسط عام ١٩٨١ ، إرتفعت إلى ٣ر٢٣٦١ فى المتوسط عام ١٩٨٦ بنسبة زيادة قدرها ٩ر٣٨٪ .

وتتركز اعلى متوسط انتاجية للعامل فى العراق حيث تصل إلى ٣ر٤٠٢٠ دولار خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦ تليها الأردن حيث تبلغ نحو ٨ر٢٢٠٠ دولار ، ثم مصر حيث تقدر بحوالى ٢ ر١٠٨٧ واليمن بحوالى ٥ر١٠٦٢ خلال نفس الفترة ، كما يتضح من الجدول رقم (١٢).

٦ - تتجة قيمة الإستثمار فى الصناعات التحويلية فى دول مجلس التعاون العربى إلى التزايد ، حيث إرتفعت من ٠ر٢١٢٧٢ مليون دولار خلال الفترة ٧٠/١٩٨٠ إلى ٠ر٢٣١٧٢ مليون دولار خلال الفترة ٨١/١٩٨٦ بزيادة بلغت نسبتها ٩ر٨٪ .

وتتركز غالبية الإستثمارات الصناعية فى مصر حيث بلغت نسبتة ٥٥٪ من إجمالى الإستثمارات الصناعية لدول مجلس التعاون العربى خلال الفترة ٧٠/١٩٨٠ تليها فى الأهمية النسبية العراق ٢٨٪ ،والأردن ٢ ر٥٪ واليمن ٨ر١٪ .

وفى خلال الفترة ٨٠/٨٦ إرتفعت نسبة الإستثمارات الصناعية فى مصر ٧ر٦٠٪ من إجمالى الإستثمارات الصناعية لدول مجلس التعاون العربى ، بينما إنخفضت الأهمية

النسبية للإستثمارات الصناعية فى العراق إلى ٢٨ ٪ بسبب ظروف حرب الخليج وإنحفاض أسعار البترول العالمية ، وكذلك إنخفضت نسبة الإستثمارات الصناعية فى اليمن إلى ٣ر١ ٪ بينما إرتفعت نسبة الإستثمارات الصناعية فى الأردن إلى ١٠ ٪ من إجمالى الإستثمارات الصناعية لدول مجلس التعاون العربى (جدول رقم ١٢).

٧ - تتصف جهود التصنيع فى دول مجلس التعاون العربى منذ الستينات بتبنى إستراتيجية الاحلال محل الواردات للصناعات الإستهلاكية أو بعض الصناعات الإنتاجية ، فقد كان الإنتاج الصناعى فى مصر مرتكزاً على الصناعات الإستهلاكية وخاصة الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ وصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والأحذية ، وبالإضافة إلى ذلك قامت بعض الصناعات المحورية فى مصر مثل صناعة الحديد والصلب لتزويد الصناعات الهندسية بمتطلباتها، وبعض الصناعات الكيماوية مثل الأسمدة .

ولقد قامت بعض الصناعات الأساسية فى العراق منذ الستينات مثل صناعة البتروكيماويات التى تزود مصانع البلاستيك باحتياجاتها من المواد الخام وكذلك صناعة الأسمنت .

أما الأردن فقد كانت تعتمد منذ الستينات على صناعة الأسمنت والمطبوعات والنشر والورق والمنتجات الورقية .

ولقد أدت سياسة الإحلال محل الواردات إلى زيادة الطلب على واردات السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية لأن إنتاج السلع الرأسمالية ظل ضئيلاً جداً بالمقارنة بالطلب عليه فى دول مجلس التعاون العربى .

ولقد زادت الواردات الرأسمالية فى دول مجلس التعاون العربى من ٢ ر٦٨٢ مليون دولار عام ١٩٧١ إلى ٥٩٢١ مليون دولار عام ١٩٨٦ بنسبة زيادة قدرها ٤ر٧٦٩٪ .

وتتركز معظم الواردات الرأسمالية عام ١٩٧١ على مستوى دول مجلس 'لتعاون العربى فى العراق حيث تبلغ نسبة واردات العراق الرأسمالية حوالى ٦ر٥٠٪ من واردات دول مجلس التعاون العربى ، يليها فى الترتيب مصر ، وتصل نسبة وارداتهسا الرأسمالية نحو ٣ر٣٩٪ ثم الأردن بحوالى ٣ر٨٪ واليمن ٨ر١٪ من إجمالى الواردات الرأسمالية لدول مجلس التعاون العربى .

وفى عام ١٩٨٦ إرتفعت نسبة الواردات الرأسمالية فى مصر إلى ٩ر٤١٪ من إجمالى الواردات الرأسمالية لدول مجلس التعاون العربى يليها فى الأهمية النسبية العراق بحوالى ١ر٣٨٪ والأردن ٣ر١١٪ واليمن ٧ر٨٪ .

ويشير المستقبل القريب إلى زيادة الطلب على الواردات الرأسمالية مالسسسم تصنع محلياً وعلى نطاق واسع ، وتؤكد الأرقام المدونة بالجدول رقم (١٤) إرتفسساع نسبة المكون الأجنبى لعملية تكوين رأس المال الثابت بحوالى ٣ر٤٠٪ عام ١٩٧١ ، ٢ر٢٤٪ عام ١٩٨٦ وهى تعتبر نسب نرتفعة للغاية بالرغم من تناقصها عام ١٩٨٦ .

ولذلك يجب الحدمن الإستيراد والعمل على توفير الإمكانيات والقدرات المحليسة لدول مجلس التعاون العربى بالتنسيق بينهما لإنتاج السلع الوسيطة والرأسماليسسة بدلاً من إستيرادها نظراً لأهمية تلك السلع فى تحقيق أهداف التنمية الصناعية .

جدول رقم (١٠)

القيمة المضافة للصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون العربي

خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧)

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	العراق		الأردن		مصر		اليمن		جملة دول مجلس التعاون		الدول العربية		النسبة بين القيمة المضافة لدول مجلس التعاون إلى القيمة المضافة للدول العربية
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	
١٩٨	٢٤٠٠٨ر	٤ر٥	٤٣٦ر٧	١٤ر٢	٢٣٥ر٨	١٢ر٩	١٦٠ر٠	٦ر٧	٥٧٣ر٣	٧ر٢	٢٦٧٠٢ر٩	٦ر٧	٢١ر٤
١٩٨	٢٤٢٨ر٢	١٢ر٥	٥٠٠ر١	١٧ر٧	٣٠٦٢ر٩	١٤ر٧	١٧٩ر٧	٧ر٢	٦١٧٠ر٩	١٣ر٦	٢٥١٨٨ر٧	٦ر١	٢٤ر٥
١٩٨	٣١٨٣ر١	١٠ر٢	٥٢٤ر٨	١٥ر٤	٢٨١٤ر٤	١٢ر٧	٢٢٨ر٦	٨ر٢	٧٧٥٠ر٩	١١ر٥	٢٨٨٩ر٧	٦ر٥	٢٨ر٨
١٩٨	٣٧٤٠ر٦	١٠ر٩	٤٨٦ر٥	١٤ر٣	٥٠٦٧ر٢	١٣ر٦	٢٧٣ر٩	٧ر٤	٩٥٦٨ر٢	١٢ر٢	٢٩١١٠ر٣	٧ر٦	٣٢ر٩
١٩٨	٤٣٠١ر٠	١٠ر٥	٥٠٢ر٥	١٤ر٦	٥٤٠٥ر٨	١٢ر٣	٢٥١ر١	٧ر٥	١٠٤٦٠ر٤	١١ر٤	٣١٢٠٣ر٧	٨ر٢	٣٣ر٥
١٩٨	٤٩٤٣ر٦	١١ر٣	٥٣٣ر٢	١٥ر١	٦٥٣٨ر٧	١٢ر٦	٣١٥ر٨	٧ر٥	١٢٣٣١ر٣	١٢ر٠	٣٣٧٧٥ر٥	٨ر٧	٣٦ر٢
١٩٨	٣٩٤٨ر٤	٨ر٦	٤٨٧ر٦	١٢ر٢	٨٤٣٥ر٩	١٦ر٣	٤٧٩ر١	١٥ر٤	١٣٣٥١	١٢ر٨	٣٩٧٣٤ر٨	١١ر٠	٣٣ر٦
١٩٨	٤٠١٤ر٧	٨ر٤	٥٢٢ر٢	١٢ر٠	٩٠٤ر٥	١٧ر٠	٥٤٣ر٥	١٥ر٣	١٤٩٨٤ر٩	١٣ر١	٣٨٥٠٠ر٢	١٠ر٣	٣٨ر٩

المصدر :

- تم الحصول على القيمة المضافة للقطاع الصناعي للدول الأربعة من الجدول رقم (١) الخاص بتطور الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات الإنتاجية . بالقسمة للبيانات (١٩٨٢ - ١٩٨٥) تم الحصول عليها من الصفحة العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي .
- تم حساب النسب المئوية من خلال القيمة المضافة للقطاع الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص بكل دولة على حدة ، وهو يمكن الحصول عليه من الجدول رقم (٢) .
- بالنسبة لبيانات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في دول مجلس التعاون تم جمع القيمة المضافة لدول الأربعة وحسابها نسبتها إلى إجمالي الناتج المحلي لتلك الدول .

جدول رقم (١١)

هيكل الصناعات التحويلية لدول مجلس التعاون العربى

لعام ١٩٨٦ تبعاً للقيمة المضافة

(٪)

	العراق	الأردن	مصر	اليمن	المتوسط
الأغذية والزراعة	١٩	٢٨	٢٠	٢٠	٢١ر٨
الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٢٤	٥	٢٧	٥٠	٢٦ر٥
معدات وآلات النقل	١٨	٢	١٣	-	٨ر٣
الصناعات الكيماوية	٤	٧	١٠	٢	٥ر٨
الصناعات الأخرى	٣٥	٥٨	٣٠	٢٨	٣٧ر٦
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر :-

- بالنسبة للعراق من التقرير العربى الموحد ، ١٩٨٧

- بالنسبة لبقية الدول من تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٨٩ ، البنك الدولى للإنشاء والتعمير ١٩٨٩ .

جدول رقم (١٢)

العمالة ومتوسط إنتاجية العامل في الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون العربي

خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٦

	العمالة (بالالف عامل)						متوسط إنتاجية العامل (بالدولار والسعر الجارى)					
	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	النسبة إلى الدول العربية ٪	العراق	الأردن	مصر	اليمن	الدول العربية	النسبة إلى الدول العربية *
١٩٨١	٨٥٢	٢٠٩	٤٤٣٢	٣١١	١٢٥٣٣	٤٦٫٣	٢٨٥٠	٣٣٩٣	٦٩١	٥٧٨	٣٣٨٤	٦٨٫٣
١٩٨٢	٨٨٦	٢١٩	٤٥٣٨	٣٣١	١٣٣٩٥	٤٤٫٥	٣٥٩٣	٣٣٩٦	٨٤٠	٧١٢	٣٤٥٤	٧٦٫٨
١٩٨٣	٩٢١	٢٢٧	٤٦٤٧	٣٣٢	١٣٨٣١	٤٤٫٣	٤٠٦٢	٣١٤٣	٨٨٠	٨٢٥	٣٣٩٧	٨٢٫٥
١٩٨٤	٩٥٨	٢٣٨	٤٧٥٩	٣٣٤	١٤٣٠٦	٤٤٫٠	٤٥٠٠	٣١١٣	١١٣٦	٧٨٩	٣٥١٠	٨٥٫٠
١٩٨٥	٩٩٧	٢٤٧	٤٨٧٤	٣٥٦	١٤٧٧٣	٤٣٫٨	٤٥١٧	١٩٩٦	١٢٤٢	٧٠٠	٣٥٣٩	٨٤٫٢
١٩٨٦	١٠٣٦	٢٥٦	٤٩٧١	٣٦٨	١٥١٣٨	٤٣٫٧	٤٦٠٠	٣١٦٥	١٦٣٤	٦٤٦	٣٨٠٣	٨٠٫٧

المصدر :-

التقرير الإقتصادى العربى الموحد ١٩٨٧

- وتم حساب النسب بمعرفة الباحث

* تمثل نسبة متوسط إنتاجية العامل فى دول مجلس التعاون العربى إلى متوسط إنتاجية العامل فى الدول العربية

جدول رقم (١٢)

الإستثمارات الصناعية فى دول مجلس التعاون العربى (١٩٨٠/٧٠ - ١٩٨٦/٨١)

(مليون دولار بالأسعار الجارية)

	١٩٨٠/٧٠	٪	٨٦/٨٠	٪
العراق	٨٠٨٥	٣٨ر٠	٦٤٨٥	٢٨ر٠
الأردن	١١١١	٥ر٢	٣٣٦	١٠ر٠
مصر	١١٧٠١	٥٥ر٠	١٤٠٦٧	٦٠ر٧
اليمن	٢٧٥	١ر٨	٣٩٤	١ر٣
الإجمالى	٢١٢٧٢ر	١٠٠	٢٣١٧٢ر	١٠٠

المصدر :-

التقرير العربى الموحد ، ١٩٨٧

وتم حساب النسب بمعرفة الباحث

جدول رقم (١٤)

نسبة المكون الأجنبى إلى الإستثمار المحلى الثابت

فى دول مجلس التعاون العربى أعوام ١٩٧٢ ، ١٩٨٦

(مليون دولار)

الدولة	١٩٧١			١٩٨٦		
	الإستثمار المحلى الثابت	الواردات الاستثمارية	نسبة المكون الأجنبى ٪	الإستثمار المحلى الثابت	الواردات الإستثمارية	نسبة المكون الأجنبى ٪
العراق	٦٥٩ر٦	٣٤٥ر٤	٥٢ر٤	١١٢٥٩ر٢	٢٣٦٠	٢٠ر١
الأردن	١١٠ر٤	٥٦ر٧	٥١ر٤	١٠١٠ر١	٦٦٩	٦٦ر٢
مصر	٨٦١ر٨	٢٦٨ر١	٣١ر١	١١٦٣١ر٧	٢٤٨٨	٢١ر٤
اليمن	٥٩ر٤	١٢ر٠	٢٠ر٢	٦٢٦	٥١٤	٨٢ر١
الإجمالى	١٦٩١ر٢	٦٨٢ر٢	٤٠ر٢	٢٤٥٢٧	٥٩٣١	٢٤ر٢

المصدر :-

- بالنسبة لعام ١٩٧١ تم الحصول عليها من مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٢ .
- بالنسبة لعام ١٩٨٦ تم تجميعها من التقرير العربى الموحد ، ١٩٨٧ . وتم حساب نسبة المكون الأجنبى بقسمة الواردات الرأسمالية على الإستثمار المحلى الثابت .

وتأسيساً على ماسبق يتضح الآتي :-

١ - تعاني دول مجلس التعاون العربى من خلل كبير فى هياكلها الإنتاجية ، حيث تتميز بسيادة الهيكل الإنتاجى ذو القطاع الواحد Lop - Sided وهو قطاع النفط فى العراق وقطاع الزراعة فى مصر والأردن واليمن .

٢ - إختلال التوازن بين الموارد البشرية (السكان والقوى العاملة) والموارد الإقتصادية المادية (الأرض) ، حيث يتزايد السكان بمعدلات مرتفعة ٣٪ سنوياً مما يؤدى إلى زيادة الضغوط على المساحة الزراعية المحدودة ذات الموارد المحدودة وذات الآفاق المستقبلية المحدودة أيضاً .

٣ - تضخم القطاعات الخدمية فى دول مجلس التعاون العربى الأمر الذى يعكس إنخفاض مستوى الإنتاجية وسيادة الأنشطة غير الإنتاجية .

٤ - تدنى مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى دول مجلس التعاون العربى ، حيث لاتتجاوز مساهمة قطاع الصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى فى العراق عن ٩٪ وبما لايزيد عن ١٢٪ فى الأردن ، ١٤٪ فى مصر ، ١٠٪ فى اليمن ، ونسبة ١ر١٢٪ على مستوى دول مجلس التعاون كلها .

٥ - إنخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ومن الناتج الصناعى على مستوى دول مجلس التعاون العربى حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج الصناعى فى العراق ٤ر٢٤٠ دولار ، وفى الأردن ٤ر١٢٧ دولار وفى مصر ٤ر١٩٥ دولار وفى اليمن ٥ر٧٥ دولار عام ١٩٨٧ ، ١ر١٩١ دولار على مستوى دول مجلس التعاون العربى مكتملة .

٦ - تتميز إقتصاديات دول مجلس التعاون العربى بالتبعية للعالم الخارجى ، وتتمثل إحدى مظاهر تلك التبعية للعالم الخارجى فى إعتماد دول مجلس التعاون العربى على تصدير سلعة واحدة أولية معدنية أو زراعية مما يعكس الخلل الكبير فى

الهياكل الإنتاجية ، مما يعرض إقتصاديتها لتقلبات شديدة ناتجة عن التقلبات الإقتصادية للسوق العالمى ، بالإضافة إلى حرمان إقتصاديتها من موارد إضافيسة يمكن ان تحصل عليها تلك الدول إذا قامت ببعض العمليات التصنيعيـــــة التحويلية على المواد الخام ثم تقوم بتصديرها فى صورة سلعة مصنعة .

وتؤكد العديد من الدراسات الإقتصادية أن "الإعتماد على تصدير سلعة أولية معدنية أو زراعية يمكن أن يؤدى فى المدى الطويل إلى تحريك معـــــدل التبادل التجارى ضد الدول المنتجة لها مما يترتب عليه إنخفاض معدل الصادرات وبالتالى زيادة العجز فى ميزان المدفوعات ".(١)

وتتمثل بعض مظاهر التبعية أيضاً لدول مجلس التعاون العربى فى زيـــادة الإعتماد على العالم الخارجى فى إستيراد المعدات الرأسمالية بالإضافة للسلـــع الوسيطة والسلع الإستهلاكية . لأن الهيكل السلعى لواردات دول مجلس التعاون العربى يتسم بالتنوع الشديد نتيجة عجز قطاع الصناعات التحويلية عن زيـــادة الطاقة التصديرية والوفاء باحتياجات ومتطلبات السوق الداخلى لدول مجلـــس التعاون العربى .

٧ - تتميز دول مجلس التعاون العربى بتدنى الإنتاجية فى جميع القطاعات الإقتصادية مما يؤدى الى إنخفاض متوسط دخل الفرد وبالتالى إنخفاض القوى الشرائيـــــة مما يترتب عليه ضيق السوق المحلى لدول مجلس التعاون العربى .

وللهروب بين تلك الحلقة يرى نيركسة NURKSA فـــى إستراتيجية للدفعة القوية Big PUSH ضرورة إقامة عدة صناعـــــــات مختلفة تكون فيما بينها سوقاً واسعة كبيرة يعمل فيها الأفراد بكفاءة انتاجية عالية

---

(١) خميس الفهداوى ، الإختلالات الهيكلية فى إقتصاديات أقطار مجلس التعاون العربى ، مؤتمر ظاهرة التجمعات الإقليمية فى عالم اليوم ، ٢٠ - ١٩٨٩/١٢/٢٢، أسيوط ، ص ١١ - منقولة من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، دراسة حول منجزات التنمية فى السبعينات وآفاقها فى الثمانينات فى الوطن العربى ، الكويت ١٩٨٠ ، ص ٢٤

لأن الإعتماد على صناعة واحدة تواجهها مشكلة عدم تصريف منتجاتهـــا ويعتبر نيركسة أن الإقتصاد يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة المكملـــة لبعضها البعض .

إذن لابد من الإعتماد على السوق المحلى لصعوبة الإعتماد على السوق العالمى وذلك لتحقيق التنمية الإقتصادية لدول مجلس التعاون العربى .

ولذلك فإن المخرج الطبيعى لدول مجلس التعاون العربى للخروج مـــن مشاكلها الإقتصادية هو الإهتمام بتنسيق التنمية الصناعية فيما بينها لتحقيق التوازن فى هياكلها الإنتاجية ولتخفيف عبئ التوازن بين مواردها البشرية ومواردهـــا الإقتصادية المادية .

ويلاحظ أن كثيراً من الدول الصناعية المتقدمة قد قامت بعمليات تنسيق فيما بينها فى مجال التنمية الصناعية ، ونرى ذلك واضحاً فى تكتلات دول غـــرب أوربا فى (السوق الأوربية المشتركة) وتكتلات دول أوربا الشرقية فى (مجلـــس المساعدات الإقتصادية المشتركة) ، بالإضافة إلى إحتمال قيام تنسيق الجهـــود الصناعية بين مجموعة الدول الأوربية الغربية والشرقية معاً ، وبين دول الوحدة الأوربية المرتقبة عام ١٩٩٢ .

ثانياً :- عملية التنسيق أو التكامل فى الأدب الإقتصادى

تختلف وتتنوع التعاريف التى وضعت لعملية التكامل الإقتصادى تبعاً للخلفية التى وضعت من أجلها التعريف ، فقد لجأ الإقتصادى بيابالاسا إلى وضع تعريف محدد لعملية التكامل الإقتصادى بأنه هو عملية تتجاوز التعاون وذلك لأنه تصور التكامل يأخذ صوراً مختلفة مثل الإتحاد الجمركى أو السوق المشتركة أو الإتحاد الإقتصادى أو الوحدة الإقتصادية أو منطقة التجارة الخارجية الحرة . وأن للتكامل بعض الجوانب الإيجابية والجوانب السلبية . (١)

ويناقش ماكلوب Machlup تعريف التكامل الإقتصادى فيقول أن فكرة التكامل فى معناه الكامل تنطوى على الإستفادة العلمية من جميع الفرص الممكنة من التقسيم الكفء للعمل . (٢)

ويرى بعض الإقتصاديين بأن التكامل الإقتصادى هو نوع من أنواع التعاون والتقارب الدولي ، ويعمل بخطوات متلاحقة لتوحيد ودمج الوحدات الإقتصادية المتباينة فى وحدة شاملة .

ويختلف صياغة تعريف التكامل الإقتصادى فى ظل النظام الإشتراكى عنه فى ظل النظام الرأسمالى الحر ، حيث يعرف الفكر الإشتراكى التكامل بأنه عملية موضوعية يجرى توجيهها بشكل واعى ومنتظم من قبل الأحزاب الإشتراكية والعمالية وحكومات الدول الأعضاء فى المجلس (السيف)

---

(١) مركز دراسات الوحدة العربية ، الجزء الأول ، بيروت ، مايو ١٩٨٦ وأنظر أيضاً د. محمد محمود الإمام ، التكامل الإقتصادى ، الأساس النظرى والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربى ، المؤتمر العلمى الأول ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، ١٥ - ١٦ مايو ١٩٨٩ ، القاهرة ص ١٥ .

(٢) F. Machlup, ed., Economic Integration, Regional sectoral, London Macmillan, 1976, ch.3. or
A History of Thought on Economic Integration, London, macmillan 1976, ch.2, P.18.

لتقسيم العمل الدولى الإشتراكى والتقريب والمساواه المطردة لمستويات تطورهـــا الاقتصادى ، وبناء هياكل إقتصادية حديثة عالية الفاعلية للإقتصادات الوطنية ، واقامة روابط وثيقة ودائمة فى فروع الاقتصاد والعلوم التقنية وتوسيع أسواق هذه الـــدول وتحقيق الروابط بينها ، وتحسين العلاقات السلعية والنقدية "(١)

وعلى الرغم من أن أهمية التنسيق أو التكامل الإقتصادى فى الميادين الإقتصادية المختلفة ، فإن التنسيق أو التكامل الصناعى يحتل جانب كبير وهام فى أدبيات التنسيق والتكامل الإقتصادى .

ثالثاً :- مفهوم التنسيق الصناعى وأهميته لدول مجلس التعاون العربى

من الصعب وضع تعريف محدود وواضح لمفهوم التنسيق الصناعى ، حيث يختلف التعريف تبعاً لاختلاف الخلفية الموضوعة لها . وتؤكد بعض الدراسات الإقتصادية بأن التنسيق الصناعى يقصد به "المواءمة بين الطلب على السلع النهائية والوسيطة وبين العرض المتاح من حيث مستلزمات الإنتاج المادية والبشرية وايجاد الصيغ المناسبة لتسهيل تسويق المنتجات" (٢)

ولذلك يعتبر التنسيق الصناعى جزءاً من التنسيق أو التكامل الإقتصادى ويقصد به التعاون بين المشروعات الصناعية داخل الدولة الواحدة أو بين دولتين أو أكثر فى مجال إنتاج سلعة أو أكثر تتبع نفس الأساليب التكنولوجية وبنفس تقسيم العمل ، بهدف رفع الكفاية الإنتاجية للمشروعات الصناعية ، والإستخدام الأمثل للطاقات والموارد الموجودة داخل كل دولة .

وقد يتم التنسيق الصناعى على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى دولتين

---

(١) د. محمد محمود الإمام ، التكامل الإقتصادى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩ .
(٢) المبادئ الأساسية للتنسيق والتكامل الصناعى العربى ، وأسس التنسيق المسبق، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، فبراير (شباط) ١٩٨٠ ص ٨ .

(ثنائى) أو التنسيق الصناعى على مستوى أكثر من دولة (جماعى).

وقد يكون هذا التنسيق قاصراً على نوع واحد أو شاملاً لعدة أنواع مثل التعاون العلمى والفنى مثل إجراء البحوث العلمية واقامة المشروعات المشتركة الصناعيـــــة، أو التعاون فى مجال الإنتاج مثل تسهيل الحصول على عوامل الإنتاج وتبادل الخبراء والفنيين ، أو التعاون فى مجال تسويق المنتجات مثل إستخدام أحد المشروعـــــات لشبكة أجهزة المبيعات والخدمات الخاصة بمشروع أخر أو الإتفاق على إنشـــــاء شبكة مشتركة فيما بينهما ، أو التعاون فى مجال تمويل المشروعات الصناعية. (١)

ويوجد درجات متعددة من التعاون الصناعى العربى وهى :- (٢)

١ - التوافق أو الإنسجام Harmonization

وهو تحديد أهداف الإنتاج الصناعى فى القطاعات المختلفة بناء على اجراء مجموعة من الدراسات التقديرية أو المعيارية لحجم الطلب النهائى علـــــى منتجات القطاعات المختلفة ، وتقدير إحتياجات كل قطاع من السلع الوسيطة والخدمات التى تقوم بانتاجها القطاعات الأخرى . وعلى أن يترك للمسئولين فى كل قطاع حرية تخطيط نشاطهم الصناعى على ضوء هذه الأهداف .

٢ - التنسيق Co - Ordination حيث يتطلب التزام المسئولين فى القطاعات والوحدات باتباع سياسات إنتاجية وتوسيعه لاتتعارض مع الأهداف المتفـــق عليها .

٣ - التكامل Integration ويعنى توزيع الإنتاج بين المناطق المختلفة فـــى الدولة الواحدة أو بين الدول المختلفة داخل مجموعة متجانسة من الدول بالشكل

---

(١) مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، دور الانعقاد العادى الأول ، ٤ - ٢٩ مايو (أيار) ١٩٦٩ ، القاهرة ، ص ٢١ .
وأنظر أيضاً :-
التعاون الصناعى بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال الصادرات ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ترجمة محمد حافظ شريف ، تقرير عن إجتماع مجموعة الخبراء الذى عقدبيوخارست خلال الفترة ٨ - ١٩٧٠/٦/١٢ ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢) مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، دور الإنعقاد العادى الأول ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢ - ٢٣ .

الذى يضمن تحقيق أعلى عائد إقتصادى وإجتماعى .

وحيث أن التصنيع هو المحرك الأساسى للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وان كل دول مجلس التعاون العربى لاتستطيع وحدها القيام بالجهود الصناعية وخاصة فى مجال تنمية الصناعات الإستراتيجية أو المحورية ، ولكن بتنسيق الجهود الصناعية فيما بينها يساعد على دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ويمكن إيجاز أهمية التنسيق الصناعى فيما بين دول مجلس التعاون العربى كما يلى :-

١ - المساهمة فى زيادة الإنتاجية والوصول إلى أقصى مراحل الكفاية الإنتاجية إستناداً إلى مبدأ المزايا النسبية فى عوامل الإنتاج وتقسيم العمل . أى زيادة إستخدام الطاقات المتاحة .

٢ - إن تحقيق النمو الإقتصادى والمتوازن بين دول مجلس التعاون العربى يساعد على الإستفادة من تأثير الحجم الإقتصادى Economic - Scale على عملية النمو ، لأن من خلال تأثير الحجم الإقتصادى يمكن التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة .

٣ - يساعد التنسيق الصناعى على علاج بعض المشاكل الناجمة من صغر حجم المشروعات الصناعية المنفذة فى كل دولة على حدة من دول مجلس التعاون العربى مثل مشاكل نقص امكانيات البحث العلمى ، وإنخفاض الكفاءات الفنية والإدارية ، وعدم الإستفادة من وفورات الحجم الكبير .

٤ - المساهمة فى إتساع نطاق حجم السوق لإستيعاب المنتجات الصناعية الحديثة وبالتالى القدرة على المنافسة الأجنبية .

كلما كانت السوق متسعة وكلما زادت القوة الشرائية كلما أمكن تحقيق طاقات إنتاجية كبيرة واستغلالاً أمثل للموارد الإقتصادية المتاحة

والعكس كلما كانت السوق ضيقة وانخفاض الطلب الفعال كلما إنخفض الإستغلال الكفؤ للموارد المتاحة .

٥ - تطبيق مبدأ التخصص فى الإنتاج وتقسيم العمل بين دول مجلس التعاون العربى ورفع متوسط إنتاجية العامل وإستخدام الموارد الإنتاجية المتاحة أكفأ إستخدام.

٦ - المساهمة فى خفض تكاليف إنتاج السلع الصناعية ذات القدرة التنافسية مع زيادة معدلات الكفاية الإنتاجية .

٧ - إن قيام الإنتاج الصناعى الحديث المعتمد على التقدم الفنى بين دول مجلس التعاون العربى يساعد على إنتعاش التبادل التجارى وبالتالى زيادة معدل نمو الإستثمارات المباشرة للأغراض الإنتاجية والخدمية مما ينعكس بالضرورة على زيادة نمو الدخل القومى .

٨ - الإسراع فى تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة فى الإنتاج . لأنه بقيام التنسيق يمكن تقليل الفجوة الإقتصادية والتكنولوجية التى تعانى منها دول مجلس التعاون العربى ، حيث لايستطيع كل دولة بمفردها السير بخطوات سريعة للإنطلاق إلى مرحلة النمو الإقتصادى .

٩ - الإسراع فى كسر حلقة الفقر المفرغة للتخلف الإقتصادى لدول مجلس التعاون العربى .

إذن لكى يتم تحقيق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى لابد من التخصص وتقسيم العمل بينهما وذلك عن طريق إقامة العديد من المشروعات الصناعية المترابطة والمتشابكة والمتو طنة بين تلك الدول حتى يمكن إستخدام الموارد الإقتصادية المتاحة أفضل إستخدام ولدفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

ولابد من توافر بعض المبادئ التى تحكم عملية التخصص وتقسيم العمل وتحكم عملية توزيع الصناعات بين دول مجلس التعاون العربى — ومن أهم تلك المبادئ التى

أقرتها دراسات مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية فى بغداد عام ١٩٧٦ على النحو التالى .(١)

١ - مبدأ الكفاءة : أى لابد وأن تقوم الصناعات حيث تتوافر المزايا النسبية لنجاحها وفاعليتها . ويجب أن ينظر إلى المزايا النسبية بنظرة ديناميكية وليست نظرة ساكنة تأخذ فى اعتبارها المزايا التى يمكن أنه تخلق فى المستقبل .

٢ - مبدأ العدالة : أى عدم شعور الدول الأعضاء فى مجلس التعاون بالظلم فيما يتعلق بالنتائج التى حصلوا عليها من جراء إنضمامهم لمجلس التعاون .

وعلى سبيل المثال تقرر دراسات مجلس الوحدة الإقتصادية العربية إن من بين ٨٦ مشروعاً صناعياً مشتركاً قائم فعلاً عام ١٩٨٠ ، يوجد ٦٢ مشروع منها ويمثل نسبته ٧٢٪ من إجمالى المشروعات المشتركة فى مصر وحدها ، ويوجد ١٢ مشروعاً وتمثل نسبته ١٤٪ فى السعودية ، ويوجد ٣ مشروعات وتمثل نسبة ٣٪ فى الأردن وسوريا ، ويوجد مشروعين وتمثل نسبة ٥٪ فى كل من البحرين والمغرب ، ومشروعاً واحداً فى كل من العراق وليبيا وموريتانيا وسلطنة عمان .(٢)

وهكذا أثبتت تجارب الماضى أن أهم أسباب فشل التنسيق الصناعى بين الدول العربية هو عدم تحقيق العدالة فى توطين المشروعات الصناعية بين الدول الأعضاء . ولذلك لابد من عدالة توزيعها على كافة الدول الأعضاء للإستفادة من الوفورات الخارجية الخاصة بها ، ولابد من ضمان توزيع عادل للمكاسب الصناعية التى تحصل عليها كل دولة والأعباء التى تتحملها كل دولة فى عملية التعاون الصناعى .

---

١) مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ١٩٧٦ ، ص ١٥١ .

٢) لمزيد من التفاصيل أنظر :
د. محمد عجلان ، المشروعات المشتركة وتخطيط التكامل الإقتصادى العربى ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد ٣٦ ، أكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٢٧٢

وجديراً بالذكر أن الارادة السياسية لها دخل كبير فى مدى نجاح عملية التنسيق الصناعى لأنه يمكن توافر جميع الشروط الفنية طالما توافرت الارادة السياسية ، ولأن عملية التنسيق الصناعى يعتبر حدث سياسى يخضع لجميع الإعتبارات السياسية والصراعات القوية .

وباستعراض تجارب الماضى تبين أن الدول العربية تتميز بتخلف الارادة السياسية فى إتخاذ القرارات ، ويتمثل أهم سمات هذا التخلف فى عدم وجود المناخ لترشيد القرارات السياسية الخاصة بالعمل المشترك ، وعدم وضوح الأهداف السياسية واستقرارها لتنشيط العمل العربى المشترك .

ولذلك لايجب أن تنعكس الخلافات السياسية على العلاقات الإقتصادية بين الدول وعلى عملية التنسيق الصناعى وعلى عملية انتقال الأشخاص أو موارد الإنتاج من دولة لأخرى . ولكن إتضح العكس أن جميع العلاقات الإقتصادية بين الدول العربية تتذبذب تبعاً للعلاقات السياسية .

وباستعراض تجارب تنسيق التنمية الصناعية بين الدول العربية (مجلس الوحدة الإقتصادية العربية) إتضح عدم وضوح الأهداف المطلوبة وعدم وجود تعريف محدد وواضح للتنسيق الصناعى ، بل زادت المبالغة فى تحديد الأهداف البعيدة تماماً عن الواقع الإقتصادى والإجتماعى والامكانيات المادية والبشرية للدول العربية .

ولذلك يجب على جميع المؤسسات أو الهيئات التى تعمل فى مجال تنسيق التنمية الصناعية مثل منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) ومركز التنمية الصناعية للدول العربية وغيرها أن توضح أهدافها واختصاصاتها بوضوح

تماماً وأن تكون واقعية مع نفسها بما يتمشى مع الامكانيات العربية وأن تعمل على توفير الخبرات والكفاءات الفنية والادارية اللازمة لإتخاذ القرارات الواقعية مع الأهداف المطلوبة .

رابعاً :- أسس التنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي

لقد إعتمدت جميع تجارب التصنيع بين الدول العربية المتمثلة فى مجلس الوحدة الإقتصادية العربية على تجربة السوق الأوربية المشتركة لدول غرب أوربا فيما يتعلق بتحرير التجارة بينها ، ولكن إتضح فى الواقع أن الإعتماد على تجارب الدول الصناعية المتقدمة لايتمشى مع الظروف الإقتصادية والإجتماعية للدول العربية ، وبالتالى لايعتبر شرط أساسى لنجاح التنسيق الصناعي بين الدول العربية ، وذلك لان عناصر الإنتاج فى الدول الصناعية المتقدمة تتميز بالمرونة بينما تتميز الدول العربية بعدم مرونة عناصر الإنتاج بالإضافة إلى إنخفاض الأهمية النسبية للصناعات التحويلية فى الناتج المحلى الإجمالى والخلل الموجود فى هياكلها الإنتاجية بالإضافة إلى تدنى الإنتاجية وغيرها من الظروف الإقتصادية والصناعية التى سبق بيانها بالجزء الأول .

وهنا يثار التساؤل :- هل يتم التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى فى إطار التخطيط القومى الشامل مثل دول الكوميكون (دول شرق أوربا) أو فى إطار قوى السوق مثل دول السوق الأوربية المشتركة . ولكن يتضح أن كل من التجربتين غير قابلة للتطبيق فى دول مجلس التعاون العربى ، ولكن يجب إتباع الاساليب التى تتلائم مع الظروف الإقتصادية والصناعية لدول مجلس التعاون العربى . فقد يكون الإسلوب الملائم هو الأخذ باسلوب التخطيط وعدم ترك الأمور لقوى السوق التى تؤدى إلى نتائج مخالفة للأهداف المطلوبة :- لأن التخطيط يساعد على عدالة توزيع المشروعات الصناعية بكفاءة تامة بين الدول الأعضاء وكذلك يساعد على عدالة

توزيع المكاسب الصناعية (الفوائد) والأعباء بين الدول الأعضاء . أما ترك الأمور لقوى السوق فإنه يؤدى إلى تركز بعض المشروعات التى تزداد الطلب عليها من قبل أصحاب الدخول المرتفعة وهى معظمها تكون سلع كمالية أو سلع معمرة لايقبل عليها فقراء دول مجلس التعاون العربى الذين لاتصل اليهم عوائد التنمية الإقتصادية .

ولكن نظراً لصعوبة تطبيق التخطيط القومى الشامل بين دول مجلس التعاون العربى فيمكن تطبيق التخطيط التأشيرى المعتمد على قوى السوق ولكن فى حدود ضيقة جداً .

ويجب أن ترتكز عملية التنسيق الصناعى على مجموعة من الأسس وهى :-(١)

١ - تحقيق أهداف ومصالح الدول العربية للوصول إلى تنمية صناعية ناجحة ومستمرة داخل كل دولة ، وتوفير حد أدنى من التشابك والترابط الإقتصادى الداخلى وذلك اعتماداً على الموارد المتاحة الإقتصادية والبشرية وحجم السوق .

٢ - اعتبار أن التنسيق الصناعى هو قاعدة التنسيق والتكامل الإقتصادى الشامل بين الدول العربية ، وأن يتم النظر إلى أدوات وسياسات التبادل التجارى والتكامل المالى والسياسات الإقتصادية الأخرى كمجموعة مترابطة من الإجراءات وبحيث توفر الظروف الإقتصادية الملائمة لنجاح التكامل الصناعى العربى .

٣ - أن يكون عملية التكامل الصناعى العربى عملية مستمرة وغير متقطعة ، لمنع حدوث أى تراخى فى تنفيذ مايتم الإتفاق عليه من إجراءات وسياسات .

---

(١) مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، تونس ، ٢٠ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩

خامساً :- مجالات تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربي

تتنوع المجالات التى يمكن تحقيق التنسيق الصناعى من خلالها وأهم هذه المجالات هى :-

١ - تنسيق الصناعات القائمة فى دول مجلس التعاون العربى .

٢ - تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة .

٣ - المعلومات الإحصائية .

٤ - البحوث العلمية الصناعية والتكنولوجية .

٥ - التنسيق الصناعى فى مجال التدريب .

٦ - التنسيق بين السياسات الإستثمارية فى مجال الصناعة .

ويتم تناول كل مجال على حدة على النحو التالى :-

١ تنسيق الصناعات القائمة بين دول مجلس التعاون العربي

باستعراض التطور التاريخى لتنسيق الصناعات القائمة ، وجد هناك إتجاهين ، يرى الإتجاه الأول ضرورة البدء بالتنسيق الصناعى بالإعتماد على الصناعات الإستراتيجية أو المحورية مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة البتروكيماويات والصناعات الهندسية مع الإهتمام بالصناعات الصغيرة والمتوسطة لأهميتها فى دفع عملية التنمية الصناعية ، بينما يرى الإتجاه الثانى ضرورة البدء بالتنسيق الصناعى بالإعتماد على المشروعات الإستهلاكية والوسيطة ثم المشروعات الرأسمالية .

وباستعراض هيكل القطاع الصناعى فى دول مجلس التعاون العربى يتضح أنه يتكون من مجموعة كبيرة من الصناعات ، وسوف نتناول أهم هذه

الصناعات كوسيلة للتنسيق الصناعي بين دول مجلس التعاون العربي وهي كالآتي :

١ - الصناعات الغذائية .

٢ - صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة .

٣ - الصناعات الكيماوية (الأسمدة).

٤ - صناعة الأسمنت .

٥ - صناعة الحديد والصلب .

٦ - صناعة البتروكيماويات .

٧ - الصناعات الهندسية .

١٠١ الصناعات الغذائية

على الرغم من زيادة معدل نمو الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون العربي بالنسبة للقيمة المضافة إلا أن انتاجها لايزال يمثل خمس إنتاج الصناعات التحويلية . وأهم الصناعات الغذائية في دول مجلس التعاون العربي صناعة الزيوت والدهون النباتية - صناعة الألبان - صناعة السكر - صناعة المشروبات الغازية - صناعة تعليب الفواكهة والخضروات واللحوم والأسماك والمشروبات والمياه المعدنية - صناعة الصابون والمنظفات الصناعية - الحلويات .

وسوف نلقي الضوء على الصناعات الغذائية في كل دولة من دول مجلس التعاون العربي كالتالي :

الصناعات الغذائية في العراق

تمتلك العراق تجربة غنية في مجالات الصناعات الغذائية نتيجة لوفرة الأيدي العالمة الماهرة ووفرة المواد الأولية الزراعية والنباتية والحيوانية ، وأهم هذه الصناعات هي صناعة الألبان والمرطبات والتعليب والتمر والدهون والزيوت وصناعة وطحن الحبوب ، الخبز والبسكويت والمكرونة وصناعة السكر والشيكولاته والحلويات .

ويوضح الجدول رقم (١٥) بعض المؤشرات الإحصائية للصناعات الغذائية فى العراق لعام ١٩٨٦ . كما يلى :-

جدول رقم (١٥)

بعض المؤشرات الإحصائية عن الصناعات الغذائية

فى العراق عام ١٩٨٦

(الف دينار)

حجم المنشأة	القطاع المالك	عدد المنشآت	عدد العمال	الأجور والمرتبات	قيمة المبيعات	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج
كبيرة	قطاع عام	٣٨	٣٣٧٧٢	٤١٣٨٠	٢٧٣٩٥٦	٢٥ ٣٣٧٦	١٨ ٢٥٦٧
	قطاع خاص	١١٢	٤٦٤١	٨٢٥٠	١٠٠٥٢٥	١٠٠٠٤٣	٧٠ ٣٧٧
	جملة	١٥٠	٣٨٤١٣	٤٩٦٣٠	٣٧٤٤٨١	٣٥ ٣٤١٩	٢٥ ٣٨٤٤
متوسطة	قطاع عام	٦٢	٦٩١	١١٣٣	..	٣٦١٩٨	١٢٤٨٦
صغيرة	قطاع خاص	٢٠٦٨	٦٣٨٤	٨٨٢٥	..	٥٥٩٤٥	٣١٨٤٦

المصدر :-

المجموعة الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، جهاز الإحصاء ، ١٩٨٧

(..) غير متوفرة .

ويوضح الجدول السابق أنه بالرغم من ضآلة نسبة عدد المنشآت للقطاع العام التى تمثل نسبة ٢ر٢٥ ٪ من إجمالى المنشآت الكبيرة يلاحظ زيادة عدد العاملين فى القطاع العام حيث تمثل نسبة٧ر٨٣٪ نتيجة سياسة الدولة فى تشغيل العاملين بالحكومة والقطاع العام .

كما يوضح الجدول السابق إنخفاض متوسط إنتاجية العامل فى القطاع العام بحوالى ١٠٦١٦ دينار بينما يرتفع فى القطاع الخاص حيث تمثل حوالى ٢١٥٥٦ دينار.كما يشهد القطاع العام إنخفاض متوسط الأجور حيث تمثل حوالى ١٧٤٠٧ دينار بينما تصل فى القطاع الخاص حوالى ١٧٧٧٦ دينار . ويتميز القطاع العام بارتفاع القيمة المضافة حيث تمثل نسبة ٧٠٪ من إجمالى القيمة المضافة المحققة فى الشركات الكبيرة بينما تصل إلى ٣٠٪ فى القطاع الخاص .

ويوضح الجدول رقم (١٦) أنواع الصناعات الغذائية فى العراق كمايلى :-

جدول رقم (١٦)

أنواع الصناعات الغذائية فى العراق عام ١٩٨٦

البيان	الألبان والمرطبات	التعليب	التمر	الدهون والزيوت	طحن الحبوب	الخبز والبسكويت والمكرونة	السكر	الحلويات
عدد المنشآت								
القطاع العام	٢	٣	٩	١	٧	٦	٣	-
القطاع الخاص	٥	٤	٥٩	-	٤٤	٣٤	-	٢٩
عدد العمال								
القطاع العام	٢٧٣٦	٦٧٣	٤٧٣٧	٤١٨٩	٧٨٣	٣٨٦	٤٣١٧	-
القطاع الخاص	٢٢٠	١٦١	٤٠٤٩	-	١٠٠٢	٣٧٠	-	٨٦١
قيمة الإنتاج (مليون دينار)								
القطاع العام	١١ر١٢٦	٨ر١٢٨	٦ر١٣٢	٢٨ر٠	٣ر٠٨٧	٦٠٦ر	٣١ر٤٧٦	-
القطاع الخاص	١ر١٩٤	١ر٨٦	١ر٢٤٥	-	١٨ر٤٤٧	٩٨٦ر	-	٥ر٣١٨

المصدر :- بيانات وزارة الصناعة ، العراق ، ١٩٨٦.

(-) بيانات غير متوافرة

ويتضح من الجدول السابق أن صناعة السكر وصناعة الألبان والمرطبات والتعليب وصناعة التمر ثم صناعة الحبوب تحتل نسبة كبيرة فى الصناعات الغذائية فى العراق لوفرة المواد الخام للقطاع العام . بينما يساهم القطاع الخاص بنسبة كبيرة فى صناعة طحن الحبوب وصناعة الشيكولاتة والحلويات والمرطبات .

الصناعات الغذائية في الأردن :-

تتركز الصناعات الغذائية فى الأردن فى بعض المشروعات الصناعية صغيرة أو متوسطة الحجم والتى تعتمد إعتماداً كبيراً على السوق المحلى . وتشير البيانات الصادرة من الجهاز المركزى للإحصاء بالأردن عام ١٩٨٧ أن عدد مشروعات الصناعات الغذائية عام ١٩٨٧ حوالى ١٠١٦ مشروع وتستوعب ٩٠١٨ عامل وتدفع لهم أجور قدرها ١١٦٩٦ الف دينار أردنى .

كما تبلغ القيمة المضافة للصناعات الغذائية عام ١٩٨٧ حوالى ٧٢٨٠٥ الف دينار أردنى ، ولقد حققت انتاج قدره خلال نفس العام ١٥٧٧٨ الف دينار ، ويبلغ قيمة الناتج المتولد من الصناعات الغذائية خلال نفس العام ١٥٠٥١٦ الف دينار .

وبالتالى يتضح أن متوسط أجر العامل فى هذه الصناعات بلغ ١٢٩٧ دينار ، وأن متوسط إنتاجية العامل بلغت ١٧٥٠ دينار ، أى محققاً فائضاً قدره ٤٥٣ دينار .

الصناعات الغذائية في اليمن

يلاحظ أن جميع الصناعات الغذائية فى اليمن الشمالى حديثة الإنشاء منذ السبعينات ، بالرغم من أن صناعات تحميص البن فى اليمن تعتبر من أقدم الصناعات هناك ولكنها تعتبر صناعة تقليدية محدودة تعانى من كثير من المشاكل ، ثم يليها

صناعة الزيوت النباتية والدهون حيث يوجد بعض المعامل فى الحديدة وفى صنعاء ويعتمد بصفة أساسية على بذرة القطن .

ويوجد عدد قليل من مصانع الخبز والحلويات والمياه المعدنية والألبان التى تعتمد على الخامات المستوردة . أى أن اليمن تعتبر فقيرة جداً فى الصناعات الغذائية .

الصناعات الغذائية فى مصر

تمتلك مصر خبرة طويلة فى مجال الصناعات الغذائية نتيجة لخصوبة الأراضى الزراعية ووفرة الأيدى العاملة المدربة . ولقد أعطت الدولة إهتماماً كبيراً للصناعات الغذائية لزيادة الطلب المطرد عليها نتيجة لزيادة السكان ولإتساع نطاق حجم السوق المحلى والخارجى عليها ، ولعلاقتها التشابكية المتعددة مع كثير من الصناعات الأخرى التى تعتمد عليها .

إذن الزراعة هى المصدر الرئيسى الذى يمد الصناعات الغذائية فى مصر بكل ما يستلزمها من مستلزمات الإنتاج .

ويوضح الجدول التالى الأنشطة الإقتصادية الرئيسية ومدى مساهمة كل منها فى مستلزمات إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ .

جدول رقم (١٧)

الأنشطة الإقتصادية الرئيسية ومدى مساهمة كل منها في مستلزمات

إنتاج الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ عـــــام ١٩٧٩

النشاط الإقتصادى	مدخلات الصناعات الغذائية ٪	مدخلات صناعة المشروبات ٪	مدخلات صناعة منتجات التبغ ٪
الزراعة	٨ر٨٥	٠ر١٧	٧ر٨٦
الحلج	٥ر	-	-
التعدين	١ر	-	-
الصناعات الغذائية	١ر١١	٠ر٢٤	٢ر
المشروبات	-	٠ر١٥	-
الغزل والنسيج	٣ر	-	-
الخشب والمنتجات الخشبية	-	-	-
الأثاث	-	٦ر٠	-
الورق والكرتون	٢ر	-	٧ر٥
المنتجات الكيماوية	٢ر	٠ر٥	٧ر
المنتجات البترولية	٤ر	٠ر٥	٢ر
المنتجات غير المعدنية	٢ر	٠ر٧	-
المعدنية الأساسية	-	-	٠ر٣
المنتجات المعدنية	٢ر	٠ر٨	-
الالات الكهربائية وغير الكهربائية	٤ر	٠ر٣	٨ر٢
الكهرباء	٤ر	٠ر٣	٨ر٢
الخدمات	٤ر	٠ر٨	٠ر١
الإجمالى	١٠٠	١٠٠	١٠٠

- أقل من ١ر ٪

المصدر :- الإستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ، مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦

وزارة التخطيط ، القاهرة ، اغسطس ٨١ص ٢٩٩

ويتضح من الجدول السابق أن قطاع الزراعة يعتبر النشاط الإقتصادى الرئيسى والذى يمثل المرتبة الأولى فى إمداد نشاط الصناعات الغذائية بحوالى ٨ر٨٥٪ من مستلزمات إنتاجه فى عام ١٩٧٩ ، ونشاط التبغ بحوالى ٧ر٨٦٪ من مستلزمات إنتاجه خلال نفس العام ، كما أن نشاط المشروعات بحوالى ١٧٪ من مستلزمات إنتاجه خلال عام ١٩٧٩ . (١)

ومن ناحية أخرى فإن النظرة إلى العلاقات الأمامية والخلفية للصناعات الغذائية يتضح أن الصناعات الغذائية تتميز بدرجة عالية من التشابك القطاعى للخلف (٢) وقد أمكن تفسير ذلك بدراسة الأهمية النسبية للمدخلات المحلية والواردات إلى إجمالى الإنتاج حيث لوحظ ضخامة أهمية مستلزمات الإنتاج المحلية إلى إجمالى الإنتاج (٣) حيث بلغت ٨ر٦٤٪ عام ١٩٨٦ /١٩٨٧ ، ٨ر٨٦٪ عام ١٩٧٩ ، ٢ر٧٥٪ فى عام ١٩٧٦ (٤) وإنخفاض نسبة الواردات إلى إجمالى الإنتاج حيث بلغت ٧ر١٩٪ عام ١٩٨٧/٨٦ ، ٤٠٪ عام ١٩٧٩ ، ٣٠٪ عام ١٩٧٦ .

وتؤكد بعض الدراسات أن التصنيع الغذائى هو المفتاح الحقيقى للتنمية والتصنيع فى مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية القادمة سواء لتوفير الغذاء أو لمضاعفة الإستفادة من إنتاجنا من المواد الخام الغذائية المتوفرة أو الممكنة من خلال التوسع الزراعى والتنمية الزراعية ، أو سواء لفتح مزيد من فرص زيادة الإنتاج ، الدخل ، فرص العمالة ، الفوائض المالية الممكنة لتمويل التنمية والتصنيع فى المراحل القادمة . (٥)

---

(١) الإستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ، مرجع سابق ، ص ٢٩٧ .
(٢) تم حسابها من معكوس مصفوفة المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٦ .
(٣) تم حسابها من جداول المدخلات والمخرجات لعام ١٩٨٦ .
(٤) د. فتحى الحسينى خليل ، التصنيع الزراعى ، ودور الصناعات الغذائية فى الإقتصاد المصرى فى السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٢٤٦) ص ٢٢ .
(٥) د. فتحى الحسينى خليل ، المرجع السابق ، ص ٥٢

ومن أهم مظاهر إهتمام مصر بهذه الصناعات هو العمل على تنفيذ بعض المشروعات مثل التوسع فى صناعة السكر ومشتقاته وإستخلاص الزيت من بذرة القطن ورجيح الكون وتطوير صناعة الصابون والمنظفات الصناعية والمسلى الصناعى وإدخال الالات الحديثة لإنتاج اللبن المبستر والسجاير والحلوى والبسكويت والتوسع فى صناعة الزيوت العطرية والنشا والجلوكوز .

وتنقسم الصناعات الغذائية إلى ثلاثة أنشطة رئيسية وهى الصناعات الغذائية . والمشروبات والتبغ ، وتنقسم كل نشاط رئيسى منها إلى مجموعة من السلع وذلك طبقاً للتقسيم الدولى للأنشطة الإقتصادية .

ويوضح الجدول رقم (١٨) بعض المؤشرات الإحصائية لهذه الصناعات فى الفترة من عام ٥٨/٥٧ حتى عام ٨١/٨٠ حيث يتضح الآتى :-

١ - بلغ معدل النمو السنوى فى الدخل بين عامى ٥٩/٥٨ ، ٦٠/٥٩ (٧ر٢٤٪) وبين عامى ٦٩/٦٨ ، ٧٠/٦٩ (٩ر٥٪) وبين عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ (١ر٢٤٪).

٢ - هناك تحسن واضح فى تطور إنتاجية المشتغل حيث زادت إنتاجيه المشتغل من ٣ر٢٣٣ جنيه عام ٥٨/٥٧ إلى ٩ر٥٢٤ جنيه عام ٦١/٦٠ إلى ٨ر٥٢٠ عام ٦٦/٦٥ إلى ٧٩٩ جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى ٤ر١٨٢٩ جنيه عام ٨١/٨٠ .

٣ - زاد متوسط أجر المشتغل من ٧ر١٢٠ جنيه عام ٥٩/٥٨ إلى ٩ر١٣٦ جنيه عام ٦١/٦٠ إلى ٧ر١٧٠ جنيه عام ٦٦/٦٥ إلى ٨ر٢٠٩ جنيه عام ١٩٧٥ إلى ٣ر٣١٢ جنيه عام ١٩٧٥ ثم إلى ٢ر٧٧٤ جنيه عام ٨١/٨٠ .

كما زاد عدد العاملين من ١ر٥٥ الف عامل عام ٥٩/٥٨ إلى ١ر٦٢ الف عامل عام ٦١/٦٠ إلى ٤ر١٢٤ الف عامل عام ٧١/٧٠ إلى ٥ر١٦٦ الف عامل عام ٨١/٨٠ .

٤ - تبلغ قيمه إنتاج قطاع الصناعات الغذائية ١ر٦٨٥٢ مليون جنيه عام ٨٧/٨٦ مقوماً بالأسعار الجارية أى بنسبة نحو ٨ر٢٢٪ من جملة إنتاج الصناعة

وكذلك تبلغ قيمة الناتج بحوالى ١٣٦١ مليون جنيه أى بنسبة نحو ٢ر١٨٪ من جملة الناتج الكلى فى الصناعة . ويبلغ حجم الإستخدامات الإستثمارية فى هذا القطاع بنحو ٧ر١٥١ مليون جنيه أى بنسبة ٩ر١٧٪ من جملة الإستخدامات الإستثمارية فى قطاع الصناعة عام ١٩٨٧/٨٦ (١).

وتتمثل الأهمية الإقتصادية للصناعات الغذائية فى الإستفادة من إمكانية الإنتاج الصناعى لحفظ السلع الزراعية الغذائية وزيادة النقد الأجنى الذى تحصل عليه مصر من صادرات الصناعات الغذائية التى تزيد عن حاجة الإستهلاك المحلى وخلق فرص عمالة جديدة للمشروعات الغذائية التى تنفذ فى الخطط المختلفة حيث يعمل فى القطاع الغذائى حوالى ٩ر١٥٥ الف عامل بلغت جملة أجورهم فى عام ١٩٧٧ نحو ٥ر٦٠ مليون جنيه (٢) كما بلغت ٥ر١٦٦ الف عامل عام ٨١/٨٠ بلغت جملة أجورهم نحو ٩ر١٣٨ مليون جنيه (٣).

ويتضمن قطاع الصناعات الغذائية فى مصر الصناعات التالية :-

١ - صناعة الزيوت النباتية .

٢ - صناعة المسلى الصناعى .

٣ - صناعة السكر .

---

١) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (٨٨/٨٧) ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية - وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ ، ص ٦٩ ، ص ٨٥

٢) ولمزيد من التفاصيل أنظر :-
الإستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ، المجلد الرابع ، مرجع سبق ذكره ، ص٧٠

٣) إحصاءات الإنتاج الصناعى السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ١٩٨٦

جدول رقم (٨) بعض المؤشرات الاحصائية الخاصة بالصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ في مصر
خلال الفترة من عام ٥٧/٥٨ حتى عام ٨٠/٨١

البيان \ السنوات	٥٧/٥٨	٥٨/٥٩	٥٩/٦٠	٦٠/٦١	٦١/٦٢	٦٢/٦٣	٦٣/٦٤	٦٤/٦٥	٦٥/٦٦	٦٦/٦٧	٦٧/٦٨	٦٨/٦٩	٦٩/٧٠	٧٠/٧١	٧١/٧٢	٧٢/٧٣	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٨١
الاجور (مليون جنيه بالاسعار الجارية)	٧ر٢	٧ر٢	٧ر٧	٨ر٨	٨ر٨	١١ر٤	١٢ر٤	١٥ر٣	١٥ر٦	١٧ر٣	١٨	٢١ر٩	٢٤ر١	٢٦ر١	٢٨ر١	٣٢ر٣	٣٤ر٧	٤٢ر١	٤٨ر٦	٦٠ر٨	٧٦ر٧	٨٩ر٣	١٢٨ر٩
العماله (بالالف عامل)	٦٠ر٩	٥٥ر١	٦٠ر٨	٦٢ر١	٦٩ر٣	١٤ر٦	٨٣ر١	٩٥ر٧	٩١ر٤	٩٦ر٨	١٠١ر٨	١١٥ر٧	١٢١ر٩	١٢٤ر٤	١٢٨ر٢	١٣٠ر٩	١٢٩ر١	١٣٤ر٨	١٤٦ر٢	١٥٥ر٩	١٦٧ر٠	١٦٧ر٧	١٦٦ر٠
الدخل (بالمليون جنيه وبالاسعار الجارية)	٢٠ر٣	٢٤ر٧	٣٠ر٨	٣٥ر٧	٤٨ر٤	٥٠ر٢	٣٥ر٢	٣٤ر١	٤٧ر٦	٤٦ر١	٥٢ر٨	٥٥ر٥	٥٨ر٨	٥٨ر٤	٨٥ر٤	٩٥ر١	١٠٦ر١	١٠٧ر٧	١١٠ر٣	١٥٦ر٧	١٧٦ر١	٢٣٦ر٢	٣٠٤ر٦
معدل نمو الدخل *	—	٢١ر٧	٢٤ر٧	١٥ر١	٣٥ر٦	٥٠ر٦	-٣٣ر٠	-٣ر١	٣٩ر٦	-٣ر٢	١٤ر٥	١ر٥	٥ر٩	-٠ر٧	٤٦ر٢	١١ر٤	١١ر٦	٥ر١	٢ر٤	٤٢ر١	١٢ر٣	٣٤ر١	٢٨ر٩	
متوسط الانتاجية * (بالجنيه)	٣٣٣ر٣	٤٤٨ر٣	٥٠٦ر٦	٥٢٤ر١	٦٩٨ر٤	٥٥٥	٤٢٣ر٦	٣٥٦ر٣	٥٢٠ر٨	٤٧٦ر٢	٥١٨ر٧	٤٢١ر٧	٤٨٢ر٤	٤٦٩ر٥	٦٦٦ر١	٧٢٦ر٥	٨٢١ر٨	٧٩٩ر٠	٧٥٤ر٤	١٠٠٥ر١	١٠٥٤ر٥	١٤١٤ر١	١٨٢٩ر٤	

المصدر: احصاءات الإنتاج الصناعي السنوي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أعداد مختلفة .

* تم حسابها بمعرفة الباحث

٥ - صناعة الدخان والأغذية المحفوظة والمياه الغازية والبيرة

٦ - صناعة الحلوى الجافة .

٧ - المشروبات الكحولية .

٨ - صناعة الصابون والمنظفات الصناعية .

وحيث يعتبر النشاط الزراعى هو المصدر الرئيسى الذى يمد الصناعات الغذائية بمستلزمات الإنتاج الرئيسية ، وتأسيساً على ماسبق فيقترح توطن هذه الصناعات فى مصر والعراق لسد إحتياجات أسواق دول مجلس التعاون العربى من هذه الصناعات ، وخاصة توطن صناعة السكر من قصب السكر فى مصر ، وصناعة السكر من بنجر السكر فى العراق ، وكذلك توطن صناعة التمر بالعراق .

٢.١ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

تلعب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة دوراً كبيراً فى التنمية الإقتصادية فى دول مجلس التعاون العربى للعوامل التالية :- (١)

١ - أنها من أهم الصناعات التى لها قدرة على ملاحقة زيادة السكان وتلبية الحاجات الأساسية لهم واتاحة فرص عمل كافية أيضاً .

٢ - أنها صناعة سريعة العائد مع استثمارات اقل نسبياً من بقية الصناعات الأخرى .

٣ - انها تساعد على زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقى .

٤ - تتميز باتساع اسواقها المحلية والخارجية بما يسمح الحصول على الموارد الأجنبية للحد من العجز فى ميزان المدفوعات .

٥ - أن لهذه الصناعة قدرة عالية على تحقيق قيمة مضافة كبيرة للإقتصاد القومى

٦ - استغلال الخامات المحلية الرئيسية كالقطن والالياف الصناعية والتى يفضل تصنيعها وتصديرها بدلاً من تصديرها كمادة خام .

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :-
الإستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ، المجلد الرابع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ .

٧ - تتميز هذه الصناعة في دول مجلس التعاون باستثناء اليمن بوجود كوادر فنية على كافة المستويات الأمر الذى يساعد على التوسع فيها .

وفيما يلى الأهمية الإقتصادية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهـــــــــزة في كل دولة من دول مجلس التعاون العربى :

١٠٢٠١ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في العراق

يتضح من الجدول رقم (١٩) الآتى :-

تحتل صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة مكانة هامة فى الإقتصاد العراقيحيث يقوم بهـــا القطاع العام والخاص والمختلط . ويستوعب القطاع العام ٨٩٪ مـن إجمالى العمالة بينما يستوعب القطاع الخاص ٩٪ والقطاع المختلط ١٪ ، ويدفع القطاع العام ٧ر٨٧٪ من إجمالى أجور ويبلغ متوسط أجر العامل ٦ر١٧١٣ دينار بينما يبلغ متوسط أجر العامل فى القطاع الخاص ٥ر١٨٦٢ دينار وفى القطاع المختلـــــــط حوالـــــــى ١ر٢٢٤١ دينـــــــــار . وتبلـــــــــغ متوسط إنتاجيه العامل فى القطاع العام حوالى ٥٠٨٧ دينار بينما ترتفـــــــع فى القطاع الخاص إلى ٩١٩٥ دينار وترتفع فى القطاع المختلط إلى ٩ر١٠٤٠٢ دينار بالنسبة للمنشآت الكبيرة .

ويركز القطاع المختلط على إنتاج الملابس الجاهزة فقط حيـــــــث يحصل على الغزل والنسيج من القطاع العام والخاص ويقوم بتفصيل الملابس .

أما بالنسبة للمنشآت المتوسطة فيبلغ متوسط أجر العامل ١٠٧٧ دينار ويبلغ حوالى ٥ر٩٢٨ فى المنشآت الصغيرة .

ويبلغ متوسط انتاجية العامل فى المنشآت المتوسطة ٩ر١٠٤٦ دينار بينما تبلغ حوالى ٤ر١٥٠٤١ دينار فى المنشآت الصغيرة . وهذا يدل علـــــى أهمية الصناعات الصغيرة والكبيرة فى الإقتصاد العراقى .

جدول رقم (١٩)

المؤشرات الإحصائية لصناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

في العراق عام ١٩٨٦

(الف دينار)

حجم المنشأة	نوع الملكية	عدد المنشآت	العمالة	الأجور والمزايا	قيمة المبيعات	قيمة الإنتاج	قيمة مستلزمات الانتاج
كبيرة	قطاع عام	١٦	٢٦٦٢٤	٤٥٦٢٣	١٣٧١١٢	١٣٥٤٤٤	٥٧٥٥١
	مختلط	١	٦١٨	١٣٨٥	٦٥٥٠	٦٤٢٩	٢٧٤٧
	قطاع خاص	٩٠	٢٦٩٩	٥٠٢٧	٢٦٢٦٣	٢٤٨١٩	١٦٥١٢
	جملة	١٠٧	٢٩٩٤١	٥٢٠٣٥	١٦٩٩٢٦	١٦٦٦٩٢	٧٦٨١٠
متوسطة	قطاع عام	٨٣	١٢٤٣	١٣٢٩	-	١٣٠١٤	٨٦٠٥
صغيرة	قطاع خاص	٦٣٨٠	١٢٦٠٣	١١٧٠٢	-	١٨٩٥٦٧	١١٦٥٨٨

المصدر :-

المؤشرات الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء العراق ، ١٩٨٧

(-) غير متوافر

٢٠٢٠١ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في الأردن

تؤكد البيانات الصادرة من الجهاز المركزى للإحصاء بالأردن عام ١٩٨٧ أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة تقتصر على المشروعات الصغيرة أو متوسطة الحجم وتبلغ عدد هذه المشروعات عام ١٩٨٧ حوالى ٩٧٠ مشروعاً يعمل بها حوالى ٤٢٠٦ عامل تدفع لهم أجوراً قدرها ٣٥٥٠ الف دينار ، وتحقق قيمة مضافة قدرها ٨٧٤٩ الف دينار ، وتبلغ قيمة الإنتاج ٢٠١١٧ الف دينار مقابل دخل قدره ٢٠٦١٩ الف دينار .

وبالتالى يتضح أن متوسط أجر العامل فى هذه الصناعة يبلغ ٨٤٤ دينار ، ويبلغ متوسط انتاجية العامل حوالى ٤٧٨ دينار أردنى ، أى يصل الفائض الإقتصادى إلى ٣٦٦ دينار للعامل .

٢٠٢٠١ صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر

تلعب صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة دوراً كبيراً فى التنمية الإقتصادية فى مصر ، حيث يبلغ قيمة إنتاج القطاع ٢٠٤٤ مليون جنيه أى بنسبة ٣ر١٧٪ من جملة إنتاج الصناعة عام ٨٢/٨١ ويوظف نحو ٥ر٣١٨ الف عامل أى بنسبة ٤ر٣٦٪ من القوى البشرية المشتغلة بالصناعة ، وتعطى لهم أجوراً بما يعادل ٦ر٢٤٢ مليون جنيه أى بنسبة ٧ر٢٢٪ من جملة الأجور فى الصناعة . كما حقق نحو ٤٥٪ من موارد العملات الأجنبيه التى حققتها الصادرات المصرية عام ١٩٨٢/٨١ . (١)

---

(١) إحصاءات الإنتاج الصناعى السنوى ، مصدر سبق ذكره .

كما يبلغ قيمة إنتاج هذا القطاع ٩ر٥٠١٠ مليون جنيه أى بنسبة ٢٤٪ من جملة إنتاج الصناعة عام ١٩٨٧/٨٦ ويبلغ قيمة الناتج بحوالى ١٣٦١ مليون جنيه أى بنسبة ٦ر١٩٪ من جملة ناتج الصناعة كلها عام ١٩٨٧/٨٦ .

كما تصل حجم الإستخدامات الإستثمارية فى هذا القطاع بحوالى ٧ر١٤١ مليون جنيه أى بنسبة ٧ر١٦٪ من جملة الإستثمارات فى قطاع الصناعة عام ١٩٨٧/٨٦ . (١)

تطور الإستهلاك المحلي من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

يوضح الجدول التالى تطور الإستهلاك المحلى من غزل القطن ، والمنسوجات القطنية والملابس الجاهزة خلال الفترة من ١٩٥٧ /١٩٥٨ حتى ١٩٨٧/٨٦ . ومن الجدير الاشارة بأن صناعة الغزول فى مصر تستهلك الياف متعددة وبالتالى فإن إنتاج الغزول يشتمل على غزول القطن ، الصوف ، الالياف والجوت التى تستخدم فى صناعة النسيج .

ولقد ركز الباحث فى هذه الدراسة على غزل القطن باعتباره يعتمد أساساً على الأقطان المصرية التى تنتجها البلاد ومن اكثر السلع الشعبية . وينقسم غزل القطن إلى ثلاث مجموعات رئيسية هى :- (٢)

١ - مجموعة الغزول السميكة : من نمرة أقل من ١٠ إلى نمرة أقل من ٢٤ وهى تستعمل أساساً لإنتاج الأقمشة الشعبية مثل الدمور والدبلان والزفير والكستور وكذلك القوط والبشاكير وأقمشة الفرش .

٢ - مجموعة الغزول المتوسطة : من نمرة ٢٤ - ٥٠ لإنتاج البوبلينات وأقمشة

---

١) الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول (٨٨/٨٧) مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩ ، ٨٥ .

٢) المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية .

النوفوتية المتوسطة وخيوط التريكو وخيوط الحياكة المتوسطة .

٣ - مجموعة الغزول الرفيعة : من نمرة ٥٠ فاكثر لإنتاج البوبلينات المختارة وأقمشة الليننوهات والبوالات والنوفوتيهات الممتازة ، والخيوط الصيادى ذات قوة الشد العالية .

وبالتالى ركز الباحث أيضاً على المنسوجات القطنية لعلاقتها الوثيقة بالغزول القطنية ولشدة الإقبال عليها ومدى ملاءمتها للأحوال الجوية والمناخية ومدى ملائمة أسعارها لدخول الغالبية العظمى من محدودى الدخل .

ويتضح من الجدول التالى أن الإستهلاك خلال الفترة ٥٧/٥٨ - ٨٦/٨٧ كان كما يلى

بالنسبة لغزل القطن

زادت الكمية المستهلكة محلياً من نحو ٧٣ الف طن عام ٦٠/٦١ إلى ١٢١٫٣ الف طن عام ٧٠/٧١ بمعدل زيادة قدرها ٦٦٫٢٪ ثم زادت إلى ١٨٨٫٨ الف طن عام ٨٠/٨١ بمعدل زيادة قدرها ٥٥٫٦٪ ثم زادت إلى ٢٢٩٫٤ الف طن عام ٨٦/٨٧ بمعدل زيادة قدرها ٢١٫٥٪ .

بالنسبة للمنسوجات القطنية

زادت الكمية المستهلكة محلياً من نحو ٦٦٫٢ الف طن عام ٦٠/٦١ إلى ٨٨٫٦ الف طن عام ٧٠/٧١ بمعدل زيادة قدرها ٣٣٫٨٪ ثم زادت إلى ١٩٨٫٤ الف طن عام ٨٠/٨١ بمعدل زيادة قدرها ١٢٢٫٩٪ ثم زادت إلى ٢٥٠٫١ الف طن عام ٨٦/٨٧ بمعدل زيادة قدرها ٧٦٫٥٪ أى أن زاد متوسط نصيب الفرد من الأقمشة القطنية من ١٧٫٨ متر عام ٦٠/٦١ إلى ١٨٫٧ متر سنوياً للفرد عام ٧٠/٧١ إلى ٣٣ متر سنوياً عام ٨٠/٨١ ثم

إلى ٩ر٤٨ متر سنوياً عام ١٩٨٦ . (١)

بالنسبة للملابس الجاهزة

زادت الكمية المستهلكة من ٧٨١٢٠ الف قطعة عام ٦١/٦٠ إلى ٧٣٦٠٠ الف قطعة عام ٧١/٧٠ ثم إنخفضت الكميات المستهلكة إلى ٧٢٥٧٢ الف قطعة ثم زادت إلى ٨٤٩٦٠ الف قطعة عام ٨١/٨٠ أى أن متوسط نصيب الفرد من الملابس الجاهزة سنوياً قد زاد من ٣ قطعة عام ٦١/٦٠ إلى ٢ر٢ قطعة عام ٧١/٧٠ إلى ٥ر١ قطعة ٨١/٨٠ إلى ٧ر١ قطعة عام ٨٧/٨٦ . (٢)

ويرجع هذا الإنخفاض إلى إرتفاع أسعار الملابس الجاهزة وإلى العادات والتقاليد لدى الأفراد الذين يفضلون شراء الأقمشة القطنية وتولى تفصيلها للحصول على الملبس المطلوب كما سبق ذكره .

---

(١) لقد أثبتت الدراسات الإقتصادية أن ٧ متر من الأقمشة القطنية يعادل ١ كيلو جرام فى المتوسط أى أن وزن المتر يساوى ٩ر١٤٢ جرام للأقمشة القطنية ، ويعادل ٣٥٠ جرام للأقمشة الصوفية وذلك لتحويل أرقام الإستهلاك للمنسوجات إلى أطنان والعكس .

(٢) أن ٤ قطعة من الملابس الجاهزة تعادل ١ كيلو جرام فى المتوسط أى أن وزن القطعة من الملابس الجاهزة تعادل ٢٥٠ جرام وذلك لتحويل أرقام الإستهلاك للملابس الجاهزة إلى أطنان والعكس .

جدول رقم (٢٠) تطور الاستهلاك من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة في مصر

خلال الفترة من ٥٨/٥٧ حتى عام ٨٧/٨٦

السنوات	غزل القطن (بالالف طن) (١)	المنسوجات القطنية (بالالف طن) (٢)	الملابس الجاهزة (بالطن) (٣)	الناتج المحلي الاجمالي بالمليون جنيه بالاسعار الجارية (٤)	عدد السكان بالمليون نسمه (٥)	المنسوجات القطنية (بالمليون متر) ■ (٦)	متوسط نصيب الفرد بالمتر ■ (٧)	الملابس الجاهزة (بالمليون قطعه) ■ (٨)	متوسط نصيب الفرد بالقطعه الواحده ■ (٩)
٥٨/٥٧	١ر٥٨	٢ر٥٧	٨٧٤٩	١ر١١٢٥	٢٤ر٣	٤ر٤٠٠	٥ر١٦	٣٤ر٩٩٦	١ر٤
٥٩/٥٨	٩ر٦٠	٠ر٦٠	١٢٤٩٩	٠ر١٢٠٠	٢٥ر٠	٠ر٤٢٠	٨ر١٦	٤٩ر٩٩٦	٢ر٠
٦٠/٥٩	٤ر٦٢	٤ر٦٢	١٥٦٢٤	٢ر١٢٨٥	٤ر٢٥	٨ر٤٣٦	٢ر١٧	٦٢ر٤٩٦	٢ر٥
٦١/٦٠	٠ر٧٣	٢ر٦٦	١٩٥٣٠	٦ر١٣٦٣	٠ر٢٦	٤ر٤٦٣	٨ر١٧	٧٨ر١٢٠	٣ر٠
٦٢/٦١	٠ر٨٥	١ر٧٩	٢١٧٠١	١ر١٤١١	٥ر٢٦	٧ر٥٥٣	٩ر٢٠	٨٦ر٨٠٤	٣ر٣
٦٣/٦٢	٠ر٩٦	٣ر٧٩	٢٤١١٣	٨ر١٥٦٢	٢ر٢٧	١ر٥٥٥	٤ر٢٠	٩٦ر٤٥٢	٦ر٣
٦٤/٦٣	٠ر١٠٠	٥ر٧٩	٢٥٧٤١	٦ر١٧٣٩	٩ر٢٧	٥ر٥٥٦	٩ر١٩	١٠٢ر٩٦٠	٧ر٣
٦٥/٦٤	١ر١٠٤	٨ر٧٩	٢٨٢٧٤	٦ر١٩٦٢	٦ر٢٨	٦ر٥٥٨	٥ر١٩	١١٣ر٠٩٦	٩ر٣
٦٦/٦٥	٠ر٩٩	١ر٦٦	٣١١٩٨	٣ر٢١٠٩	٤ر٢٩	٧ر٤٦٢	٧ر١٥	١٢٤ر٧٩٢	٢ر٤
٦٧/٦٦	٨ر١٠٤	٤ر٦٩	٣٢٣٥٠	١ر٢١٧٩	٢ر٣٠	٨ر٤٨٥	٠ر١٦	١٢٩ر٤٠٠	٤ر٣
٦٨/٦٧	٥ر١٢١	٦ر٧٣	٣١٥٦١	٨ر٢١٨٧	٩ر٣٠	٢ر٥١٥	٦ر١٦	١٢٦ر٢٤٤	١ر٤
٦٩/٦٨	١ر١٢٠	١ر٨٣	٢٠٣٠٠	٤ر٢٣٣٩	٦ر٣١	٧ر٥٨١	٤ر١٨	٨١ر٢٠٠	٢ر٦
٧٠/٦٩	٧ر١٢٠	١ر٨٥	١٨٦٠٠	٢ر٢٨٠٤	٣ر٣٢	٧ر٥٩٥	٤ر١٨	٧٤ر٤٠٠	٢ر٣
٧١/٧٠	٣ر١٢١	٦ر٨٨	١٨٤٠٠	٠ر٢٩٧٧	١ر٣٣	٢ر٦٢٠	٧ر١٨	٧٣ر٦٠٠	٢ر٢
٧٢/٧١	٠ر١٣٢	٠ر١٥١	١٨٧٠٠	٩ر٣٢٠٩	٨ر٣٣	١٠٥٧	٣ر٣١	٧٤ر٨٠٠	٢ر٢
٧٣	٠ر١٣٨	٠ر١٥٠	١٩١٠٠	١ر٣٥٢٦	٢ر٣٥	١٠٥٠	٨ر٢٩	٧٦ر٤٠٠	٢ر٢
٧٤	٠ر١٤٣	٠ر١٥٦	١٨٦٠٠	٦ر٤١٩٩	١ر٣٦	١٠٩٢	٢ر٣٠	٧٤ر٤٠٠	٢ر١
٧٥	٠ر١٤٤	٠ر١٦٤	١٩٧٠٠	٣ر٥٠٦١	١ر٣٧	١١٤٨	٩ر٣٠	٧٨ر٨٠٠	٢ر١
٧٦	٠ر١٦٠	٠ر١٧١	٢٦٩٠٠	٢ر٦١٦٤	٩ر٣٧	١١٩٧	٦ر٣١	١٠٧ر٦٠٠	٢ر٨
٧٧	٨ر١٧٥	٠ر١٩٣	٢٨٩٠٠	٩ر٧٣٩٩	٨ر٣٨	١٣٥١	٨ر٣٤	١١٥ر٦٠٠	٣ر٠
٧٨	٧ر١٦٥	٠ر١٩٦	١٧٧٨٦	٢ر٩٠١٣	٨ر٣٩	١٣٧٢	٥ر٣٤	٧١ر١٤٤	١ر٨
١٩٧٩	٤ر١٧٩	٠ر١٨٣	١٦٩٣٥	٧ر١٢٠٧٧	٩ر٤٠	١٢٨١	٣ر٣١	٦٧ر٧٤٠	١ر٧
٨١/٨٠	٨ر١٨٨	٤ر١٩٨	١٨١٤٣	٣ر١٥٨٠٨	١ر٤٢	٨ر١٣٨٨	٠ر٣٣	٧٢ر٥٧٢	١ر٧
٨٢/٨١	١ر٢٠٠	٠ر٢٠٠	١٥٩٥٩	٣ر١٩٣٢٠	٣ر٤٣	١٤٠٠	٣ر٣٢	٦٣ر٨٣٦	٥ر١
٨٣/٨٢	٣ر١٨٩	٠ر٢١٠	١٨٥١٧	٠ر٢٠٦٦٣	٥ر٤٤	١٤٧٠	٠ر٣٣	٧٤ر٠٦٨	١ر٧
٨٤/٨٣	٠ر١٩٠	٠ر٢٥٠	٢٨٠٠٠	١ر٢٣٨٤٨	٨ر٤٥	١٧٥٠	٢ر٣٨	١١٢ر٠٠٠	٤ر٢
٨٥/٨٤	٢ر٢٠٠	٠ر٢٧٠	٢٨٥٠٠	٢ر٢٥٦١٠	٢ر٤٧	١٨٩٠	٠ر٤٠	١١٤ر٠٠٠	٤ر٢
٨٦/٨٥	٠ر٢٠٥	٠ر٣٠٠	٢٩٠٠٠	٢ر٢٦٨٢٩	٩ر٤٨	٢١٠٠	٣ر٤٣	١١٦ر٠٠٠	٤ر٢
٨٧/٨٦	٤ر٢٢١	١ر٣٥٠	٢١٢٤٠	٠ر٢٧٩٥٧	٠ر٥٠	٧ر٢٤٥٠	٩ر٤٨	٨٤ر٩٦٠	١ر٧

الاستهلاك = الانتاج + الواردات - الصادرات

المصدر: (١)، (٢)، (٣) من اتحاد الصناعات المصريه مرجع سبق ذكره، اعداد متفرقه

(٤) من مجلس الشورى، دور الانعقاد العادي الخامس.

(٥) من الكتاب الاحصائي السنوي مرجع سبق ذكره، اعداد متفرقه

■ حسبت بمعرفة الباحث.

(٦) على اساس ١ طن منسوجات قطنيه يعادل ٧٠٠٠ متر

(٧) العامود (٦) ÷ العامود (٥)

(٨) على اساس ١ طن ملابس جاهزه يعادل ٤٠٠٠ قطعه

(٩) العامود (٨) ÷ العامود (٥)

تطور الطاقة الإنتاجية من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة

يوضح الجدول رقم (٢١) تطور الإنتاج المحلى من الغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة الزمنية ٥٨/٥٧ - ٨٧/٨٦ . ومن يتضح مايلى :-

١ - بالنسبة لغزل القطن

يعتبر القطن المادة الخام الرئيسية فى الصناعة القطنية ولقد إحتكرت شركات القطاع العام إنتاج غزل القطن منذ عام ٦٢/٦١ ، ولقد حققت صناعة غزل القطن طفرات متتالية فى إستخدام القطن المصرى وتحويله إلى غزل ، ويتضح من الجدول التالى تطور عدد المغازل القطنية وكمية الإنتاج من غزل القطن منذ عام ٥٨/٥٧ حتى عام ١٩٨٧/٨٦ (١) . حيث زاد عدد المغازل من ١٠٢٢ الف مغزل عام ٦١/٦٠ إلى ١٦٤٥ الف مغزل عام ٧١/٧٠ أى بنسبة زيادة نحو ٦١٪ . كما زادت عدد المغازل إلى ٢٣٦٣ الف مغزل عام ٨١/٨٠ أى بنسبة زيادة نحو ٦ر٤٣٪ عن عام ٧١/٧٠ ثم زادت إلى ٣١٢٥ الف مغزل عام ٨٧/٨٦ أى بنسبة زيادة نحو ٢ر٣٢٪ عن عام ٨١/٨٠ .

كما زادت كمية إنتاج غزل القطن زيادة كبيرة خلال الفترات السابقة .

٢ - بالنسبة للمنسوجات القطنية

زادت عدد الأنوال من نحو ٩٠٩ر١٨ الف نول عام ٦١/٦٠ (٢) إلى حوالى ٤٢٤ر٣٣ الف نول عام ٧١/٧٠ أى بنسبة زيادة قدرها ٨ر٧٦٪ وبمتوسط نمو سنوى قدره ٧ر٧٪ ثم زادت عدد الأنوال إلى ١٢١ر٦٠ الف نول عام ٨١/٨٠ أى

---

(١) طاقة المغزل الواحد حوالى ١٠٠ كيلو جرام فى المتوسط من غزل القطن ، أى أن طن غزل قطن يحتاج إلى ١٠ مغازل .

(٢) طاقة النول الواحد حوالى ٣ر٢ طن من المنسوجات القطنية .

جدول رقم (٢١) تطور الانتاج للغزل والنسيج والملابس الجاهزة خلال الفترة ٥٨/٥٧ - ٨٣/٨٦ في مصر

السنوات	غزل القطن (بالالف طن) (١)	المنسوجات القطنية (الف طن) (٢)	المنسوجات القطنية (مليون متر) (٣)	الملابس الجاهزة (الف طن) (٤)	الملابس الجاهزة (بالمليون قطعه) (٥)	عدد مغازل القطن (الف مغزل) (٦)	عدد الانوال (الف نول) (٧)
٥٨/٥٧	ر٧٨	٢ر٥٧	٤ر٤٠٠	١٦٣	٢ر٦٥ر	٧٨٠	١٧ر٣٣٣
٥٩/٥٨	٩ر٨٥	٠ر٦٠	٠ر٤٢٠	١٧٢	٨٨ر٦ر	٨٥٩	١٨ر١٨١
٦٠/٥٩	١ر٩١	٤ر٦٢	٨ر٤٣٦	١٨٠	٢٢٠ر٧ر	٩١١	١٨ر٩٠٩
٦١/٦٠	٢ر١٠٢	٢ر٦٦	٤ر٤٦٣	٢٢٦	٠٤ر٩ر	١٠٢٢	٢٠ر٠٦١
٦٢/٦١	٧ر١١٠	١ر٧٩	٧ر٥٥٣	٢٤٠	٦٠ر٩ر	١١٠٧	٢٣ر٩٧٠
٦٣/٦٢	٥ر١٢١	٣ر٧٩	١ر٥٥٥	٢٤٣	٧٢ر٩ر	١٢١٥	٢٤ر٠٣٠
٦٤/٦٣	٦ر١٢٨	٥ر٧٩	٥ر٥٥٦	٢٦١	٠٤٤ر١ر	١٢٨٦	٢٤ر٠٩١
٦٥/٦٤	٨ر١٣٠	٨ر٧٩	٦ر٥٥٨	٢٨٧	١٤٨ر١ر	١٣٠٨	٢٤ر١٨٢
٦٦/٦٥	٨ر١٣٨	٩ر٧٩	٣ر٥٥٩	٣١٤	٢٥٦ر١ر	١٣٨٨	٢٤ر٢١٢
٦٧/٦٦	٨ر١٤٧	٨ر٨٤	٦ر٥٩٣	٣٢٥	٣٠٠ر١ر	١٤٢٨	٢٥ر٦٩٧
٦٨/٦٧	٥ر١٥٧	٧ر٩٢	٩ر٦٤٨	٣٢٠	٢٨ر١ر	١٥٧٥	٢٨ر٠٩١
٦٩/٦٨	٤ر١٥٧	٣ر١٠٢	١ر٧١٦	١٠٢٤٠	٩٦ر٤٠	١٥٧٤	٣١ر٠٠٠
٧٠/٦٩	٤ر١٦٣	١ر١٠٦	٧ر٧٤٢	٨٥٢٨	١١٢ر٣٤	١٦٣٤	٣٢ر١٥٢
٧١/٧٠	٥ر١٦٤	٣ر١١٠	١ر٧٧٢	٨٢٩٠	١٦٠ر٣٣	١٦٤٥	٣٣ر٤٢٤
٧٢/٧١	٠ر١٩٧	٠ر١٣٢	٠ر٩٢٤	٨٣٩١	٦٤ر٣٣	١٩٧٠	٤٠ر٠٠٠
١٩٧٣	٠ر١٨٣	٠ر١٣١	٠ر٩١٧	١٠٣٠٥	٢٢٠ر٤١	١٨٣٠	٣٩ر٦٩٧
١٩٧٤	٠ر١٧٩	٠ر١٤٣	٠ر١٠٠١	١٠٢٤٦	٩٨٤ر٤٠	١٧٩٠	٤٣ر٣٣٣
١٩٧٥	٠ر١٨٧	٠ر١٥٤	٠ر١٠٧٨	١١٤٩٣	٩٧٢ر٤٥	١٨٧٠	٤٦ر٦٦٧
١٩٧٦	٠ر١٩٣	٠ر١٥٦	٠ر١٠٩٢	١٢٥٢٧	١٠٨ر٥٠	١٩٣٠	٤٧ر٢٧٣
١٩٧٧	٠ر٢١٠	٠ر١٧٧	٠ر١٢٣٩	١٢٨٣٨	٣٥٢ر٥١	٢١٠٠	٥٣ر٦٣٦
١٩٧٨	٣ر٢١٣	٠ر١٧٩	٠ر١٢٥٣	١٥٤٦٤	٨٥٦ر٦١	٢١٣٣	٥٤ر٢٤٢
١٩٧٩	١ر٢١٦	٠ر١٨٣	٠ر١٢٨١	١٥٩١٥	٦٦٠ر٦٣	٢١٦١	٥٥ر٤٥٥
٨١/٨٠	٣ر٢٣٦	١٩٨ر٤	٨ر١٣٨٨	١٧٣٧٨	٢٢ر٦٩	٢٣٦٣	٦٠ر١٢١
٨٢/٨١	٠ر٢٦٧	٠ر٢٠٥	٠ر١٤٣٥	١٣٧٣٥	٤٠ر٥٧	٢٦٣٠	٦٢ر١٢١
٨٣/٨٢	١ر٢٢٩	٠ر٢٥٠	٠ر١٧٥٠	١١٦١٧	٤٦٨ر٤٦	٢٢٩٥	٧٥ر٧٥٨
٨٤/٨٣	١ر٢٣٩	٠ر٣٠٠	٠ر٢١٠٠	٣٢٦٠٠	١٣٠ر٤	٢٣٩٢	٩٠ر١٠٩
٨٥/٨٤	٨ر٢٤٢	٠ر٣٩٠	٠ر٢٧٣٠	٣٣٤٠٠	١٣٣ر٦	٢٤٣٨	١١٨ر١٨٢
٨٦/٨٥	٥ر٢٨٦	٠ر٤٥٠	٠ر٣١٥٠	٣٣٠٠٠	١٣٢ر٠٠	٢٨٦٥	١٣٦ر٣٦٤
٨٧/٨٦	٥ر٣١٢	٢ر٤٨٨	٤ر٣٤١٧	٢٧٤٠٠	٦ر١٠٩	٣١٢٥	١٤٧ر١٣٩

المصدر : الاعمدة : (١) ، (٢) ، (٤) من اتحاد الصناعة السنوية ، مرجع سبق ذكره ، اعداد متفرقة .

الاعمدة : (٣) ، (٥) ، (٦) ، (٧) بمعرفة الباحث .

بنسبة زيادة قدرها ٧٩ر٩٪ وبمتوسط نمو سنوى قدره ٨٪ ثم زادت زيادة كبيرة حتى وصلت إلى ١٤٧ر٩٣٩ الف نول عام ٨٧/٨٦ أى بنسبة زيادة قدرها ١٤٦ر١٪ وبمتوسط نمو سنوى قدره ١٤ر٦٪ .

وبزيادة عدد الأنوال تزيد بالتالى إنتاج المنسوجات القطنية كما يتضح من الجدول رقم (٢١) .

٣ - بالنسبة للملابس الجاهزة

تطورت الكميات المنتجة من الملابس الجاهزة من ٩٠٤ الف قطعة عام ٦١/٦٠ إلى ٢٢ر١٦ مليون قطعة عام ٧١/٧٠ ثم زادت إلى ١٠٩ر٦ مليون قطعة عام ٨٧/٨٦ وذلك بسبب زيادة الطلب من المستهلكين فى الأسواق المحلية على إستخدام الملابس الجاهزة المصنعة لإرتفاع أجور الحرفيين مثل الترزية والخياطين وخاصة فى السنوات الأخيرة .

وتأسيساً على ماسبق يقترح توطن غزل ونسج الخيوط الرفيعة فى مصر ، وتوطن غزل ونسيج الخيوط السميكة فى العراق والأردن .

٣٠١. الصناعات الكيماوية (الأسمدة) في دول مجلس التعاون العربى

تعتبر الصناعات الكيماوية من الدعامات الأساسية لقطاع الصناعة بصفة خاصة ولكثير من القطاعات الأخرى بصفة عامة . ويشتمل هذا القطاع على العديد من الأنشطة الصناعية المختلفة مثل المنتجات الكيماوية الورق ، الكاوتشوك ، الفحم ، الأسمدة ..... الخ .

وتعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من أهم الصناعات التى تحظى إهتمام معظم دول العالم سواء المتقدم صناعياً أو الدول النامية باعتبارها

أهم مستلزمات قطاع الزراعة فى توسعاته الرأسية والأفقية لمواجهة الزيادة الكبيرة فى السكان ولتحقيق سياسة الأمن الغذائى .

وأهم الصناعات الكيماوية فى دول مجلس التعاون العربى الفوسفات والكبريت والبوتاس والأمونيا وحامض الكبريتيك وحامض الفوسفوريك واليوريا والسوبر فوسفات الثلاثى والأسمدة المركبة .

ويتركز إنتاج الأسمدة النيتروجينية أو مواردها الأولية مثل اليوريا والأمونيا فى مصر بينما يتركز إنتاج الأسمدة الفوسفاتية فى الأردن ، وكذلك يهتم الأردن بإنتاج الأسمدة البوتاسية ويتركز إنتاج الأسمدة المركبة فى العراق .

وتعتبر صناعة الأسمدة الكيماوية من أهم الصناعات التى يصل إنتاج دول مجلس التعاون العربى منها إلى الإكتفاء الذاتى تقريباً .

ولقد إرتفعت أسعار الأسمدة العربية عام ١٩٨٧ فى الأسواق الدولية وخاصة اليوريا إرتفعت اسعارها بحوالى ٢٠٪ وكذلك إرتفعت اسعار خامات البوتاس بنسبة ١٤٪ . وكذلك إرتفعت الكميات المنتجة من الأسمدة الكيماوية ومواردها الأولية ابتداء من عام ١٩٨٧ كما يتضح من الجدول رقم (٢٢) .

جدول رقم (٢٢)

إنتاج المواد الأولية والأسمدة الكيماوية عـــــــام ١٩٨٧
فى دول مجلس التعاون العربى

(الف طن متري)

الدولة	الفوسفات	الكبريت	البوتاس	الأمونيا	حامض الكبريتيك	حامض الفوسفوريك	اليوريا	السوبر فوسفات الثلاثى	الأسمدة المركبة
العراق	٢٠٠	٦٧٢	-	-	٦٠٠	٢٠٠	-	١٦٥	٢٥٠
الأردن	٦٨٠١	-	١٢٠٣	-	٨٠٠	٢٨٥	-	-	-
مصر	١١٠٣	-	-	٨٢٥	٧٠٠	٣٣	١١٠٠	٩٩	-
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الجملة (١)	٨١٠٤	٦٧٢	١٢٠٣	٨٢٥	٢١٠٠	٥١٨	١١٠٠	٢٦٤	٢٥٠
(٢) الدول العربية	١٩٥٧٠	٢٧٠٢	١٢٠٣	٤٤٥٧	١١٥٤٥	٣١٢٦	٤٩٧٩	١٨١٧	٧٩٤
(١):(٢)	٢٠٫٥	٣٦٫٠	١٠٠	١٨٫٥	١٨٫٢	١٦٫٦	٢٢٫١	١٤٫٥	٣١٫٥

المصدر :-

التقرير العربى الموحد ، ١٩٨٧
تم حساب النسب بمعرفة الباحث

ويتضح من الجدول السابق أن الأردن تختص بانتاج البوتاس فى الدول العربية حيث تقوم بالتصدير إلى كافة الدول العربية ، ويمثل إنتاج الأسمدة المركبة بالعراق ٥ر٢١٪ من جملة إنتاج الدول العربية ، ١٠٠٪ من دول مجلس التعاون العربى ، ويمثل انتاج اليوريا بمصر نسبة ١ر٢٢٪ من جملة إنتاج الدول العربية ، ١٠٠٪ من دول مجلس التعاون العربى .

ولذلك يقترح أن تتوطن صناعة الأسمدة الفوسفاتية بالقرب من مصادر خامات الفوسفات فى مصر والأردن . وتتوطن صناعة الأسمدة الأزوتية بالقرب من معامل البترول أو من محطات القوى الكهربائية فى العراق ومصر . وتحتفظ الأردن بصناعة الأسمدة البوتاسية .

٤٠١ صناعة الأسمنت فى دول مجلس التعاون العربى

تعتبر الأسمنت من المواد الإستراتيجية الأساسية التى تدخل كأحد مكونات مستلزمات الإنتاج فى المبانى والتشييدات . ولقد كانت لمصر والعراق خبرة طويلة فى إنتاج الأسمنت منذ فترة طويلة ، حيث يمتلكان معظم مستلزمات انتاجه ، إلا أنه تغير الحال فى العشر سنوات الأخيرة لعدم توافر الإستثمارات اللازمة للحفاظ على الطاقة الإنتاجية للمصانع القائمة ، أو زيادتها إلى مايفى إحتياجات خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، مما ترتب عليه زيادة الواردات من سلعة الأسمنت لجميع دول مجلس التعاون العربى إلى مايقرب من ٥٠٪ من جملة الإحتياجات .

ويوضح الجدول رقم (٢٣) تطور إنتاج وإستهلاك الأسمنت لدول مجلس التعاون العربى خلال عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ .

جدول رقم (٢٣)

تطور إنتاج وإستهلاك الأسمنت لدول مجلس التعاون العربى خلال أعوام ٨٣ ، ١٩٨٥

(الف طن/ السنة)

الدولة	١٩٨٣				١٩٨٥			
	الطاقة الإنتاجية التصميمية	الانتاج	إلواردات أو الصادرات	الإستهلاك الظاهرى	الطاقة الإنتاجية التصميمية	الإنتاج	إلواردات أو الصادرات	الإستهلاك الظاهرى
العراق	١٥٠٠٠	٧٠٠٠	٦٠٠٠	١٣٠٠٠	٢٥٠٠٠	١١٦٦٧	٣٨٣٣	١٥٥٠٠
الأردن	١٥٠٠	١٢٧١	٦٤٢	١٩١٣	٤٠٠٠	٣٣٩٠	١٢٩٠	٢١٠٠
مصر	١١٣٠٠	٩٦٠٥	٣٥٠٠	١٣١٠٥	١٦٧٠٠	١٤١٩٥	٣٠٠٠	١٧١٩٥
اليمن	٥٥٠	٣٨٥	١٩١٥	٢٣٠٠	٨٠٠	٥٦٠	٢٠٢٤	٢٥٨٤

المصدر :-

التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥ ، ص ٣٤٩ الملحق رقم ٢٠/٤ .

ويتضح من الجدول السابق مايلى :-

١ - زيادة الطاقات الإنتاجية التصميمية لمصانع الأسمنت زيادة كبيرة خلال أعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٥ ، حيث زادت بمعدل ٦٧٪ فى العراق ، ١٦٧٪ فى الأردن ، ٤٨٪ فى مصر ، ٤٦٪ فى اليمن . مماأدى إلى زيادة الكميات المنتجة للسوق المحلى .

٢ - إنحراف الكميات المنتجة عن الطاقةالإنتاجية التصميمية لمصانع الأسمنت ، حيث بلغت نسبة الكميات المنتجة فى العراق بالنسبة للطاقة الإنتاجية التصميمية حوالى ٤٧٪ ، وبلغت ٨٥٪ فى كل من الأردن ومصر ، ٧٠٪ فى اليمن . ويرجع ذلك إلى عدة أسباب مثل :-

أ - نقص قطع الغيار المستوردة

ب - قدم معدات المصانع وعدم كفاية الإستثمارات اللازمة للاحلال .

ج - إنقطاع التيار الكهربائى .

د - نقص العمالة الفنية وهجرتها فى معظم الأحيان وخاصة بالنسبة لمصر .

٣ - عدم كفاية الإنتاج المحلى من الأسمنت لإحتياجات خطط التنمية فى دول مجلس التعاون العربى ، حيث وصلت نسبة الإكتفاء الذاتى فى العراق عام ١٩٨٣ حوالى ٥٤٪ وإرتفعت إلى ٧٥٪ عام ١٩٨٥ .

وبلغت نسبة الإكتفاء الذاتى فى الأردن عام ١٩٨٣ حوالى ٦٧٪ ثم إرتفعت إلى ١٦٢٪ عام ١٩٨٥ محققة صادرات حوالى ١٢٩٠ الف طن ، أى بنسبة ٣٨٪ من الكميات المنتجة نتيجة لزيادة الطاقة الإنتاجية .

ووصلت نسبة الإكتفاء الذاتى فى مصر حوالى ٧٢٪ عام ١٩٨٣ ، إرتفعت إلى ٨٣٪ عام ١٩٨٥ .

ويتميز اليمن بتدنى الإنتاج المحلى وزيادة الواردات من الأسمنت حيث زادت الواردت من ١٩١٥ الف طن عام ١٩٨٣ إلى ٢٠٢٤ الف طن عام ١٩٨٥ ، أى بمعدل زيادة قدره ٦ر٥٪ ، بالرغم من زيادة نسبة الإكتفاء الذاتى من ١٧٪ عام ١٩٨٣ إلى ٢٢٪ عام ١٩٨٥ .

٤ - زيادة الحجم المتاح للإستهلاك فى دول مجلس التعاون العربى نتيجة لتنفيذ خطط التنمية بتلك الدول ولمقابلة الزيادة المطردة فى الحركة العمرانية للإنشاءات المستمرة سواء كانت لمدن جديدة أو لمشروعات صناعية ، ولقد زاد معدل الإستهلاك فىالعراق عام ١٩٨٥ بحوالى ٢ر١٩٪ عن عام ١٩٨٣ ، بينما زاد هذا المعدل فى الأردن بحوالى ٨ر٩٪ ، وفى مصر بحوالى ٢ر٣١٪ ، وفى اليمن بمعدل ٣ر١٢٪ .

٥ - يلاحظ زيادة متوسط نصيب الفرد من إستهلاك الأسمنت عام ١٩٨٥ فى دول مجلس التعاون العربى نتيجة لانتعاش حركة التشييد والبناء فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى . حيث زاد نصيب الفرد فى العراق من الأسمنت حتى وصل إلى ٧ر٩٦٢ كيلو جرام عام ١٩٨٥ ، وبلغ نصيب الفرد فى الأردن من الأسمنت حوالى ٣ر٥٨٣ كيلو جرام خلال نفس العام ، وفى مصر حوالى ٧ر٢٤٦ كيلو جرام ، وفى اليمن ١ر٣٦٩ كيلو جرام . (١)

وبالرغم من زيادة معدل نصيب الفرد من إستهلاك الأسمنت فى دول مجلس التعاون العربى إلا أنه مازال متخلفاً عما كان عليه إستهلاك الفرد من العالم .

---

(١) حسبت على إعتبار أن عدد السكان عام ١٩٨٥ فى العراق يبلغ ١ر١٦ مليون نسمة ، وفى الأردن يبلغ ٦ر٣ مليون نسمة ، وفى مصر يصل إلى ٦ر٤٩ مليون نسمة ، وفى الأردن يبلغ حوالى ٧ مليون نسمة . أنظر الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى .

ويقترح أن تتوطن صناعة الأسمنت بالقرب من المحاجر فى العراق والأردن ومصر للوفاء باحتياجات السوق المحلى وتصدير الفائض إلى الخارج .

٥٠١ صناعة الحديد والصلب

تعتبر صناعة الحديد والصلب من الدعامات الأساسية التى تقوم عليها بقية الصناعات ، أى تعتبر من الصناعات الرائدة التى تجذب بقية الصناعات خلفها لأنها ذات علاقات تشابكية أمامية وخلفية متعددة . فعلاقتها الخلفية تمتد لتشمل صناعات التعدين وتوليد الكهرباء وصناعة الكوك وصناعة الالات والمعدات وخدمات النقل . كما تشمل علاقتها الأمامية عديداً من فروع الصناعات الرأسمالية والوسيطة والإستهلاكية مثل صناعة التشييد والصناعات المعدنية والسيارات والصناعات الهندسية والالات المنزلية وغيرها .

وبذلك فإن صناعة الحديد والصلب تتميز بأنها تستطيع أن تخلق من خلال روابطها الأمامية والخلفية فرص عمالة أكثر من أى صناعة أخرى حيث تؤكد بعض الدراسات التى تمت فى هذا الشأن أن[1] كل عامل فى صناعة الحديد والصلب يخلق فرص عمل تتراوح بين ستة إلى ثمانية عمال آخرين فى الصناعات الأخرى التى لاتقوم إلا على أساس وجود صناعة الحديد والصلب بالإضافة إلى تكوين مهارات عمالية أكثر إرتفاعاً من الصناعات الأخرى .

ولقد ركزت جميع الدول الصناعية والنامية على ربط خططها الإقتصادية أساساً لتنمية صناعة الصلب ، حيث أن منتجات الصلب تمثل

(١) مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، موجز لدراسة تنمية الحديد والصلب فى الدول العربية ، فبراير (شباط) ١٩٧٤ ، ص ١

نسبة كبيرة من إجمالى الناتج القومى ، تصل مابين ٥ - ٨٪ ، وترتفع هذه النسبة إلى ٢٠٪ ، إذا ماأخذنا فى الإعتبار المنتجات النهائية المصنعة من الصلب[١] . ويقدر معامل الإرتباط معدل نمو إستهلاك الصلب وزيادة الدخل القومى بمعدل يتراوح ما بين ٢ر١ إلى ٣ر١.[٢]

وتعتبر صناعة الحديد والصلب حديثة التكوين فى دول مجلس التعاون العربى باستثناء مصر التى اقامت مصانع الحديد والصلب منذ الستينات . ولقد أنشئت صناعة الحديد والصلب بناء على الإحتياجات المحلية وتوافر المواد الخام دون أخذ عامل التنسيق مع الدول العربية الأخرى .

وقد دخلت العراق والأردن فى مجال صناعة الصلب وأصبح بها عدة مصانع قائمة .

ويوضح الجدول رقم (٢٤) إنتاج واستهلاك منتجات الحديد والصلب خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ فى دول مجلس التعاون العربى .

ويتضح من الجدول ان نسبة انتاج دول مجلس التعاون العربى لمنتجات الصلب تمثل ٢ر٥٥٪ من جملة انتاج الدول العربية عام ١٩٨٠ ثم إنخفض تدريجياً إلى ٥ر٤٤٪ عام ١٩٨٣ ، ٤ر٢٧٪ عام ١٩٨٤ ، ثم إلى ١ر٢١٪ عام ١٩٨٥ بالرغم من ثبات كميات الإنتاج المطلقة تقريباً خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥ .

وتحتل مصر نسبة عالية من إنتاج الصلب فى دول مجلس التعاون العربى حيث تصل نسبة انتاجها إلى ٨٦٪ من إجمالى إنتاج دول مجلس التعاون العربى

---

١) الصناعات التحويلية في الإقتصاد المصرى ، قضايا التخطيط التنمية فى مصر رقم ٢٠ ، معهد التخطيط القومى ، الجزء الثانى ، ص ٢

٢) دعائم إستراتيجية الصناعة ، الجزء الأول ، المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٦٤ .

عام ١٩٨٠ ، إنخفضت إلى نسبة ١ر٨٢٪ عام ١٩٨٥ وذلك لدخول الأردن مرحلة إنتاج الحديد والصلب ، حيث إرتفع الإنتاج فى الأردن من ١٨٠ الف طن عام ١٩٨٠ إلى ٢٣٩ الف طن عام ١٩٨٥ .

ويتضح من نفس الجدول أن دول مجلس التعاون العربى تستوعب أكثر من ربع إستهلاك الدول العربية لمنتجات الصلب نتيجة لخطط التنمية الإقتصادية الطموحة بها،وبالتالى تشهد دول مجلس التعاون العربى عجزاً فى منتجات الحديد والصلب حيث تصل نسبة الإكتفاء الذاتى حوالى ٧ر٥٠٪ عام ١٩٨٠ ، إرتفعت إلى ٦١٪ عام ١٩٨٣ ثم إنخفضت إلى ٨ر٥٤٪ عام ١٩٨٥ .

الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة الإهتمام بصناعة الحديد والصلب لتدعيم الاستقلال السياسى والإقتصادى لدول مجلس التعاون العربى .

أما بالنسبة لليمن فهناك دراسة لإنشاء مصنع صغير بطاقة انتاجية قدرها ٠ر٧٠ مليون طن مترى لإنتاج صلب الخام .

ولذلك يقترح عمل بعض الدراسات التفصيلية للوقوف على مدى توفر المواد الأولية ومدى توافر كفاءة القوى العاملة المدربة ، ومدى توافر التمويل اللازم لهذه الصناعة حيث تتميز بكثافة رأسمالية عالية . بالإضافة إلى دراسة نمط الإستهلاك المراد تحقيقه فى المستقبل وماهو دور قطاع الصناعة فى عملية التطوير الإقتصادى . . الخ كل ذلك بهدف تحديد مدى التوسع فى صناعة الحديد والصلب ونمط توطينها فى دول مجلس التعاون العربى فى المستقبل .

جدول رقم (٢٤)

انتاج واستهلاك منتجات الحديد والصلب خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٥
لدول مجلس التعاون العربى

(الف طن)

الدول	١٩٨:		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥	
	إنتاج	استهلاك	انتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك	إنتاج	إستهلاك
العراق	٦٠	٨٨٦	٦٠	٢٧٦	٦٠	٣١٨	٦٠	٤٤٠
الأردن	١٨٠	٤٣٨	٢٣٧	٣٧٩	٢٣٩	٣٧٩	٢٣٩	٣٧٩
مصر	١٤٦٨	٢٠٤٤	١٤٦٨	٢٢٣٩	١٤٦٨	٣١٢٣	١٤٦٨	٢٤٠٥
اليمن	-	-	-	-	-	-	-	-
الجملة (١)	١٧٠٨	٣٣٦٨	١٧٦٥	٢٨٩٤	١٧٦٧	٣٨٢٠	١٧٦٧	٣٢٢٤
الدول العربية (٢)	٣٠٩٣	٩٠٣٣	٣٩٦٣	١٢٠٤٧	٤٧٢٩	١٣٤٥٦	٥٦٨٩	١٢٨٢٢
(١):(٢)	٥٥ر٢	٣٧ر٣	٤٤ر٥	٢٤ر٠	٣٧ر٤	٢٨ر٤	٣١ر١	٢٥ر١

المصدر :-

التقرير العربى الموحد ، جدول رقم ١٥/٣ بالملحق ، ١٩٨٧، وبالنسبة للإجمالى والنسب فتم حسابها بمعرفة الباحث

٦.١ صناعة البتروكيماويات

تعتبر صناعة البتروكيماويات الركيزة الأساسية للتنمية الصناعية فى الوقت الحالى لتعدد منتجاتها التى تزيد عن خمسة الاف منتج وخاصة زيادة الطلب على منتجاتها حيث يقدر أن البلاستيك سوف يكون هو المادة الرئيسية للبناء وأن الكميات المستعملة منه سوف تتساوى مع الكميات المستعملة من الصلب .

وتعتبر صناعة البتروكيماويات أحد الصناعات الإستراتيجية لعملية التنمية الصناعية لعدة أسباب (١) :-

١ - ذات علاقات متشابكة أمامية وخلفية وتساعد على تنويع الهيكل الإنتاجى وتحقيق التوازن بين الأنشطة الإقتصادية لأنها تسمح بتطوير قطاع الزراعة بمدها بالمواسير اللازمة للرى والصرف المغطى .... الخ وتطوير قطاع الصناعة مثل مدها بالبلاستيك والمطاط .... الخ وتطوير قطاع التسييد والبناء مثل مده بالأرضيات والنوافذ والأبواب ..... الخ وتدعيم قطاع النقل والمواصلات .

٢ - تساهم فى زيادة القيمة المضافة للإقتصاد القومى وزيادة التراكم الرأسمالى للتشغيل الصناعى للموارد الطبيعية التى تعتمد عليها .

٣ - تعتمد على المواد الخام المنتجة محلياً مثل الغاز الطبيعى والزيت وهى مواد متوافرة نسبياً فى دول مجلس التعاون وخاصة فى مصر والعراق ، بالإضافة إلى توافر الكوادر الفنية المدربة على هذه الصناعة .

وتتميز صناعة التبروكيماويات بالميزات التالية (٢) :-

١ - تتطلب رؤوس أموال ضخمة لإقامتها وذلك لتعقد عملياتها الفنية والمستوى المتقدم الذى تحتاجها من التكنولوجيا الحديثة المتطورة كما تتطلب تكلفة عالية من الهياكل الأساسية .

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :
مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣١ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر :
الصناعات البتروكيماوية فى العالم العربى ، مجلس الوحدة الاقتصادية ، الأمانه العامة ص ٢ - ١٥

٢ - تعتبر صناعة البتروكيماويات من أسرع الصناعات تطوراً ، وذلك بسبب البحوث المستمرة لتطوير المنتجات أو طرق الإنتاج أو استحداث منتجات جديدة . ويقدر تكلفة البحث والتطوير فى هذه الصناعة بحوالى ٢٪ من قيمة المنتجات .

٣ - يتطلب إقامة هذه الصناعات أن تكون ذات طاقة إنتاجية ضخمة لأنها تتطلب رأس مال أقل بالنسبة إلى كل طن من المنتج النهائى وكلما زادت الطاقة كلما قلت التكلفة .

ولتحديد مدى التوسع فى صناعة البتروكيماويات فى دول مجلس التعاون العربى لابد من دراسة تفصيلية لمصدر المواد الخام ومدى حاجة الأسواق المحلية وامكانيات التصدير للمنتجات النهائية والمنتجات الوسيطة ، ومدى توفر الفنيين والعمالة الماهرة من ذوى الخبرة فى الإنشاء والتركيب والتشغيل . كذلك دراسة مدى توافر التمويل لتغطية الإستثمارات اللازمة للوحدات التى تقام كاساس للمجمعات البتروكيماوية ودراسة تكلفة الإنتاج .

ويعد إجراء هذه الدراسات لابد من مناقشة النقاط التالية :-

١ - التنسيق بين الصناعات البتروكيماوية فى دول مجلس التعاون العربى من حيث خاماتها - منتجاتها - طرق الإنتاج - شراء الرخص وحق المعرفة تبادل المنتجات - اماكن توطين الوحدات الجديدة .

٢ - إنشاء مراكز البحوث فى دول مجلس التعاون للدراسات الإقتصادية للمشروعات وبحوثاستخدام المنتج واستحداث منتجات جديدة .

٣ - إنشاء مراكز تدريب للعمالة لتشغيل المصانع وصيانتها .

٧٠١ الصناعات الهندسية

لقد نجم عن سياسة الاحلال محل الواردات التى اتبعتها دول مجلس التعاون العربى زيادة الطلب على الواردات من السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية نظراً لما تمتعت به صناعة السلع الإستهلاكية من حماية جمركية عالية فى حين كانت الرسوم الجمركية منخفضة على السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

وأن إستمرار هذه السياسة يؤدى إلى زيادة استيراد السلع الرأسمالية مما تضع اقتصاديات دول مجلس التعاون العربى فى حالة تبعية مستمرة للإقتصاد الخارجى وبالتالى يصبح من الصعب تحقيق الإستقلال السياسى والإقتصادى .

ولذلك يجب أن يهدف تنسيق التنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربى فى مجال الصناعات الهندسية على تشجيع التصنيع المحلى للسلع الرأسمالية والانطلاق إلى مرحلة النمو الصناعى الذاتى بدلاً من الإعتماد على العالم الخارجى من استيراد تلك السلع ذات التكلفة العالية والمؤثرة على التكاليف الإجمالية للمشروع .

ويعنى بالصناعات الهندسية ، تلك الصناعات التى تنتج السلع الرأسمالية بانواعها المختلفة فى إطار مجموعة كبيرة من العمليات المترابطة والمتكاملة والمغذية لبعضها البعض .

وتبرز أهمية الصناعات الهندسية فى كونها الوسيلة لتحقيق أهداف التنمية الصناعية السريعة وهى الحافز القوى للتنمية الإقتصادية ، كما تبرز

أهميتها فى نفى التبعية للعالم الخارجى وتحقيق الإستقلال السياسى والإقتصادى ، كما تساعد على تخفيف العبئ على ميزان المدفوعات ، وتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة المتاحة ، كما تساهم فى خلق مجموعة من الروابط الأمامية والخلفية لكثير من الصناعات الأخرى ، وتدريب العمالة وخلق كوادر فنية متخصصة فى العديد من المجالات التى تتعلق بالتصميم والابتكار والتطوير، وخلق فرص عمل جديدة لأنها تساهم فى زيادة القيمة المضافة على المستوى القومى، وتساعد على خلق قاعدة تكنولوجية تعتمد على القدرات الذاتية .

وعلى الرغم من توافر مقومات نجاح قيام الصناعات الهندسية لإنتاج السلع الرأسمالية فى دول مجلس التعاون العربى ، إلا أنه لاتوجد سياسة واضحة المعالم لتنمية هذه الصناعات وتوطنها داخل أى دولةمن دول مجلس التعاون العربى. ومن أهم مقومات قيام هذه الصناعات مايلى :-

١ - توافر المهارات الفنية التى تتطلبها الصناعات الهندسية فى دول مجلس التعاون العربى حيث يوجد الالاف من الفنيين والخبراء والمهندسين .

٢ - إتساع نطاق حجم السوق للصناعات الرأسمالية ، حيث تزايد الطلب عليها ، وخاصة على معدات إنتاج السلع أو معدات إنتاج المعدات التى تركز أساساً على تلبية الحاجات الأساسية مثل معدات إنتاج الغذاء ، معدات إنتاج الكساء ، ومعدات النقل ، ومعدات الطاقة الكهربائية ، ومعدات الصناعات الكيماوية .

٣ - تتوافر جميع خطوط تجميع الصناعات الرأسمالية فى دول مجلس التعاون العربى ، حيث تتوافر لهذه الدولة خبرة طويلة فى تجميع

وصيانة هذه الصناعات ولاسيما بالنسبة للسيارات والجرارات والشاحنات

٤ - تتوافر بعض الإمكانيات التصنيعية اللازمة للصناعات الرأسمالية في العديد من الصناعات المختلفة في دول مجلس التعاون العربي ، ولكنها امكانيات عاطلة غير مستغلة .

٥ - تتوافر الخامات اللازمة للصناعات الرأسمالية ولانتاج قطع غيارها .

ويلاحظ أن أهم الصناعات الهندسية القائمة في دول مجلس التعاون العربي والتي يمكن التوسع فيها كما يلي :-

١ - صناعة الهياكل الحديدية .

٢ - صناعة السيارات والجرارات والالات الزراعية والشاحنات والسكك الحديدية .

٣ - صناعة هياكل الالمونيوم .

٤ - الصناعات الكهربائية والالكترونية .

٥ - صناعة المعدات مثل معدات إنتاج الحديد والصلب ومعدات صيانة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ومعدات الصناعات البلاستيكية ومعدات صناعة التغليف ومعدات الصناعات الغذائية ..... الخ .

ولايتسنى تحقيق تنمية الصناعات الهندسية إلا بالتنسيق بين دول مجلس التعاون العربي ، وتوزع هذه الصناعات فيما بينها طبقاً لمدى مرونة عناصر الإنتاج داخل الدولة مثل وسائل النقل والمواصلات ، العمالة الفنية ، الطاقة ، المواد الأولية ..... الخ .

ولتخطيط هذه الصناعات يقترح إنشاء مركز بحوث صناعية بين دول مجلس التعاون العربي يقوم بدراسة الطلب لكافة القطاعات على السلع الرأسمالية والتي

يعبر عنها بالطاقات الإنتاجية المطلوبة لكل دولة من دول مجلس التعاون العربي ثم تقوم بدراسة الطاقات التصنيعية المتوافرة حالياً والتى لها قدرة عالية على إنتاج السلع الرأسمالية ، والعمل على الإستفادة من تجارب بعض الدول النامية فى تنمية الصناعات الهندسية . وذلك لإنشاء بعض المشروعات العربية المشتركة فى مجال الصناعات الهندسية .

ويقترح إنشاء بنك مشترك للتنمية الصناعية بين دول مجلس التعاون العربى يساعد على تمويل قيام الصناعات الهندسية فى هذه الدول .

٢ تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة

لقد شهدت جامعة الدول العربية اتفاقيات عديدة خلال الثلاثون عاماً الماضية لإنشاء العديد من المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، على سبيل المثال وليس الحصر مايلى :-

١ - إنشاء الشركة المساهمة لاستغلال وشراء الأراضى الزراعية فى فلسطين عام ١٩٤٦ .

٢ - إنشاء شركة البوتاس العربية عام ١٩٥٦ .

٣ - إنشاء شركة الملاحة العربية عام ١٩٥٢ووقعت اتفاقيتها عام ١٩٦٣ .

٤ - إنشاء الشركة العربية لنقل النفط عام ١٩٥٧ .

٥ - إنشاء الشركة العربية لمصايد الأسماك عام ١٩٧٨ .

ولقد باءت معظم هذه المشروعات بالفشل لعدة أسباب وهى :-

١ - عدم وجود المستثمر الفعال الناجح الذى يجرؤ على إستثمار أمواله فى الدول العربية بدلاً من ايداعها فى البنوك الأجنبيه .

٢ - عدم قيام حكومات الدول النفطية بتشجيع مستثمريها للدخول فى المشروعات المشتركة فى دول عربية أخرى نتيجة للعلاقات السياسية السيئة بين تلك الدول .

٣ - عدم وجود مؤسسات إستثمارية فعالة وناجحة تعمل على ترويج المشروعات الإستثمارية فى الدول العربية .

ولكن نتيجة لتغير الظروف السياسية والإقتصادية للدول العربية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتى أدت إلى الآتى :- (١)

١ - تحسن العلاقات السياسية بين الدول النفطية المصدرة لرأس المال والدول المستوردة لرأس المال حيث بدأ ينظرون إلى فرص التعاون الإقتصادى العربى .

٢ - زيادة الأصول السائلة التى حققتها الدول العربية المصدرة لرأس المال إلى الحد الذى أبرز نوع من التكامل بين هذه الدول والدول الأخرى التى تتمتع بقدرة كبيرة على استيعاب الإستثمارات الجديدة .

٣ - التحسن الذى بدأ يظهر على مناخ الاستثمار فى بعض الدول العربية مثل مصر والسودان وسوريا .

٤ - ظهور مؤسسات جديدة فعالة على المستوى القومى تعمل على ترويج الإستثمارات بين الدول العربية وتقدم الضمانات الكافية للتأمين عليها .

مما ترتب عليه ظهور العديد من المشروعات المشتركة ابتداء من عام ١٩٧٤ ، وتقدر المنظمة العربية للتنمية الصناعية أن عدد المشروعات حتى عام ١٩٨٤ قد بلغ ٢٥٢ مشروعاً برأس مال إجمالى قدره ١٧٫٨ مليار دولار منها ١٢٥ مشروعاً ثنائياً (بين دولتين) ١١٧ مشروعاً مشارك فى إنشائها مجموعة من الأطراف - وبالرغم

---

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر :-
د. إبراهيم شحاته ، المشروعات العربية المشتركة ، الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية ، مايو ١٩٧٦ ، ص ٧ - ١٠ .

من قلة عددها إلا أن رأس المال المستثمر فيها يصل إلى ٣ أضعاف مجموع رأس المال للمشروعات الثنائية .

وهناك مجموعة من العوامل التى تبرز ضرورة تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة بين دول مجلس التعاون العربى وهى :-

١ - يوجد دولة مثل مصر تعانى من ندرة الموارد المالية ولها القدرة على إستيعاب المشروعات الإستثمارية ودولة اخرى مثل العراق بها الموارد المالية وينقصها الطاقة الإستيعابية للمشروعات الإستثمارية .

٢ - إن إقتصاديات المشروعات الكبيرة تتطلب ضرورة الأخذ بالمشروعات المشتركة التى تحتاج إلى رأس مال ضخم وإلى أسواق واسعة أى يمكن بها الإستفادة من مزايا الحجم الكبير واتساع السوق .

٣ - إن قيام المشروعات المشتركة يقضى على المشروعات متعددة الجنسية

ولذلك يعتبر تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة إحدى صور التنسيق أو التكامل الإقتصادى أو وسيلة فعالة للتسرع بالتنسيق الصناعى .

وتتميز تنسيق المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول أنها لاتمس سوء جزء بسيط من الإقتصاد القومى ، ولاتعتبر إلا مجرد تعاون بين الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة ، وبالتالى لاتولد أى مشكلات كبيرة فى إنشائها حيث تستطيع كل دولة مشتركة فى المشروعات أن تحتفظ بسيطرتها وسياستها الخاصة خارج هذا القطاع ، ويمكن تقدير المنافع والأعباء التى تحصل عليها أو تتحملها كل دولة من الدول المشتركة فى تلك المشروعات على نحو أكثر دقة بكثير من تقدير منافع وأعباء صور التكامل الأخرى الأكثر شمولاً . (١)

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر :-
عبد اللطيف يوسف الحمد ، الإستثمار متعدد الأطراف والتكامل الإقتصادى العربى ، الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية ، ديسمبر ١٩٧٤ ، ص ١١ - ١٧ .

الأمر الذى يجعل من السهولة للدولة أن تدخل فى صيغة المشروعات الصناعية المشتركة بدلاً من الدخول فى تفاصيل التكامل (الاتحاد الجمركى - سوق مشتركة) كما أن المشروعات المشتركة لاتصطدم بضرورة التنسيق بين الخطط الإنمائية الصناعية بين الدول المشتركة ولاتصطدم بمشكلة الاختلافات والحساسيات السياسية بين حكومات الدول الأعضاء .

ولذلك على دول مجلس التعاون العربى أن تستغل أى فرصة للتنسيق سواء كان اللجوء إلى المشروعات الصناعية المشتركة بالنسبة للإستثمارات الجديدة أو الإتحادات النوعية بالنسبة للإستثمارات القديمة .

٣ المعلومات الإحصائية :-

تعانى دول مجلس التعاون العربى من عدم وجود البيانات الإحصائية أو تضاربها فى كثير من الأحيان ، وخاصة فى مجال الصناعات التحويلية نظراً لعدم الإهتمام فى الكشف عن البيانات الإحصائية بدقة تامة .

ويرجع هذا إلى عدم توافر الخبرات الفنية القائمة على اعداد البيانات الإحصائية فى الأجهزة الإحصائية حديثة الإنشاء بدول مجلس التعاون العربى ، مما يعوق عملية التنسيق الصناعى سواء على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى اكثر من دولة .

ولذلك لابد من وجود بنك للمعلومات الإقتصادية والإجتماعية لدول مجلس التعاون العربى يقوم بتجهيز البيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة على مستوى دول مجلس التعاون العربى .

٤ البحوث العلمية الصناعية والتكنولوجية

إن بناء قاعدة تكنولوجية محلية ملائمة للظروف الإجتماعية والإقتصادية لدول مجلس التعاون العربى أصبح أمر ضرورى لتحقيق الإستقلال السياسى والإقتصادى

والتخلص من عنصر التبعية للعالم الخارجي وهذا يتطلب الآتى :-

١ - توافر خطة طموحة لتنمية التكنولوجيا داخل كل دولة بحيث تكون خطة مكملة لخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية .

٢ - إنشاء مراكز للبحوث العلمية الصناعية الذى ينصب إهتمامها أساساً على بناء القاعدة التكنولوجية المحلية والملائمة للظروف الخاصة بدول مجلس التعاون العربى أو البحث على إدخال بعض التعديلات على التكنلوجيا المستوردة .

ولابد من ايجاد صيغة معينة لتنسيق البحوث العلمية الصناعية والتكنولوجية بين دول مجلس التعاون العربى لحسن الإستفادة من القدرات الفنية الموحدة لكل دولة .

التنسيق الصناعي في مجال التدريب

إن أحد الأسباب التى تعوق تحقيق التنمية الصناعية فى الدول النامية هو النقص فى اعداد الكوادر الإدارية والفنية والقصور فى مراكز التدريب لأنها تؤدى إلى خسائر كبيرة فى انتاجية العمل ورأس المال تفوق تكلفة التعليم . ()

ونتيجة لتزايد السكان وتزايد معدلات تطوير العلم والتكنولوجيا تواجه الدول النامية مشكلة كيفية نشر التعليم الفنى بين اكبر عدد من السكان ، أى كيفية اعداد الكوادر الفنية القادرة على استيعاب التكنولوجيا الجديدة .

() لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر ، براجنيا وآخرون ، مشكلات التصنيع فى الدول النامية ، دار التقدم موسكو ، ١٩٣٤ ، ص ٤٢٧

حيث أن عملية اعداد الكوادر الفنية عملية صعبة جداً حيث تحتاج الكثير من الوقت والجهد لكل دولة على حدة ، بينما إذا تم التنسيق بين دول مجلس التعاون فانه يمكن الإعتماد على العمالة المستوردة بينهما حتى يستطيع مراكز التدريب تقديم مخرجاتها إلى المجتمع .

ويجب التنسيق فيما بينهم على تحديد الكيف والنوع من العمالة المدربة وهذا يتطلب ربط العمالة الفنية بمواقع الإنتاج وإنشاء العديد من المراكز التدريبية التى تعمل على رفع المهارات الإنتاجية ونشر التكنولوجيا الملائمة .

كما يتطلب التنسيق الصناعى فى مجال التدريب بين دول مجلس التعاون العرب العمل على الإستفادة القصوى من مراكز التدريب الحالية داخل الدول لزيادة طاقتها على التخرج ومدها بما يلزمها من مواد تدريبية ، كما يجب التعاون بينها لتوفير كوادر التدريب اللازمة لأجهزة ومراكز التدريب أى تبادل الخبرات فى هذا المجال كما يجب التوسع فى نظام التلمذة الصناعية ، والعمل على توفير الإعتمادات المالية لسرعة وتنفيذ مشروعات التدريب .

كما يجب العمل على إنشاء مركز دولى لبحوث التدريب يعمل على تطوير نظم واساليب التدريب والتشريعات الخاصة له ومتابعة تقييم أنشطة التدريب فى دول مجلس التعاون العربى .

التنسيق بين السياسات الإستثمارية فى مجال الصناعة

يبين الجدول رقم (٢٥) توزيع الإستثمارات العربية حسب رؤوس الأموال المدفوعة حتى نهاية ١٩٨٨ . ومن الجدول المشار إليه يتبين أن جملة هذه الإستثمارات

التي جرى تمويلها من قبل الدول العربية قد بلغت ٩ر٩ بليون دولار . وهذا المبلغ يمثل محصلة للمشروعات التي أقيمت خلال العقود الأربعة والتي بلغ عددها ٢١٧٠ مشروعاً في المجالات الإستثمارية المختلفة . ويتبين أيضاً أن هذه المشروعات تبدو صغيرة الحجم إذ يمثل عدد المشروعات التي يقل رأسمالها عن عشرة مليون دولار نحو ٣ر٩٢٪ وتستحوذ ٣ر٢٢٪ من إجمالي رؤوس أموالها . وأن نصيب بلدان مجلس التعاون العربي يقل عن ٣٠٪ من رؤوس الأموال غالبيتها من المشروعات صغيرة الحجم .

إلا أن ماتقوم الدول العربية بانفاق خارج المنطقة العربية يتجاوز ذلك بكثير ففي بعض الأحيان يزيد مايخصص منها لمشروع واحد في أسواق الدول الرأسمالية المتقدمة عن نصف الإستثمارات العربية البينية . وللدلالة على ذلك تجدر الإشارة أن حجم الأموال العربية في الخارج يشكل ٩٨٪ من إجمالي ماتملكه الدول العربية من فوائض . أي أن مايتم إستثماره في الوطن العربي يمثل ٢٪ فقط من فوائضها المالية [1].

ولتنسيق السياسات الإستثمارية في مجال الصناعة بين دول مجلس التعاون العربي يقترح مايلي :-

١ - تحديد أهم السلع الصناعية المقترح توطنها في دول مجلس التعاون العربي طبقاً لمرونة عناصر الإنتاج داخل كل دولة للإستفادة من المزايا النسبية لكل دولة حيث يوجد بعض المدخلات الأساسية ذات التكلفة المنخفضة ، ثم تحديد

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار في الوطن العربي ورقة مقدمة إلى الملتقى العربي الثالث ، جامعة المنصورة ، ٢٠ - ٢٢ مارس ١٩٩٠ ، المنصورة ، ص ٢٢ - ٢٨ .

الطاقات الإنتاجية المطلوبة من هذه السلع فى المستقبل .

٢ - تحديد الحجم الكلى للإستثمارات الصناعية فى دول مجلس التعاون العربى والعمل على توجيهها لإنتاج السلع الصناعية المتوطنة حتى تكون صناعات تتميز بالعلاقات التشابكية وليست التنافسية .

٣ - تحديد المشروعات العربية المشتركة بين دول مجلس التعاون العربى التى تقوم على إستغلال الفرص الإستثمارية بين دول مجلس التعاون العربى كما أنها تأخذ بعين الإعتبار أيضاً إعتبارات السوق العربية بصفة عامة .

جدول رقم (٢٥)

توزيع المشروعات الإستثمارية حسب دول مجلس التعاون العربى

والدول العربية الأخرى حسب حجم رؤوس الأموال المدفوعة حتى نهاية ١٩٨٨

(مليون دولار)

الدولة المستقبلة	أقل من ١٠ مليون دولار		١٠ - ٥٠ مليون دولار		٥٠ - ١٠٠ مليون دولار		١٠٠ مليون دولار فاكثر		الإجمالى
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	
الأردن	١٨٢	١١٣ر٥	١٢	٢٣٥ر٩	٢	١٤٤ر٦	-	-	٤٩٤ر٠
العراق	٢٠	٩ر٧	٤	٥٨ر٨	١	٧٨ر٨	-	-	١٤٧ر٢
مصر	٤٣٠	٨٣٣ر١	٣٩	٧٦١ر٠	٥	٣٧٧ر٢	١	٢٠٠ر٠	٢١٧١ر٢
اليمن	٧	٢٧ر٩	٣	٨٨ر٦	-	-	-	-	١١٦ر٥
مجموع دول المجلس	٦٣٩	٩٨٤ر٢	٥٨	١١٤٢ر٣	٨	٦٠٠ر٦	١	٢٠٠ر٠	٣٩٢٨ر٩
بقية البلاد العربية	١٣٦٣	١٢١٦ر٣	٧٥	١٦٧٧ر٨	١٤	٩٧٦ر٧	١١	٣٠٧٦ر٦	٦٩٤٩ر٥
الجملة	٢٠٠٢	٢٢٠٠ر٥	١٢٣	٢٨٢٢ر١	٢٢	١٥٧٧ر٣	١٢	٣٢٧٦ر٦	٩٨٧٨ر٤
دول المجلس إلى مجموع الدول العربية ٪	٣١ر٩	٤٤ر٧	٤٣ر٦	٤٠ر٥	٣٦ر٤	٣٨ر١	٦ر٧	٦ر١	٣٩ر٧٪

ملحوظة :-

توجد فروق طفيفة فى الأرقام بسبب التقريب .

المصدر :-

المؤسسة العربية لضمان الإستثمار : مناخ الإستثمار في الوطن العربى ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العربى الثالث إلى جامعة المنصورة (٢٠ - ٢٢ مارس) ١٩٩٠ صـــ ٢٧

المبحث الثاني

تنسيق الخطط الانمائية الصناعية لدول مجلس التعاون العربي

تقديم :

يتناول هذا الجزء من الدراسة الدور الذى يقوم به القطاع الصناعى فى النشاط الاقتصادى ، باعتباره دورا رئيساً وفاعلاً فى النهوض باعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال اعداد واعتماد العمل بالخطط ذات الابعاد الزمنية المختلفة التى تسعى أى دولة لتنفيذها ، عن طريق استغلال مواردها المتاحة بأفضل الطرق الممكنة .

ولما كانت بلدان مجلس التعاون العربى ترتبط معا فى أطار اتفاقية انشاء هذا المجلس وماينبثق عنها من اتفاقيات ومواثيق لاحقة فى مختلف الميادين ، فقد بات من الضرورى ان يتصدر القطاع الصناعى فى الدول الاعضاء دوره الريادى المنوط به ، ولا يتأتى ذلك الا من خلال عمليات التنسيق للخطط القطرية التى يجرى اعدادها ، ليستمر هذا التنسيق بشكل متتابع عبر مراحل العمل المختلفة للخطط آخذين فى الاعتبار أهمية الترابط العضوى بين بلدان المجلس من جهة ، وبقية بلدان العالم على المستويين العربى والدولى من جهة أخرى. وستكون عناصر الدراسة كالاتى :

- اتفاقية مجلس التعاون العربى .
- أهمية تخطيط القطاع الصناعى .
- مفاهيم التنسيق
- التجارب التخطيطية لبلدان المجلس .
- تجارب التنسيق بين الخطط الاقتصادية فى المجال الصناعى .

- آفـــاق التنسيـــــق

وسيتم عرض الموضـــوعـات السابقة تباعا على النحو التالـــى :

أولا : اتفاقية مجلس التعاون العربى :

أضحى مفهوم التجمعات والتكتلات الاقليمية بين الدول المتجاورة منهاجا رئيسا فى العلاقـات الدولية ، وسياسـة ثابتة أتخذتها مجموعات كبيرة من الدول بغيـــة التعاون وتحقيق التكامل فيما بينهما ، من خلال برامج وخطط علمية مدروسة ، رغبـة منهما فى النهوض باوطانها والارتقاء بشعوبها ، من خلال استغلال مواردها وامكاناتهـا المتاحـة (١) .

ولقد جاء قيام مجلس التعاون العربى فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ بمثابة تأكيد علـى أهمية الحاجة الى العمل العربى المشترك ، اذ حددت المادة الثانيـة لاتفاقيـــة قيام المجلس الاهداف المتوخاه منـه ، ومجالات التعاون المتاحة ، والاساليب التـى يمكن انتهاجها لهذا الغرض . فالتعاون بين بلدان المجلس لايتوقف عنـد حـــد معين ، وانما يمتد الى آفـاق رحبة ، فطبقا للمادة المشار اليها فان المجلـــس يستهدف أعلى مستويـات التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن بين الدول الاعضـــاء على أن يكون التقدم والارتقاء بمستويات هذا التعاون تدريجيا ، ووفقـا للظـروف والامكانات والخبرات . ففى المجال الاقتصادى هناك تنسيق السياسات على مستـوى قطاعات الانتاج المختلفة بغية تحقيق التكامل التدريجى لها اضافة الى التنسيق بيـن خطط التنميـــة .

أما مجالات التعاون الاقتصادى فهى متعددة وتضم الانشطة : الصناعية والزراعية ، والنقل والمواصلات والاتصالات ، والتعليم والثقافة والبحث العلمى والتكنولوجى والشئون الاجتماعية والصحية ، والسياحية وأنظمة العمل والتنقل والاقامة . وعلى ذلك يمثل القطاع الصناعى جزءا من كل ، فهو يعمل بجانب غيره من القطاعات لتحقيق التكامل والاهداف المتوخاه منه ، ويكون التنسيق بين الخطط هو أحد الأسس التى تكفل الترابط والانسجام للخطط الاقتصادية . كما تضمنت الاتفاقية الرغبة فى تحقيق السوق المشتركة بين الاعضاء وصولا الى السوق العربية ، ثم الوحدة الاقتصادية على مستوى الوطن العربى (٢)

أى أن مجال التعاون لبلدان المجلس يتخذ بعدا أفقيا وآخر رأسيا فالبعد الأفقى يشير الى أن هذه الدول ليست منغلقة على نفسها ، بل تسعى لتطوير علاقاتها مع كافة الدول العربية ، وبخاصة وأن باب العضوية لهذا المجلس مفتوح أمام الدول العربية الاخرى الراغبة فى الانضمام اليه ، دون أغفال لأهميته التعاون على المستوى الدولى. أما البعد الرأسى فيتمثل فى السعى لتحقيق درجات متقدمة من التعاون تصل به لمرحلة الوحدة العربية الشاملة .

ثانيا : أهمية تخطيط القطاع الصناعى :

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية لاى بلد من البلدان فى السعى نحو الاسراع بمعدل النمو الاقتصادى، بغية زيادة الدخل القومى ، وأنصبة الافراد منه ، بما فى ذلك تحقيق العدالة فى توزيع هذا الدخل. وتأتى الصناعة فى طليعة القطاعات التى

يمكنها تحقيق هذا الغرض ، ذلك أنها من أكثر القطاعات مقدرة على الاستفادة بوفورات الحجم ، والسماح بتلبية احتياجات السوق المحلى ، ومن ثم الأنطلاق نحو السوق الاجنبى ، وبخاصة اذا أمكن انتاج هذه السلع بأسعار ملائمة ، وبجودة عالية تمكنها من منافسة مثيلاتها فى الاسواق الاجنبية ، مما يجعل الصادرات تنمو بمعدل يفوق نمو الواردات ، الأمر الذى يساعد على تحسين أوضاع الميزان التجارى بوجه خاص وميزان المدفوعات بوجه عام .

وأذا أخذنا فى الحسبان امكانيات التوسع فى اقامة المشروعات الجديدة ، وتطوير المنشآت القائمة منها ، والارتفاع بمستوى الطاقة الانتاجية المستغلة ، فأنه ينجم عن هذا الاستفادة بالموارد الاقتصادية المتاحة ، واستيعاب مزيد من القوى العاملة وبالتالى الحد من معدلات البطالة السائدة ، وتجاوز عواقبها الضارة .

كما يتميز النشاط الصناعى بدور مهم بالمقارنة مع غيره من الانشطة الانتاجية فلقد كان ولايزال من القطاعات التى ميزت البلدان المتقدمة ، نظرا لنموه بمعدلات عالية ، تساعد على سرعة انطلاق القطاعات الأخرى الزراعية والخدمية ، ومن ثم المساهمة فى نجاح أهداف التنمية بوجه عام ، وذلك استنادا الى الارتباط الوثيق والاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات .

ولتعظيم الاستفادة من هذا النشاط فأنه يستعان بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجال الصناعى ، وفى بقية القطاعات بشكل يكفل النجاح نحو تحقيق الاهداف المرغوبة ، وبما يجنبها العقبات والعثرات .

وحتى تكتمل هذه المزايا بغية الوصول الى الاستقلال الاقتصادى فيتعين أن تكون خطط التنمية الصناعية قائمة على استراتيجية للتصنيع بالاستعانة بتقنية ملائمة لاحتياجات البلاد وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية ، دون أن يعنى هذا الاكتفاء بالصناعات الحرفية أو التقليدية قليلة الانتاج ، أو باتباع استراتيجية احلال الواردات ، وانما بالتوجه الى الصناعات التحويلية فى المجالات الحيوية التى تتمتع بمزايا عالية (٣) .

ولقد أدركت الدول المتقدمة فى وقت مبكر هذا الدور المميز للنشاط الصناعى فنال لديها هذا النشاط اهتماما متزيدا ، وحقق أداءا عاليا ، ساهم فى التغلب على الصعوبات التى تكتنف التنمية ، وتجاوز الآثار والاضرار الكبيرة التى نجمت عن الحرب العالمية الثانية فى الدول التى عانت منها .

ولما كان قيام مجلس التعاون العربى يفسح المجال لأعضائه للاستفادة بفرص التعاون التى يتمخض عنها الكثير من المنافع المتبادلة للدول الاعضاء ، فقد بادرت الاطراف المعنية الى ابرام العديد من الاتفاقيات التى تنظم العمل التعاونى والتكاملى على مختلف المستويات .

ثالثا : مفاهيم التنسيق :

يقصد بالتنسيق مجموعة السياسات والاجراءات التى تطبقها أطراف التعاقد بهدف تحقيق مجموعة من الاهداف ، كتفادى التضارب ، والحد من التكرار والازدواجية ، وتحقيق الاتساق بين أهداف الخطط المختلفة ووسائلها . كما قد

يقصد بالتنسيق التقريب التدريجى فى السياسات المتعلقة باقامة الصناعات ، وحوافزهـا والقواعد المنظمة لتبادل المنتجات والرسوم الجمركية ، ورأس المال والتقنيـة الـلازم للمشـروعـات (٤) .

ومؤدى ماسبق أن هناك عدة سياسات أو مجالات يمكن الشروع بها فى مجـال التنسيق الصناعى بغية تحقيق التعاون العربى . فقد يكون ذلك فى مجال الانتاج أو الاسواق ، أو السياسات الاقتصادية . ففى السياسات الاقتصادية هناك التنسيـق فى السياسات التجارية والنقدية والضريبية تجاه الدول الأخرى ، بما فى ذلك سبـل معالجة التضخم ، والركود الاقتصادى ، وتنسيق السياسات الانمائية . وتمثل هذه الاجراءات فى مجموعها منطلقات اساسية للتنسيق الصناعى ، وفى غيابها تواجه الصناعة منافسة ضارة من قبل الفروع الصناعية المتماثلـة (٥) .

ويرتبط التنسيق فى جميع الاحوال بمنهاج التخطيط ، لكى ينجم عنه تحقيـق درجات عاليه من الكفاءة الاقتصادية لكل الوحدات الانتاجية القائمة فى الدول الاعضاء والانتفاع بمختلف القطاعات بشكل أفضل ، واستثمار الموارد المتاحة بها بما يحقق المصالح القطرية ، والقومية على السواء كما يساعد فى تضيق الفوارق فى المستـويـات الاقتصادية للدول الأعضاء تدريجيا وبشكل مستمر ، وذلك من خلال أنشاء قطاعات جديدة فى مجال صناعات بعينها ، أو أنشطة بذاتها . ويتم ذلك بزيادة فـرص الاستثمار ، وتطبيق مبدأ التخصص ، ومن ثم تتسع الأسواق . أى أن التنسيق قـد يكون شاملا لمشروعـات قائمة أو مشروعـات وصناعات جديدة ، حيث تتاح الـفرص لاقامـة صناعات عربية مشتركة . كما قد يكون التنسيق كاملا فى قطاعات صناعيـة

أو قاصرا على مراحل معينة من الصناعة (٦) .

ونظرا لان التخطيط الاقتصادى يتخذ أبعادا زمنية مختلفة فأن التنسيق الصناعى يجب أن يواكب هذه الأبعاد ، كما يجب أن يتم من خلال رسم استراتيجية تستوجب التنسيق بين الخطط كمرحلة انطلاق للتكامل الصناعى . أما الابعاد الزمنية فتتخذ المستويات التالية :

فعلى مستوى الخطط السنوية يتسع المجال للتنسيق بين الخطط المختلفة من حيث اعادة توزيع الموارد ذات الوفرة النسبية ، أما فى ظل الخطط المتوسطة فتتاح الفرص نحو اختيار المنهج الملائم لاحداث التغيرات الكمية فى الموارد المتاحة وتوجيهها واستغلالها ، بغية انتاج السلع الاساسية فى القطاعات الرئيسية ، مما يحول دون تنازع المشروعات المختلفة كاستخدام نفس المدخلات الانتاجية والفنية وأسواق البيع . وأخيرا فأنه فى ظل التخطيط بعيد الامد فأن التنسيق يساعد فى وضع خطوط عريضة للهيكل الاقتصادى المتصور على ضوء علاقات الموارد البشرية والمادية .

ويجدر التنويه الى أن هناك اعتبارات يلزم مراعاتها اذ أن التنسيق لايحول دون حرية العمل للاعضاء فى ابرام الاتفاقيات الملائمة لها ، بشرط أن لاتنعكس سلبيا على الاتفاقيات القائمة . كما أن تبقى خطة صناعية شاملة لكل دولة رهن بمراعاة اتجاهات النمو فى الطاقة الانتاجية اللازمة لهم . ومن الضرورى كذلك اعطاء اهتمام كاف لتوزيع المكاسب الناشئة عن التنسيق والتكامل الصناعى لجميع الاطراف لان عدالة توزيع المكاسب هى الضمان الاكبر لاستمرار الدول الاعضاء فى التنسيق فيما بينها (٧) .

رابعا : التجارب التخطيطية لبلدان المجلس :

يعتبر التخطيط الاقتصادى القائم على أسس علمية مدروسة أسلوبا مثاليا متعارفا عليه على المستويين المحلى والدولى ، فى الوصول الى المستوى الافضل المرغوب تحقيقه اليه ماديا وبشريا . ولايقتصر استخدام هذا التخطيط على دولة بعينها ، وانما أصبح منهاجا لغالبية الدول المتقدمة منها أو النامية على حد سواء (٨). وذلك بغض النظر عن نظامها الاقتصادى أو فكرها الاديولوجى . ولاغرو أن نجحت العديد من الدول فى الوصول الى مستوى متقدم ورفيع من التنمية الاقتصادية والاجتماعية طالما أن هذا التخطيط قد جرى الاعداد له وتنفيذه ، ومتابعة هذا التنفيذ والرقابة عليه على أسس صحيحة .

وفيما يتعلق ببلدان المجلس فانها قد شرعت فى اعداد خططها الاقتصادية فى وقت مبكر ، اذ يرجع عهدها بالتخطيط الى الخمسينات من هذا القرن - باستثناء اليمن التى سلكته فى السبيعينات وكانت جميعها قد بدأت ببرامج محدودة ، الا أنها أخذت فيما بعد شكل خطط خمسية كظاهرة عامة ، واعطت مساحة هامة للاستثمار الصناعى .

١- ففى الأردن كفل الدستور المعمول به حق الملكية وحرية العمل ، مما جسد الفلسفة التى يقوم عليها التخطيط والنظام الاقتصادى . فتمثلت نواة التخطيط فى انشاء مجلس الاعمار عام ١٩٥٢ كأول تطوير مؤسسى وانمائى حيث اقتصرت جهوده فى البداية على بناء القاعدة الارتكازية وبناء مشاريع البنية الاساسية . وفى عام ١٩٥٧ صدر قانون المجلس ، وكان من أهم واجباته اعداد برامج التنمية الاقتصادية الشاملة ، ووضع برامج تنفيذية سنوية

الا أن عمله الفعلى قد أقتصر على ادارة المساعدات والقروض الخارجية (٩) .

أما أول برنامج تنموى متطور نسبيا فجرى اعداده عن السنوات الخمس (١٩٦٢ ـ ٦٧) ، غير أنه لم يكتمل بسبب ظروف التمويل ، وجرى الاستعاضه عنه ببرنامج سباعى يغطى الفترة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٠) ، وجاءت حرب ١٩٦٧ لتعرقل تنفيذ هذا البرنامج .

وأما فى عام ١٩٧١ فقد صدر قانون المجلس القومى للتخطيط الذى تحددت مهامه فى اعداد خطط التنمية بابعادها الزمنية المختلفة والبحث عن مصادر لتمويل الاستثمارات ورغم ظروف الحرب ، واقتطاع الضفة الغربية ، واستمرار احتلالها ، فقد عاود الاردن الاخذ بالتخطيط من جديد بهدف التغلب على الصعوبات التى تخلفت عن حرب ١٩٦٧ ، والتصدى للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة عنها ، لذا فقد لجأت الدولة الى اعداد خطة ثلاثيه تغطى السنوات (١٩٧٣ ـ ٧٥) ، وأعقبها اعداد الخطة الخمسية الاولى (١٩٧٦ ـ ٨٠) والتى حققت نجاحا فاق ما هو مخطط له . نظرا لحدوث ظروف محلية وخارجية مواتية ، اذ حقق القطاع الصناعى معدل نمو بلغ ١٧٪ سنويا . وكان هذا دافعا لاعداد خطه خمسية ثانية طموحه تغطى الفترة (١٩٨١ ـ ٨٥) لم يقدر لها أن تحقق ما كان مخططا لها ، اذ اقتصر معدل النمو الاجمالى الناتج المحلى على ٤٫٣٪ سنويا ، وفى الصناعه ٤٫٩٪ بدلا من ١٧٫٨٪ كهدف مخطط رغم أن الصناعة قد حصلت على ٢٢٪ من مجموع استثمارات الخطه (١٠)

وأما الخطة الخمسية الثالثة (١٩٨٦ ـ ٩٠) فقد نال التخطيط الاقليمى فيها أهمية ملحوظة بجانب مراعاة نظام متكامل للمتابعة .

كما استهدفت تحقيق معدل نمو فى اجمالى الناتج ٥٪ سنويا وزيادة الوظائف بنحو ٩٧ ألف وظيفة جديدة . كما تسعى الخطة نحو تغيير بنية الاقتصاد الوطنى لترتفع مساهمة القطاعات السلعية من ٣٦ر٤٪ عام ١٩٨٥ الى ٣٨ر٨٪ عام ١٩٩٠ . حيث يرتفع نصيب التعدين من ٤ر٢٪ الى ٤ر٨٪ كنتيجة لنمو مستهدف ٧ر٨٪ سنويا والصناعات التحويلية من ١٢ر٣٪ الى ١٣ر٤٪ كنتيجة لنمو مستهدف ٦ر٩٪ . هذا وتجدر الاشارة الى أن المخصصات الاستثمارية للصناعة قد تضاءلت الى ١٢ر٦٪ من جملة الاستثمارات مقابل ٢٢٪ فى الخطة الثانية ، ٣٠٪ فى الخطة الاولى . وذلك كنتيجة لاعطاء استثمارات أكبر نحو الخدمات ومشروعات البنية التحتية (١١) .

وعلى ضوء التطورات فى النشاط الصناعى خلال السبعينات والثمانينات فان الاهمية النسبية للصناعات التحويلية كانت غير مستقرة حيث أرتفعت من ٧ر٩٪ عام ١٩٧٣ الى ١٢ر٩٪ عام ١٩٨٠ ثم أخذت وضعا متقلبا مع الاتجاه نحو التناقص بحيث مثلت ١٠ر٣٪ فى عام ١٩٨٨ (١٢) . وبوجه عام يمكن القول أن الخطط الاقتصادية فى الاردن كانت تحكمها مجموعتان من الاهداف الاولى: أهداف أساسية وهى أهداف شملتها الخطط السابقة ، وتتمثل فى زيادة معدل النمو الاقتصادى ، مع تعميق مساهمة القطاعات الانتاجية السلعية ، ثم الحد من العجز فى الميزان التجارى ، وزيادة الموارد المحلية وترسيخ أسس التعاون الاقتصادى العربى . أما المجموعة الثانية فتستند الى التخطيط المتكامل الذى يتخذ مستويات جزئية ، وقطاعية واقليمية وأخيرا مستويات كلية (١٣) .

أما فى المرحلة المقبلة أى خلال التسعينات فان هناك استراتيجية تقوم على حل المشاكل الاقتصادية والمالية، وهناك برنامج تصحيحى لمعالجة هذه المشاكل،

فعلى المدى القصير يسعى البرنامج المعد لعام ١٩٩١ نحو تحقيق معدل نمو اقتصادى يتجاوز ٤٪ ، أى بما يفوق معدل النمو السكانى، بحيث ينعكس ذلك على مستويات معيشة السكان . كما يرمى البرنامج الى خفض العجز فى الموازنة ليصل الى ٩٪ من اجمالى الناتج المحلى لعام ١٩٩٣ ، وذلك مقارنة بالعجز السائد فى عام ١٩٨٨، والذى قدر بنحو ٢٤٪ . كذلك فان البرنامج المذكور يتضمن عددا من الاجراءات كتوفير التمويل اللازم لزيادة الصادرات ، وترشيد جداول التعريفة الجمركية، وتبسيط الاجراءات الادارية . هذا اضافة الى اجراء تعديلات على القوانين والتشريعات السارية لتحسين المناخ الاستثمارى وتحفيز التنمية الصناعية (١٥) .

٢- أما العراق فيرجع عهدها بالتخطيط الى عام ١٩٥٠ عند انشاء مجلس الاعمار، الذى أخذ على عاتقه اعداد الخطط الاقتصادية ، فتم فى ذلك الوقت اعداد منهاجين للتخطيط الاول: يغطى الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٤) والثانى :يمتد حتى عام ١٩٥٩ . حيث جرى فى العام الأخير الغاء مجلس الاعمار .

وكبديل عن المجلس الملغى جرى فى عام ١٩٥٩ أنشاء مجلس التخطيط الاقتصادى ووزارة التخطيط . حيث أنيط بمجلس التخطيط رسم المعالم الاساسية للخطط الاقتصادية، وفيما بين عامى ١٩٦٠ - ١٩٨٠) جرى اعداد العديد من الخطط ، وتنفيذ البعض منها وتعديل البعض الآخر (١٦) .

أ - ففى بداية الستينات كانت قد أعدت الخطة المؤقتة (١٩٥٩/٦٠ - ٦٢/١٩٦٣)

وتركز اهتمامها فى المقام الاول على الانشاءات الخفيفة كالتعليم والصحة والخدمات ، الا أنها لم تستكمل وجرى استبدالها بخطة تفصيلية خمسية تغطى الفترة

(٦٢/٦١ ـ ٦٥/ ١٩٦٦) واستهدفت مضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات وتميزت باعطاء وزن نسبى كبير للتنمية الصناعية • ورغم هذا لم يتسنى تنفيذها اذ توقف العمل بها فى أعقاب ثورة فبراير ١٩٦٣ ، وشرع فى اعداد خطة انتقالية سنوية للفترة (١٩٦٣ ـ ٦٥)، تميزت بانخفاض الاستثمارات • وخلال النصف الثانى من الستينات كانت الدولة قد أعدت الخطة الخمسية (١٩٦٥ ـ ٦٩)، التى نجحت فى استكمال تنفيذها وسعت نحو زيادة معدل النحو الاقتصادى الى ٨٪ سنويا بغية تحسين مستوى المعيشة ، كما أعطت أهمية أكبر للقطاع الصناعى لكى ينمو بمعدل ١٢٪ • سنويا ، مع تغزيز التكامل الاقتصادى كواة للوحدة الاقتصادية العربية.

ب : وفى السبيعنات اتجهت الدولة الى اعداد الخطط القومية فبدأت بالخطة الخمسية (١٩٧٠ ـ ١٩٧٤) ، واستندت الى احداث تحول اجتماعى وثقافى بجانب التنمية الاقتصادية ، كما أعطت أهمية كبيرة للقطاعات السلعية سواء الزراعية أو الصناعية مع تحقيق التناسق والتكامل مع الاقطار العربية • ثم أعدت خطة قومية تالية غطت السنوات (٧٦ ـ ٨٠) ونالت خلالها الصناعات التحويلية أهمية قصوى اذ خطط لنموها معدل سنوى يبلغ ٢٣٪ فى المتوسط •

ج : وفى الثمانينات جرى اعداد الخطة القومية التى تضم السنوات (١٩٨١ ـ٨٥) والتى استهدفت تحقيق نمو سنوى فى الدخل قدره ١ر٨٪ • غير أنه جرت الاستعاضة عنها ببرامج استثمارية سنوية كنتيجة لنشوب القتال مع ايران الذى دام ـ حتى عام ١٩٨٨ •

وخلال سنوات الحرب تحققت نتائج ملموسة فى مجال التنمية ، نظرا لاستمرار العمل بالخطط الاستثمارية السنوية ، حيث جرى التركيز خلالها على الصناعات الحربية وأمكن تحقيق انجازات كبيرة فى هذا المجال (١٧) .

د : أما بعد انقضاء سنوات الحرب فكان على العراق أن يتبنى سياسة تقوم على مواجهة التحديات التى تخلفت عن الحرب ، كاعادة بناء مادمرته الحرب وتلبية الاحتياجات الجماهيرية المؤجلة ، مع الاحتفاظ بمستوى عال من الانفاق العسكرى، تحسبا لحدوث ظروف استثنائية ، فى ظل عدم توقيع اتفاقية أو معاهدة للسلام مع ايران حتى الآن . هذا مع السعى نحو استكمال المشاريع الاساسية التى تعمل على تنويع وزيادة الصادرات (١٨) . وأما فيما يتعلق بالقطاع الصناعى فهناك اهتمام متزايد بشأنه، ويجرى التركيز على الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب والبتروكيمائيات والصناعات الهندسية ووسائل النقل والصناعات التعدينية كالاسمنت ، هذا بجانب اعطاء دور كبير للقطاع الخاص ، كما يجرى الاستفادة بالثروة الضخمة المتاحة سواء من حيث الموارد النفطية أو الخامات الاخرى كالكبريت والفوسفات .

كما جرى اقرار خطط استثمارية لبناء قاعدة وطنية تقلص الاعتماد على النفط ، مثل زيادة الطاقة الانتاجية من الفولاذ لتصل الى نحو مليونى طن سنويا ، وزيادة ملحوظة فى انتاج الاسمدة تصل الى ٤٫٥ مليون طن، وبناء مجمع للبتروكيمائيات ، والاطارات والخاز الصناعى . ويواكب ذلك اعتماد اللامركزية فى القطاع العام الصناعى بغية تحسين ادارته (١٩) .

(هـ) وأما خلال السنوات القليلة القادمة من عقد التسعينات فان الصناعة ستنال اهتماما متزايدا ، اذ يجرى تدعيم القطاعات الانتاجية الاساسية التى يتزايد الطلب عليها ، مع توفير مستلزمات الصناعة ،وتدعيم البنية الاساسية ،كتطوير وسائل النقل والمواصلات ، وانشاء أرصفة جديدة فى الموانى ، وتوسيع طاقات النقل ، وتحديث السكك الحديدية والطرق البرية ، اضافة الى التوسع فى مشروعات الطاقة الكهربائية (٢٠) .

وعلى ضوء ماتقدم يتضح أن العراق ظل يسعى طيلة العقود الأربعة الماضية نحو انتهاج التخطيط الاقتصادى عبر مراحل متدرجة ، الا أن عدم الاستقرار السياسى لم يوفر فى الماضى المناخ الملائم لانتظام العمل بالخطط على الوجه المرجو ، كما ساهمت الحرب مع ايران فى استمرار هذا المناخ غير الملائم، بجانب اعتبارات أخرى ادارية وفنية متعددة. الا ان أنتهاء هذه الاوضاع سيتيح المجال مستقبلا نحو اعداد خطط اقتصادية طموحة تتوفر لها فرص نجاح بشكل يفوق ماسبق تحقيقه بمراحل (٢١) .

٣- وفى مصر كانت تطورات الأخذ بالتخطيط الاقتصادى كالاتى :

(أ) - يعتبر أنشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى عام ١٩٥٢ من العلامات البارزة نحو التخطيط ، اذ عهد اليه وضع برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتم تنفيذه فى غضون ثلاث سنوات . وفى العام التالى جرى انشاء المجلس الدائم للخدمات كهيئة مستقلة، وأوكل اليه وضع الخطط الرئيسية للتعليم والصحة ، والنهوض بمشروعات التنمية الاجتماعية ، والتنسيق بينها وبين مشروعات التنمية الاقتصادية ،

حيث أقتصر نشاط هذين المجلسين على اجراء المسموح والدراسات بهدف اعداد قائمة من المشروعات المطلوب تنفيذها للخروج من حالة التخلف والركود الطويل .

وفى عام ١٩٥٥ تم انشاء مجلس أعلى للتخطيط، ولجنة للتخطيط وعهد برئاسة الاول الى رئيس الجمهورية (٢٢)، فى حين عهد برئاسة لجنة التخطيط الى وزير التخطيط

ولقد مثل انشاء اللجنة المذكورة بداية لنظرة شمولية لادارة الدولة للاقتصاد القومى حيث أقتصر عملها فى البداية على اجراء الدراسات التى تتطلبها اعداد الخطة، مع الوقوف على أساليب التخطيط الملائمة، ومدى توفير البيانات الضرورية (٢٣) .

وفى عام ١٩٥٧ أقيمت وزارة الصناعة ، وعهد اليها القيام ببرنامج السنوات الخمس، كما أعقب ذلك أنشاء المؤسسة الاقتصادية .

ويمكن القول أن الصناعة حتى نهاية الخمسينات ظلت تعتمد على الزراعة بدرجة أكبر من اعتماد الزراعة على الصناعة .

(ب) أما مع بداية الستينات : فقد بدأت محاولة الاخذ باسلوب التخطيط القومى الشامل، فقد أصدرت الدولة فى منتصف ١٩٦٠ الخطة الخمسية الاولى (٦٠ / ٦١ - ٦٤ / ٦٥) ضمن اطار خطة عشرية (٦٠/٦١ - ٦٩ / ١٩٧٠) كما أنشئ معهد التخطيط القومى فى العام نفسه، بهدف النهوض بالبحوث والدراسات المتعلقة باعداد الخطة ووسائل تنفيذها ومتابعتها . وفى عام ١٩٦١ صدرت قوانين يوليو الاشتراكية . وفى حين أن هذه الخطة قد حققت الكثير من أهدافها رغم أوجه القصور التى شابتها ، فان الخطة الخمسية الثانية لم يكتمل تنفيذها ، بسبب

تزايد صعوبات توفير النقد الاجنبى . وازاء هذه المعوقات تم وضع خطة سباعية تغطى السنوات (٦٦/٦٥ ـ ٧٢/٧١) على أمل التغلب عليها . الا أن هذه الخطة لم يكتب لها النجاح أيضا ، فجرى الاستعاضة عنها بخطة ثلاثية تغطى السنوات (٦٨/٦٧ ـ ٦٩/ ٧٠) . وبنشوب حرب يونيو ١٩٦٧ توقف العمل بالخطة الثلاثية ، وجرى الأخذ بنظام الخطط السنوية كبديل عن التخطيط متوسط الاجل (٢٤) .

ويمكن القول بوجه عام أنه قد حدثت تحولات كبيرة طيلة السنوات السابقة من حيث بنيته الصناعية فى مصر ، ومع ذلك فقد ظلت صناعتى الغزل والنسيج ، والاغذية تستحوذان على مكانه بارزة فى هيكل الصناعات التحويلية من حيث نصيب كل منها وفى توليد القيمة المضافة . فقد مثلتا ٢٧ر٧٪ ، ٢٣ر٤٪ من اجمالى الناتج لعام ١٩٧٣ على التوالى (٢٥) .

(ج) سياسة الانفتاح الاقتصادى والاجتماعى : لجأت مصر الى العودة بادارة ـ الاقتصاد المصرى على أساس آليات السوق اعتبارا من عام ١٩٧٤ فأصدرت عددا من القوانين التى توفر المناخ الملائم للسياسة الاقتصادية الجديدة ، وامر هذا شأنه يستهدف توسيع نطاق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فى جميع القطاعات . وأعتب ذلك اصدار خطتين خمسيتين . الاولى تغطى الفترة (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) ، والثانية تغطى الفترة (١٩٧٨ ـ ١٩٨٢) مما يعنى أن الخطة الاولى لم يجرى استكمالها . وواقع الامر أن الخطتين لم تتجاوز كونهما وثائق لم تنتقلا الى حيز التنفيذ .

(د) ومع بداية الثمانينات تم أجراء تقييم شامل للاوضاع الاقتصادية فى مصرفلقد

تمت الدعوة الى مؤتمر أقتصادى فى عام ١٩٨٢ تمخض عن ضرورة العودة الى أسلوب التخطيط الاقتصادى القومى الشامل ، فأعدت خطتان خمسيتان كانت الاولى تغطى الفترة (١٩٨٢ / ٨٣ ـ ٨٦ / ٨٧) ، والثانية (١٩٨٧ / ٨٨ ـ ٩١ / ١٩٩٢) (٢٦) . وهما تمثلان حلقتان من خطة طويلة الأجل مداها عشرون عاما (٨٢/ ٨٣ ـ ٢٠٠١ / ٢٠٠٢) .

وقد أستهدفت الخطة الاولى تحقيق عدد من الأهداف أبرزها : التصدى للمشكلات الملحة ، واصلاح الاختلالات الهيكلية فى القطاعات الانتاجية .

ولما كانت هذه الخطة قد أكتملت أعدادا وتنفيذا فانها قدا أثبتت أهمية التخطيط والطويل المدى باعتباره يجسد استقرار الاوضاع الاقتصادية لزمن طويل ، ويهيئ المناخ الصالح لمشاركة كافة الانشطة ويستشرف أبعاد المستقبل .

أما الخطة الثانية فهى لاتنفصل عن الخطة الاستراتيجى العام الذى يتضمن تدعيم مرتكزات نقاط الانطلاق الاساسية طويلة المدى ،والمتمثلة فى دعم القدرة الذاتية لتمويل التنمية ، ورفع طاقة الاستيعاب للاقتصاد المصرى ،من خلال الاستمرار فى دعم واصلاح البنية الاساسية المادية والاجتماعية ، ثم التأكيد على اعتبار البعد السكانى والمكانى محورا أصيلا من محاور التنمية (٢٧) .

وبوجه عام ظل القطاع الصناعى ممثلا فى الصناعات التحويلية يساهم بدور محدود فى اجمالى الناتج المحلى اذ تراوحت بين ٥ر١٢ ٪ عام ١٩٨٦ ، ٥ر١٣٪ عام ١٩٨٨ وذلك رغم أن مساهمتها كانت قد بلغت ٢ر١٣٪ عام ١٩٧٤ (٢٨) .

٤ ـ تطورات التخطيط فى اليمن :

(أ) ظلت اليمن حتى عام ١٩٦٢ تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى ،

وتنهج فى نشاطها الاقتصادى نهجا بدائيا • وقد حرصت الحكومة الجمهورية منذ ذلك التاريخ على انهاء عزلتها التى فرضت عليها من قبل، الا أنها واجهت صعوبات الحرب الأهلية ، وسنوات الجفاف التى طال أمدها •

(ب) تم فى عام ١٩٧٢ انشاء الجهاز المركزى للتخطيط بحيث مثل نقطة ارتكاز

فى اعداد وتنفيذ سياسات التنمية ، وفى عام ١٩٧٣ جرى استخدام أسلوب التخطيط الاقتصادى لاول مرة فى تاريخ البلاد ، حيث أعد برنامج ثلاثى كخطوة أولى فى مجال التخطيط التنموى يغطى الفترة (٧٣/٧٤ ـ ٧٥ / ١٩٧٦) ، وقد أحتوى البرنامج المذكور على عدد من الاهداف العامة التى تساعد فى التعرف على توجهات السياسة التنموية (٢٩) • ورغم أوجه القصور والعقبات التى واجهت البرنامج مثل: النقص فى القوى البشرية المدربة ، والافتقار الى جهاز أدارى كفء فان هذا البرنامج قد نجح فى تحقيق عدد من الأهداف ، اذ تحقق معدل نمو أقتصادى بلغ فى المتوسط ٧٪ فى اجمالى الناتج المحلى ، مقابل معدل مخطط قدره ٦٪ ، وكان قطاع الصناعة قد حقق معدل نمو مرتفع بلغ ٦ر٨٪ (٣٠) . ومنذ ذلك التاريخ أخذت البلاد تسير فى خطى حثيثة نحو تطوير أقتصادياتها وفى ظل ظروف دولية ومحلية غير مواتية •

(ج) حرصت أجهزة التخطيط بعد ذلك على تقييم نتائج أعمال البرنامج الثلاثى

وأجرت أستقصاءا بين الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع العام حول تصوراتهم القادمة للخطة المستقبلية بحيث أعقب ذلك أعداد الخطة الخمسية الاولى التى تغطى الفترة (٧٦ / ٧٧ ـ ٨٠ / ١٩٨١) وكان من أبرز أهدفها : تنمية القدرة الذاتية للاعتماد على المصادر المحلية بشكل تدريجى ، واقامة البنية الهيكلية الاساسية ،بشكل يهيئ المناخ لاقامة اقتصاد زراعى وصناعى متكامل ، وكذلك دعم القطاع السياحى، وانهاء العزلة التى تعيشها أطراف البلاد المختلفة مع تعبئة الموارد البشرية ، وبناء جهاز حكومى حديث ومتطور . كل ذلك بغية رفع مستوى معيشة المواطن ، أخذا فى الاعتبار أهمية التكامل بين شطرى اليمن كخطوة نحو التكامل العربى (٣١) .

(د) الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٢ ـ ١٩٨٦) : وقد قامت هذه الخطة بالاستناد الى مرتكزات ثلاثة : تمثل الاول فى استغلال الموارد المتاحة بقصد تشغيل الطاقات مما ينجم عنه زيادة الانتاج بمعدلات أعلى وبتكلفة أقل . كما تضمن هذا المرتكز تدعيم الصناعات المحلية القائمة على الخامات المتاحة ، وتطوير الصناعات التحويلية والاستخراجية ، بهدف خلق قاعدة تصديرية متنامية . وأما المرتكز الثانى فقد أنصب حول تطوير القطاع الزراعى، من خلال التنمية الريفية المتكاملة، وتشجيع اقامة التعاونيات، فى حين اهتم المرتكز الثالث بالعنصر البشرى من حيث تحديث وتحسين نظم التعليم والتدريب بغيه الارتقاء بالخدمات الاساسية التى تكفل الاستفادة بالقوى البشرية، وتمثلت الاهداف الكمية فى تحقيق معدل نمو سنوى قدره ٧٪ سنويا من اجمالى الناتج المحلى ، مع زيادة الصادرات بمعدل ٣ر١٤ ٪ مقابل نمو الواردات

بمعدل ١٪ والاستهلاك الكلى بنسبة ٥٪ ، والتكوين الرأسمالى الاجمالى بنسبة ١٫٤ ٪[٣٢] ونتيجة للجهود الحثيثة حقق عدد من الفروع الصناعية التحويلية خطوات ملحوظة نحو الازدهار ، حيث تزايد انتاجها الكمى بشكل ملموس • ففيما بين عامى (١٩٨١ - ١٩٨٥) زاد انتاج المواد الغذائية ؛ حيث انتعشت صناعات البسكويت والحلويات ، والمشروبات الغذائية والعصائر والمياه المعدنية والألبان والسجاير • وكذلك صناعة النسيج ، والاسمنت والصابون والبويات وغاز الوقود • بجانب الصناعات الاستخراجية كالملح والجبس[٣٣]

ومما تقدم تكون البلدان الأربعة قد اعتمدت التخطيط الاقتصادى كمنهاج أساسى لها ، سعيا منها نحو احداث التنمية والاسراع بمعدلاتها ، وقد نال القطاع الصناعى أهمية كبيرة من حيث الاستمارات المخصصة له على أمل أن يسهم هذا القطاع بدور بارز فى التنمية • وبقدر مانال التخطيط الاقتصادى من أهمية وما حقق من انجازات فقد اصطدم بالكثير من المعوقات أدت الى عدم استكمال الخطط على النحوالمطلوب، كما أن هناك خططا لم تنتقل الى حيز التنفيذ ، الامر الذى يعنى عدم تحقيق الأهداف التنموية على نحو ماهو مخطط لها ، مع اعاقه المشروعات المزمع تحقيقها واهدار للطاقات والاموال المستثمرة • مما ينم عن أن هذه الخطط لم تنل نصيبها من الدراسة الكافية ، ولم تأخذ فى حسبانها كافة المعوقات القائمة والمحتملة سلفا، ولم تفسح بدائل كافيه لمواجهة أى ظروف غير متوقعة • ولعل من أبرز الدوروس التى يمكن أستيعابها ضرورة أن تحظى الخطط بالمناقشات المستفيضة على مختلف المستويات التنفيذية والقيادية ليتسنى وضع أهداف قابلة للتنفيذ • ووضع المشاكل والمعوقات فى حجمها الحقيقى ليتم التصدى لها، بأختيار الحلول الملائمة دون مغالاة أو تهوين من شأنها •

خامسا : تجارب التنسيق بين الخطط الاقتصادية فى المجال الصناعى :

ان ارتباط دول مجلس التعاون بميثاق خاص بهم لايترتب عليه اغفال علاقاتهم القائمة على المستوى القومى العربى والمعمول بها حتى الآن ، مما يقتضينا التعرض بايجاز لهذه الارتباطات فى مجال التنسيق الصناعى بين الخطط ،نظرا لما تمخض عنها بالفعل من معاهدات ومواثيق وأجهزة ومؤسسات،بذلت بشأنها جهود متواصلة، وأنفقت نحوها أموال طائلة ، مما يقتضى من هذه الدول استكمال البناء والاستفادة بما سبق أن تحقق بدلا من الرجوع الى نقطة البداية :

١- الأجهزة المؤسسية :

(أ) جامعة الدول العربية : (٣٤) جرى توقيع ميثاق هذه الجامعة فى ١٩٤٥/٣/٢٢ ليضم فى ذلك الوقت الدول العربية السبع المستقلة . وكانت بلدان مجلس التعاون الأربعة ضمن الدول المؤسسة لها . وقد تضمن ميثاق الجامعة جوانب مهمة للتنسيق والتعاون بين البلاد العربية .

وحددت المادة الثانية أغراض انشاء الجامعة والمتمثلة فى توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها فى المجالات المختلفة بما فى ذلك النشاط الصناعى ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها ، وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شئون البلاد العربية ومصالحها (٣٥) .

(ب) المجلس الاقتصادى : جرى أنشاؤه وفقا لمعاهدة الدفاع العربى المشترك التى وافق عليها مجلس الجامعة فى ١٩٥٠/٤/١٣ ، حيث تم تشكيل هذا المجلس

وفقا لنص المادة الثامنة ليضم وزراء الدول الاعضاء المتخصصين فى الشؤون الاقتصادية أو من ينوب عنهم عند الضرورة ، وذلك بغرض توفير الرفاهية ، ورفع مستوى المعيشة فيها والنهوض باقتصادياتها ، واستثمار مرافقها الطبيعية ، وتسهيل تبادل منتجاتها الزراعية والصناعية على أن يقدم المجلس اقتراحاته الى الحكومات العربية (٣٦) .

(جـ) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : جوى انشاء هذا المجلس وفقا لنص المادة الثانية من اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية الموقعة بين دول الجامعة العربية فى يونيو ١٩٥٧ . حيث أستهدفت الاتفاقية تحقيق وحدة اقتصادية كاملة بين أعضائها ، كما عالجت الفقرة الخامسة من نفس المادة السياسات المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة ، وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل للاعضاء شروطا متكافئة فى الزراعة والصناعة .

أما المادة الاولى من الاتفاقية فقد تضمنت الاتفاق على قيام وحدة اقتصادية كاملة وبصورة تدريجية يتحقق من خلالها حرية انتقال المنتجات والافراد ورؤوس الاموال وكذلك حرية العمل والاقامة والاستخدام والنقل ، وكفالة حقوق التملك و الايصاء والأرث ، مع جعل البلاد والاعضاء منطقة جمركية واحدة ، واتخاذ السياسات المختلفة الكفيلة بتحقيق هذا الغرض ، مما جعل هذه الاتفاقية تمثل منهاجا شاملا للتعاون بين الدول الاعضاء .

ويباشر مجلس الوحدة الاقتصادية بصورة عامة جميع المهام المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية الى النواحى التنظيمية والتشريعية ، فهناك تنسيق الانماء الاقتصادى ، ووضع الخطط لتحقيق مشاريع الانماء العربية المشتركة ، وتنسيق السياسات المتعلقة

بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية ، ويقع على عاتقه التخطيط للتكامل الانمائى من مراحل متعددة وبنظرة شمولية على طريق الوحدة العربية ، ولقراراته صفة الالـــزام. لهذا فقد بادر المجلس للتصدى للصعوبات التى تواجه تنفيذ مهامه من خلال ايجاد الوسائل المجدية للوصول الى مستوى مقبول من التنسيق المرتبط بعملية الانتاج ، وتنميط مشروعات التصنيع . ومما تقدم يتبين أن تنسيق العمل الاقتصادى نال أهمية كبيرة ضمن هذه الاتفاقية بشكل جعلها من أكثر الاتفاقيات العملية والواقعية لتحقيق العمل العربى المشترك (٣٧) .

(د) السوق العربية المشتركة : وقد جرى التصديق على انشائها فى ١٣/٨/١٩٦٤ من قبـــل الوحدة الاقتصادية العربية، بهدف ضمان تبادل المنتجات الزراعية والحيوانية، والثروات الطبيعية ، والمنتجات الصناعيـة بين الدول الاعضاء ، كما أخذت فى اعتبارها وضع الاحكام لتسوية قيم المعاملات الجارية بين الأطراف المتعاقدة (٣٨) .

(هـ) المنظمة العربية للتنمية الصناعية : لقد تم أنشاؤها عام ١٩٦٨ وتتمثـــل أهدافها فى الاسهام فى تنسيق جهود الدول العربية نحو دفع عجلة التصنيـــع وتوفير أسباب الانطلاق أمامها فى خطط مدروسة ، وتنسيق نموها فى قطاعات الصناعة والكهرباء والنفط وغيرهـا من القطاعات الاقتصادية المتعلقة بالانتاج الصنـاعـــى بجانب دراسة المشروعـات المشتركة بين الدول الاعضاء واقتراح سبل تنفيذها . ومن ثم فأن أنشاء هذه المنظمة يتيح الانطلاق نحو التنسيق والتكامل الصناعى العربـى، أما اجتماعات مجلسها فيتم على المستوى الوزارى . وكان انعقاده التاسع فى المنامة بالبحرين فيما بين (٣١/١٠ - ٣/١١ / ١٩٨٨) . أما وزراء الصناعـــة

العرب فيعقدون مؤتمرا للتنمية الصناعية كل خمس سنوات ، وعقد المؤتمر الأخير فى تونس خلال الفترة (٢٠ ـ ٢٤ / ١٠ / ٨٩) ، تحت شعار توفير مستلزمات نجاح المشاريع العربية وكان فى مقدمة محاوره المطروحة للبحث : تقييم تجربة التكامل والتنسيق الأقتصادى العربى والصناعى بشكل خاص لخمسين عام مضت[٣٩].

(و) الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى : وقد أنشئ عام ١٩٦٨ ،

بهدف تدعيم جهود العمل العربى المشترك ، واستكشاف وتمويل المشروعات العربية المشتركة ، ودعم هياكل الارتكاز الاساسية للبنية الاقتصادية والاجتماعية فى الوطن العربى .

أما الميلاد الحقيقى للصندوق فيرجع لعام ١٩٥٧ حينما جرى التوقيع على اتفاقية انشاء المؤسسة المالية العربية للانماء الاقتصادى ، غير أن قيامها قد تعثر وأعيد تشكيلها فى صورة الصندوق بموجب قرار المجلس الاقتصادى بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٦[٤٠]

(ز) صندوق النقد العربى : وقد أنشئ عام ١٩٧٦ للمساهمة فى تسوية المدفوعات الجارية ، وفى تصحيح الاختلال فى موازين المدفوعات للدول الاعضاء ، وفى استقرار أسعار الصرف بين عملاتها ، وتحقيق القابلية للتحويل فيما بينها ، وتنسيق مواقف الدول الاعضاء فى مواجهة المشكلات النقدية الأقتصادية والدولية التى تطرأ من حين لاخر ، كذلك يهتم الصندوق بدعم وتوسيع التجارة البينية العربية واصلاح السياسات المالية والنقدية والتمهيد لتكاملها فى المستقبل المنظور .

ولم يكن انشاء هذا الصندوق قائما من فراغ ، أو جاء لتلبية حاجة عارضة فطبيعة المبادلات وضرورة تطويرها بين البلاد العربية قد اقتضت وجود هذا الصندوق ، وخاصة بعد أنشاء السوق العربية المشتركة ، ألامر الذى تتطلب ايجاد وسيلة أداء للمدفوعات (٤١) .

٢ـ الخطوات الاجرائية على طريق التنسيق :

سعت الجامعة العربية منذ انشائها نحو مباشرة اختصاصاتها ، رغم مايكتنف عملها من عراقيل . ونظرا لأهمية تنسيق العمل العربي المشترك فى المجال التخطيطى ، فسنوجز أهم الخطوات المتخذة فى هذا الشأن (٤٢) .

(أ) قضايا التخطيط الاقتصادى منذ عام ١٩٦٣ : وجهت الجامعة العربية الدعوة لعقد اجتماعاتها فى القاهرة فى أواخر ١٩٦٣ لبحث قضايا التخطيط ،ودوره فى تحقيق الأهداف القطرية والمشتركة،الا أن هذا اللقاء قد أسفر عن نقص المقومات الأساسية للتخطيط فى العديد من الدول ، من حيث الاحصاءات والحسابات القومية واجهزة التخطيط المركزية.وفى ديسمبر ١٩٦٣ جرى أنشاء لجنة التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعى بقرار من المجلس الاقتصادى بقصد التركيز على التنسيق الصناعى للمشروعات المشتركة .

(ب) التنسيق بين الخطط الاقتصادية : تدارس خبراء التخطيط العربى خلال اجتماعاتهم بالقاهرة فى نوفمبر ١٩٦٥ موضوع التنسيق بين الخطط الاقتصادية كضرورة حيوية للانطلاق بالتنمية الى آفاق متقدمة ، الا أن الخطوات السابقة لم يتحقق عنها نتائج ملموسة (٤٣) .

(جـ) التنسيق على مستوى وزراء التخطيط العربى : انعقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٧٠ على مستوى وزراء التخطيط العربى، وقد تمخض هذا اللقاء عن وضع عدد من الأسس للتنسيق بين الخطط التنموية القطرية ، مع اعطاء الاولوية للمشروعات العربية التى تدعم التعاون . على أن ينال التخصص النوعى أهمية مميزة ، وذلك فى مجالات : الحديد والصلب ، والغزل والنسيج ، والاسمدة والبتروكيميائيات ، وعجينة الورق ، والحرير والصناعى ، والجرارات والآلات والادوية، كما جرت التوصية بانشاء ادارة التخطيط والاحصاء والمتابعة فى الامانة العامة للمجلس لتقوم باعداد الاطر طويلة الاجل ، مع تنسيق الخطط وتوحيد بداياتها وآمادها الزمنية ، وتكوين أمانة دائمة للتخطيط والاحصاء والمتابعة . مما يترتب عليه انسجام الخطط القطرية زمنيا وفنيا وتكامليا ، من خلال المشروعات القطرية ذات البعد القومى (٤٤) .

(د) استراتيجية العمل العربى المشترك : وقد اعدها مجلس الوحدة الاقتصادية فى فبراير ١٩٧٣ للتضمن مبادئ أساسية أبرزها: أن التكامل الاقتصادى الشامل يتطلب العمل على ايجاد خطة موحدة وشاملة، على أن تعتبر اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية أطارا ملائما لذلك . كما يعتبر التنسيق للسياسات الاقتصادية فى المجالات النقدية والمالية والتجارية شرطا أساسيا للتفاعل بينها، وايجاد الأسس الضرورية لتحقيق الاهداف المشتركة (٤٥) .

(هـ) تطوير العمل التنسيقي : عهد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى يونيو ١٩٧٥ الى أمانة العامة اعداد برنامج متطور ومتدرج تشترك فى تنفيذه

بالتعاون مع أجهزة التخطيط فى البلاد العربية ، بهدف السعى لتذليل الصعوبات التى أعاقت التنسيق بين الخطط الانمائية ، والعمل على استكمال جميع الشروط الفنية التى تحقق الوصول فيما بينها الى مستوى مقبول من التنسيق الفعال ، على المستوى القومى أعتبارا من ١٩٨١ . كما ارتأى المجلس أن يتم التنسيق بين الخطط القطرية مسبقا بحيث يتم مناقشتها قوميا قبل اقرارها . الا أن تحقيق هذه الخطوات رهن بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة لعملية التنسيق بين الخطط الانمائية العربية لاجل أستكشاف المشروعات ذات الطابع القومى ، ومن ثم التعرف على مجالات التنسيق القطاعى فى اطاره التخصص التكاملى أفقيا ورأسيا . أخذا فى الاعتبار الروابط التجارية والاقتصادية والتكنولوجية مع العالم الخارجى(٦٤)

(و) مؤتمر بغداد عام ١٩٧٨ : جرى بلورة الجوانب المختلفة للعمل العربى المشترك فى صورتها التكاملية خلال المؤتمر العربى المنعقد فى بغداد عام ١٩٧٨ حول استراتيجية العمل العربى المشترك .

(ز) المؤتمر الاقتصادى العربى بقمة عمان : جرى فى مؤتمر القمة العربى الحادى عشر المنعقد بعمان فى نوفمبر ١٩٨٠ اعتماد التخطيط كأسلوب ومنهاج لتوجيه وتنظيم العمل العربى المشترك ، حيث استقر منهاج التخطيط كآلية من آليات التكامل بهدف الكشف عن الموارد العربية ومدى تكاملها وفرص الاستخدام الامثل لها . واتخذ التعاون فى هذا المجال شكلين أساسين هما : التنسيق بين خطط التنمية القطرية، والخطة العربية المشتركة . بحيث يستمر العمل فى شكل خطط خمسية اعتبارا من عام ١٩٨١ . وقد جرى فى هذا المؤتمر التصديق على أربعة وثائق أساسية هى:

ميثاق العمل الأقتصادى القومى ، واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك عام ٢٠٠٠ ، ومشروع عقد التنمية العربية المشتركة ، والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربيـــة .

وتمثل وثيقة الاستراتيجية العمل الاقتصادى حدثا بارزا على المستوى التخطيطى القومى والتنسيق فيه ، بحيث منحت العمل التخطيطى حدا أدنى ومتزايدا مـــن الالزامية ، ليجرى تحقيقه عبر التناسق بين الخطط القطرية فى بعدها القومى . مع وضع خطة قومية طويلة المدى فى ضوء استراتيجية للتنمية القومية ، تكون بمثابة الاطار العام للخطط الخمسية متوسطة المدى . على أن يناط بمجلس الوحدة الاقتصاديـة العربية وضع هذه الخطة وتحديد أسلوب تنفيذها ، ومصادر تمويلها ، بحيث تتولـى المؤسسات العربية المتخصصة التحضير للخطط القطاعية فى ضوء أولويات الاستراتيجية وفقا لما تقرره لجنة التنسيق لدى الجامعة (٤٧) .

وبذلك تكون قمة عمان قد أعطت اهتماما كافيا للتنسيق بين الخطـــط القطرية ، مع تشديدها على الدعوة نحو ربطها بخطة التنمية العـربيـــة المشتركة التى يجرى اعدادها على مستوى قومى . الا أنها فى الوقـــت نفسه قد أغفلت ضرورة توافق السياسات القطرية ، مع الاهداف القوميـــة كضرورة لنجاح أى على تخطيطى . هذا بجانب الاعتبارات القانونية التـــى تحقق التنسيق ، وكذلك الوضع القانونى للاجهزة التخطيطية وموقعها ضمن الهيكـــل الادارى للاقطار العربيـــة (٤٨) .

(ح) أولويات التنسيق بين خطط التنمية العربية : أعد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى أغسطس ١٩٨٢ دراسة حول أولويات التنسيق بين خطط التنمية العربية وقد تبين منها أن ثمانى عشرة دولة عربية قد تبنت حدا أدنى لاسلوب التخطيط، وأن ما أنفق على الاستثمارات القطاعية وحدها نحو ١٢٤ مليار دولار فيمابين (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) . الا أن هذا العمل التخطيطى قد تم بمنهج قطرى وعاجز عنه استشراف آفاق العلاقة التاريخية والموضوعية بين التنمية القطرية والتكامل الاقتصادى العربى، مما تترتب عليه ضخامة هذه الاستثمارات ، وعدم وجود مشكلة تمويلية تعرقل تمويل الخطط الاستثمارية (٤٩) .

(ط) مشروع أتفاقية التنسيق والتكامل الصناعى العربى ، وبروتوكولات التنسيق :

تنفيذا لبرنامج السنوات الخمس (١٩٨١ ـ ١٩٨٥) أعدت الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع أتفاقية عامة للتنسيق والتكامل الصناعى ، اضافة الى ثلاثة مشروعات بروتوكولية للتنسيق والتكامل فى الصناعات: الحديد والصلب، والاسمدة ، والمكائن والالات الزراعية . ولقد تم ذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمة العربية للتنمية الصناعية .

وتمثل أتفاقية التنسيق تنظيما قانونيا تتعهد بموجبه الدول الاعضاء بتحقيق التناسق والتكامل الصناعى بشكل متدرج لضمان أقرار المصالح المشتركة، والاهداف القومية، عن طريق السعى لتحقيق التوازن فى الاستخدام الامثل لموارد الوطن العربى . على أن يتم أيجاد منهج عملى يأخذ فى الاعتبار مشروعات الخطط الصناعية والموارد فى الاقطار المختلفة .

مع عقد مايلزم من بروتوكولات تتمتع بقدرمن الالزام ، بغية تنظيم العمل فى قطاعات صناعية معينة ، أو فروع لقطاعات صناعية • على أن يستند جوهر هذه البروتوكولات على تعهد كل الاطراف بالتشاور والتنسيق فيما بينها قبل المباشرة بانشاء أى من المشاريع الصناعية (٥٠) •

(ى) استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية : وقد قام باعدادها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى نوفمبر ١٩٨٢ ، ليتم من خلالها التنسيق بين خطط القوى العاملة القطرية انطلاقا من دور وفاعلية القوى العاملة فى نطاق خطط التنمية القطرية (٥١) •

(ك) برنامج العمل الاول للانماء التكاملى ، واجتماع وزراء التخطيط العربى (نوفمبر٨٦) •

من منطلق مقررات وثائق مؤتمر قمة عمان لسنة ١٩٨٠ تولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية صياغة أهداف عامة وقطاعية ، كمنطلق لاطار عام لبرنامج العمل الاول للانماء التكاملى • وفى نوفمبر ١٩٨٦ انعقد أجتماع وزراء التخطيط العربى لتدارس هذا البرنامج ، الذى أعطى أهمية خاصة لتعميق مفاهيم وقواعد التكامل العربى ، ودعم القطاع العام ، وترسيخ دوره الريادى،بجانب ادخال التعديلات فى السياسات الاستثمارية ،بحيث يتمخض عن ذلك توزيع عادل لمكتسبات التنمية •

ويخطى هذا البرنامج مجالات عديدة كالتمويل والاستثمارات ، واقامة المشروعات التكاملية المشتركة ،مع اعتماد أسلوب اعداد الميزانية السنوية الموحدة للمشروعات والمشتركة ، وتحديد فترات التنفيذ والاجهزة والاليات المطلوبة لها، أما الأولويات فى الانشطة الانتاجية فتتمثل فى الآتى (٥٢):

(ك / ١) المجال الزراعى : تعطى أولوية لزيادة المنتجات الغذائية والعلفية من خلال دعم المشروعات الجارية ، واقامة مشروعات جديدة ذات أبعاد قومية وشبه قومية ، مع زيادة الانتاجية الزراعية وتوسيع طاقات الانتاج الغذائى .

(ك / ٢) المجال الصناعى : يجرى بناء قاعدة صناعية أساسية مع تعديل بنية الهيكل الصناعى ، وتشغيل الطاقات المعطلة ، مع اعطاء أولوية لدعم الصناعات الغذائية القائمة ، واقامة صناعات زراعية مشتركة ، ودعم صناعة مواد البناء والتشييد وتوسيع قاعدتها .

(ك / ٣) الهياكل الأساسية : ويتمثل أبرزها فى أقامة مشروعات الشبكات القومية للطرق والربط الكهربائى ، واستثمار الموارد العربية المشتركة .

(ك / ٤) وأما فى العلوم والتكنولوجيا : فيجرى الاستفادة بالخبرات المتاحة بين الدول الاعضاء وتبادلها وتطويرها .

وفى ختام هذا العرض للاجهزة التى أنشئت لغرض تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادى بين الاقطار العربية ، وماصاحبها وأعقبها من اجراءات وخطوات لنا أن نتساءل عن مدى وضع مقررات هذه الاجهزة موضع التنفيذ ، ومعوقات ذلك وموضوعية الخطوات المتخذة ، وهل بالامكان استثمار هذه الجهود والاستفادة بتجربتها ؟ أم سيجرى تكرار العمل ذاته ليلقى نفس المصير ؟ وفى اعتقادنا أن تقييم هذه الحصيلة من العمل دون حكم مسبق كفيل باستخلاص العبر النافعة والمفيدة لأى عمل تنسيقى مستقبلى .

سادسا : آفاق التنسيق :

١- متطلبات التنسيق :

ان انتهاج سياسات ملائمة ومجدية بشأن التنسيق الصناعى بين بلدان المجلس يكفل السير بخطى حثيثة ومدروسة نحو تنفيذ ماتتطلع الى تحقيقه هذه الدول من أهداف يتطلب مراعاة الاتى :

(أ) الاقتناع التام بجدوى العمل التكاملى والمزايا المترتبة عليه ، مع ترجمة هذه القناعة الى عمل فعلى . انطلاقا من أن هذا المنهج يمثل أخذا وعطاءا . فلكى نتوقع الحصول على المكاسب كنتيجة للانضمام الى تجمع ما ، فيقتضى الأمر الاستعداد للتضحية عن رضا تام . ومن صور ذلك :

(أ/١) أعطاء وزن أكبر للسيادة على مستوى التجمع الاقليمى ، مع تقليص دور السيادة القطرية . لكى يتاح لاجهزة المجلس الصلاحيات الكاملة لممارسة أختصاصاتها ، مع تمتع قراراتها بصفة الالزام .

(أ/٢) مساندة العمل المبذول على مستوى أجهزة الجامعة العربية ، ودعم مؤسساتها ، باعتبارأن دول المجلس الرباعى أعضاء فى الجامعة ، وملتزمون بالمواثيق المبرمة معها، وينطبق الامر نفسه على المواثيق الدولية . مع الاستفادة بالخبرات والمنجزات التى تحققت حتى الان على النطاق العربى، والتقيد بما ينشأ عنها من أرتباطات ، وبذل الجهود نحو تذليل الصعوبات، والتخلص من السلبيات . كذلك فقد أقيمت العديد من الاجهزة الرسمية وغير الرسمية فى نطاق الجامعة العربية ، ففى المجال الصناعى على سبيل المثال لا الحصر ، أنشئت عشرة اتحادات عربية صناعية (٥٣) خلال عقد السبعينات بدءا بالحديد والصلب ، وانتهاء بالصناعات الورقية .

(ب) تقييم تجربة التجمعات المتماثلة فى مجال التنسيق الصناعى : فمجلس التعاون لبلدان الخليج العربية الذى أنشئ عام ١٩٨١ ليواجه تحديات مستقبلية مهمة أبرزها: القدرة على التصنيع وبيع المنتجات بصورة تنافسية فى الاسواق المحلية والعالمية ، مما يقتضى تطوير استراتيجية صناعية شاملة ومتناسقة تستهدف القضاء على الازدواجية وتعزيز التعاون الصناعى الاقليمى(٥٤) .

(ج) مراعاة الواقع الاقتصادى والاجتماعى لبلدان المجلس : لقد ظهرت التطورات أن هناك اعتمادا أساسيا على انتاج وتصدير المواد الخام ،وبخاصة النفط الذى يتصف الطلب عليه بالتقلب الشديد . هذا إضافة الى النقص التام فى الغذاء وبخاصة الحبوب ، كما أن بلدان مجلس التعاون العربى تترتبط مع العالم الخارجى بعلاقات وثيقة مقابل ضعف فى العلاقات التجارية البينية . مما جعل الحجز التجارى مع العالم الخارجى يتفاقم باستثناء العراق . هذا رغم أن هناك فائض تجارى للدول الاربع ككل . أضافة الى وجود عراقيل وصعوبات عديدة أعاقت تطور النمو الاقتصادى والاجتماعى عند المستوى المرغوب ، فى وقت شهد فيه العالم متغيرات مهمة اقتصادية وايدلوجية ، بشكل يجسد حالة الصراع الاقتصادى بين الدول ، مع رغبة كل منها فى تحقيق أكبر قدر من المكتسبات ، بغض النظر عن مصالح البلدان الأخرى . مما أوجد فجوة كبيرة أتخذت وضعاً متناميا بين الدول المتقدمة من جهة والدول النامية،بما فيها الدول العربية أعضاء المجلس من جهة أخرى . ويأتى ذلك فى وقت تذخر فيه الدول الاعضاء بموارد وطاقات مادية وبشرية ، لم يتم الاستفادة بها على الوجه الأكمل . وهذه الامكانيات كافية لاحداث تغيير جذرى فى هذا الواقع نحو الافضل .

(د) التعمق فى استطلاع الآفاق المستقبلية المحتملة ، ومحاولة سبر أغوارها لما قد تحمله فى طياتها من مفاجآت ، وسعيا الى تفادى مايمكن أن يترتب من محاذير واجتهادات، فى التعرف على مايمكن اتخاذه من خطوات من أجل تطويع المستقبل نحو مايعتبر وضعا مرغوبا فيه (٥٥) .

(هـ) عدم أغفال الانشطة الاخرى غير الصناعية ، ذلك أن النشاط الصناعى جزء من النشاط الكلى ، وأن نموه لايتم بمعزل عن القطاعات الأخرى ، نظرا لطبيعة التشابك والترابط الوثيق بين هذه الانشطة ، مما يقتضى أن ينصب الاهتمام حول كافة هذه القطاعات . لذا يتعذر اعداد خطة للقطاع الصناعى بمعزل عن خطة اقتصادية شاملة لمختلف أوجه النشاط الوطنى . كما أن التنسيق بين خطط الدول الأعضاء لايتحقق ألا من خلال رؤيا شمولية تستند الى استراتيجية تنموية .

(و) التعرف على الموارد الاقتصادية المادية والبشرية المتاحة وذلك من خلال الحصر الدقيق لها ، وبعد اجراء مختلف المسوحات والاحصاءات الضرورية ، لان هذه الدول لاتزال تجهل حقيقة مواردها . كما يجب أن تتوافر هذه البيانات حول الموارد الظاهرة والباطنة لدى الباحثين والمتخصصين، حتى يمكن اجراء الدراسات حول أفضل سبل استغلالها لصالح الدول الاعضاء، من منظور أن الدول الأربع تشكل قطرا واحدا ، على أن تكون هذه البيانات متاحة بشكل متطور، مع ضرورة توحيد المفاهيم والمصطلحات المستخدمة بشأنها وايضاح دلالاتها .

(ز) صياغة الاهداف المرغوب تحقيقها بدقة ووضوح كاملين . اذا كان الهدف الاستراتيجى لأى دولة هو النهوض باقتصادياتها بشكل متواصل لصالح الفرد والجماعة

على السواء ، فمعنى ذلك أنها تسعى نحو دیموه زيادة الانتاج عند معدلات عالية؛ مع زيادة أنصبة الأفراد منه وعدالة توزيعه . ومن الطبيعى أن تكون هذه الاهداف أكثر طموحاً حينما يتعلق الامر بقيام مجلس للتعاون بين عدد من الدول . ولايتسنى ذلك الا من خلال تحقيق أكبر أستفادة ممكنة من الموارد ، حيث يجرى تشريع نمو الانتاج ، وتنويع مصادر الدخل ، والمبادرة بالحصول على أفضل شروط التعامل مع العالم الخارجى .

أما عند استرجاع الاهداف التى تضمنتها اتفاقية مجلس التعاون العربى فنجد أنها أهدافا وخطوطا عريضة تمثل اطارا فضفاضا للحركة يمكن التحرك من خلاله بحرية ومرونة كافيتين لتحقيق مزيد من خطوات التعاون، مع مراعاة أن تتصف هذه الاهداف بالواقعية والطموح معا .

(ح) مراعاة اعداد الجداول الزمنية الملائمة للتنفيذ ، وفقا لابعاد : قصيرة ومتوسطة وطويلة الامد . تشكل فيما بينهما مراحل متعاقبة ، أو درجات تنسيقية متتابعة، يتوفر لها الانسجام والتناسق التام . بحيث تمهد كل مرحلة للارتقاء نحو المراحل التالية ، وصولا الى مستوى تنسيقى متقدم . وفى هذا الصدد يمكن التمييز بين مراحل تنسيقية تدريجية ثلاث :

(ح ١) الاتفاق على بدايات ونهايات زمنية موحدة للخطط القصيرة والمتوسطة الأجل، ويصاحب ذلك توحيد الاطار المحاسبى القومى المستخدم فى التخطيط ، بجانب توحيد المعلومات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية ، والانتقال بهذه الخطوات نحو حيز التنفيذ .

(ح /٢) تنسيق استخدام الموارد المتاحة مادية وبشرية ، وكذلك المشروعات المشتركة في مختلف الميادين، مع اعداد الهياكل الأساسية لها . الأمر الذى يحقق التنسيق للتنمية الصناعية ، ويحدث التغيرات الهيكلية المطلوبة، توطئة للتنسيق بين نمو القطاعات المختلفة .

(ح /٣) الاعداد لاستراتيجية بعيدة المدى للتعاون الاقتصادى بين هذه الدول بحيث يتم العمل نحو استشراف رؤيا مستقبلية لما تتطلع الدول الاعضاء الوصول اليه على المدى الزمنى بعيد الأمد استنادا الى المرتكزات والخطوات السابق انجازها .

(ط) المشاركة الشعبية فى صياغة الاهداف العامة ، ذلك أن دول المجلس تستهدف الارتقاء باقتصاديات بلادها ، بغية النهوض بمستوى معيشة شعوبها ، ولكى يتم التفاعل الكاف بين القاعدة العريضة من المواطنين المعنيين . بمكاسب العمل التكاملى فيتعين مشاركتهم منذ البداية فى صياغة هذه الأهداف ، بصورة تكفل حشد الطاقات والامكانات المتاحة وتسخيرها لبذل الجهد والعطاء بالقدر الكاف .

(ى) تنشيط دور الاجهزة التخطيطية ، التى تستدعيها ضرورة تطوير العمل التكاملى ، فالدول الاعضاء يتوفر لها أجهزة تخطيط مركزية متخصصة ، ووزارات لنفس الغرض ومعاهد بحثية ، وكوادر بشرية عالية التأهيل . ومع ذلك فستدعى الحاجة نحو انشاء جهاز فنى متخصص على مستوى بلدان المجلس ككل ، باعتباره من الخطوات الاساسية لهذا التنسيق ، وهو اقتراح سبق أن تقدم به خبراء التخطيط العرب كمقترح قومى عام ١٩٦٥ .

(ك) المناخ المناسب : ان نجاح تنسيق العمل التخطيطى بين بلدان المجلس يتم من خلال اختيار أفضل الصيغ الملائمة لهذا التنسيق ، وابرام الاتفاقيات بشأنها ووضعها موضع التنفيذ ، كالسياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية وحرية اقامة المشروعات والتنقل للاموال والافراد والسلع ٠٠ الخ ٠ الا أن نجاح هذه السياسات لايتوقف على الجانب المظهرى منها بقدر مايتوقف على الجانب التطبيقى ، والممارسة العملية له ، حتى يتحقق الاقبال نحو حشد الطاقات أفراداً وجماعات ، والتسابق نحو العمل المنتج فى مختلف الاقطار الاعضاء ، وكأن هذه البلاد من الوجهة السياسية بلدا واحدا ٠

وتبدو أهمية مناخ الاستثمار أكثر جلاءا عند متابعة برامج المشروعات العربية المستثمرة ٠ فوفقا لدراسة أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أمكن حتى نهاية ١٩٨٨ حصر ٢١٧٠ مشروعا ٠ بلغت رؤوس أموالها المدفوعة ١٩ر٧ بليون دولار ، وكانت المساهمات العربية أى الاموال المتدفقة فيما بينها قد بلغت ٩ر١ بليون دولار (٥٦) بنسبة ٥٠ر٢٪ فقط ٠ وكان تدفق الاستثمارات خلال الثمانينات قد بلغ ٢ر٨ بليون دولار مقابل ٦ر٢ بليون دولار خلال السبعينات ٠ أى أن هناك تراجعا ملحوظا تجاه الاستثمارات الجديدة

(٢) مجالات التنسيق فى الخطط الصناعية وأولوياتها :

لما كان العمل التنموى يمثل نشاطا مستمرا ، لايتوقف عند حد معين ، فقد بات من الضرورى أن يتم وفقا لاولويات معينة وبرامج زمنية محددة ٠ ويتطلب التوسع فى التصنيع ونموه رسم استراتيجية متكاملة قائمة على التنمية الشاملة ، تعنى بمختلف

الاحتياجات ، وتحقق التوازن لها ماديا وغير مادى (٥٧) .

وفى اطار التعاون القائم بين الدول الاعضاء تبدو الحاجة ملحة لوضع استراتيجية لتطلعات هذه البلدان عبر الاجلين القريب والبعيد يكون عام ١٩٩١ سنة أساسى لها . ويمكن اعطاء أولوية للتنفيذ فى الخطط التى يجرى اعدادها المجالات الاتية .

(أ) الصناعات الغذائية : وهى أبسط الصناعات التحويلية التى يمكن اقامتها، لسهولة التقانة ، وتواضع حجم رأس المال المطوب ، بل أن بعض تلك الصناعات لاتخرج عن كونها صناعات تجهيزية مثل عمليات تجميد اللحوم وتجفيف الخضر ، وطحن الحبوب واعداد العصائر المركزة (٥٨) .

وقد يبدو غريبا اعطاء هذه الصناعات أولوية متقدمة ، ولكن واقع الحال يبرر ذلك، فرغم امتلاك الدول الاعضاء لمقومات هذه الصناعات من خامات وعناصر بشرية وأسواق داخلية وأموال فائقة ، ألا أن دول المجلس الاربع لازالت عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها مع تزايد اعتمادها على العالم الخارجى عاما بعد آخر ، وذلك استنادا الى التقرير الاقتصادى العربى الموحد (٥٩) :

ففى عام ١٩٨٦ تجاوزت واردات الدول الاربع ٤ بليون دولار من مجموعات سلعية ثلاث هى : الحبوب ، والبن والشاى والتبغ ، والزيوت . أما وارادات الدول العربية جمعاء فى العام المذكور من الحبوب فقط فكانت ٤٫٨ بليون دولار كان نصيب بلدان المجلس منها ٤٣٪ . ومن الشاى والبن والتبغ بلغت الواردات العربية ١٫٧٤ بليون دولار ، منها ٢٩٪ لدول المجلس .

وفيما يتعلق بالزيوت فقد بلغت واردات الدول العربية ٤ر١ بليون دولار ، كان نصيب دول المجلس منها ٤١٪ . أى أن معاناة الدول العربية من نقص هذه الصناعات تمثل ظاهرة عامة وآخذة فى التفاقم وليس لها مايبررها ، أما اعطاء أولوية متقدمه لهذا النشاط فلا يقصد به الاقتصار على انتهاج سياسة معينة ، كأحلال الواردات أو الاكتفاء الذاتى أو الانتاج التصديرى ، وانما يضاف اليها تحقيق بعد استراتيجى يتمثل فى التحرر من التبعية تجاه العالم الخارجى ، كنتيجة لما تمثله هذه السلع من أهمية خاصة ، لحاضر الشعوب ومستقبلها .. وقد كشف التعامل مع البلدان ذات الوفرة فى الانتاج الغذائى أنها تتعمد باستمرار استعمال شروط تعسفية ، وضغوط تتجاوز الاعراف المتعامل بها فى العلاقات الدولية ، وذلك من منطلق القناعة بأن الغذاء مطلب حيوى غير قابل للتأجيل ولاغنى عنه . وعلى ذلك فان تنسيق الخطط الصناعية لبلدان المجلس وفى هذا المجال يحقق :

- التحول التدريجى من الاعتماد على العالم الخارجى الى الاعتماد البينى للدول الاعضاء .
- تزايد حجم التجارة البينية بالتالى والحصول على هذه المنتجات بأسعار وشروط ملائمة .
- تحاشى الظروف الاستثنائية والضغوط العالمية و الكوارث الطبيعية التى ينشأ عنها نقص العرض العالمى من الغذاء .
- استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة وتشغيل الطاقة المعطلة ، وزيادة معدل النمو الاقتصادى .

(ب) الصناعات النفطية :

لما كانت الدول العربية تملك احتياطات نفطية كبيرة تمثل ٦٠ ٪ من الاحتياطى النفطى العالمى ، ٢٠٪ من احتياطى الغاز الطبيعى ، فان

استهلاكها لايزال فى حدود ٤ ٪ ، مما يعنى أنها فى حاجة ماسة الى السوق الخارجية • ومع ذلك فليس هناك مايضطرها الى تسويق ثروتها فى صورتها الخام ، فامتلاكها لاحتياجات ضخمة لايبرر تبديد هذه الاحتياطات ، وقد سبقت الاشادة الى اعتماد العراق بشكل رئيسى على انتاج وتصدر الضغط الخام ، وتزايد أهمية فى مصر ، واكتشاف كميات تجارية مشجعة فى اليمن سيكون استخدامها فى نفس الاتجاه • ولقد بآت من الضرورى الان التوسع فى الصناعات النفطية باعتبارها مطلبا ضروريا نظرا لما يتمخض عن انتهاج هذه السياسة والتنسيق لها من مزايا متلاحقة فتصنيع النفط ينتج عنه آلاف المنتجات الجديدة التى تستخدم فى شتى فروع الصناعة مما يعنى خلق سلع جديدة لها طلب وعرض يختلف عن أصلها الخام وبالتالى يمكن ايجاد أسواق خارجية بشروط ملائمة ومجزية • واذا كان هذا التصنيع يتطلب تكنولوجيا متقدمة ، واستثمارات باهظة ، وخبرات فنية عالية ، وطاقة بشرية مؤهلة فان المزايا الناشئة عنه كفيلة بتجاوز هذه التضحيات ، وبخاصة عند اقامة هذه الصناعات على أسس مدروسة ، مع مراعاة أن استمرار السياسة الناتجة على تصدير النفط الخام سيعرض هذه الثروة للنضوب لامحالة ، طال الزمن أم قصر •

(ج) الصناعات المعدنية الاساسية : كالحديد والصلب والنحاس والالمونيوم

وغيرها •• وهى من الصناعات التى تتقصر خاماتها فى الدول الاعضاء ، وتشكل منتجاتها مدخلات أساسية لغيرها من الصناعات • اذ لايتصور النهوض بفروع الصناعات المختلفة بدون أن تتوفر المدخلات الضرورية لهذه الصناعات ، حتى لايقتصر دورها على حلقة تصنيعية معينة أو على الصناعات التجميعية التى يتم استيراد غالبية مكوناتها لتشكل اقامتها عبئا على الاقتصاد الوطنى •

(د) الصناعات العسكرية : تظل الاحتياجات من الاسلحة والمعدات الحربية من المتطلبات الضرورية التى يشتد الطلب عليها فى أوقات الحروب ، وفى حفظ السلام ، ذلك أن الدفاع عن الاوطان مطلب أمنى يتعين أن تمتلك كل بلد ناصيته، كما أن الدول العربية أعضاء المجلس ليست فى منأى عن التحديات والاعتداءات الخارجية ، هذا بجانب أن الصناعات الحربية تجد أقبالا ورواجا متزايدين فى مختلف بقاع العالم ، كما أن أسواق هذه الصناعة يتحكم بها وسطاء يفرضون شروطا بالغة القسوة كلما اشتد الطلب على هذه المنتجات ، فاذا علمنا أن الدول الاعضاء لاتزال تخصص جزءا كبيرا من مواردها لتلبية أحتياجاتها العسكرية المتزايدة لادركنا مدى ضرورة العمل باستراتيجية لتنسيق الخطط فى الصناعات العسكرية، وبخاصة وأن الدول العربية سبق لها التعاون فى هذا المجال من خلال الهيئة العربية للتصنيع ، التى وضعت نواة ذات جذور راسخة للعديد من الصناعات العسكرية التى أقيمت فى مصر . كما أن العراق استطاعت تطوير صناعاتها العسكرية ولازالت مستمرة فى هذا المنهاج على ضوء تجربة الحرب التى خاضتها مع ايران .

(هـ) مشروعات الكهرباء والبنية الاساسية : حظيت مشروعات الربط الكهربائى باهتمام مبكر لدى دول المجلس نظرا للترابط الجغرافى بينهما - باستثناء اليمن - والمزايا الناشئة عن الاستفادة بالطاقة الكهربائية الفائقة ، وبخاصة وأن حجم الاستهلاك من هذه الطاقة يتفاوت بشكل كبير عبر ساعات الليل والنهار ، مما ينجم عنه طاقة انتاجية فائضة فى أوقات معينة مع عجز شديد فى أوقات أخرى . ومن ثم فأن الربط الكهربائى بين هذه الاقطار يترتب عليه الاستفادة بالطاقة الفائضة

لبلد معين لتوجيهها نحو البلد الآخر ، الذى يعانى من عجز لديه ، الأمر الذى يتحقق عنه استفادة أكبر للطاقة المتاحة ، وترشيد فى استخدامها ، وتقليل الاستثمارات الموجهة نحوها ، هذا بجانب تيسير تغذية المشروعات الزراعية والصناعية والخدمية الجديدة بحاجتها من الطاقة بتكلفة ملائمة ، وتعميم الاستفادة على المناطق الحدودية النائية التى ستمر عبر أراضيها خطوط الربط الكهربائى المشتركة مما يضيف بعدا أكبر نحو التنمية الاقليمية أو المكانية .

أما مشروعات البنية الاساسية الاخرى كالنقل والمواصلات والاتصالات واقامة الموانئ البرية والبحرية والجوية وتدعيم وسائط النقل فلا تقل أهمية عن غيرها باعتبارها الشرايين الحيوية لتدفق الانتاج وعناصره .

وما لم تكن هذه المشروعات متاحة بالقدر الكاف فانها ستعيق تنفيذ ونجاح غيرها من المشروعات . ولعل بلدان مجلس التعاون العربى فى حاجة الى تدعيم بنيتها الاساسية سواء على المستوى القطرى أو المستوى الاقليمى ، فالمشاهد أن البلاد العربية وكذلك البلاد النامية بوجه عام قد صممت بنيتها القائمة حاليا لتعزيز روابطها بالبلاد الرأسمالية أو الانتاجية أكثر مما هو موجه نحو الروابط البينية للبلاد العربية .

الفصل الثانـــــــى

آفاق التعاون والتنسيق العربى فى مجال الطاقـــــــــــة

الفصل الثانـــى

آفاق التعاون والتنسيق العربى فى مجال الطاقة

أولاً :- مدخل إلى التعاون والتنسيق العربـــــى فى مجال الطاقة مع التركيز على فرص التعاون بين الأقطار العربية

تحت ضغط الأحداث الإقليمية والعالمية أولاً والرأى العام ثانيـــــاً ، وجدت الدول العربية نفسها تتجه تدريجياً نحو إستخدام النفط كوسيلة فـــــى خدمة سياستها ، وبخاصة فى النزاع مع إسرائيل . إن أهم مايميز القرن العشرين كفاح شعوب الدول النامية ومن بينها الأقطار العربية لنيل إستقلالها الوطنـــــى ولاستعادة هويتها الخاصة.وقدنمابين هذه الشعوب خلال سنوات الكفاح تضامـــــن كان ضرورياً ، وهو فى الحقيقة يمثل شكلاً من أشكال التعاون لمواجهـــــــة القوى الإستعمارية التى كانت قد شيدت أنظمة لنهب الثروات الطبيعية ، وبشكل خاص المعادن والبترول . فإنصهر الكفاح من أجل التحرر الوطنى نتيجـــــة لذلك مع الكفاح من أجل التحرر الإقتصادى الذى كان هدفه النهائى إسترجـــاع السيادة على الثروات الطبيعية لتعبئتها فى معركة التنمية وفى خدمة القضايـــا المشتركة . من هذا المنطلق واجهت جامعة الدول العربية[(١)] عام ١٩٤٦ فى بدايـــة عهدها ، إمكانية إستخدام البترول كسلاح فى الصراع العربى الإسرائيلـــــى،

وكان النفط فى الخمسينات عبارة عن مصدر محدود للدخل القومـــــى ، وكان فى الواقع مصدر ضعف الأقطار العربية المنتجة للبترول ، التـــــــى أصبحت تحت رحمة الشركات الدولية التى تسيطر على ثرواتها وتشـــــــرف على الصناعة النفطية فى جميع مراحل عملياتها ، من حقول البترول حتى المستهلك . وكانت شركات النفط الدولية تحاول ممارسة أشكال النفوذ على السياســـــة الداخلية والخارجية للأقطار العربية المنتجة للنفط فى ظروف كانت تسود فيهـا

---

(١) أنشئت جامعة الدول العربية فى مارس ١٩٤٥ ، وكانت تضم حينذاك سبعة أقطار هى : المملكة المصرية ، المملكة العراقية ، الجمهورية السوريـــة ، امارة شرق الأردن ، المملكة العربية السعودية ، مملكة اليمن والجمهورية اللبنانية .

القناعة بالطبيعة الخاصة لنظام الإمتيازات . وكانت نهاية الحرب العالمية الثانية إيذاناً بانهيار الامبراطوريات الإستعمارية ، وكان ذلك على مستوى الوطن العربى بداية لمجموعة من الحوادث المأساوية والتى تركت بصماتها التى لاتمحى حتى الآن والتى طبعت بتفاعلها مجرى الحوادث فى جميع الأقطار العربية فى الصميم وهى :-

- إنشاء الكيان الصهيونى وظهور المشكلة الفلسطينية .
- بروز البترول العربى كوسيلة للضغط السياسى فى أيدى المنتجين .

وكان رد الفعل قوياً على الأقطار العربية حيث تولد شعوراً بوجوب تحرير الطاقات والتركيز على حل المشاكل الإقتصادية والسياسية . وكانت حصيلة ذلك مجموعة من التوجهات الكبرى وبشكل خاص على الصعيد النفطى ، حيث برز تدريجياً مفهوم شامل لعدد من المسائل ، نوجز أهمها فيما يلى:

- تنسيق السياسة النفطية للأقطار العربية .
- دراسة الطرق والوسائل التى يمكن معها الإستفادة بالشكل الأمثل من النفط فى الميدان السياسى .
- دراسة المسائل التى تتصل بالصناعة النفطية .
- الدفاع عن حقوق العمال والموظفين فى مجال الصناعة النفطية .

وقد تم تطوير هذه التوجهات الكبرى فى إطار مؤسسى هو الجامعة العربية

١- <u>دور الجامعة العربية فى تنسيق التعاون العربى فى مجال الطاقة</u>

قامت الجامعة العربية بدور حاسم فى التعريف بالمشاكل النفطية وبأهمية البترول فى الإقتصاد العربى والعالمى وفى معارك التحرير وقد وجهت الجامعة العربية أنظار الدول الأعضاء إلى ظلم نظام

الامتيازات الذى كان يحرم الأقطار العربية من حقها فى ممارسة الرقابة على ثرواتها الطبيعية ، وبالتالى من القيام بأى دور فى تحديد الأسعار وبرمجة الإنتاج والنقل .

وكان تنسيق السياسة النفطية للأقطار العربية يتطلب وجود هيئات فنية تعنى بدفع الدراسات والبحوث .

١.١ من (لجنة خبراء) إلى (إدارة الشئون النفطية)

كان أول شكل محدد للتعاون العربى فى المجال النفطى هو إنشاء "لجنة خبراء النفط العرب" فى اكتوبر عام ١٩٥١ ، بناء على توصية مجلس وزراء الجامعة العربية . وكان الغرض الرئيسى لهذه اللجنة هو تجميع المعلومات والقيام بتحليلات بهدف إعداد سياسة نفطية مشتركة .

وقد تقدمت لجنة الخبراء عام ١٩٥٣ إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية بثلاث قرارات تعتبر فى حقيقة الأمر إطاراً لسياسة بترولية عربية حقيقية وهى :-

- إنشاء مجلس بترولى دائم فى المقر العام للجامعة العربية .
- تبادل المعلومات والاحصائيات الخاصة بالبترول فى الأقطار الأعضاء، فى إنتظار إنشاء هيئة متخصصة مهمتها القيام بتجميعها ونشرها .
- إتخاذ التدابير اللازمة لإنشاء مصافى تكرير بترول جديدة ، وإنشاء الشركات الوطنية لتوزيع المنتجات البترولية .

وقد تطورت لجنة الخبراء شيئاً فشيئاً وأوصت بإنشاء "مكتب دائم للبترول" وذلك فى يناير ١٩٥٦ . وأصبح هذا المكتب فى يناير عام ١٩٥٩ "ادارة لشئون النفط" تقوم بمساعدة "لجنة الخبراء" ، لاسيما فى تجميع كافة المعلومات حول الأقطار العربية وشركات النفط العاملة فيها . وقد زاولت هذه اللجنة أعمالها حتى يناير

عام ١٩٦٨ ، وهو تاريخ إنشاء "منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)" ، في ظروف سوف نتعرض لها فيما بعد .

ويمكن أن نوجز أهم المهام التي أنجزتها "لجنة الخبراء" في مجال التعاون والتنسيق العربي في مجال الطاقة فيما يلي :-

١ - الرقابة على المقاطعة التي تقررت ضد إسرائيل وذلك للحيلولةدون تسرب البترول العربي إليها ، وبهذا بدأ تسييس البترول .

٢ - إعداد مشروعات لاتفاقيات حول تنسيق السياسة النفطية للدول العربية وحول إنشاء "معهد عربي للبحث النفطي" .

٣ - وضع الخطوط العريضة لإنشاء شركة عربية للنقل البحري للنفط وشركة لأنابيب النفط .

٤ - حث الأقطار العربية على المبادرة إلى إنشاء مصافي تكرير البترول بشكل منسق .

٥ - التوجة لتنظيم مؤتمرات عربية للبترول ، انعقد أولها فعلاً عام ١٩٥٩ .

٢٠١ مؤتمرات البترول العربية

أسهمت مؤتمرات البترول العربية في نشر فكرة إنشاء منظمات نفطية متخصصة ، كالأوابك (OAPEC) والمنظمة العربية للنفط (O.A.P) التي كانت لمدة طويلة كساحات مفتوحة لجميع الإتجاهات الفكرية ، وذلك لأن الإشتراك في أعمالها لم يكن قاصراً على الممثلين الرسميين للأقطار الأعضاء في الجامعة العربية فقط .

وإلى جانب وجود شركات النفط الدولية والهيئات الدولية المتخصصة ، فإن مشاركة شخصيات عربية من جميع الآفاق ، والمعروف بعضها باستقلالها

تجاه وجهات النظر الحكومية ، كان فى غاية الأهمية وكان يؤثر على مجرى المناقشات ، بل وينعكس أحياناً إيجابياً على نتائج هذه المؤتمرات ذاتها .

وفى مؤتمر البترول العربى الأول الذى إنعقد فى القاهرة عام ١٩٥٩ تم لأول مرة طرح فكرة إنشاء هيئة دائمة لتنسيق عمليات إنتاج النفط وتكريره ونقله وتسويقه . وعلى الرغم من عدم إعتماد هذه الفكرة ، إلا أنها كانت محل مناقشات واسعة كان من شأنها بعد سنة من ذلك ، وعلى وجه التحديد فى مارس عام ١٩٦٠ ، خلق أول نواه لمنظمة ، وذلك فى مشروع الإتفاقية النفطية العربية التى نصت مادتها الثالثة على "تنظم الدول المنتجة فيما بينها السياسة البترولية . ولايوجد مايمنع من إقامة تعاون مع الدول المنتجة الأخرى للنفط فى العالم التى تشترك فى ذات الظروف مع الدول العربية ، مثل ايران ، وفنزويلا ، وذلك مع الأخذ فى الإعتبار المصلحة المشتركة وأوضاع السوق الدولية" .

وبعد عدة أشهر تم إنعقاد مؤتمر بغداد بحضور خمس دول هى : السعودية ، والعراق وإيران والكويت وفنزويلا ، وقد شهد هذا المؤتمر إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للبترول (OPEC) فى سبتمبر ١٩٦٠ .

وركز مؤتمر البترول العربى الأول على الجوانب القانونية لإتفاقيات الإمتياز للشركات النفطية الكبرى . وقد تم التركيز بشكل خاص على حق الأقطار فى الرقابة على إستغلال ثرواتها الطبيعية بشكل عام، ولاسيما الثروات المنجمية منها ، والقيام مباشرة بعمليات التنقيب والإستكشاف ، والإنتاج والإستغلال ، وذلك طبقاً للمصلحة العامة للشعوب فى الأقطار المنتجة .

وبالدراسة المتعمقة للتوصيات والقرارات التى صدرت عن مؤتمرات البترول العربية المختلفة ، فإنه يمكن تلمس الطريق الطويل الذى قطعته فكرة إعداد استراتيجية

نفطية عربية حقيقية ، بدأت آثارها فى الظهور إعتباراً من عام ١٩٧١ وخلال السنوات اللاحقة . كما يتضح لنا قيام مصر بدور بارز فى إنشاء جامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٥ ، وفى تكوين وإنشاء الأجهزة المهتمة بشئون الطاقة والبترول ، بدءاً من "لجنة خبراء النفط العرب" و"ادارة الشئون النفطية" بالجامعة العربية، ومروراً بمؤتمرات البترول العربية العشرة ، التى عقدت خلال الخمسينات والستينات والسبعينات ، والذى عقد أولها فى إبريل ١٩٥٩ بمدينة القاهرة ، وعقد آخرها فى ليبيا فى يناير ١٩٧٨ ، والتى تحولت بعد ذلك إلى مؤتمرات الطاقة العربية والتى تنعقد كل ثلاث سنوات (عام ١٩٧٩ فى الإمارات العربية المتحدة، عام ١٩٨٢ فى قطر عام ١٩٨٥ فى الجزائر ، وعام ١٩٨٨ فى بغداد بالعراق).

٣٠١ منظمة عربية للنفط : مشروع لم يتحقق

إن إتجاه أسعار النفط للنقصان خلال عامى ١٩٥٩ ، ١٩٦٠ على التوالى كان حاسماً مما دفع عدداً من الأقطار العربية المنتجة إلى الإتفاق على ضرورة التنسيق مع الدول الأخرى المنتجة للبترول لمواجهة الشركات النفطية الدولية الكبرى . غير أنه على المستوى العالمى كان لابد من الأخذ بعين الإعتبار أن الأوبك ، التى تضم بين أعضائها دولاً غير عربية مثل ايران وفنزويلا ، لم تكن الوسيلة المناسبة لممارسة أى ضغط سياسى لصالح القضايا العربية المحضة ، مثل الصراع مع إسرائيل والدول المؤيدة لها . وظهرت الأوبك كهيئة حددت بوضوح أهدافها وركزت على مطالب لاتكتسب الصبغة السياسية .

وقد سبق أن كانت حرب السويس عام ١٩٥٦ مناسبة لتدرك الدول العربية بطريقة عملية ملموسة ، إستحالة الحصول على تضامن من الدول المنتجة

الأخرى فى عمل محدد كالقيام مثلاً بعملية لحظر تصدير البترول .

والأخطر من ذلك أن دولاً مثل ايران وفنزويلا استغلت هذا الوضع لتحل محل الأقطار العربية التى كانت قد أوقفت صادراتها ، ولتستأثر بالتالى بجزء من السوق عن طريق زيادة انتاجها من البترول .

وهنا ظهر جلياً حتمية إنشاء منظمة عربية للبترول ، وذلك لتحقيق التنسيق والتكامل العربى بدءاً بالنفط ، وكذلك لإستخدامه كوسيلة ردع سياسى فى الدفاع عن الحقوق العربية .

لكن فكرة إنشاء منظمة عربية للنفط مرت بتطورات مختلفة بسبب عدم موافقة بعض الأقطار المنتجة . وفى مؤتمر البترول العربى الخامس ، الذى عقد فى القاهرة فى مارس ١٩٦٥ ، تم تكليف المؤسسة المصرية للبترول باعداد دراسة حول هذا الموضوع لتقدم إلى الدول الأعضاء على شكل مشروع اتفاقية . وكانت هذه الدراسة التى عرضت على مجلس الجامعة العربية فى يناير ١٩٦٩ موضع ملاحظات مختلفة تتعلق أساساً بدور النفط فى سياق عملية التكامل الإقتصادى وتوحيد الوطن العربى وباستخدامه كسلاح سياسى وبخاصة فى الصراع مع الكيان الصهيونى ، على وجه التحديد .

وهكذا فإن هذا المشروع الخاص بإنشاء منظمة عربية للنفط ، والذى تم تعديله ومن ثم اقراره من قبل المجلس الإقتصادى التابع لجامعة الدول العربية فى فبراير ١٩٧٠ ، قد أهمل بعد ذلك تحت ضغط الأحداث الإقليمية والعالمية .

وخلاصة القول فإن دور الجامعة العربية يكمن فى مجموعة من الأعمال من أهمها :-

ا - اشعار الأقطار المنتجة بضرورة السيطرة على ثرواتها النفطية والقيام بدور نشط ومباشر فى سلسلة العمليات ، بدءاً بالبحث عن البترول ومروراً بالإنتاج والتصنيع وإنتهاء بالتسويق .

٢ - التوصل إلى ضرورة البحث عن إهتمام مشترك يمكن معه توفير حد أدنى من الظروف التى تسمح بتعاون الأقطار الأعضاء ، عن طريق تنسيق السياسات والتشريعات بشكل خاص .

ويمكن أن نؤكد أن الجامعة العربية قد لعبت دوراً إيجابياً للغاية فى تنسيق السياسة النفطية للأقطار العربية خلال الخمسينات والستينات . إلا أن الجامعة العربية كمنظمة سياسية أساساً تعكس بالضرورة جميع اختلافات وتناقضات الوطن العربى باتجاهاته وانقساماته بين جميع التوجهات السياسية . وقد أدت تدخلات القوى الكبرى التى كانت كثيراً ماتحدث عن طريق شركات النفط الدولية إلى زيادة الخلافات والانقسامات وقد ظهرت الحساسيات السياسية المختلفة فى الجامعة العربية حتى خلال المناقشات التى كانت تتعلق بالأمور الإجرائية أو المسائل الفنية المختصة ، الأمر الذى كان يعتبر عامل توتر شبه دائم بين الدول الأعضاء . وقد كان فى ذلك مبرر إضافى آخر بالنسبة للدول التى كانت لاتميل لأية محاولة لتسييس البترول بقصد ابعاده عن الإتجاه السياسى السائد فى إطار جامعة الدول العربية .

٢ - إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC)

كان لابد من أجل وقف المزايدات حول الخلاف الخاص بتسييس البترول من إنشاء إطار مؤسسى جديد مختلف تماماً عن إطار الجامعة العربية . وعليه فقد جاء إنشاء الأوابك كمنظمة عربية متخصصة فى يناير ١٩٦٨ كحصيلة لتفاعل ظروف إقليمية ودولية نجملها فيما يلى :-

فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ ، قررت الأقطار العربية المنتجة للبترول فرض حظر ضد الولايات المتحدة الامريكية وألمانيا الغربية وبريطانيا كعقوبة لها على

تأييد إسرائيل فى حربها ضد العرب . لكن الأقطار العربية المنتجة للبترول إتضح لبعضها بشكل خاص أن وقف الصادرات البترولية من شأنه التأثير على اقتصاد الدول العربية المنتجة ذاتها أكثر من كونه عقاباً للدول التى طبق عليها الحظر . وعليه فقد إضطر رؤساء الأقطار المشتركة فى مؤتمر القمة العربى الذى إنعقد فى الخرطوم فى أغسطس ١٩٦٧ إلى القبول بالحجج التى عرضتها أقطار منتجة كبرى هى : المملكة العربية السعودية ، ودولة الكويت وليبيا والتى كانت منذ البداية لاتحبذ إستخدام البترول كسلاح . وأخذت بعين الإعتبار آنذاك مطالب دول المواجهة (مصر والأردن وسوريا) من مساعدات مالية ملحة تمول من عائدات البترول العربية فتقرر رفع الحظر واستخدام وقتها شعاراً آخروهو الإستخدام الايجابى لسلاح البترول . أى إستخدام حصيلة عائدات البترول كسلاح ايجابى لتمويل اعادة بناء جيوش المواجهة العربية لإزالة آثار العدوان الاسرائيلى .

وقد لجأت الأقطار النفطية العربية الكبرى (المملكة العربية السعودية ، دولة الكويت ، ليبيا) إلى التجمع فى منظمة متخصصة تعمل بعيداً عن السياسة،وذلك بخلاف ماكان عليه الوضع فى إطار الجامعة العربية . وكان الهدف الرئيسى لتأسيس منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) فى يناير ١٩٦٨ هو تطوير التعاون الإقتصادى بين أعضائها المؤسسين فى مختلف أوجة النشاط البترولى ضمن إطار جديد يهدف إلى تحييد النفط وإبعاده عن المزايدات السياسية.

غير أن ضغط الظروف السياسية والإقتصادية والجغرافية دفع منظمة الأوابك بسرعة إلى الانفتاح على دول عربية أخرى تختلف نظمها الإقتصادية والسياسية ، وإلى تكييف أهدافها الأساسية عن طريق تجاوز الصعوبات للوصول إلى تفاهم عام حول مجالات محددة للعمل فى مجال البترول والهيدروكربون . وقد وصل عدد

الدول الأعضاء في الأوابك إلى احدى عشر دولة عربية تشمل بخلاف الدول المؤسسة الجزائر والبحرين وقطر (قبلت عام ١٩٧٠) ، مصر وسوريا والعراق (قبلت عام ١٩٧٢)، والإمارات العربية المتحدة (قبلت عام ١٩٧٤) ثم تونس . وانضمام هذه الدول العربية أكسب الأوابك أهمية وبعداً إقليمياً ودولياً.ومن عام ١٩٧٢ شهدت الأوابك فترة من الإزدهار وحققت عدداً من الإنجازات الهامة ، وإنبثق عنها عدد من الشركات ذات الأنشطة البترولية المبنية على تضافر الجهود العربية والتعاون والتنسيق بينها لصالح كل الدول العربية والصناعة البترولية .

ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC) منظمة حكومية عربية، وهي تقتصر في عضويتها على الأقطار العربية المنتجة للبترول وتتمتع بالشخصية القانونية الدولية وسلطة إتخاذ القرارات ، ولذا فإنها تشكل إطاراً موسسياً مناسباً لتنسيق السياسات النفطية وللتعاون والتكامل العربي على أوسع وأعمق مايمكن بين أعضائها . وقد أظهرت التطورات والأحداث المتتالية في المجال النفطي، وبشكل خاص اعتباراً من عام ١٩٧٣ ، أهمية الدور الفعال لمنظمة الأوابك التي أصبحت تضم الغالبية العظمى من الأقطار العربية المنتجة للبترول . وتمكنت نتيجة لذلك من أن تلقى بكل ثقلها على تطوير الأوضاع على الصعيدين الاقليمي والدولي ، وذلك بعد أن تحول البترول من مجرد وسيلة إلى ركيزة استراتيجية في العلاقات الدولية .

ثانياً :- حتمية التعاون والتكامل العربي في مواجهة سياسة "الإعتماد المتبادل الدولي" لتأمين وإستقرار امدادات الطاقة.

١- الدور المحورى للبترول في إطار "الاعتماد المتبادل الدولي"

يتخذ البترول موقعاً إرتكازياً في سياق الصراع العالمى ، ويعتبر أهم سلعة فى التجارة الدولية ، لأنه محور الإنتاج الصناعى والزراعى ويمثل أهم عنصر حيوى فى الحياه اليومية وفى الأنشطة العسكرية . ويعتبر البترول سلعة استراتيجية أكثر مما هو سلعة تجارية.وإنطلاقاً من هذا أصبحت الاعتبارات السياسية أكثر تحكماً فى البترول من الإعتبارات التجارية أو الإقتصادية البحتة. فمنذ الأربعينات والمحور الأنجلو امريكى يسعى إلى تحقيق "عالمية الطاقة" كمحاولة لفرض سيطرته على شئون البترول الدولية معتمداً فى ذلك على عنصرين : أولهما دور الكارتل العالمى للبترول ، وثانيهما الدول العربية النفطية بالخليج ، والتى أعلنت أن عليها التزاماً حضارياً للإنسانية يقضى بإستمرار امداد العالم بالبترول فى إطار "الإعتماد المتبادل الدولي".

فى أعقاب العدوان الثلاثى على مصر ، وبالتحديد فى شهر مارس ١٩٥٧ ، توقف تدفق بترول الشرق الأوسط إلى أسواقه فى أوروبا الغربية عبر منفذه التقليدى فى قناه السويس ، وخطى أنابيب بترول التابلين وشركة نفط العراق (I.P.C.) إلى شرقى البحر المتوسط.فى ذلك التاريخ التقى ممثلو ست دول أوربية (فرنسا ، ألمانيا الغربية ، ايطاليا، بلجيكا ، هولندا ، ولوكسمبرج) فى العاصمة الإيطالية روما لابرام معاهدتين تاريخيتين لإنشاء منظمتين إقليميتين هما :- السوق الأوربية المشتركة ، بنك الذرة .

وكان الهدف من إنشاء "السوق الأوروبية المشتركة" هو تكوين سوق كبيرة قابلة للإتساع تدريجياً ، ذات حدود حرة ، تدعم الإمكانيات الإقتصادية والإستراتيجية والسياسية لأعضائها مجتمعين ومنفردين . وكان الهدف من "بنك الذرة" هو تجميع الموارد الذرية لأعضائها ، لنشر إستخدام الطاقة الذرية فى مختلف الأغراض .

وكان الهدف الأساسى للمنظمتين معاً هو مواجهة وتلافى المتاعب الإقتصادية التى نشأت عن حرب السويس ، وتوقف الملاحة فى قناة السويس ، وخاصة فى مجال توفير إحتياجات الطاقة بتكلفة اقتصادية ، وتأمين امداداتها ، وتأكيد دورها فى التقدم الإقتصادى ، بالإضافة إلى إتخاذ خطوة إيجابية مدروسة نحو الوحدة الأوروبية التى دعا إليها عدد من السياسيين الأوروبيين منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية. ومن هؤلاء السياسيين الفرنسى جان مونيه الذى تبنى فعلاً إقامة أول منظمة أوروبية ذات تكوين فيدرالى وهى "اتحاد الفحم والصلب" التى أبرمت معاهدتها فى باريس عام ١٩٥٢ بين ست دول أوروبية . وكان الهدف من هذا الإتحاد هو تجميع موارد أوروبا الغربية من هاتين السلعتين الإستراتيجيتين كخطوة أولى لتجميع وتنمية المصالح المشتركة ، والإمكانيات الأوروبية الإقتصادية ، وكنواة لتعاون أوروبى أوسع ومتزايد فى المستقبل .

لقد أدركت دول السوق الأوروبية المشتركة أبعاد أهم المشاكل التى تواجهها ، وهى مشكلة الطاقة ، فهى من أكبر المناطق الصناعية فى العالم ، ومع ذلك كانت لاتنتج من الطاقة إلا مايشبع جزءاً يسيراً من إحتياجاتها منها . فقد كانت تفتقر إلى مصادر بترولية ، فى الوقت الذى كانت فيه أكبر سوق مستوردة للبترول (لم تكن بريطانيا قد إنضمت بعد إلى السوق ، ولم يكن بحر الشمال قد ظهر كأحد مناطق إنتاج البترول الرئيسية) ، وكانت دول السوق تواجه أيضاً مشكلة القوى الكهربائية .

وقد واجهت أوروبا الأزمة الناشئة عن العدوان الثلاثى على مصر ، والتى إستنزفت أرصدتها من العملات الأجنبية والذهب لاضطرارها إلى استيراد البترول من الولايات المتحدة الأمريكية وشراء خامات الشرق الأوسط المنقولة بحراً حول رأس الرجاء الصالح ، مع تضاعف فئات النقل ، وبالتالى إرتفاع أسعار وارداتها إرتفاعاً حاداً . وقد ألحق إضطراب امدادات البترول وإرتفاع تكاليفها أضراراً بالغة بالاقتصاد الأوروبى .

ولقد كان تأمين إمدادات منتظمة ومأمونة من الطاقة وبتكلفة إقتصادية ، هو الأساس الذى بنيت عليه فكرة تكوين "إتحاد الفحم والصلب" وتوقيع معاهدتى مشروع "السوق الأوروبية المشتركة" و"بنك الدرة" ، وذلك بهدف تجميع وتدعيم المصالح المشتركة والعمل على تنمية القدرة الأوروبية الإقتصادية الذاتية فى مواجهة القوى الإقتصادية المختلفة . وبالرغم من وضع وظروف وإرتباطات بريطانيا ، الذى أخر إنضمامها إلى السوق الأوروبية المشتركة عدة سنوات ، إلا أن حرصها على الحفاظ على كيانها وتقدمها الإقتصادى دفعها إلى اللحاق بركب دول السوق . ولحق به أيضاً عدد آخر من الدول الأوروبية ، وتضاعف عدد أعضاء السوق . كما أن هذه المعاهدات بالإضافة إلى كونها وسائل فعالة للنهوض بالإقتصاد ، فإنها ستفتح آفاقاً جديدة للتعاون فى جميع المجالات . وبالنسبة لمجال الطاقة فقد أتاحت هذه المعاهدات لهذه الدول الأوروبية وقتها ، أن تنتج حوالى ثمن إنتاج العالم من الكهرباء ، وسبع إنتاجه من الفحم ، والأهم من ذلك توحيد سياستها للطاقة تجاه الدول المصدرة ، مما دعم موقفها التفاوضى فى سوق البترول العالمى .

ويعتبر البترول ، بسعره الرخيص وإنتاجه الوفير ، من الأسباب الرئيسية للإنتعاش الإقتصادى فى الدول الصناعية وذلك منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٧٣ . وعندما نشبت حرب الشرق الأوسط فى أكتوبر ١٩٧٣ قررت منظمة الأقطار المصدرة للبترول إستخدام سلاح البترول فى المعركة . واستنادا على هذا القرار تمكنت الأوبك (OPEC) ، من جانب واحد ولأول مرة فى تاريخ العلاقات البترولية الدولية ، أن تنفرد بإتخاذ قرار بزيادة أسعار البترول ليتحول سوق البترول العالمى إلى سوق للبائع بعد أن ظل على مدى أكثر من نصف قرن سوقاً للمشترى . وإستطاعت أوبك ، وللعرب فيها الوزن الأثقل (من حيث العدد ومن حيث حجم الإحتياطى والإنتاج والصادرات) أن تحدد من جانب واحد سعر البترول ومعدلات العرض . وبذلك إنتهى عصر الطاقة رخيصة الثمن وسيطرت الأوبك على سوق البترول العالمى وتضاعفت الأسعار فجأة أربع مرات وتضاعفت العائدات البترولية العربية عشر مرات فى خلال سنوات قليلة، كما تضاعفت الفوائض البترولية . ومن يمتلك هذه الفوائض يمتلك معها قوة إقتصادية ضخمة مؤثرة فى سوق المال والنقد العالميين بصحبها قوة سياسية وإستراتيجية . وهذا هو مادعى الإستراتيجيين العالميين إلى تصنيف العرب فى المرتبة السادسة على المستوى العالمى ، بعد القوى العظمى الخمس : الولايات المتحدة الإمريكية ، الإتحاد السوفيتى ، وأوروبا الغربية ، واليابان والصين .

وكنتيجة لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وإرتفاع أسعار البترول تضاعفت تكلفة واردات أوروبا وباقى الدول الصناعية إلى أربعة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب ، بالإضافة إلى مخاوف الندرة وإضطراب امدادات النفط . ولكن هذه الدول تمكنت من مواجهة ذلك والتغلب عليه باتباع سياسات مشتركة من خلال التكتلات السابق إنشاؤها والتى تجمعها كمنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية ، والسوق الأوروبية المشتركة .

ونجحت الدول الأوروبيةفى إمتصاص حجم كبير من الفوائض المالية لدول أوبك وبخاصة الدول العربية فى شكل ودائع وإستثمارات بدول السوق ، وبمبيعات السلاح ، وإقامة مشروعات ضخمة فى دول الأوبك ، ونشر الإستهلاك الترفى بها كى تتحول إلى سوق رئيسية لمنتجات وسلع المجموعة الأوروبية فى ظل سياسة "الإعتماد المتبادل الدولى" .

أما الدور اليابانى فى مواجهة إرتفاع أسعار البترول فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ فقد تأثر بالوضع المنفرد لليابان باعتبارها قوة إقتصادية دولية تفتقر للمواد الخام وبخاصة الطاقة ، مما يجعل إقتصاد التصدير يمثل أهم مقومات أمنها القومى حتى تتمكن من إستيراد البترول . كذلك فهى من أكثر الدول الصناعية تعرضاً للتدهور العنيف بسبب تذبذب امدادات المواد الخام ومصادر الطاقة . نتيجة ذلك ، تحركت اليابان فى محورين . المحور الإقتصادى من خلال نمو دور شركاتها البترولية ونشاطها فى دول الخليج العرب وزيادة حجم صادراتها لدول الأوبك وعلى وجه الخصوص الدول العربية . وتمثل المحور الثانى فى ترشيد الإستهلاك من الطاقة .

وقد إستمد الدور الأمريكى لمواجهة إرتفاع أسعار البترول أهميته من عدة حقائق نوجزها فيما يلى :-

- الولايات المتحدة الأمريكية مصب لجانب ملموس من حركة البترول العالمية .
- أمريكا هى الموطن الرئيسى لمعظم شركات البترول الكبرى التى تمارس تأثيرها غالباً إنطلاقاً من القرارات السياسية والإقتصادية للحكومة الامريكية.
- الوزن القيادى لأمريكا باعتبارها المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة .

وقد تضمنت الإستراتيجية الأمريكية محاور بارزة من أهمها :

- العمل على إستعادة المعسكر الغربى هيمنته على شئون البترول العالمية بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة .
- تحجيم دور منظمة الأوبك .
- العمل على ترسيخ سياسة "الإعتماد المتبادل الدولى" عن طريق تشجيع إستثمار الفوائض البترولية للدول العربية فى الأسواق الغربية فى شكل ودائع طويلة الأجل وسندات وأوراق مالية .الأمر الذى حقق للدول الصناعية المستوردة للنفط هدفاً مزدوجاً ، هو تأمين إمدادات الطاقة وتحقيق مصالحها الإقتصادية وتنشيط سياسة تدوير البترو دولار .
- اعتبار "أمن الطاقة" وتدفق بترول الشرق الأوسط إلى أوروبا واليابان وأمريكا محوراً رئيسياً للأمن القومى الأمريكى .
- إعادة رسم خريطة الطاقة بالشرق الأوسط .
- الإهتمام بتشجيع سياسات الحفاظ على الطاقة وترشيد إنتاجها واستخدامها .
- الإهتمام بتطوير مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

مما سبق يتضح لنا التقاء مصالح أمريكا واليابان ودول أوروبا الغربية عند مقولة حتمية انتهاج سياسة "الإعتماد المتبادل الدولى".والواقع أن هذه السياسة كما فهمها الغرب وأرادها وطبقها أصبحت الشكل الجديد للإستعمار والأداة التى تمكنت فعلاً من قلب موازين القوى لصالح الدول الكبرى المستهلكة للبترول ، وتقليص دور الأوبك واقتلاع حلم الدول النامية فى إحداث تغيرات جذرية فى النظام الإقتصادى العالمى الراهن .

وإذا كان إنخفاض أسعار البترول ، منذ أوائل الثمانينات وحتى الآن ، قد أدى إلى إنتقال الموارد الحقيقية من الدول العربية المصدرة للبترول إلى الدول الصناعية المستهلكة له ، فإن عدداً كبيراً من هذه الدول المصدرة للنفط قد إتخذ إجراءات

حازمة للحد من الواردات وضغط الإنفاق وذلك لإحداث التكيف المطلوب لخفض العجز في ميزان المدفوعات . وقد ترتبت على ذلك آثار إنكماشية في الدول الصناعية المتقدمة وإنخفضت بالتالى المعونات المالية إلى الدول النامية ومن بينها الدول العربية .

وعلى الرغم من قيام معظم الدول العربية باتباع برامج تصحيحية قاسية ، إلا أن معدلات الدين الخارجي واصلت إرتفاعها . ولم يكن ذلك نتيجة لمزيد من الاقتراض ، بل نتج أيضاً عن الإنخفاض الكبير في حصيلة الصادرات البترولية ، وإنخفاض معدل الزيادة في الناتج المحلى الإجمالى عن معدل الزيادة في الدين الخارجي .

إن نتائج المواجهة بين الدول المصدرة للبترول والدول المستهلكة له كان لصالح الدول المستهلكة ولم يكن يعنى نهاية الأوبك ، ولكنها كانت جولة مؤلمة تأكد فيها للدول العربية المصدرة للبترول أنه لابديل لها عن وحدة الصف لمواجهة التكتلات والتجمعات الإقليمية والعالمية . والأهم من ذلك تجاوز سياسات هذه الدول سياسة الدولة الواحدة ، الى سياسات مشتركة واقعية تمهد لمواجهة مصيرية جديدة مع الدول الصناعية المستهلكة للبترول . . . مواجهة تمكنها من تخطى مرحلة التبعية الإقتصادية .

٢ - حتمية التعاون والتكامل الإقتصادى العربي في مواجهة النظم الإقتصادية ذات الطابع الإتحادى

لقد إستمر العداء بين فرنسا وألمانيا لأجيال طويلة ، وقبل ذلك إستمر العداء بين بريطانيا وفرنسا لسنوات طويلة ، ولكن هذه الدول وجدت أن من

مصلحتها أن تنضم فى نظام إقتصادى ذى طابع إتحادى ، فلم تتردد فى ذلك وتناست أحقادها وخلافاتها السابقة . وإذا كانت دول السوق الأوروبية المشتركة - على كثرة تعداد شعوبها، واختلاف مشاربها ، ولغاتها ، وأجناسها، وطباعها - قد وجدت أن كل دولة منها على انفراد لن تتمكن من تحقيق أى تقدم فى المجال الإقتصادى ، وخاصة فى مجال القوى اللازمة لتقدمها واللازمة لإشباع إحتياجاتها المتزايدة من الطاقة إلا بالتنسيق والتعاون لبناء هيكل إقتصادى متكامل جديد . وبعد أقل من عامين، فى عام ١٩٩٢ ، سوف يعلن عن قيام "أوروبا الموحدة" اقتصادياً ومالياً وتجارياً ، مع خلفية سياسية قوية تجمع دول السوق الأوروبية المشتركة بصورة تتعامل بها أوروبا بلغة واحدة فى مواجهة كافة دول العالم .

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلنطى ، أعلنت فى مطلع عام ١٩٨٩ اتفاقية حرية التجارة بين الولايات المتحدة وكندا . وقد إتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى التكتلات والكيانات والأسواق الكبيرة ، بالرغم من أنها أكبر قوة إقتصادية فى العالم . إن أوضاع صناعة البترول فى الولايات المتحدة الأمريكية تجعلها حريصة على تأمين امداداتها البترولية فى المستقبل وخاصة عن طريق المصادر القريبة منها فى كندا والمكسيك والكاريبى .

وبالنسبة لمجموعة دول أوروبا الإشتراكية ، فإن منظمة "الكوميكون" تعمل على تطوير فعالياتها ودعم وتوسيع نطاق تعاملاتها. ولايخفى علينا أثر التغيرات السياسية الجذرية فى دول أوروبا الشرقية وتحررها من الإقتصاد المركزى الموجه، ومانتبع ذلك من إمكانيات وحدة المانيا بشطريها فى مطلع التسعينات ، وتدفق معونات أوروبا الغربية إلى أوروبا الشرقية، والإتجاه إلى بناء هياكل إقتصادية جديدة وكيانات وأسواق كبيرة .

كذلك أيضاً إتجهت الدول الآسيوية القوية إقتصادياً كاليابان وتايوان وسنغافورة وكوريا إلى دعم وتوسيع نطاق تعاملاتها .

ولقد وضح جلياً أن العالم يتجه أكثر من أى وقت مضى ، ناحية التكتلات والكيانات الكبيرة . وتقوم هذه التكتلات على قاعدة إقتصادية ، وتحركها مبررات إقتصادية - ولكن هذه المبررات تدفع عادة ، بعد ذلك ، إلى توجهات سياسية، وتوازنات دولية تعتمد على تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ . ومن الواضح أن قيام السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من التجمعات الإقليمية سيؤدى إلى إيجاد معطيات جديدة فى الأسواق العالمية ومنها سوق البترول العالمى .

وإذا كان هذا واضحاً جلياً ، فقد كان لزاماً على الدول العربية الأربع : مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية أن تدخل فى تجمع يهدف إلى تحقيق أعلى مستوى من التنسيق والتعاون والتكامل والتضامن فيما بينها، بل والسعى لبلوغ هدف أشمل وأوسع نحو تحقيق السوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية العربية . فكان إعلان تأسيس مجلس التعاون العربى فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ .

ولاشك أن العلاقات بين دول مجلس التعاون العربى ، ودول مجلس التعاون الخليجى ، ودول إتحاد المغرب العربى سيسودها التعاون والتنسيق بحيث يمكن تحقيق وحدة عربية إقتصادية وسوق عربية موحدة ، على أسس تحقق صالح الأمة العربية كلها . وبالنسبة لتحقيق أهداف التكامل والتجمع والوحدة الإقتصادية العربية ، سواء فى دول مجلس التعاون العربى ، أو مجلس التعاون الخليجى ، أو إتحاد المغرب العربى ، فإن قطاع البترول العربى هو القطاع الإقتصادى الرائد ، وهو أفضل أساس للتكتل .

إن أهمية قطاع البترول بالنسبة للوطن العربى تفوق أهمية صناعتى الفحم والصلب بالنسبة لأوروبا ، وقد بدأت بهما خطوات الوحدة الأوروبية . فالبترول هو أهم مصدر للطاقة ليس فى البلاد العربية فحسب ، بل فى العالم أجمع ، فضلاً عن أنه المصدر الأساسى للصناعة البتروكيماوية والتى تفوق أهميتها فى الإقتصاد العالمى والتجارة الدولية أهمية صناعتى الفحم والصلب فيهما .

ويمكن للبترول أن يلعب دوره الكامل فى أى وحدة إقتصادية عربية من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين صناعاته فى البلاد العربية ، ومن خلال إتباع سياسة مشتركة وذلك لتحاشى التنافس القائم حالياً فى أسواق البترول العالمية ، ولمواجهة سياسات طاقة عالمية موحدة .

٣ - سياسة الإعتماد المتبادل العربى

إن التفاوت القائم بين الأقطار العربية ، وبخاصة التفاوت على النطاق الجغرافى الذى يمتد من المحيط الأطلسى حتى الخليج ، وعلى المستوى السكانى ، يخلق نوعاً من التنوع فى الحياه الإقتصادية . فكبار منتجى النفط فى الوطن العربى مثل المملكة العربية السعودية والعراق ، موجودون إلى جانب صغار المنتجين كالبحرين والعالم العربى يضم أقطاراً ذات إقتصاد متنوع كالجزائر وسورية والعراق ومصر ، وأقطار ذات إقتصاد بترولى محض كالكويت وقطر . وهناك أقطاراً عربية ذات كثافة سكانية عالية كمصر تحاذى أقطاراً قليلة السكان كالامارات العربية المتحدة . لكن هذا التنوع يخلق علاقات من الإعتماد المتبادل تزيدها رسوخاً المصالح المشتركة والمصير والإنتماء للحضارة العربية والإسلامية نفسها .

ولقد كانت الطبيعة العابرة للثروات النفطية ، باعتبار البترول من مصادر الطاقة الناضبة ، أساساً لإقامة تعاون عربى لتنسيق السياسات البترولية

بهدف تنويع إقتصاديات الدول العربية والقيام بمسئولياتها تجاه الأجيال المقبلة ، وذلك بإستثمار العوائد النفطية فى مشاريع مربحة إقتصادياً تهدف إلى ترقية الإنسان العربى إقتصادياً وإجتماعياً .

وعلى صعيد الوطن العربى ، فإنه يوجد اتجاه متزايد لفهم التعاون الإقتصادى بمفهوم أكثر عمقاً على أساس أن يتجاوز التعاون والتنسيق العربى الإشتراك فى مشروعات مشتركة لكى ينفذ إلى الغاية النهائية منه وهى التكامل فى مرحلة أولى ثم الإندماج الإقتصادى الذى يستهدف تقليل الفروق عن طريق تنمية متناسقة تعتمد على الإستخدام الأنسب (الأمثل) لجميع الطاقات الإقتصادية والمالية والإنسانية بعد ذلك .

إن تحقيق التكامل البترولى العربى يعمل على تدعيم طاقة الإقتصاد العربى وإمكانية مواجهة النتائج الإقتصادية لعدم الإستقرار فى سوق البترول العالمى وإنخفاض أسعاره . وهذا التكتل سيؤدى دوره فى التعرف على وتوفير مجالات مناسبة لإستثمار العوائد النفطية ، وإمكانيات توفير وتحقيق الإعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين ، ذلك لأن صناعة البترول العربية تعتمد على التصدير . هذا فضلاً عن أن البترول يكاد يكون المصدر الوحيد للطاقة فى البلاد العربية ، بما فيها دول مجلس التعاون العربى ، بجانب دوره البارز كمصدر أساسى بين مصادر الدخل القومى فى معظم البلاد العربية، ولاتخفى أهميته العظمى فى مجال الأمن القومى .

ولاشك أن هناك مشاريع كثيرة تحتم التعاون بين الدول العربية تلبية لضرورات التقدم بين أقطار يمتلك بعضها الطاقة بمختلف أنواعها ،

وأقطار يستهلكون الطاقة ، وآخرون يمتلكون موارد وامكانيات ، وخاصة فى مجال الكوادر الفنية والخبرات المتقدمة التى من شأنها أن تكمل إحتياجات الأقطار العربية الأخرى ، مالكى ومستهلكى الطاقة ، ويكون التعاون بالتالى ، ضرورة حتمية

من هنا تبرز أهمية أن تتبنى الدول العربية إستراتيجية واضحة شاملة فى مجالات الطاقة والإستثمارات .

ثالثاً :- الدور المحورى للأوابك فى تحقيق التوازن فى أوضاع الطاقة عربياً وعالمياً مع التركيز على الإمكانيات البترولية لدول مجلس التعاون العربى

١ - تطور أسعار النفط الخام وتأثيرها على العوائد النفطية للدول العربية

مما سبق يتضح أن إعلان تأسيس مجلس التعاون العربى فى ١٦ فبراير ١٩٨٩ ليضم مصر والعراق والأردن والجمهورية العربية اليمنية يهدف أساساً إلى تحقيق أعلى مستوى من التنسيق والتعاون والتضامن والتكامل فيما بين الدول الأعضاء ، والإرتقاء بها وفق الظروف والامكانات والخبرات . ولقد كان المدخل الأساسى للتجمع الرباعى إقتصادياً فهو يهدف - فى المقام الأول - إلى التعاون فى المجالات الإقتصادية . وقد إختارت دول المجلس - وفقاً لميثاقه - أسلوب تنسيق السياسات على مستوى قطاعات الإنتاج والخدمات ، وتشجيع الإستثمارات والمشاريع العربية المشتركة . ذلك لأن التكامل الإقتصادى العربى السليم يعنى التنسيق والتعاون والتكامل عبر السياسات أولاً . ويحتل قطاع البترول والطاقة مكان الصدارة على رأس قائمة القطاعات الإقتصادية الرائدة الواجب البدء بها لتحقيق أهداف تأسيس مجلس التعاون العربى وذلك لأهمية

البترول كأهم مصدر للطاقة فى العالم العربى بالإضافة إلى أهميته كمصدر رئيسى للدخل القومى .

ولمجلس التعاون العربى تمثيل قوى ومؤثر فى منظمتى البترول اللتين تجمعا الأقطار المصدرة للبترول (أوبك ، وأوابك) . وتضم منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك OPEC) والتى أنشئت عام ١٩٦٠ ثلاثة عشر قطراً منها سبعة أقطار عربية هى : الإمارات العربية المتحدة ، والجزائر ، والمملكة العربية السعودية ، والعراق، والكويت والجماهيرية العربية الليبية وقطر . والعراق عضو بارز ذو تأثير فعال فى الأوبك . ومن الجدير بالذكر أنه بعد إنضمام العراق إلى مقررات مجلس وزراء أوبك فى نوفمبر ١٩٨٨ (ظل العراق نحو عامين لايدخل ضمن نطاق سقف وحصص إنتاج أوبك لظروف الحرب مع ايران) تحقق إستقرار نسبى فى سوق البترول العالمى واستعادت أوبك بعض قوتها السابقة، وتحقق تحسين ملموس تدريجى فى أسعار البترول . والعراق ومصر عضوان بارزان فى منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك OAPEC) .

وتتبع أوبك نوعين من الإجراءات من أجل تحقيق التوازن بين العرض والطلب العالمى على النفط ، هما تحديد الإنتاج وتحديد الأسعار . ولقد بدأت أوبك فى تحديد كميات الإنتاج منذ أوائل عام ١٩٨٢ ،كما بدأت فى تخفيض الأسعار الرسمية منذ الربع الأول من عام ١٩٨٢ (اتفاقية لندن) .وتسببت تلك الإجراءات فى تخفيض الإنتاج فى الحقول القديمة والهامشية ذات الكلفة العالية فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا ، وتزايد الرغبة لدى بعض الدول المنتجة خارج أوبك فى ضرورة التعاون معها للحيلولة دون إغراق السوق النفطية . وكانت الدول الأعضاء فى الأوبك قد تخلت مؤقتاً فى عام ١٩٨٦ عن دورها فى المحافظة

على الموازنة بين المعروض من النفط والطلب عليه ، تاركة عوامل السوق الآتية للسيطرة على الأسعار ، فانهارت أسعار النفط بصورة لم تشهدها من قبل كما يتضح من الجدول رقم ٢٥) ، ويبين الجدول رقم ٢٦) تطور أسعار النفط الخام خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٧) .

وقد عادت الدول الأعضاء في الأوبك إلى الالتزام بدورها مرة أخرى واتفقت عام ١٩٨٧ على تحديد السعر الرسمي بثمانية عشر دولار للبرميل ، وتعيين سقف لمجمل إنتاج أوبك بمقدار ١٥ر٨ مليون برميل يومياً . فكان من جراء ذلك أن تحقق إستقرار نسبي للأسعار في سوق البترول العالمي خلال عام ١٩٨٧ نتيجة إتخاذ أوبك اجراءات تحديد الإنتاج والأسعار،وعلى الرغم من ذلك ، فإن فائض الامدادات لايزال يمثل الصفة الغالبة للأسواق النفطية ، حيث يندر أن تزيد الأسعار الفورية عن الأسعار الرسمية . بل إن الأسعار السائدة تكون عادة أقل من السعر الرسمي الذى أصبح لايسرى إلا على كمية قليلة نسبياً من الإنتاج . إذ أنه على أساس المعدلات الحالية للإنتاج والتسويق ، وإذا استثنينا الكميات المخصصة للإستهلاك المحلى، تقدر صادرات النفط بالأسعار الرسمية بحوالى ٤ مليون برميل يومياً ، كما تقدر الصادرات بالأسعار المرتبطة بالسوق بحوالى ١٠ مليون برميل يومياً .

ويشير هذا الوضع إلى أن الدول المنتجة ،في ظل فائض العرض من النفط ، تحاول الإبقاء على كمية المبيعات ثابتة ، فيتم إعادة التوازن عن طريق إنخفاض الأسعار الفورية ، التى تصبح عندئذ عامل ضغط على الأسعار الرسمية . وقد أصبحت هذه الظاهرة واضحة في أواخر عام ١٩٨٧ حيث إنخفضت الأسعار الفورية بنسبة ملموسة عن الأسعار الرسمية (شكل رقم٢٦) .

وبجدر الإشارة إلى أن أسعار النفط الفورية أو الرسمية هى إسمية ومقوّمة بالدولار ، الأمر الذى يعنى أن المردود الإقتصادى لتصدير النفط يتأثر بتأرجح

جدول رقم(٢٦)

تطور أسعار النفط الخام خـــــــــــــلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٧)

الوحدة : .(بالدولار للبرميل)

السنة	السعر الرسمى	السعر الحقيقى بدولار ١٩٧٣
١٩٨٧	١٧ر٤٠	٦ر٤٤
١٩٨٦	١٣ر٥٠	٥ر٥٨
١٩٨٥	٢٦ر٥٠	١٢ر٧٢
١٩٨٤	٢٧ر٥٠	١٣ر٣٩
١٩٨٣	٢٨ر١٠	١٣ر٣١
١٩٨٢	٣١ر٠٠	١٤ر٣٥
١٩٨١	٣٤ر٣٠	١٥ر٦٥
١٩٨٠	٣٠ر٥٠	١٣ر٩٤
١٩٧٩	١٨ر٦٠	٩ر٤٣
١٩٧٨	١٢ر٩٠	٧ر٣٢
١٩٧٧	٤ر٨٠	٨ر٤٧
١٩٧٦	١١ر٧٠	٨ر٠٢
١٩٧٥	١٠ر٩٠	٧ر٩٢
١٩٧٤	١١ر٢٠	٩ر١٩
١٩٧٣	٢ر٧٠	٢ر٧٠
١٩٧٢	١ر٩٠	٢ر١٨
١٩٧١	١ر٧٠	٢ر١٦
١٩٧٠	١ر٣٠	١ر٧٠

* السعر الجارى لبرميل النفط مقسوماً على الرقم القياسى لصادرات المنتجات الصناعية (محتسبة بالدولار على أساس عام ١٩٧٣ = ١٠٠)

المصدر :- منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٨ .

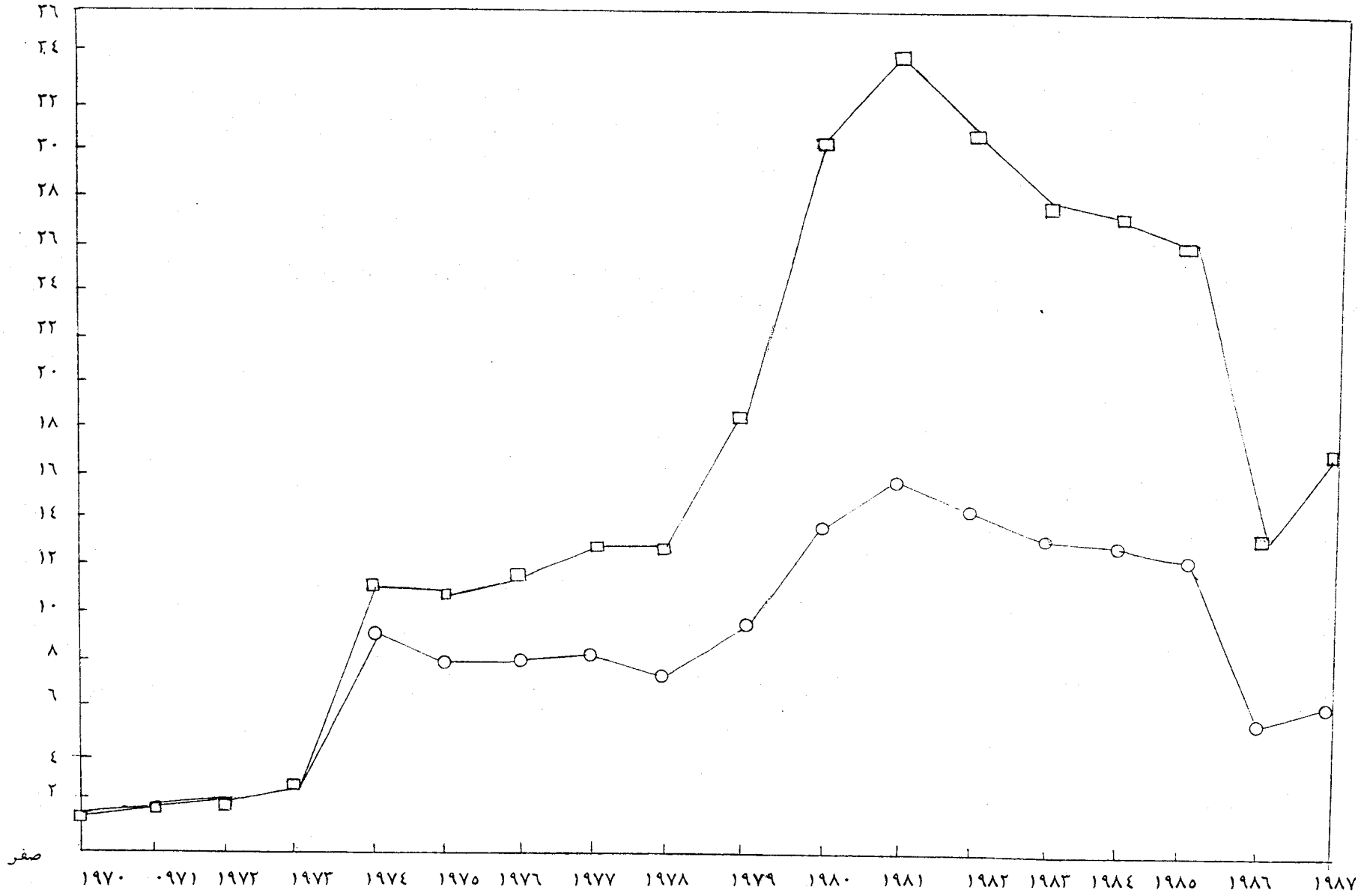

المصدر :- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٨ .

شكل رقم (١) تطور السعر الاسمى والسعر الحقيقى للنفط الخام خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٧)

سعر صرف الدولار ، بالإضافة إلى معدلات التضخم فى بلدان الشركاء التجاريين لمصدرى النفط . وتختلف وجهات النظر حول العلاقة بين الدولار والتطورات فى السوق النفطية ، بسبب الدور الكبير الذى تلعبه أنماط التجارة الخارجية فى هذا الصدد .

وبشكل عام يمكن تقدير السعر الحقيقى للنفط مقيماً بالدولار إستناداً إلى مؤشر أسعار السلع المصنعة فى التجارة الدولية مقيمة بالدولار أيضاً . وباعتبار سنة ١٩٨٦ أساساً ، فإن السعر الحقيقى للنفط إرتفع بأقل من دولار فى عام ١٩٨٧ مقارناً بإرتفاع سعره الإسمى بحوالى أربعة دولارات . كما أن الهبوط فى سعر برميل النفط عام ١٩٨٦ كان أقل حدة حيث بلغ نحو ٧ دولار بالسعر الحقيقى مقارناً بإنخفاض بلغ ١٢ دولار بالسعر الإسمى .

وبالنظر إلى تطور أسعار النفط الحقيقية (على أساس عام ١٩٧٣) منذ بداية السبعينات ، يلاحظ أن مستوى السعر فى عام ١٩٨٧ بلغ نحو ٦ر٤٤ دولار للبرميل مقابل نحو ٩ر١٩ دولار للبرميل فى عام ١٩٧٤ . ويوضح الشكل (١) أن السعر الحقيقى للنفط تأرجح فى حدود ضيقة خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) لم تتجاوز الثلاثة دولارات بين أعلى وأقل سعر. وفى عام ١٩٨٦ وصل السعر الحقيقى إلى مايعادل ٦٠ فى المائة من مستواه فى عام ١٩٧٤ ، وإرتفع فى عام ١٩٨٧ ليصل إلى نحو ٧٠ فى المائة من السعر فى عام ١٩٧٤. ونظراً لبطء النمو فى إستهلاك النفط ، وإستمرار نمو امدادات النفط من خارج أوبك ، فإن التوقعات تشير إلى أن المستوى السائد حالياً لأسعار النفط سوف يستمر حتى أوائل التسعينات .

ويلعب البترول دوراً أساسياً فى نمط التطور والتنمية الإقتصادية والإجتماعية فى العاملم العربى ، حيث تعتبر العوائد النفطية مصدراً رئيسياً للدخل القومى . وقد ساعد إرتفاع الإيرادات النفطية على تحقيق إنجازات ضخمة فى الدول العربية النفطية شملت تطوير الهياكل الأساسية ، والتوسع فى قطاعات الإنتاج السلعى كالصناعات التحويلية والزراعية ، إضافة إلى تطوير قطاع البترول والطاقة ذاته من حيث التقنيات والتنظيم والإدارة والصناعات والخدمات المرتبطة به .

وقد إستفادت الدول العربية غير النفطية من الإنتعاش المالى للبلدان النفطية ، عن طريق العون والدعم الإنمائى من تلك البلدان ، وإنتقال رؤوس الأموال والتحويلات النقدية للعاملين،من الدول النفطية إلى الدول غير النفطية ، بالإضافة إلى إنشاء عدد من المشروعات العربية المشتركة ، ومؤسسات العمل العربى المشترك التى تهدف إلى دعم وتوطيد علاقات التعاون بين البلدان العربية فى كافة المجالات .

كما مكنت الوفرة المالية من دعم الأطر المؤسسية للعمل العربى المشترك، من خلال تأسيس العديد من المنظمات العربية المتخصصة ، والإتحادات النوعية والمهنية ، ومؤسسات ومشروعات واتفاقيات وبرامج العمل العربى المشترك، وزيادة دعم وفعالية الموجود منها ، وتزايد الإهتمام بالتنسيق الزراعى والصناعى وتنسيق السياسات النفطية والتركيز على توطيد العلاقات وتعزيز المصالح المتبادلة والمشتركة بين البلدان العربية فى كافة المجالات والقطاعات .

إلا أن الإنخفاض المتواصل لأسعار النفط فى السوق العالمية خلال الثمانينات بالاضافة إلى إنخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية للدول الصناعية حمل فى طياته انعكاسات خطيرة على الدول العربية التى لاتزال تعانى من تدهور

ايراداتها النفطية . ويبين الجدول رقم(٢٧) تطورالعوائد النفطية للدول العربية خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨) . ويلاحظ الإنخفاض المتواصل فى هذه الايرادات من ٢ر٢١٦ مليار دولار امريكى عام ١٩٨٠ إلى ٢ر٦٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ ، أى مايمثل نحو ٢ر٢٩٪ فقط مما كانت عليه هذه الإيرادات فى عام ١٩٨٠ . كما شهد عام ١٩٨٦ تدهور حاد فى هذه الإيرادات للدول العربية وصل إلى ٢ر٥٤ مليار دولار أى مايمثل نحو ٢٥٪ فقط من هذه الإيرادات عام ١٩٨٠ ، إلا أن الوضع تحسن قليلاً خلال عام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ . كما يتضح من الجدول رقم(٢٧) أن جميع الأقطار العربية النفطية أعضاء فى الأوابك فيما عدا سلطنة عمان . وقد بلغت الإيرادات النفطية للأقطار العربية الأعضاء فى الأوابك فى الأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ نسبة ٢ر٢٤٪ ، ٧ر٢٩٪ ، ٢ر٢٨٪ على التوالى مقارنة بمثيلتها من الايرادات فى عام ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من حدوث تحسن مؤقت فى العوائد النفطية للأقطار العربية الأعضاء فى الأوابك فى عام ١٩٨٧،إلا أن هذه العائدات قد إنخفضت مرة اخرى فى عام ١٩٨٨ ووصلت إلى حوالى ٦٠ مليار دولار وهى أقل بنسبة ٥٪ عن الإيرادات النفطية لعام ١٩٨٧ .

ولهذه المقارنةالعديد من الدلالات التى تؤثر بشكل أساسى على إستمرار جهود البلدان العربية فى إنجاز أهدافها التنموية . فقد كان عام ١٩٨٠ يمثل نهاية فترة إرتفعت فيها العوائد النفطية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل . وكانت التوقعات آنذاك تشير إلى إستمرار المستويات العالية من الدخل ، وأن أى إنخفاض سيكون مؤقتاً ، وقد شجع على هذا الإعتقاد ماحدث فى أوائل العقود الثلاثة الماضية،ففى أوائل الخمسينيات زادت الإيرادات نتيجة لإرتفاع حصة الحكومة لكل برميل من النفط بعد تطبيق مايسمى بمناصفة الأرباح ، الذى تزامن مع التوسع الكبير فى إنتاج النفط العربى ، وفى بداية الستينيات إستمرت الزيادة فى الصادرات العربية

جدول رقم (٢٧)

تطور العوائد النفطية للدول العربية خلال الفترة(١٩٨٠ - ١٩٨٨)

(مليار دولار امريكي)

الدولة / عام	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الإمارات	١٩ر٥	١٨ر٣	١٤ر٥	١١ر٤	١٢ر٤	١٢ر٥	٦ر١	٧ر٩	٦ر٦
البحرين	٣ر٢	٣ر٩	٣ر١	٢ر٦	٢ر٧	٢ر٤	١ر٨	١ر٨	١ر٨
تونس	١ر١	١ر٣	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٤
الجزائر	١٢ر٦	١٣ر٠	١٠ر٨	٩ر٥	٩ر٢	٨ر٢	٤ر٠	٨ر٩	٨ر٠
السعودية	١٠١ر٤	١١١ر٥	٧٣ر٣	٤٤ر٨	٣٦ر٣	٢٧ر٥	٢٠ر٠	١٧ر٦	١٧ر٧
سورية	١ر٣	١ر٣	١ر٠	١ر٠	٠ر٩	٠ر٨	٠ر٤	٠ر٦	٠ر٥
العراق	٢٦ر١	١٠ر٤	١٠ر١	٩ر٧	١١ر٢	١٢ر٥	٦ر٦	١١ر٦	١١ر٧
عمان	٣ر٣	٤ر٤	٤ر١	٤ر٢	٣ر٩	٤ر٧	٢ر٥	٣ر٥	٣ر٠
قطر	٤ر٥	٥ر٥	٤ر٢	٣ر٠	٤ر٢	٣ر٢	١ر٦	١ر٨	١ر٥
الكويت	١٨ر٤	١٤ر٢	٩ر١	١٠ر١	١١ر٠	٩ر٧	٤ر٩	٤ر٦	٦ر٣
ليبيا	٢١ر٩	١٤ر٧	١٣ر٧	١١ر١	١١ر١	١٠ر٩	٥ر٠	٦ر٣	٦ر٠
مصر	٢ر٠	٢ر١	٢ر١	١ر٨	١ر٩	٢ر٦	١ر١	١ر٦	١ر٥

المصدر :

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، "تقرير الأمين العام السنوى الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر"، ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ للدول الأعضاء في الأوابك .

(٢) وزارة المالية والإقتصاد الوطنى بالمملكة العربية السعودية

3) Petroleum Economist, July 1987, P.256.

4) MEED, 2 Jdnuary 1988, P.7.

إثر الإكتشافات الهامة فى ليبيا والجزائر ، فى الوقت الذى إستقر فيه دخل الحكومات من البرميل عقب تأسيس منظمة أوبك . وتميز مطلع السبعينيات بزيادة ملموسة فى الطلب العالمى على النفط العربى ، وما تلا ذلك من رفع للأسعار ولذلك فلم يكن مستغرباً أن يسود الإعتقاد بأن الإنخفاض فى الايرادات النفطية لم يكن سوى حدث عابر ، ستعقبه فترة من الإنتعاش النفطى .

وقد أدى التدهور الحاد فى الإيرادات النفطية إلى إنخفاض الإنفاق الحكومى، الذى مايزال يمثل المحرك الأساسى لعملية التنمية فى الدول العربية . خاصة وأن المصادر البديلة للإيرادات الحكومية لاتزال ضئيلة نسبياً . كما أن التوسع الكبير فى الإستثمارات خلال عقد السبعينيات لم يتبعه زيادة مماثلة فى الدخل المتولد عن المصادر غير النفطية ، نظراً لأن الكثير منها كان موجهاً لتوسيع البنية الأساسية وخاصة المواصلات والتعليم والصحة والإنشاءات العامة ،والتى تشكل بحد ذاتها ركائز أساسية لعملية النهوض الإقتصادى . إلا أن مردودها الإقتصادى غير مباشر ، ولايتحقق إلا بعد فترة طويلة . كما أن البنى الأساسية تستلزم إنفاقاً مستمراً لصيانتها وتوفير المدخلات الأساسية لتشغيلها ، بالإضافة إلى مايتطلبه بعضها من توسع مستمر ، مثل مرافق الصحة والتعليم للوفاء بالإحتياجات المتزايدة للسكان .

ونظراً لتقلبات السوق النفطية الدولية ، فمن الصعب التنبؤ بدقة عن مستقبل إقتصاد الدول العربية المصدرة للنفط بصورة عامة ، وتشير التوقعات إلى أن السوق النفطية لن تشهد تحسناً ملموساً فى السنوات القليلة المقبلة . ولكن بالرغم من ذلك فإن بعض الأحداث فى السنوات الأخيرة خلقت شعوراً جديداً من التفاؤل ، وهذه المستحدات تشمل :-

١ - الإتجاه نحو إنهاء الحرب العراقية الإيرانية وتحقيق السلام الدائم والإستقرار فى منطقة الخليج العربى،وهذا من شأنه الحد من إستنزاف الموارد الطبيعية ومنها النفط ومايترتب عن ذلك من إعادة البناء وازدهار المنطقة العربية.

٢ - اتفاقية أوبك التى تم التوصل إليها فى نوفمبر ١٩٨٨ بخصوص حصص الإنتاج، والموقف المتعاون للدول المنتجة خارج أوبك ،إذ من المتوقع أن تؤدى هذه المستجدات إلى مزيد من الإستقرار فى السوق النفطية وزيادة العوائد النفطية .

٣ - بالإضافة إلى مجلس التعاون الخليجى القائم فقد تم تأسيس تجمعين عربيين جديدين فى العالم العربى وهما مجلس التعاون العربى وإتحاد دول المغرب العربى ، وهذا من شأنه أن يؤدى إلى المزيد من التعاون والتنسيق بين الدول العربية على أساس من المصلحة المشتركة فى مواجهة التحديات والتكتلات الخارجية فى العالم . ولأن البترول هو القطاع الحاكم فى التكتلات العربية الثلاثةوفى العالم العربىبصفة عامة ، فمن المتوقع أن تكون صناعة البترول العربية على رأس الأنشطة الإقتصادية العربية إستفادة من ثمار التعاون والتنسيق العربيين .

إن هذه التطورات الإيجابية تبعث الأمل بأن السنوات القادمة سوف تشهد تعاوناً عربياً كبيراً مما يؤدى إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية لكل الأقطار العربية . ويمكن للبترول أن يلعب دوره الكامل فىأى وحدة إقتصادية عربية من خلال تحقيق التكامل والتنسيق بين صناعاته فى البلاد العربية ، ومن خلال اتباع سياسة واحدة ، وذلك لتجنب التنافس القائم حالياً فى أسواق البترول العالمية ، ولمواجهة سياسات طاقة عالمية موحدة . إن تحقيق التكامل البترولى العربى يعمل على تدعيم طاقة الإقتصاد العربى ، وامكانية مواجهة النتائج الإقتصادية الناجمة عن عدم الإستقرار فى السوق النفطية الدولية وإنخفاض أسعار النفط . وهذا التكتل

سيؤدى دوره فى التعرف على وتوفير مجالات الإستثمارات البترولية المناسبة ، وامكانيات توفير وتحقيق الإعتماد المتبادل بين المنتجين والمستهلكين. ذلك لأن صناعة البترول العربية تعتمد على التصدير ، هذا فضلاً على أن البترول يكاد يكون المصدر الوحيد للطاقة الأولية فى البلاد العربية ، بما فيها دول مجلس التعاون العربى ، بجانب دور النفط البارز كمصدر أساسى بين مصادر الدخل القومى فى معظم الدول العربية ، بالإضافة إلى أهميته العظمى فى مجال الأمن القومى .

ولدول مجلس التعاون العربى وزن كبير فى صناعة البترول العالمية من حيث طاقة وحجم إنتاجها وصادراتها البترولية ، وتحكم موقعها الجغرافى فى طرق نقل البترول البحرية والبرية . ودول هذا المجلس (خاصة العراق ومصر) تمتلك وزناً كبيراً وأهمية بالغة فى مجال إقتصادى عالمى وهو البترول ، وتستطيع أن تحقق قوة عظيمة تكون لها الفاعلية المطلوبة من خلال امكانياتها البترولية وذلك ماسنتناوله فى البنود التالية .

٢ - تطور الإحتياطى المؤكد من النفط والغاز الطبيعى عربياً وعالمياً

١٠٢ - تطور الإحتياطى المؤكد من النفط

يوضح الجدول رقم (٢٨) تطور إحتياطى النفط المؤكد عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨) . وقد بلغ الإحتياطى العالمى المؤكد من النفط ٩٩٠ر٨ مليار برميل فى نهاية عام ١٩٨٨ أى بزيادة قدرها ١٠٣ر١ مليار برميل عما كان عليه فى عام ١٩٨٧ أو مانسبته ١١ر٦ ٪ . وقد بلغ مجموع الإحتياطى النفطى فى الأقطار العربية ٥٩٨ر٣٨ مليار برميل فى

جدول رقم (٢٨)

تطور إحتياطى النفط المؤكد عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

الوحدة (مليار برميل فى نهاية كل عام)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	التغير بالمائة ١٩٨٨/٨٧
الإمارات	٣٢ر٣	٣٢ر٥	٣٣ر٠	٣٣ر٠	٩٨ر١	٩٨ر١	صفر
البحرين	٠ر٢	٠ر٢	١٦ر	١٤ر٠	١٤ر٠	١٣ر٠	(٧ر١)
تونس	١ر٨	١ر٥	١ر٨	١ر٨	١ر٨	١ر٧٩	(٦ر٠)
الجزائر	٩ر٢	٩ر٠	٨ر٨	٨ر٨	٨ر٥	٩ر٢	٨ر٢
السعودية	١٦٨ر٩	١٧١ر٧	١٧١ر٥	١٦٩ر٢	١٦٩ر٦	٢٥٥	٥٠ر٤
سورية	١ر٥	١ر٥	١ر٤	١ر٧٥	١ر٧٥	١ر٧٣	(١ر١)
العراق	٦٥ر٠	٦٥ر٠	٦٥ر٠	٧٢ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	صفر
عمان	٢ر٨	٣ر٥	٤ر٠	٤ر٠	٤ر٠	٤ر١	٢ر٥
قطر	٣ر٣	٣ر٤	٣ر٣	٣ر٩	٣ر١٥	٣ر١٥	صفر
الكويت	٦٦ر٨	٩٢ر٧	٩٢ر٥	٩٤ر٥	٩٤ر٥	٩٤ر٥	صفر
ليبيا	٢١ر٣	٢١ر٢	٢١ر٣	٢١ر٣	٢١ر٠	٢٢ر٠	٤ر٨
مصر	٣ر٥	٣ر٢	٣ر٩	٤ر٣	٤ر٣	٤ر٣	صفر
اليمن الشمالى	-	-	-	٥ر٠	٥ر٠	١ر٠	١٠٠
اليمن الجنوبى	-	-	-	-	-	٣ر٣٨	..
دول اوبك غير العربية	١٠٣ر٨	١٠١ر٦	١٠٠ر٨	١٠٠ر٤٥	١٧٥ر٨٥	١٧٧ر٤	..
الاكوادور	١ر٧	١ر٤	١ر٧	١ر٧	١ر٦	١ر٣٥	(١٥ر٦)
اندونيسيا	١ر٩	٨ر٧	٨ر٥	٨ر٣	٨ر٤	٨ر٣٥	(١ر٨)
ايران	٥١ر٠	٤٨ر٥	٤٧ر٩	٤٨ر٨	٩٢ر٩	٩٢ر٩	صفر
الجابون	٠ر٨	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٥٤	٠ر٥٤	٠ر٧٢	١٠ر٨
فنزويلا	٢٤ر٩	٢٥ر٨	٢٥ر٦	٢٥ر٠	٥٦ر٣	٥٨ر١	٣ر٢
نيجريا	١٦ر٦	١٦ر٧	١٦ر٦	١٦ر٠	١٦ر٠	١٦ر٠	صفر
دول اخرى	١٨٤ر٩	١٨٧ر٠	١٨٧ر٢	١٨٣ر١	١٧٨ر٠	١٨٥ر١١	٤ر٠
بريطانيا	١٣ر٢	١٣ر٦	١٣ر٠	٩ر٠	٥ر٢	٥ر١٨	(٤ر٠)
كندا	٦ر٧	٧ر١	٦ر٥	٦ر٩	٦ر٨	٦ر٧٩	(١ر٠)
النرويج	٧ر٧	٨ر٣	١٠ر٩	١٠ر٥	١٤ر٨	١٠ر٤٤	(٢٩ر٥)
الولايات المتحدة	٢٧ر٣	٢٧ر٣	٢٨ر٠	٢٤ر٦	٢٥ر٣	٢٦ر٥	٤ر٧
الاتحاد السوفيتى	٦٣ر٠	٦٣ر٠	٦١ر٠	٥٩ر٠	٥٩ر٠	٥٨ر٥	(٠ر٨)
الصين	١٩ر٠	١٩ر١	١٨ر٤	١٨ر٤	١٨ر٤	٢٣ر٦	٢٨ر٣
المكسيك	٤٨ر٠	٤٨ر٦	٤٩ر٣	٥٤ر٧	٤٨ر٦	٥٤ر١	١١ر٣
باقى دول العالم	٢٦ر٠	٢٥ر٤	٢٦ر٤٤	٢٦ر٢٦	٢٦ر٩١	٣٠ر٨٨	٢٧ر٣
الدول العربية/العالم *	٥٤ر٥	٥٦ر٤	٥٦ر٤	٥٧ر٣	٥٧ر٣	٦٠ر٤	٢ر٨
اوبك العالم *	٦٨ر١	٦٩ر١	٦٨ر٨	٦٩ر٤	٧٥ر٦	٧٦ر٦	١ر٠
مجموع العالم	٦٩١ر٣	٧١٩ر٤	٧٢١ر٠	٧٢٤ر٠	٨٨٧ر٧	٩٩٠ر٨	١١ر٦
مجموع دول أوبك	٤٧٠ر٦	٤٩٧ر١	٤٩٦ر٢	٥٠٣ر١٥	٦٧٠ر٧	٧٥٩ر١	١٣ر٢
مجموع الدول العربية	٣٧٦ر٦	٤٠٥ر٤	٤٠٦ر٦٦	٤١٥ر١٩	٥٠٧ر٣٤	٥٩٨ر٣٨	١٧ر٩

المصدر :- (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ١٩٨٩

2) Oil & Gas Journal, 26 Dec . 1988

نهاية عام ١٩٨٨ أى بزيادة قدرها حوالى ٩١ مليار برميل عما كان عليه فى عام ١٩٨٧ ، أى أن نسبة الزيادة السنوية ٩ر١٧٪ وقد تحققت الإضافة الرئيسية فى المملكة العربية السعودية بواقع ٤ر٨٥ مليار برميل خلال عام ١٩٨٨ . ويرجع سبب هذه الزيادة فى إحتياطى السعودية إلى الدراسات المكثفة لتقويم الإحتياطى ، ولبذل جهد أكبر فى تطوير وتنمية الحقول الموجودة ، إضافة إلى التوسع فى النشاطات الإستكشافية فى كافة المناطق فى المملكة. كما أن ليبيا قد أضافت مليار برميل لإحتياطاتها المؤكدة فى عام ١٩٨٨ ، كما زاد إحتياطى النفط المؤكد فى الجزائر زيادة طفيفة تقدر بـ ٧ر٠ مليار برميل ، كما زاد الإحتياطى بمقدار ١ر٠ مليار برميل فى سلطنة عمان فى عام ١٩٨٨ . كما قامت اليمن الشمالى بإعادة تقويم إحتياطاتها لتصل إلى حوالى مليار برميل فى نهاية عام ١٩٨٨ ، أى ضعف ماكان عليه فى عام ١٩٨٧ . بينما قدر الإحتياطى من النفط فى اليمن الجنوبى بحوالى ٣ر٣٨ مليار برميل نتيجة للإكتشافات الجديدة فى الأعوام القليلة الماضية .

ويوضح الجدول رقم(٢٨) حدوث إنخفاض قليل فى احتياطات النفط فى البحرين وتونس وسوريا ، أما الأقطار العربية الأخرى فلم تطرأ زيادة على إحتياطاتها إلا بما يساوى إنتاجها السنوى وبذلك عوضت ماأنتجته فى تلك السنة . وقد بلغت حصة الأقطار العربية ٤ر٦٠٪ من إحتياطات النفط المؤكد عالمياً فى عام ١٩٨٨ ، وكان نصيب الأقطار العربية الأعضاء فى الأوابك ٥ر٥٩٪ من الإحتياطى العالمى فى نهاية عام ١٩٨٨ . مما سبق يتضح الأهمية القصوى لإحتياطى النفط المؤكد فى البلاد العربية عامة)وفى الأقطار الأعضاء فى الأوابك على وجه الخصوص .

ويبلغ إحتياطى النفط المؤكد فى دول مجلس التعاون العربى (مصر والعراق واليمن) ٦٨ر٠٨املیار برميل فى نهاية عام ١٩٨٨ أى مانسبته ١١٪ من الإحتياطى العالمى فى هذه السنة ، مما يعبر عن الأهمية البالغة والوزن الكبير لهذه الدول فى الإمكانيات البترولية العالمية . أما الأردن فهى واحدة من دول الشرق الأوسط القليلة التى تعتمد على الدول المجاورة فى الحصول على احتياجاتها البترولية . ولكن تم أخيراً تحقق كشف للزيت وهو حقل حمزة فى منطقة الزرقا فى وسط الأردن ، وهناك إحتمالات بترولية فى مناطق أخرى . وهناك برنامج أردنى لإستخلاص زيت الصخر (زيت الطفلة Oil Shale) والذى يتوافر بكميات كبيرة فى الأردن،وذلك بالإستعانة بالتكنولوجيا الصينية والألمانية ، إلا أن تكاليف إستخلاص زيت الطفلة مازالت مرتفعة ودون المستوى التجارى والإقتصادى مقارنة بإستخراج النفط .

٢.٢ تطور الإحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي

يوضح الجدول رقم (٢٩) تطور إحتياطى الغاز الطبيعى عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨).

وقد بلغ الإحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى ٢ر١١٢ ألف مليار متر مكعب فى نهاية عام ١٩٨٨، أى بزيادة قدرها ٧ره ألف مليار متر مكعب ، أى مايعادل ٣ره٪ مقارنة بمستواه فى نهاية عام ١٩٨٧ . وقد ازداد إحتياطى الغاز الطبيعى فى الدول العربية فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٨٨ حيث وصل إلى ٦ر٢٤ ألف مليار متر مكعب بينما كان ٦ر٢١ ألف مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٧ ، أى أن الزيادة السنوية قد وصلت ٧ر١٣٪ . وهذه الزيادة تعتبر كبيرة نسبياً مقارنة بالزيادة فى الإحتياطى العالمى فى نفس العام . وترجع أهم الزيادات فى عام ١٩٨٨ فى كل من السعودية (١٠٥٩ مليار متر مكعب) والعراق (١٢٧٤ مليار متر مكعب) والجزائر (٢٣٥ مليار متر مكعب) والكويت (١٧٣ مليار متر مكعب) وسوريا (٢٤٧ مليار متر مكعب) ومصر (٣٥ مليار متر مكعب) وتونس (٤ مليار متر مكعب) .وفى عام ١٩٨٨ حافظت كل من ليبيا وقطر على مستويات إحتياطيات الغاز لديهمادون تغيير ، بينما إنخفض الإحتياطى فى عمان والبحرين والإمارات . وقد بلغت نسبة إحتياطى الغاز الطبيعى فى الدول العربية ٧ر٢١٪ من الإحتياطى العالمى فى عام ١٩٨٨ أى بزيادة قدرها ٦ر١٪ عن عام ١٩٨٧ .

وقد بلغ إحتياطى الغاز الطبيعى فى دول مجلس التعاون العربى (مصر والعراق) ٣٠١٥ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٨ ويمثل نحو ٧ر٢٪ من

جدول رقم (٢٩)

تطور إحتياطى الغاز الطبيعى عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

الوحدة (مليار متر مكعب فى نهاية كل عام)

البيان / العام	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	(التغير بالمائة) ١٩٨٨/١٩٨٧
الامارات	٨٨٤	٩٠٦	٩٢٩	٥٤١٤	٥٧٦٢	٥٧٠٦	(١ر٠)
البحرين	٢١٠	٢٠٦	٢٠١	١٩٨	١٩٥	١٩٠	(٢ر٦)
تونس	١١٧	١١٥	١١٩	٩١	٨٤	٨٨	٤ر٨
الجزئر	٣١٢٠	٣٠٩١	٣٠٢٣	٣٠٠٣	٢٩٩٩	٣٢٣٤	٧ر٨
السعودية	٣٥٤٤	٣٦١٠	٣٥٤٤	٣٩٥٠	٤١٣٦	٥١٩٥	٢٥ر٦
سورية	٣٦	٣٦	٣٥	١١٩	١٢٥	٣٧٢	١٩٨ر٠
العراق	٩٢١	٩٢١	٩٢١	١٠٢٠	١٤١٦	٢٦٩٠	٩٠
عمان	٨٠	٢٠٩	١٧٠	٢١٣	٢٦٩	٢٦٤	(١ر٩)
قطر	٤٢٤٩	٤٢٤٩	٤١٩٣	٤٤٣٧	٤٤٣٧	٤٤٣٧	صفر
الكويت	٤٧٩	١٠٣٨	١٠٣٧	١١٦٧	١٢٠٥	١٣٧٨	١٤ر٤
ليبيا	٦٠٤	٦٠١	٦٠٦	٧٢٨	٧٢٨	٧٢٨	صفر
مصر	٢٠١	١٩٨	٢٠٠	٢٩٠	٢٩٠	٣٢٥	١٢ر١
دول اوبك غير العربية	١٧٦١١	١٧٧٢٠	١٧٤٥٤	٢١١٠٦	٢١١٢٧	٢١٨٠٠	٣ر٢
الأكوادور	١١٦	١١٥	١١٦	١١٥	١١٤	١١٤	صفر
اندونيسيا	١٠٠٠	١١٣٢	١٠٠٨	٢٠٦٧	٢٠٦٧	٢٣٦٧	١٤ر٥
ايران	١٣٥٩٢	١٣٥٥٨	١٣٣١٤	١٣٨٦٠	١٣٨٦٠	١٤٠٠٠	١ر٠
الجابون	١٤	١٦	١٢	١٤	١٧	١٧	صفر
فنزويلا	١٥٤٤	١٥٦٨	١٦٧٣	٢٦٥٠	٢٦٩٠	٢٨٩٥	٧ر٦
نيجريا	١٣٤٥	١٣٣٠	١٣٣١	٢٤٠٠	٢٣٧٩	٢٤٠٧	١ر٢
دول اخرى	٥٣١٧٨	٥٥٦٦٤	٥٧٨٠٨	٥٨٨٦٩	٥٥٧٨٠	٠٠	٠٠
بريطانيا	٧١٠	٧٨٧	٩٣٥	٩٤٦	٦٢٣	٦٤٤	٣ر٤
كندا	٢٥٦٢	٢٦١٥	٢٨٢٤	٢٨٢٢	٢٧٧٥	٢٦٩٣	(٣ر٠)
النرويج	١٦٦٥	٢٥٢١	٢٩٤٦	٢٩٣٩	٣٠٠٠	٢٤٢١	(١٩ر٣)
الولايات المتحدة	٥٦٠٧	٥٦٠٩	٥٥٨١	٥٢٥٢	٥٢٨٧	٥٣٠١	٣ر
الاتحاد السوفيتى	٣٩٦٤٣	٤١٠٧٦	٤٢٤٩٣	٤٣٩٠٩	٤١٠٥٩	٤٢٤٧٥	٣ر٤
الصين	٨٥٨	٨٧٥	٨٥٠	٨٥٠	٨٦٩	٨٩٨	٣ر٣
المكسيك	٢١٣٢	٢١٨١	٢١٨٠	٢١٦٧	٢١٦٧	٢١١٩	(٢ر٢)
باقى دول العالم	٧٥٧٢	٧٨١١	٨٤٤٨	٦٩٥٦	٨٩٦٥	١٠٢١٨	١٤ر٠
الدول العربية / العالم ٪	١٥ر٩	١٥ر٧	١٥ر٢	١٩ر٢	٢٠ر١	٢١ر٧	١ر٦
أوبك / العالم ٪	٣٤ر١	٣٣ر٣	٣٢ر١	٣٨ر٠	٣٨ر٩	٣٩ر٩	١ر٠
مجموع العالم	٩٣٢٠٦	٩٦٣٧٥	٩٨٦٩٩	١٠٧٥٦١	١٠٧٥١٨	١١٣١٧٦	٥ر٣
مجموع دول أوبك	٣١٨١٢	٣٢١٣٦	٣١٧١٧	٤٠٨٢٥	٤١٨١٠	٤٥١٦٨	٨ر٠
مجموع الدول العربية	١٤٨٤٥	١٥١٨٠	١٤٩٨٩	٢٠٦٣٠	٢١٦٤٦	٢٤٦٠٧	١٣ر٧

ملاحظة :- الأرقام ضمن الأقواس تعنى سالباً

المصدر :-

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول / ١٩٨٩

الإحتياطى العالمى . بالإضافة إلى أنه فى عام ١٩٨٧ ، تحقق كشف للغاز الطبيعى فى الأردن ، وهو حقل الريشة الذى تقرر استغلال إنتاجه فى محطات توليد الكهرباء . ويقدر بعض الخبراء أنه سيكون لإكتشاف الغاز الطبيعى فى الأردن أهمية خاصة ، نظراً لتزايد أهميته فى مجال الطاقة والصناعات الكيماوية على المستوى العالمى وتزايد أسعاره باستمرار .

٣- تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعى عربياً وعالمياً

١٠٣ تطور إنتاج النفط الخام

يبين الجدول رقم (٣٠)تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٨).

يتضح زيادة إنتاج النفط الخام فى العالم خلال عام ١٩٨٨،وقد وصل إلى نحو ٦١ر٧ مليون برميل يومياً مقابل ٦٠ر١ مليون برميل يومياً عام ١٩٨٧ ، أى بنسبة زيادة سنوية تقدر ٢ر٦٪ عن مستوى الإنتاج فى عام ١٩٨٧ . ويعود معظم هذا الإرتفاع فى عام ١٩٨٨ إلى الطفرة التى حدثت فى إنتاج العراق بنسبة ٢٤ر٧٪ ، وفى ليبيا بنسبة ٣ر٧٪ ، وفى السعودية بنسبة ٩ر١٪،وفى سوريا بنسبة ١٦ر٤٪ ، وفى الإمارات بنسبة ٥ر١٪ ، بينما سجلت بقية الأقطار العربية فى منطقة الشرق الأوسط إنخفاضاً فى معدلات إنتاجها بلغ مجموعه حوالى ١٠٥ ألف برميل يومياً . وقد بلغت نسبة مساهمة الدول العربية فى الإنتاج العالمى ٢٣ر٤٪ عام ١٩٨٨،وبنسبة زيادة ١ر٨٪ عن إنتاج النفط الخام فى عام ١٩٨٧ .

وتبلغ كمية إنتاج النفط الخام فى عام ١٩٨٨ فى مصر والعراق واليمن ١٥٩٧ ألف برميل يومياً وهى تمثل حوالى ٢ر٦٪ من إجمالى إنتاج النفط عالمياً،

جدول رقم (٣٠)

تطور إنتاج النفط الخام عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٨)

الوحدة : ألف برميل يومياً

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	(التغير بالمائة) ١٩٨٨/٨٧
الإمارات	١١١٨	١١٤٢	١٣٠٩	١٢٧٠	١٥٠١	١٥٧٨	٥ر١
البحرين	٤٢	٤٢	٤٢	٤٤	٤٣	٤٢	(٢ر٣)
تونس	١١٥	١١٤	١٠٨	١٠٧	١٠٤	١٠١	(٢ر٩)
الجزائر	٦٦١	٦٩٥	٦٧٢	٦٠٠	٦٤٨	٦٤٠	(١ر٢)
السعودية	٤٥٦٩	٤٠٧٩	٣١٧٥	٥٠٤٢	٥٤٣١	٤٩٤٢	٩ر١
سورية	١٦١	١٦٢	١٧٦	١٩٤	٢٣٢	٢٧٠	١٦ر٤
العراق	١٠٩٩	١٢٢٢	١٤٠٤	١٦٨٨	٢٠٨٩	٢٦٠٥	٢٤ر٧
عمان	٢٨٩	٤١٦	٤٩١	٥٥٨	٥٧٢	٥٩٥	٤ر٠
قطر	٢٩٤	٤٠٢	٢٩٠	٣٣٣	٣٣٢	٣١١	(٦ر٣)
الكويت	١٠٥٢	١١٦٠	٩٣٦	١٤١٦	١٤٦٥	١٤٦٣	(٠ر١)
ليبيا	١٠٣٠	٩٥٧	١٠٢٤	١٠٣٤	١٠٠٢	١٠٣٩	٣ر٧
مصر	٦٨٢	٧٨٠	٨٩٧	٨٢٩	٩٢٢	٨٥٢	(٧ر٦)
دول اوبك غير العربية	٧١١٧	٦٨٠٩	٦٩٩٥	٦٨٥٣	٧٠٦٠	٧١٠٩	٧ر
الأكوادور	٢٢٨	٢٥٦	٢٨١	٢٧٥	١٦٧	٣٠٩	٨٥ر٠
اندونيسيا	١٢٤٥	١٢٨٠	١١٧٨	١٣٤٨	١٢٨٩	١٢٥٥	(٢ر٦)
ايران	٢٤٤٢	٢٠٣٢	٢١٩٢	١٨٧١	٢٣٠٩	٢٢٣٤	(٣ر٤)
الجابون	١٥٥	١٥٧	١٧٢	١٦٥	١٦٠	١٧٥	٩ر٤
فنزويلا	١٨٠١	١٦٩٦	١٦٨١	١٧٣١	١٨٤٩	١٧٥٩	(٤ر٩)
نيجيريا	١٢٣٦	١٣٨٨	١٤٩١	١٤٦٣	١٢٨٦	١٣٧٧	٧ر١
دول أخرى	٣٢٢٧١	٣٣٠٣٩	٣٣٣١٤	٣٣٣٠١	٣٣٥٠٨	٣٣٧٦٢	٧٦ر
بريطانيا	٢٢٥٨	٢٥٥١	٢٦١٠	٢٦٠٢	٢٥٥٩	٢٣٩٥	(٦ر٤)
كندا	١٦١٥	١٧٧٧	١٨١٣	١٧٩٨	١٨٨٢	١٩٥٣	٣ر٨
النرويج	٦٤٨	٧٢٦	٨١٥	٩٠٦	١٠٥٦	١١٧٩	١١ر٦
الولايات المتحدة	١٠٢١٩	١٠٤٢٠	١٠٥٦٣	١٠٣٣١	٩٩٠٩	٩٧٩٤	(١ر٢)
الإتحاد السوفيتي	١٢٤٠٤	١٢٣٢٢	١١٩٨٢	١٢٣٨٤	١٢٥٤٩	١٢٥١٩	(٠ر٢)
الصين	٢١٣١	٢٢٣٢	٢٥١٣	٢٦٣٠	٢٦٨٠	٣٠٣٠	١٣ر١
المكسيك	٢٩٤٦	٣٠١١	٣٠١٨	٢٧٥٠	٢٨٧٣	٢٨٩٢	٧ر
باقي دول العالم	٤٣٧٣	٤٧٥٧	٥٧٨١	٦٤٥٨	٦٠٩٧	٦٣٦١	٤ر٣
الدول العربية / العالم ٪	٢٠ر٤	٢٠ر٠	١٨ر٤	٢٢ر١	٢١ر٦	٢٢ر٤	١ر٨
أوبك / العالم ٪	٣٠ر٨	٢٩ر٥	٢٧ر٧	٣٠ر٦	٣٠ر١	٣١ر٩	١ر٨
مجموع العالم	٥٥٠٧٣	٥٥٧٧٦	٥٦٦١٤	٥٩٨٢٧	٦٠١٠٦	٦١٦٧٠	٢ر٦
مجموع دول أوبك	١٦٩٤٠	١٦٤١٦	١٥٨٠٥	١٨٣٣٦	١٨٦٢٨	١٩٦٨٧	٥ر٧
مجموع الدول العربية	١١٢١٢	١١١٧١	١٠٥٣١	١٣٢٧٥	١٤٣٤١	١٤٤٣٨	٧ر

ملاحظة :- بدأ الإنتاج فى الجمهورية العربية اليمنية فى ١٩٨٧/١٢/٩ وينتظر أن يصل معدل الإنتاج خلال عام ١٩٨٨ إلى حوالى ١٥٠ ألف برميل يومياً.

( ) الأرقام داخل الأقواس تعنى سالباً.

المصدر :- (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، ١٩٨٩.

وحوالى ١ر١١٪ من إجمالى إنتاج الدول العربية خلال نفس العام .

٢٠٢ - تطور إنتاج الغاز الطبيعى

يوضح الجدول رقم (٢١) تطور إنتاج الغاز الطبيعى عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٨).

وقد بلغ إجمالى إنتاج الغاز الطبيعى فى العالم فى عام ١٩٨٨ حوالى ٥ر٢٢٥٤ مليار متر مكعب بزيادة مقدارها ٦١ مليار متر مكعب عما كان عليه عام ١٩٨٧ ، أى بنسبة زيادة ٨ر٢٪ . وقد إنخفض إنتاج الغاز الطبيعى فى الدول العربية من حوالى ٢٣٤ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٧ إلى حوالى ٧ر٢٣٠ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٨ ، أى بنسبة ٤ر١٪ . وكان الإنخفاض ملحوظاً فى عام ١٩٨٨ فى بعض الدول مثل ليبيا (٧ر٣ مليار متر مكعب) ، الإمارات (٦ر٣ مليار متر مكعب) ، الجزائر (٢ مليار متر مكعب). . بينما كان الإنخفاض بسيطاً فى بعض الأقطار العربية الأخرى فى عام ١٩٨٨،فبلغ فى البحرين ١٩٠ مليون متر مكعب ، وفى قطر ١٨٢ مليون متر مكعب ، وفى تونس ١ر٥ مليون متر مكعب كما حققت بقية الأقطار العربية زيادات فى عام ١٩٨٨،بلغت ٦١٢ مليون متر مكعب فى مصر ، ١٤٧٦ مليون متر مكعب فى العراق ، ٢١٢٧ مليون متر مكعب فى الكويت ، ٢٢٠٥ مليون متر مكعب فى السعودية و٨ مليون متر مكعب فى سوريا.

وقد بلغ إنتاج الغاز الطبيعى فى دول مجلس التعاون العربى (مصر والعراق) حوالى ٦ر١٧ مليار متر مكعب فى عام ١٩٨٨ وهو يمثل حوالى ٨ر٪ من إجمالى الإنتاج العالمى ، ٦ر٧٪ من إجمالى إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعى ، مما يدل على الأهمية النسبية لهاتين الدولتين فى إنتاج الغاز الطبيعى عربياً .

جدول رقم (٣١)

تطور إنتاج الغاز الطبيعي عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨)

الوحدة : (مليون متر مكعب)

الدولة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	التغير ١٩٨٨/٨٧ ٪
الإمارات	١٩٦٧٠	٢٢٣٦٠	٢٢٤٧٠	٢٧٤١٠	٢٣٨٣٧	(١٣ر٠)
البحرين	٥٥٤٨	٦٣٣٤	٧٢٥٧	٧٤٤٥	٧٢٥٥	(٢ر٦)
تونس	٦٩١	٦٤٢	٦٨١	٦٣١	٥٨٠ (أ)	(٨ر١)
الجزائر	٩٣٨٢١	٩٠٦٧٠	٩٦٥٣٠	١١٠٨١٠	١٠٨٨٢١	(١ر٨)
السعودية	٣٢٤٤٠	٣٠٥٠٠	٣٨٢٠٠	٣٩٢٥٠	٤١٤٥٥	٥ر٦
سوريا	٥٠٧	٥٣٨	٤٦٨	٢٦٨٧	٢٦٩٥	٠ر٣
العراق	٥٠٤٧	٦٥١٠	٨٢٧٠	٩٢٢٠	١٠٦٩٦	١٦ر٠
قطر	٤٨٣٦	٥٠٨٦	٥٣٠٩	٦٤٠٠	٦٢١٨	(٢ر٨)
الكويت	٥٨١٧	٥٨٣١	٧٤٤٠	٧٢٠٠	٩٣٢٧	٢٩ر٥
ليبيا	١٣٤٥٠	١٢٧٧١	١٠٦١٩	١٢٠٠٠	٨٢٩١	(٣٠ر٩)
مصر	٤٠٢٠	٤٨٥٣	٥٦٨٠	٦٢٨٠	٦٨٩٢	٧ر١
عمان	٣٩٣٨	٤٠٢١	٤٦٦١	٤٦٥١	٤٦٥١	صفر
مجموع الدول العربية	١٨٩٧٨٥	١٩٠١١٦	٢٠٧٥٨٥	٢٢٣٩٨٤	٢٣٠٧١٨	(٤ر١)
إجمالي أوابك	١٨٥٨٤٧	١٨٦٠٩٥	٢٠٢٩٢٤	٢٢٩٣٣٣	٢٢٦٠٦٧	(١ر١)
إجمالي دول أوبك	١٢٥٠٣٠	١٢٠٩٠٩	١٣٧٢١٣	١٤٠٨٠٩	١٤٨٤٠٤	٥ر٤
غير العربية						
إجمالي دول اوبك	٣٠٠١١١	٣٠٤٦٢٧	٣٢٦٠٥١	٣٥٣٠٩٩	٣٥٧٠٤٩	١ر١
المملكة المتحدة	٤٠٩٨٩	٥٤٦٩١	٤٨٢٠٢	٤٩٨٦٤	٥٤٤٢١	٩ر١
النرويج	٣٠١٣٨	٣٨٢٤٥	٢٩٠٤٢	٢٩٩٤٧	٢٩٦٥٤	(١ر٠)
الولايات المتحدة	٥٢٣٩٢٤	٤٩٢٤٩٩	٤٨١١٤٨	٥١٥٣٣٢	٥١٥١٠٦	صفر
المكسيك	٣١٢٢٣	٢٨٧١٣	٢٧٧٤٥	٣٨٤٨١	٣٩٦٦٠	٣ر١
كندا	٨٣١٨١	٨٩٥٠٠	٨٣٦٨١	١٠٤ ١٢	١١٧٥٢٨	١٢ر٣
الا تحاد السوفيتي	٦٢٤٨٩٤	٦٨٤٠٤٣	٧٢٩٥٧٤	٧٧٣٢٩٨	٨٢٣٣١١	٦ر٥
الصين	١٩١٤٩	٢٠٩٥٧	٢١٨٠٦	٢١٩١٥	٢٢٩٥٠	٤ر٧
رومانيا	٣٥٤٢٦	٤١٢٤٥	٤٠٣٨٣	٣٨١٩١	٣٩٦١٦	٣ر٧
مجموع دول العالم	١٩٢٦٢٢٤	١٩٩٧٧١٦	٢٠٥٣٩٠٨	٢١٩٣٥٠٦	٢٢٥٤٤٦٧	٢ر٨
أوابك / العالم (٪)	٩ر٦	٩ر٣	٩ر٩	١٠ر٥	١٠ر٠	(٥ر٠)
أوبك / العالم (٪)	١٥ر٦	١٥ر٢	١٥ر٩	١٦ر١	١٥ر٨	(٣ر٠)
الدول العربية / العالم (٪)	٩ر٩	٩ر٥	١ر١٠	١٠ر٧	١٠ر٢	٥ر٠

ملحوظة :ـ الأرقام ضمن الأقواس تعني سالباً (أ) أرقام تقديرية

المصدر :ـ (١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، قاعدة البيانات .
(٢) مؤتمر الطاقة العربي الرابع ، مارس ١٩٨٨ ، التقارير القطرية
(٣) وزارة المالية والاقتصاد بسلطنة عمان.

٤ - التطورات العربية في تكرير وصناعة المشتقات النفطية

إن التطورات التي شهدتها صناعة تكرير النفط العربية قد حولت العديد من الأقطار العربية من دول مصدرة للنفط الخام وحده إلى دول مصدرة للنفط والمنتجات البترولية . ففي السعودية تم تشغيل عدة مصافي جديدة وضخمة تبلغ طاقتها الإجمالية ١٤٤٣ ألف برميل يومياً معدة لأغراض التصدير أساساً . كما تم تشغيل مصفاة رابغ بصورة جزئية في عام ١٩٨٩ . كما توجد في الكويت ثلاث مصافي كبيرة بعد إتمام تحديث وزيادة طاقة مصفاة ميناء عبد الله . وتقدر طاقة التكرير المعدة للتصدير في الكويت بنحو ٦٠٠ ألف برميل يومياً، إضافة إلى طاقات التكرير المملوكة في أوروبا مما جعل الكويت تحتل المركز الثاني بين الدول العربية المصدرة للمشتقات النفطية ، مما جنبها بعض مشاكل إنخفاض أسعار النفط الخام عالمياً خلال عام ١٩٨٦ . وتسعى ليبيا والجزائر كذلك إلى تدعيم قدراتها التصديرية من المشتقات النفطية خاصة إلى دول أوروبا الغربية .

ويبين الجدول رقم (٣٢) تطور طاقات تكرير النفط القائمة عربياً وعالمياً خلال الفترة (١٩٨٢-١٩٨٧) والمخططة، ومنه يتضح تزايد الأهمية النسبية لطاقات تكرير النفط في الدول العربية حيث وصلت في عام ١٩٨٧ إلى ٥٢٧٠ ألف برميل يومياً وتمثل نسبة ٣ر٧٪ من طاقة التكرير العالمية ، مقابل نسبة ٣ر٥٪ من مثيلتها عام ١٩٨٢ .

جدول رقم (٣٢)

تطور طاقات تكرير النفط العربية القائمة خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) والمخططة

الوحدة : الف برميل /يوم)

	قائم					قيد التنفيذ	مخطط	الإجمالي
	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧			
طاقة التكرير العالمية	٧٧١٠٠	٧٥٢٠٠	٧٥٢٠٠	٧٤٠٠٠	٧٣٧٠٠	٧٣٨٧٠	-	-	-
الوطن العربي	٤١٢١	٤٢٩٤	٤٨٠٧	٤٩٨٨	٥٢٧٠	٥٣٧٠	٦٢٠	٥٤٥	٦٥٣٥
المجموعة الأولى	٢٩٢٤	٣٠٩٧	٣٦٠٥	٣٧٨٦	٤٠٥٨	٤١١٨	٤٦٥	٣٠٠	٤٨٨٣
الإمارات	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	١٩٥	-	١٠٠	٢٩٥
البحرين	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	٢٥٥	-	-	٢٥٥
تونس	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	٣٠	-	٦٠
الجزائر	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	٥٢٥	-	-	٥٢٥
السعودية	٨٥١	٩١٤	٩٥٧	١١٣٨	١٢٦٠	١٤٢٠	٢٢٥	-	١٧٤٥
العراق	٣١٥	٤٨٥	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	٦٢٠	-	-	٦٢٠
عمان	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٥٠	٣٠	-	٨٠
قطر	١٣	١٣	٦٣	٦٣	٦٣	٦٣	-	-	٦٣
الكويت	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٦٠	٥٨٠	٥٨٠	٨٠	-	٦٦٠
ليبيا	١٣٠	١٣٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٨٠	٣٨٠	-	٢٠٠	٥٨٠
المجموعة الثانية	١١٩٧	١١٩٧	١٢٠٢	١٢٠٣	١٢١٣	١٢٥٢	١٥	٩٥	٩٧٠
الأردن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	-	-	١٠٠
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	٢٥	-	٢٥	٥٠
سورية	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	-	-	٢٢٤
الصومال	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٥	-	٢٥
لبنان	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	-	٥٠	١٠٢
مصر	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٢٨	٤٦٨	١٢٥	١٥٠	٧٤٣
المغرب	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	١٧٣	-	-	١٧٣
موريتانيا	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	-	-	٢٠
اليمن الشمالي	-	-	-	-	١٠	١٠	-	٢٠	٣٠
اليمن الجنوبي	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	١٧٠	-	-	١٧٠
الطاقة العربية إلى العالمية (٪)	٥ر٣	٥ر٧	٦ر٤	٦ر٧	٧ر٢	٧ر٣			

المصدر :-

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرةللبترول : تقرير الأمين العام السنوى الرابع عشر عام ١٩٨٧ ، الكويت ١٩٨٨

(٢) وزارة المالية والإقتصاد الوطني بالمملكة العربية السعودية .

ويبين الجدول رقم (٣٣) طاقة تكرير النفط العالمية في نهاية عام ١٩٨٨ ، ومنه يتضح أن طاقات تكرير النفط العربية قد وصلت ٥٦٠٤ الف برميل يومياً في نهاية عام ١٩٨٨ أى بزيادة قدرها ٢٣٤ مليون برميل يومياً عن مثيلتها عام ١٩٨٧ ، أى بنسبة زيادة ٤ر٤٪ . وتمثل طاقة تكرير النفط العربية نسبة ٥ر٧٪ من طاقة التكرير العالمية . ويمكن تلخيص التطورات العربية فى صناعة تكرير النفط فيما يلى:

الكويت : تم تشغيل مصفاه ميناء عبد الله بعد تحديثها ، كما تم تحديث مصفاه الأحمدى .

السعودية : تم تشغيل مصفاة رابغ بصورة جزئية فى عام ١٩٨٩ .

اليمن الجنوبى : يبحث عن مستخدمين آخرين لمصفاته .

اليمن الشمالى : تم تشغيل مصفاه جديدة فى عام ١٩٨٦.

العراق : يتفاوض مع عدة شركات لتشييد المصفاة الوسطى بطاقة ١٥٠ ألف برميل يومياً فى منطقة المسيّب ، بالقرب من مجمع بتروكيماوى . كما بدأ العراق فى إصلاح مصفاة البصرة التى تبلغ طاقتها ١٤٠ ألف برميل يومياً وتم تشغيلها جزئياً فى منتصف عام ١٩٨٩ بطاقة ٧٠ ألف طن . وسيتم تصدير أغلب المشتقات التى تنتجها .

سوريا : استكملت التعديلات فى مصفاة حمص.

ليبيا : تم تشغيل مصفاة جديدة فى عام ١٩٨٦ .

ويبين الجدول رقم (٣٤) طاقة مصافى التكرير العربية القائمة فى نهاية عام ١٩٨٨ ، مع إيضاح تاريخ تشغيل المصفاة والطرق التكنولوجية المستخدمة فى التكرير والمعالجة ،ومن التطورات الفنية التى شهدتها

جدول رقم (٣٣)

طاقات تكرير النفط العالمية فى نهايـــــــــــــــة عام ١٩٨٨

المنطقة	مليون برميل يومياً	النسبة لإجمالى العالم ٪
الولايات المتحدة وكندا	١٧ر٤٠٠	٢٣ر٢
أوروبا الغربية	١٤ر٠٠٠	١٨ر٧
اليابان	٤ر٥٧٠	٦ر١
الدول العربية	٥ر٦٠٤	٧ر٥
الشرق الأوسط (هاعدا الدول العربية)(أ)	١ر٣٨٠	١ر٩
افريقيا (ماعدا الدول العربية)	١ر٢٠٠	١ر٦
امريكا اللاتينية والكاريبى	٧ر٥٠٠	١٠ر٠
الإتحاد السوفيتى	١٢ر٢٦٠	١٦ر٤
الصين	٢ر٢٠٠	٢ر٩
الدول الإشتراكية الأخرى (ب)	٢ر٦٥٠	٣ر٥
آسيا / المحيط الهادى (ماعدا اليابان)	٦ر١٥٠	٨ر٢
الإجمالى	٧٤ر٩١٤	١٠٠

(أ) تتضمن تركيا وايران وفلسطين المحتلة .

(ب) تتضمن أوروبا الشرقية ، وكوريا الشمالية ، وكوبا ، ولاوس ، وكمبوديا ، ويوغوسلافيا .

المصدر :-

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، "تقرير الأمين العام السنوى الخامـــس عشر عام ١٩٨٨" ، الكويت ١٩٨٩ .

جدول رقم (٣٤)

طاقات مصافى التكرير العربية والوحدات القائمة فى نهاية عام ١٩٨٨

القطر (سنة التشغيل)	تقطير جوى	تقطير فراغى	اصلاح النافتا	معالجة بالهيدروجين	وحدات* تحويلية	زيوت (الف طن/ سنة)
	١٠٠ برميل / اليوم					
الامارات						
الرويس (١٩٨١)	٠ر١٢٠	٠ر٤٦	١ر١٩	٠ر٧٦	٠ر٣٥	
أم النار (١) (١٩٧٦)**	٠ر١٥	-	-	-	-	
أم النار (٢) (١٩٨٣)	٠ر٦٠	-	٩ر١٠	٠ر٢١	-	
	٠ر١٩٥	٠ر٤٦	٠ر٣٠	٠ر٩٧	٠ر٣٥	
البحرين (العوالى - ١٩٣٦)	٠ر٢٥٥	٠ر٦٥	١ر١٧	٠ر٨٠	٤ر٤٢	
تونس (بنزرت ١٩٦٣)	٠ر٣٤	-	٠ر٥	-	-	
الجزائر						
حاسى مسعود (١٩٦١)	٠ر٢٨	-	٤ر٢	-	-	
الجزائر (١٩٦٤)	٠ر٦٠	-	٠ر١٥	-	-	
آرزيو (١٩٧٢)	٠ر٦٠	٥ر٥	٦ر١١	٦ر١١	-	٠ر١٧٠
سكيكدة (١٩٨٠)	٠ر٢٦٠	٠ر٩	٠ر٣٠	-	-	
عين أميناس (١٩٨٠)	٠ر٧	-	-	-	-	
	٠ر٥١٥	٥ر١٤	٠ر٥٩	٦ر١١	-	٠ر١٧٠
السعودية						
رأس تنورة (١٩٤٥)	٠ر٤٥٠	٠ر١٠٦	٠ر٥٠	٦ر٢٧	-	
جدة (١٩٦٨)	٠ر٩٠	٠ر١٥	٩ر٢	٠ر٣	٠ر١٠	٠ر٢٤٠
الرياض (١٩٧٤)	٠ر١٥٣	٤ر٦٤	١ر٣٦	٧ر٤٤	١ر٣١+	
الخفجى (١٩٦٦)	٠ر٣٠	-	-	-	-	
ميناء سعود (١٩٥٨)	٠ر٥٠	-	-	-	-	
ينبع - ١ (١٩٨٢)	٠ر١٧٠	-	٦ر٣١	٣ر٤٥	-	
ينبع - تصدير (١٩٨٤)	٠ر٢٥٠	٣ر١٠١	٠ر٣٩	٤ر١٢٤	٠ر٧٢	
الجبيل (١٩٨٧)	٠ر٢٥٠	٤ر٦٢	٨ر١٤	٠ر٥٥	٥ر٦١	
رابغ (١٩٨٩)++	(٠ر٢٢٥)	(٥ر١٠٨)	(٢ر٤٥)	(٧ر٨٧)	(٥ر٧٩)	
	٠ر١٤٤٣	٤٩ر٣	٤ر١٧٤	٠ر٣١٠	٦ر١٧٤	٠ر٢٤٠
سورية						
حمص (١٩٥٧)	٠ر١٠٣	٧ر٥	٠ر٩	٩ر٤٢	٥ر٣١	
بانياس (١٩٨٠)	٠ر١٢٠	٤ر٥٤	٠ر٢٥	٠ر٧٨	٨ر٧	
	٠ر٢٢٣	٧ر٥٩	٠ر٣٤	٩ر١٢٠	٣ر٣٩	

يتبع / ..

تابع جدول رقم (٣٤)

القطر (سنة التشغيل)	تقطير جوى	تقطير فراغى	اصلاح النافتا	معالجة بالهيدروجين	وحدات* تحويلية	زيوت (الف طن/ سنة)
	(١٠٠٠ برميل / اليوم)					
العراق						
الدورة (١٩٥٥)	٨٤ر٠	٨ر٢	١٣ر٨	٢٨ر٥	–	١٢٤ر٠
مجمع صلاح الدين (١٩٨٣)X	٢٩٠ر٠	٦٠ر٠	٤٦ر٠	١٣٥ر٠	٤٩ر٩	٢٥٠ر٠
البصرة (١٩٧٤)XX	١٤٢ر٠	١٦ر٠	١٦ر٠	٦٠ر٠	–	١٠٠ر٠
كركوك (١٩٧٣)	٣٠ر٠	–	–	–	–	
حديثة (١٩٤٩)	١٦ر٠	–	–	–	–	
السماوة (١٩٧٨)	٣٠ر٠	–	–	–	–	
الناصرية (١٩٧٨)	٣٠ر٠	–	–	–	–	
بيجى (١٩٧٨)	٢٠ر٠	–	–	–	–	
القيارة (١٩٥٦)	١٤ر٠	–	–	–	–	
	٦٥٦ر٠	٨٤ر٢	٧٥ر٨	٢٢٣ر٥	٤٩ر٩	٤٧٤ر٠
قطر						
أم سعيد ـ ١ (١٩٧٤)	١٢ر٠	–	٢ر٠	٦ر٠	–	
أم سعيد ـ ٢ (١٩٨٣)	٥٠ر٠	–	١٠ر٠	٣٠ر٠	–	
	٦٢ر٠	–	١٢ر٠	٣٦ر٠	–	
الكويت						
الأحمدى (١٩٤٩)	٣٣٠ر٠	٧٧ر٠	٣٦ر٠	١٥٧ر٠	٨٠ر٠	
الشعبية (١٩٦٨)	١٩٥ر٠	١٤٠ر٠	١٥ر٨	١٠١ر٠	١٤٢ر٠	
ميناء عبد الله (١٩٥٨)	٢٠٠ر٠	١٢٧ر٠	–	١٤٣ر٥	١٤٠ر٠	
	٧٢٥ر٠	٣٤٤ر٠	٥١ر٨	٤٠١ر٥	٣٦٢ر٠	
الجماهيرية الليبية						
الزاوية (١٩٧٥)	١٢٠ر٠	٣ر٥	١٢ر٠	٢٨ر٠	–	
مرسى البريقة (١٩٧٠)	١٠ر٠	–	٢ر٠	٢ر٠	–	
راس لانوف (١٩٨٤)	٢٠٠ر٠	–	–	–	–	
طبرق (١٩٨٦)	٢٠ر٠	–	–	–	–	
سرير (١٩٨٦)	١٠ر٠	–	–	–	–	
	٣٦٠ر٠	٣ر٥	١٤ر٠	٣٠ر٠	–	

يتبع /...

تابع جدول رقم (٢٤)

القطر (سنة التشغيل)	تقطير جوى	تقطير فراغى	اصلاح النافتا	معالجة بالهيدروجين	وحدات* تحويلية	زيوت (الف طن/ سنة)
	(١٠٠٠ برميل / اليوم)					
مصر						
السويس (١٩٢١)	٠ر٢٦	٠ر٩	٠ر١٥	٢٧ر٨	٣٠ر٦	٠ر١٠٠
النصر - السويس (١٩١٣)	٠ر٧٦	٠ر٦	-	-	-	
المكس - الاسكندرية(١٩٥٧)	٠ر١١٥	٠ر٢٠	-	-	-	٠ر٨٠
العامرية - الاسكندرية (١٩٧٢)	٠ر٧٥	٠ر١٤	٠ر٩	٠ر٢٠	-	٠ر٨٠
مسطرد - القاهرة (١٩٦٩)	٠ر١٣٠	-	٠ر٩	٠ر٢٦	-	
طنطا (١٩٧٣)	٠ر٢٥	-	-	-	-	
أسيوط (١٩٨٧)	٠ر٤٠	-	-	-	-	
	٠ر٤٨٧	٠ر٤٩	٠ر٣٣	٨٣ر٨	٣٠ر٦	٠ر٢٦٠
مجموع أقطار الأرابك	٠ر٩٥٥	٠ر١٠٥	١ر٥٠٦	١٣٩٤ر٣	٧٣٣ر٨	٠ر١١٤٤
المملكة الأردنية الهاشمية						
الزرقاء (١٩٦٠)	٠ر١٠٠	٠ر١٣٥	٨ر٦	١٣ر٠	١٠ر٠	
السودان						
بور سودان (١٩٦٤)	٠ر٢٤	-	٢ر٣	١٠ر٠	-	
الصومال						
مقاديشو (١٩٧٨)	٠ر١٠	-	-	-	-	
سلطنة عمان						
مسناء الفحل (١٩٨٢)	٠ر٨٠	-	٩ر٦	١٢ر٤	-	
لبنان						
طرابلس (١٩٤٢)	٠ر٣٥	١٢ر٧	٧ر٤	٣ر٠	٧ر٢	
الزهرانى (١٩٦٢)	٠ر١٧	-	٢ر٧	-	-	
	٠ر٥٢	١٢ر٧	١ر١٠	٣ر٠	٧ر٢	
المغرب						
المحمدية (١٩٦٢)	٠ر١٥٠	٠ر٢٠	٠ر٢٤	٣٥ر٨	-	٠ر١٠٠
سيدى قاسم (١٩٦٩)	٠ر٢٥	٧ر٤	٢ر٨	٢ر٨	٥ر٦	
	٠ر١٧٥	٢٧ر٤	٢٦ر٨	٣٨ر٦	٥ر٦	٠ر١٠٠
موريتانيا						
نواذيبو (١٩٨٢)	٠ر٢٠	-	-	-	-	
اليمن الجنوبى						
عدن (١٩٥٤)	٠ر١٧٨	٩ر٥	٠ر١٢	-	-	
اليمن الشمالى						
مأرب (١٩٨٦)	٠ر١٠	-	٢ر٥	-	-	
الدول العربية غير الأعضاء	٠ر٦٤٩	١٨٤ر٦	٧١ر٩	٧٧ر٠	٢٢ر٨	٠ر١٠٠
مجموع الدول العربية	٠ر٥٦٠٤	١١٩٩ر٦	٥٧٨ر٠	١٤٧١ر٣	٧٥٦ر٦	٠ر١٢٤٤

المصدر :- (أ) معلومات مباشرة من الدول العربية ، 2)Oil & Gas Journal,26 Dec, 1988

* تم احتسابها على أساس مكافئ التكسير بالعامل الحفاز المانع FCC وباستخدام المعاملات التالية FCC = ١ر٠ الهيدروكراكر = ٢ ، تخفيض اللزوجة = ٣٣ر٠ التفحيم = ٧ر١ التكسير الحرارى = ٥ر٠

** متوقف عن العمل

+ وحدة التكسير الهيدروجيني بالعامل الحفاز (الهيدروكراكر) غير عاملة

++ من المؤمل تشغيله فى ١٩٨٩ بطاقة منخفضة .

× يشتمل المجمع على مصفاتى صلاح الدين ١ ، ٢ بسعة ٧٠ ألف برميل / اليوم لكل منها، ومصفاه الشمال بسعة ١٥٠ الف برميل / اليوم .

×× من المؤمل تشغيله بسعة ٧٠ ألف برميل / اليوم فى عام ١٩٨٩ .

صناعة التكرير العربية تحول عدد من المصافى العربية من تكرير المشتقات النفطية بطريقة التكسير العادى إلى التكرير بواسطة التكسير الهيدروجينى والذى أثر على نمو صناعات الزيوت الثقيلة .

ومع إزدياد طاقة التكرير ، إزدادت وتنوعت طاقة تحويل ومعالجة الزيوت ومخلفات التقطير ، الأمر الذى أدى إلى إمتصاص هذا الفائض فى المنتجات ذات الإستعمال النهائى ، ومثال ذلك : مصنع مزج الزيوت النهائية فى جبل على فى دبى بطاقة ٣٠ ألف طن سنوياً ، وكذلك الوحدة الجديدة فى ينبع بالسعودية لمزج الزيوت النهائية والتى سيتم تغذيتها بالزيوت الأساسية من مصفاه بترومين . أما مصنع الإضافات المحسنة لخواص التزييت النهائية فى السعودية فقد بدأ الإنتاج فى عام ١٩٨٦ وحتى الآن . وهناك حالياً خمس مصانع قائمة فى السعودية لإنتاج الزيوت النهائية .

٥ - التطورات العربية فى صناعة البتروكيماويات

تميزت صناعة البتروكيماويات فى العالم العربى عام ١٩٨٨ بالتوجه نحو التوسع فى امكانياتها الحالية وذلك بهدف تحقيق التكامل العمودى والأفقى فى هذه الصناعة الهامة . وهناك عدة مؤسسات عربية قد إنتهت من اعداد الدراسات لتحديد مشروعات البتروكيماويات الجديدة بالدول العربية والترويج لها ، الأمر الذى من شأنه الإسراع فى توحيد صناعة البتروكيماويات فى الدول العربية . وتشمل هذه المشروعات إنتاج المركبات العطرية مثل البنزين والتولوين والزيلين ومشتقاتها،

بالإضافة إلى الألياف الصناعية والبلاستيك والمذيبات المستعملة فى تصنيع سلسلة من الكيماويات مثل الصمغ ومواد الدهان والمبيدات الحشرية وغيرها .

وفيما يلى عرض موجز لأهم التطورات فى بعض الدول العربية والتى يمكن أن تكون اللبنة الأولى فى التنسيق والتكامل العربى فى مجال صناعة البتروكيماويات :

العراق :

من المخطط إقامة مجمع ضخم للبتروكيماويات لإنتاج مختلف المنتجات الوسيطة والنهائية . وسيشكل مصنع الايثلين الذى تبلغ طاقته الإنتاجية ٤٢٠ ألف طن فى السنة أساس المرحلة الأولى من المشروع . وسيشمل هذا المشروع على الوحدات التالية وطاقتها الإنتاجية السنوية كما يلى :-
بيوتن -ابطاقة٥ ألف طن،بولى اثيلين منخفض - مرتفع الكثافة الخطى بطاقة ١٦٠ ألف طن بولى بروبلين بطاقة ١٠٠ ألف طن ، أوكسيد الاثيلين بطاقة ٦٧ ألف طن ،اثيلين جلايكول بطاقة ٦٠ الف طن ، أحادى ايثانولامين بطاقة ١٥ ألف طن ، غيرها من الوحدات الأخرى الأساسية فى صناعة البتروكيماويات .

مصر :-

تم إنشاء مجمع البتروكيماويات وقد شملت المرحلة الأولى من المشروع إقامة وحدات ذات أهمية أكبر نسبياً من حيث الطلب على منتجاتها فى السوق المحلى وهى :-

- وحدة البولى فينيل كلوريد (P.V.C) بطاقة إنتاجية ٨٠ الف طن سنوياً فى المرحلة الأولى ، ١٢٠ الف طن سنوياً فى المرحلة الثانية ، وتستخدم مادة البولى فينيل كلوريد فى مجالات الزراعة والرى والصرف المغطى والإسكان والعبوات والتغليف والكابلات الكهربائية والأحذية .

- مشروع الفينيل كلوريد مونمر (V.C.M) بطاقة إنتاج ١٠٠ ألف طن سنوياً فى المرحلة الأولى ، ١٢٠ ألف طن سنوياً فى المرحلة الثانية . ومادة (V.C.M) تعتبر المادة الأولية الرئيسية لإنتاج البولى فينيل كلوريد بدلاً من إستيرادها من الخارج .
- مشروع الكلور والصودا الكاوية بطاقة انتاجية ٦٠ ألف طن كلور ، ٦٧ ألف طن صودا كاوية سنوياً وعلى أساس ٧٥ ألف طن كلور سنوياً فى المرحلة الثانية لمقابلة إحتياجات وحدة الـ (V.C.M) بعد التوسعات المستقبلية ، وإقامة هذه الوحدة يحقق التكامل الإقتصادى لمشروعات المرحلة الأولى .
- وتشمل مشروعات المرحلة الثانية فى مجال البتروكيماويات مايلى :-
  - مشروع إنتاج البولى ايثلين .
  - مشروع انتاج البولى بروبلين .
  - مشروع إنتاج المطاط الصناعى .
  - مشروع انتاج الـ P.T.A والبارازيلين بطاقة ٦٠ ألف طن سنوياً ، وهى مادة أولية لازمة لصناعة الألياف الصناعية .

السعودية :-

أعلن عن عدد من المشاريع البتروكيماوية وتشمل هذه على مشروع مشترك بين السعودية وفرنسا لإنتاج البارازيلين بطاقة إنتاجية تصل إلى ٢٥٠ ألف طن سنوياً. ويمكن إستعمال البارازيلين فى إنتاج ثلاثى حامض الافتاليك وهو مادة وسيطة تستعمل فى إنتاج ألياف البوليستر. ويتوقع أن يبدأ هذا المشروع انتاجه فى أواخر عام ١٩٩١ أو أوائل عام ١٩٩٢ .

ومن المخطط أن يتم إنتاج ٧٠ ألف طن فى السنة من العطور والدهنيات ، إضافة إلى المذيبات المستعملة فى تصنيع سلسلة من الكيماويات مثل الغراء والصمغ ومواد

الدهان والمبيدات الحشرية والتى يتوقع أن تسوق فى منطقة الخليج . كما سيتم إضافة مصنع جديد لإنتاج البلاستيك (P.V.C) بطاقة إنتاجية مقدارها ١٠٠ ألف طن سنوياً .

ومن أهم التطورات خلال السنتين الماضيتين هو نجاح شركة سابك السعودية فى تشغيل جميع المصانع البتروكيماوية بكفاءة عاليه ، بالإضافة إلى تمكنها من دخول الأسواق العالمية بكثافة . كما تمكنت هذه الشركة السعودية خلال عام ١٩٨٧ من مضاعفة قيمة مبيعاتها من البتروكيماويات والأسمدة والمنتجات المعدنية . كما تمكنت من رفع الكفاءة الإنتاجية فى ثمانى مصانع للبتروكيماويات ،وأدخلت مصنعين جديدين مرحلة الإنتاج التجارى وهما مصنع لإنتاج البيوتين - ١ بطاقة ٥٠ ألف طن/سنة ، ومصنع ثان لإنتاج المادة البلاستيكية بولى ستايرين بطاقة ١٠٠ ألف طن / السنة . كما تم استكمال مجمع صناعى لإنتاج مادة ثلاثى بيوتيل ايثر (MTBE) بطاقة ٥٠٠ ألف طن / السنة ، وتستخدم هذه المادة كإضافة محسنة إلى وقود السيارات لرفع أو كتينه بدلاً من مركبات الرصاص الضارة بالبيئة .

<u>ليبيا</u> :-

تواصل أيضاً إستكمال المرحلة الثانية من مجمع البتروكيماويات لإنشاء مصانع لإنتاج مادة محسن الجازولين وبوتادايين وبنزين وبوتين - ١ . وفى أوائل عام ١٩٨٨ تم توقيع عقود لإنتاج البولى بروبلين بطاقة تبلغ ٦٨ ألف طن فى السنة ، بالإضافة لإنشاء مصنع لإنتاج البولى ايثلين العالى الكثافة بطاقة تبلغ ٨٠ ألف طن فى السنة .

وكذلك توجد مجمعات لصناعة البتروكيماويات فى كل من الكويت والجزائر ،

ومن الجدير بالذكر أن نحو ٤٠٪ من الطاقة الإنتاجية لصناعة البتروكيماويات في الدول العربية يتركز في السعودية وحدها . ويتم تلبية إحتياجات الإستهلاك العربي من المنتجات البتروكيماوية - والتي تشمل ٢٤ منتجاً - من خارج منطقة العالم العربي وليس من إنتاج بعض دولها . ويشير ذلك إلى أن مشكلة تبادل المنتجات الفائضة فيما بين الدول العربية هي مشكلة جذرية ، تزداد يوماً بعد يوم . والمخرج الطبيعي من هذا الوضع ربما يتمثل في التنسيق والتكامل العربي من خلال القناتين التاليتين :-

- دمج أسواق المنتجين العرب لهذه المنتجات مع أسواق المستهلكين العرب، وذلك عن طريق خلق ترابط صناعي وتجاري يسهل عملية التسويق والتنمية الصناعية . فالدول النفطية ، وخاصة دول الخليج العربي توجد لديها طاقة إنتاجية أكبر من استهلاكها المحلي . ومن المعروف أن بعض ، إن لم يكن أغلب الدول العربية الأخرى تعاني نقصاً من بعض المواد الأولية لهذه المنتجات . والترابط الصناعي والتجاري بين الشركات المنتجة والدول المستهلكة يمكن أن يتم بواسطة منح تسهيلات وانتهاج سياسات مالية وتسويقية . وذلك بإعطاء أولوية الشراء من الشركات العربية إذا كانت تنتج المواد المطلوبة ، وفي الوقت نفسه تقوم هذه الشركات بالسعي لإيجاد وسيلة لتوفير الإئتمان الكافي لدعم مشتريات الدول غير القادرة على المنافسة في السوق التجارية .
- الإنطلاق إلى أسواق الدول النامية التي يمكن أن تشكل مصدراً هاماً للتبادل التجاري لسنوات طويلة في المستقبل .

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة البتروكيماويات مازالت حديثة العهد في البلاد العربية ، لذا فهنالك فرص واسعة ومجالات كثيرة للتوسع فيها بإنتاج المنتجات

النهائية والوسيطة المشتقة من هذه البتروكيماويات . ويمكن أن تستغل تلك الفرص المتاحة حيث تتوافر مصادر الطاقة والمواد الأولية والوسيطة كدول الخليج العربى ، أو بمواقع أخرى فى الدول العربية حيث تتوافر العمالة الفنية والعمالة الرخيصة ، مما يزيد من الميزة النسبية لصناعة البتروكيماويات خاصة أنها البديل المناسب لإستعمالات النفط العربى ، إذا لم يصدر خاماً نتيجة تدهور الأسعار فى السوق العالمية .

رابعاً:- آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجال البنية الأساسية لقطاع الكهرباء مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون العربي

تعتبر الكهرباء من أهم العناصر المباشرة في تقدم الشعوب فبدونها تتوقف الحياة الإنتاجية ويصيب الشلل جميع المرافق الحيوية كالمياه والصرف الصحي والإنارة والمواصلات والموانى والمطارات وتتعطل تماماً كل الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والإتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها . كما أن مشروعات البنية الأساسية في مجال الكهرباء من محطات توليد (إنتاج) الطاقة الكهربائية ومايلزمها من الشبكات الكهربائية للنقل والربط والتوزيع الكهربائية تعتبر وحدة واحدة مترابطة ومكملة لبعضها وليس من الممكن تنفيذ بعضها وتأجيل البعض الآخر (إلا في نطاق محدود جداً) وذلك لضمان توصيل التيار الكهربائي إلى المشروعات الجديدة بالقطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة من صناعة وزراعة وإستصلاح أراضي وري وصرف ونقل ومواصلات وغيرها . إنطلاقاً من هذا يتحدد دور قطاع الكهرباء في العمل على توفير إنتاج الطاقة الكهربائية ونقلها وتوزيعها بالقدر الكافي على القطاعات المستخدمة لها في التوقيت المناسب وبالمواصفات المطلوبة والعمل على تطوير هذه الخدمات باستخدام التقنيات المعاصرة ومتابعة أحدث التطورات الفنية والتكنولوجية وتطبيق الملائم منها للظروف البيئية والإجتماعية المعاصرة .

١- تطور الهياكل الإرتكازية لقطاع الكهرباء في الدول العربية ودول مجلس التعاون العربي (الواقع وآفاق المستقبل).

١٠١- تطور إنتاج الطاقة الكهربائية (الواقع وآفاق المستقبل)

بدأ قطاع الكهرباء في الدول العربية وبخاصة النفطية منها بتطور تطوراً سريعاً منذ بداية السبعينات بسبب

أهمية القطاع ومداخلاته فى كافة مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية . ومازال قطاع الكهرباء فى الوطن العربى يحظى بعناية متميزة بالمقارنة مع قطاعات الخدمات الأخرى وذلك لدوره المحورى فى دفع عجلة التنمية ، وذلك بالرغم من التباطؤ الملحوظ فى النمو الإقتصادى لكل البلدان العربية منذ عام ١٩٨١ بسبب تدهور العوائد النفطية وإزدياد حدة الصراع المسلح فى بعض أطراف الوطن العربى (الحرب العراقية- الايرانية - أزمة لبنان - الإنتفاضة الفلسطينية).

وقد بلغت الإستثمارات التى رصدت لهذا القطاع خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٥) حوالى ٩ر٤٥ مليار دولار ، بينما لم تتجاوز الإستثمارات التى رصدت له عن ٢ر٣٢ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٠). ونتيجة ذلك زاد إنتاج الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى كما موضح فى الجدول رقم(٣٥) من حوالى ٥ر٢١ تيراوات ساعة فى عام ١٩٧٥ إلى حوالى ٩ر٧٧ تيراوات ساعة فى عام ١٩٨٠ بمعدل نمو سنوى مركب ٤ر١٨٪ خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٠) وإلى حوالى ٥ر١٩٦ تيراوات ساعة عام ١٩٨٦ بمعدل نمو سنوى مركب ٧ر١٦٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) ، وهذا المعدل يفوق معدل النموالعالمى بعدة أضعاف ويوضح الجدول رقم (٣٥) تطور الطاقة الكهربائية المنتجة فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٦) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ .

ويلاحظ من الجدول رقم(٣٥) أن معدل نمو الطاقة الكهربائية المنتجة فى بعض الدول العربية قد فاق معدل النمو لإجمالى الطاقة الكهربائية المنتجة فى كل الدول العربية ، ومن أمثلة هذه الدول : ليبيا ، الأردن ، سورية ، جمهورية اليمن الشمالية، عمان ، الصومال ، وجيبوتى . ويبلغ إجمالى الطاقة الكهربائية المنتجة فى دول مجلس التعاون العربى حوالى ٣ر١٤ تيرا وات ساعة عام ١٩٧٥ (أى مايمثل ٦ر٤٢٪ من إجمالى المنتج فى الدول العربية)، مقابل حوالى ٤ر٣٠ تيراوات ساعة عام ١٩٨٠ (بنسبة

جدول رقم (٣٥)

تطور الطاقة الكهربائية المنتجة فى الوطن العربى

خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦) والتوقعات المستقبلية حتـــــى عام ٢٠٠٠

الوحدة : الطاقة الكهربائية جيجاوات ساعة *

الدول العربية	الطاقة الكهربائية المنتجة			معدل النمو السنوى المركب خلال الفترة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) (٪)	التوقعات المستقبلية للطاقة الكهربائية المنتجة		
	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٦		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
إجمالى الدول العربية	٣٣٤٩٤	٧٧٩٢٦	١٩٦٤٥٢	١٦ر٧	٢٧٦٦٧٠	٤٠٢٩١٠	٥٥٧٩٠٠
اجمالى دول مجلس التعاون العربى	١٤٢٧٤	٣٠٤١٠	٦٥٩١٣	١٣ر٧	٩٧٩٠٠	١٥٠٣٠٠	٢١٣٤٠٠
الأردن	٤٠٧	١٠٧٠	٢٩٥٥	١٨ر٥	٣٨٠٠	٥٦٠٠	٧٤٠٠
الإمارات	١٢٨٩	٦٣٦٠	١٢٦١١	١٢ر١	١٣٦٠٠	٢٠٢٠٠	٢٩٩٠٠
البحرين	٥٠٨	١٤٢٩	٢٩٩١	١٣ر١	٣٩٠٠	٦٤٠٠	١٠٢٠٠
تونس	١٣٤٦	٢٨١١	٤٢٠١	٦ر٩	٥٣٠٠	٧٧٠٠	٩٩٠٠
الجزائر	٣٤٦٥	٦٢٠٠	١٢٩١٩	١٢ر٠	٢٠٤٠٠	٣٢٦٠٠	٤٥٢٠٠
جيبوتى	٥٢	٩٠	٢٣٥	١٧ر٣	٢٣٠	٣٥٠	٥٠٠
السعودية	٤٢٧٠	١٨٩٠٩	٣٦١٧١	١١ر٤	٥٣٢٠٠	٦٤٨٠٠	٧٨٨٠٠
السودان	٧٨٠	١٠٤٩	١٧٠٠	٨ر٣	١٦٥٠	٢٥٠٠	٣٩٠٠
سورية	١٣٥٣	٣٦٣٧	١٠١٣٤	١٨ر٦	١٨٢٠٠	٣٣١٠٠	٥٤٦٠٠
الصومال	٥٢	٩٦	٢٥٣	١٧ر٥	٤٣٠	٨٠٠	١٦٠٠
العراق	٣٨٤٢	١٠٦٣٢	٢٦٥٠٠	١٦ر٤	٤١٧٠٠	٦٧٣٠٠	٩٧٥٠٠
عمان	١٥٤	٨١٤	٢٤٠٨	١٩ر٨	٣٥٠٠	٥٢٠٠	٧٦٠٠
قطر	٦٢٥	٢٤١٦	٥٠٧٩	١٣ر٢	٦٣٠٠	٧٥٠٠	٨٧٠٠
الكويت	٥١٠٠	٩٤١٧	١٧١١٨	١٠ر٥	٢١٦٠٠	٢٨٢٠٠	٣٤٩٠٠
لبنان	١٨١٩	٢٨١٩	٤١٧٠	٦ر٧	٥٦٠٠	٨٣٠٠	١٢٣٠٠
ليبيا	١٨٦٩	٤٨٠٠	١٣٢٨٠	١٨ر٥	١٥١٠٠	٢١١٠٠	٢٧١٠٠
مصر	٩٧٩٢	١٨٢٠٠	٣٥٤٠٠	١١ر٧	٥٠٠٠٠	٧٣٤٠٠	١٠٢٩٠٠
المغرب	٣٠٣٥	٤٧٦٢	٦٩٠٠	٦ر٤	٩٢٠٠	١٢٩٠٠	١٨٠٠٠
موريتانيا	١٠٠	١٧٣	٣٦٩	١٣ر٥	٥٦٠	٨٦٠	١٣٠٠
اليمن (ش)	٤٣	١٨٨	٦٠٦	٢١ر٥	٨٠٠	١١٠٠	١٣٠٠
اليمن (ج)	١٩٠	٣٢٠	٤٥٢	٥ر٩	١٦٠٠	٢٩٠٠	٤٣٠٠

* جيجاوات ساعة (ج.و.س) = مليون كيلوات ساعة

المصدر :ـ دراسات الصندوق العربى لتقويم المشروعات (١٩٨٠ ـ ١٩٨٦) ، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية ، الطاقة فى الدول العربية ١٩٨٦ .

٣٩٪ من إجمالى المنتج فى الدول العربية) ،وحوالى ٩ر٦٥ تيروات ساعة عام ١٩٨٦ (بنسبة ٦ر٣٣٪ من الإجمالى للدول العربية) . من هذا يتضح الأهمية النسبية للطاقة الكهربائية المنتجة فى دول مجلس التعاون العربى حيث تبلغ أكثر من ثلث الطاقة المنتجة فى جميع الدول العربية الإحدى وعشرين . كما يلاحظ من الجدول رقم (٣٥) أن معدل النمو السنوى المركب فى الطاقة الكهربائية المنتجة فى دول مجلس التعاون العربى تبلغ ٧ر١٢٪ خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) وهى تقل عن هذا المعدل لإجمالى الدول العربية خلال تلك الفترة .

إلا أن التوقعات المستقبلية للطاقة الكهربائية المنتظر انتاجها فى دول مجلس التعاون العربى تقدر بحوالى ٩ر٩٧ تيراوات . ساعة عام ١٩٩٠ ، حوالى ٣ر١٥٠ تيراوات . ساعة عام ١٩٩٥ ، حوالى ٣ر٢١ تيراوات . ساعة عام ٢٠٠٠ . أى ينتظر أن يتناقص معدل النمو السنوى المركب فى الطاقة الكهربائية المنتجة فى دول مجلس التعاون العربى ليصل إلى ٩ر٨٪ خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، ٣ر٧٪ خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) . فى حين ينتظر أن يصل هذا المعدل إلى ٨ر٧٪ فى المتوسط للدول العربية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، ٧ر٦٪ فى المتوسط للدول العربية خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) . وهذه المعدلات تفوق ماهو متوقع لنمو الطاقة الكهربائية فى العالم المتقدم وذلك لأسباب عدة من أهمها أن متوسط نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى لايزال حالياً دون نصف إستهلاك الفرد فى العالم ، كما يتضح من الجدول رقم(٣٦) ، كما أن التيار الكهربائى لم يتم توصيله بعد لأكثر من نصف السكان فى الوطن العربى . ومن جانب آخر ، لاتزال الشبكات الكهربائية فى ثمانى دول عربية غير مرتبطة داخلياً . وعليه فمن المستهدف حتى نهاية هذا القرن أن تتزايد معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية فى الدول العربية عن مثيلتها فى الدول المتقدمة لتتلائم مع خطط التنمية الطموحة.

ويوضح الجدول رقم (٣٦) مقارنة كمية إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة ومتوسط إستهلاك الفرد منها فى الوطن العربى والعالم فى النصف الأول من الثمانينات ،، يتضح من الجدول رقم (٣٦) أنه بالرغم من أن معدل النمو السنوى المركب لإنتاج الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى (٣ر١٤٪) يفوق معدل النمو العالمى (٤ر٣ ٪) بأكثر من أربعة أضعاف ، إلا أن متوسط نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى لايزال أقل من نصف متوسط نصيب الفرد فى العالم . وذلك بسبب أن الدول العربية ذات النسب الأعلى من السكان كمصر والسودان والجزائر والمغرب، والتى يشكل عدد سكانها حوالى ٦٠٪ من سكان العالم العربى ، لايزال متوسط نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية فيها أقل من ٦٠٠ ك . و . س ,علماً بأن متوسط نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية فى بعض الدول العربية النفطية مثل الامارات والكويت والسعودية والبحرين يزيد عن ٥٠٠٠ ك . و . س فى العام . وعلى ذلك فهناك مجالاً كبيراً لزيادة متوسط نصيب الفرد العربى من الطاقة الكهربائية سنوياً لتحقيق المعايير المستهدفة لتقدم العالم العربى ،حيث يعتبر متوسط نصيب الفرد سنوياً من الطاقة الكهربائية مؤشراً ومعياراً لدرجة التقدم والرفاهية فى البلاد ، ولعل هذا يبرر الإرتفاع الملحوظ فى معدل الزيادة السنوية فى تطور متوسط نصيب الفرد العربى من الطاقة الكهربائية (٢ر١٠٪) مقارنة بهذا المتوسط للفرد فى العالم (٧ر١٪).

٢٠١ تطور القدرة المركبة بمحطات توليد الطاقة الكهربائية (الواقع وآفاق المستقبل)

لا تزال مصادر الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى هى البترول والغاز الطبيعى والطاقة المائية وذلك بسبب وجود إحتياطيات كبيرة للبترول والغاز الطبيعى فى معظم الدول العربية النفطية ووجود إمكانيات للطاقة المائية فى سبع دول عربية هى العراق وسورية ولبنان ومصر والسودان والجزائر والمغرب . وتتمتع خمس من هذه الدول

جدول رقم (٣٦)

مقارنة كمية إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المختلفة

ومتوسط إستهلاك الفرد منها في الوطن العربي والعالم في النصف الأول من الثمانينات

	إنتاج الوطن العربي ت . و . س*		متوسط معدل النمو السنوي في انتاج الوطن العربي	إنتاج العالم ت . و . س *		متوسط معدل النمو السنوي في انتاج العالم	نسبة انتاج الوطن العربي إلى انتاج العالم	
	١٩٨١	١٩٨٤	٪	١٩٨١	١٩٨٤	٪	٪ ١٩٨١	١٩٨٤
المجموع	١٠٤ر٧	١٥٦ر٥	١٤ر٣	٨٣٨٣	٩٢٦٧	٣ر٤	١ر٢	١ر٧
حراري	٨٨ر٣	١٤٠ر٧	١٦ر٨	٥٧٩٢	٦١١٤	١ر٨	١ر٥	٢ر٣
مائي	١٦ر٤	١٥ر٨	-٢ر١	١٧٧٥	١٩٥٣	٣ر٢	٩ر	٨ر
نووي	-	-	-	٨٠٠	١١٧٥	١٣ر٧	-	-
حراري جوفي	-	-	-	١٦	٢٥	١٧ر٦	-	-

	عام ١٩٨١	عام ١٩٨٤	معدل الزيادة السنوية في المتوسط (٪)
متوسط نصيب الفرد العربي سنوياً من الطاقة الكهربائية (ك . و . س)**	٦٢٥	٨٣٦	١٠ر٢
متوسط نصيب الفرد العالمي سنوياً من الطاقة الكهربائية (ك . و . س)**	١٨٥	١٩٤٥	١ر٧

* ت . و . س - تيراوات . ساعة

** ك . و . س - كيلوات . ساعة

المصدر :-

كتاب الأمم المتحدة السنوي لإحصائيات الطاقة .

"World Energy Supplies", United Nations, N.Y., 1986.

هى العراق ومصر وسورية والسودان والمغرب بإمكانيات كبيرة من الطاقة المائية التى لم تستغل بعد وبخاصة العراق وسورية والسودان . ومن أجل ذلك لم تلجأ الدول العربية إلى إستخدام مصادر جديدة لتوليد الطاقة الكهربائية مثل الطاقة النووية أو الحرارة الجوفية ، وهما مصدران مازال إنتاج الطاقة الكهربائية منهما فى العالم ينمو باطراد، كما موضح فى الجدول رقم (٣٦) .

ويوضح الجدول رقم (٣٧) تطور قدرة التوليد المركبة فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)،والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ . ومنه يلاحظ أن القدرة الإسمية المركبة فى محطات توليد الكهرباء فى الدول العربية قد بلغت حوالى ٦ر١٢ جيجاوات فى عام ١٩٧٥ مقابل حوالى ٥ر٥٠ جيجاوات فى عام ١٩٨٥ ، أى أن معدل النمو السنوى المركب بلغ ٣ر١٦٪ فى العالم العربى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)، وقد بلغت القدرة المركبة فى محطات توليد الكهرباء فى دول مجلس التعاون العربى حوالى ٧ر١٣ جيجاوات (بنسبة ٣ر٢٧٪ من إجمالى الدول العربية) فى عام ١٩٨٥ مقابل حوالى ٥ جيجاوات فى عام ١٩٧٥ (بنسبة ٣ر٣٩٪ من إجمالى الدول العربية)،وقد بلغ معدل النمو السنوى المركب لهذه القدرات ٨ر١٠٪ خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥) وهو أقل من هذا المعدل لكل الدول العربية .

ويوضح الجدول رقم (٣٨) مقارنة للقدرات الإسمية المركبة فى محطات توليد الكهرباء فى العالم العربى وفى دول مجلس التعاون العربى خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥).

وبمقارنة البيانات التى توفرت عن نوعية محطات انتاج الطاقة الكهربائية (حرارية ومائية) فى جميع الدول العربية خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥) والموضحة فى الجداول (٣٧) و (٣٨) يلاحظ تزايد الأهمية النسبية للقدرة المركبة بمحطات التوليد الحرارية حيث بلغت ٨٩٪ من إجمالى القدرات عام ١٩٨٥ مقابل ٧٥٪ عام ١٩٧٨ .

جدول رقم(٢٧)

تطور قدرة التوليد المركبة فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠

الوحدة ميجاوات

الدول العربية	١٩٧٥			١٩٧٨			١٩٨٥			معدل النمو السنوى المركب خلال الفترة (٧٥ ـ ١٩٨٥) ٪	توقعات القدرة المركبة		
	حرارى	مائى*	مجموع	حرارى	مائى	مجموع	حرارى	مائى	مجموع		١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الإجمالى للدول العربية	..	..	١٢٦١٥	١٣٥١٤	٤٤٢٩	١٧٩٤٢	٤٥٢٠٥	٥٣٣١	٥٠٥٣٦	١٦ر٣	٨٩٦٥٥	١٣٠٠١٥	١٧٨٣٧٠
الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى	..	..	٤٩٥٦	٣٨٤٥	٢٧٦٩	٦٦١٤	١١٠٦٥	٣٠٣٩	١٣٧٧٤	١٠ر٨	٢٨٩٣٠	٤٥٤٢٠	٦٥١٤٠
الأردن	..	..	١٢٤	٢٦٠	—	٢٦٠	٨٠٥	—	٨٠٥	١٩ر٦	١٢٧٠	١٨٤٠	٢٤٥٠
الإمارات	..	..	٢٥٠	٢٥٠	—	٢٥٠	٣٨١٠	—	٣٨١٠	٢١ر٠	٤٦٩٠	٧٠٠٠	١٠٤٠٠
البحرين	..	..	١٦٤	٢٨٣	—	٢٨٣	٨٣٦	—	٨٣٦	٨ر١	١٤٢٠	٢٢٩٠	٣٧١٠
تونس	..	..	٣٦٩	٥٤٩	٢٩	٥٧٨	١٣٠٥	٦٥	١٣٧٠	١٤ر٠	١٥٩٠	٢٣٠٠	٢٩٨٠
الجزائر	..	..	١٢٧٦	١٤٩٦	٣٢٠	١٨٢٦	٢٦٨٥	٢٨٩	٢٩٧٤	٨ر٨	٥٦٥٠	٨٨٥٠	١٢١٢٠
جيبوتى	..	..	٢١	٢٦	—	٢٦	٣٦	—	٣٦	٥ر٥	٨٥	١٣٥	٢٢٠
السعودية	..	..	٤٢٥	٦٥٠	—	٦٥٠	١٢١٩٠	—	١٢١٩٠	٢٩ر٩	٢١٠٠٠	٢٥٦٣٠	٣١٢٥٠
السودان	..	..	١١٥	١٢٠	٢٣٥	٣٧٨	٣٧٨	٢٢٥	٥٠٣	٧ر٩	٧٣٠	١٠٣٠	١٣٩٠
سورية	..	..	٧٥٩	٩٨٠	٥٢٣	١٥٠٣	١٣٥٥	٨٢٣	٢٠٧٨	١٠ر٦	٥٨٨٠	١٠٦٦٠	١٧٠٥٠
الصومال	..	..	١٨	١٨	—	١٨	٤٢	—	٤٢	٨ر٨	٧٠	١٤٠	٢٧٠
العراق	..	..	٩٦٣	٣٠٣٩	٣٢٤	٣٣٥٣	٥٩٦٦	٥٩٤	٦٢٣٠	٢٠ر٥	١٤٠٠٠	٢٢٦٥٠	٣٢٨٠٠
عمان	..	..	٤٦	١٧٦	—	١٧٦	٤٤٨	—	٤٤٨	٢٥ر٧	١٠١٠	١٤٨٠	٢١٤٠
قطر	..	..	١٧٥	٥١٤	—	٥١٤	١٠٩٥	—	١٠٩٥	٢٠ر٠	٢٠٢٠	٢٤٠٠	٢٧٨٠
الكويت	..	..	١٣٦٤	١٦٥٠	—	١٦٥٠	٥٠٨٦	—	٥٠٨٦	١٤ر١	٦٨٤٠	٨٩٣٠	١١٠٢٠
لبنان	..	..	٦٠٥	٣٦٢	٢٤٦	٦٠٨	٥٩٠	٢٨٠	٨٧٠	٢٥ر٧	١٥٣٠	٢٧٠٠	٣٢٠٠
ليبيا	..	..	٨٧٩	١٦٢٢	—	١٦٢٣	٣٠٠	—	٣٠٠	١٣ر١	٥٥٦٠	٧٧٠٠	٩٨٤٠
مصر	..	..	٣٧٧٥	١٤٦٠	٢٤٤٥	٣٩٠٥	٣٨٢٧	٢٤٤٥	٦٢٨٢	١٠ر٥	١٣٢٠٠	٢٠٣٠٠	٢٩١٠٠
المغرب	..	..	١٠٣٤	٨٣٧	٤١٢	١٢٤٩	١٥٤٠	٦١٠	٢١٧٠	٧ر٧	٢٥٠٠	٣٤٠٠	٤٧٠٠
موريتانيا	..	..	٢٩	٤٠	—	٤٠	٧٤	—	٧٤	٦ر٦	١٥٠	١٩٠	٢٦٠
اليمن (ش)	..	..	١٥	٢٦	—	٢٦	٢٦٧	—	٢٦٧	٣٣ر٣	٢٨٠	٣٨٠	٤٤٠
اليمن (ج)	..	..	٧٠	٧٠	—	٧٠	١٩٠	—	١٩٠	١٠ر٥	١٨٠	٢٥٠	٣٥٠

* .. غير متوفر هذا البيان لمعظم الدول العربية ولذلك لم يرصد فى الجدول .

المصدر :ـ أنظر مصدر الجدول رقم (٢٦)

جدول رقم (٣٨)

مقارنة القدرة الإسمية المركبة في محطات توليد الكهرباء في العالم العربي وفى دول مجلس التعاون العربى
خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥)

البيان	القدرة الاسمية المركبة عام ١٩٧٨				القدرة الإسمية المركبة عام ١٩٨٥				معدل النمو السنوى المركب خلال الفترة (٧٨ - ١٩٨٥) (٪)		
	حرارى		ماشى		حرارى		ماشى		حرارى	ماشى	إجمالى
	(م.و)	النسبة (٪)	(م.و)	(النسبة) (٪)	(م.و)	النسبة (٪)	(م.و)	النسبة (٪)			
الإجمالى للوطن العربى	١٣٥١٤	٧٥	٤٤٢٩	٢٥	٤٥٢٠٥	٨٩	٥٣٣١	١١	٥٠٥٢٦	١٨ر٨	٢ر٧	١٥ر٩
الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى	٢٨٤٥	٥٨ر١	٢٧٦٩	٤١ر٩	١١٠٦٥	٨٠ر٣	٢٠٣٩	١٩ر٧	١٢٧٧٤	١٦ر٣	١ر٣	١١ر٣

وبالتالى تضاءلت الأهمية النسبية للقدرات الاسمية المركبة فى المحطات الكهرومائية فى العالم العربى حيث بلغت ١١٪ من الإجمالى عام ١٩٨٥ مقابل ٢٥٪ عام ١٩٧٨ .

ويلاحظ من الجدول رقم(٣٨) أن القدرة الإسمية المركبة فى المحطات الكهرومائية فى دول مجلس التعاون العربى قد بلغت حوالى ٢ر٨ جيجاوات أى نسبة ٦٢ر٥٪ من إجمالى القدرة المركبة فى المحطات الكهرومائية فى العالم العربى عام ١٩٧٨ ، مقابل حوالى ٣ جيجاوات عام ١٩٨٥ أى نسبة ٥٧٪ من هذه القدرات فى العالم العربى فى نفس العام . ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ضخامة القدرة الاسمية المركبة فى محطة كهرباء السد العالى فى مصر والتى بلغت ٢٤٤٥ ميجاوات خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٥)، علماً بأنه لاتوجد محطات كهرومائية فى الأردن ، جمهورية اليمن حتى عام ١٩٨٥ . كما يلاحظ تفوق الأهمية النسبية للقدرة المركبة بمحطات توليد الكهرباء الحرارية عن مثيلتها فى المحطات الكهرومائية فى دول مجلس التعاون العربى حيث بلغت حوالى ١١ جيجاوات عام ١٩٨٥ (أى نسبة ٨٠ر٣٪ من إجمالى القدرة المركبة بمحطات الكهرباء فى دول مجلس التعاون العربى) مقابل حوالى ٣ر٨ جيجاوات عام ١٩٧٨ (أى نسبة ٥٨ر١٪ من إجمالى القدرة المركبة فى دول مجلس التعاون العربى خلال هذه السنة).

ويلاحظ من الجدول رقم (٣٨) أن معدل النمو السنوى للقدرات الاسمية المركبة فى منشآت توليد الطاقة الكهربائية فى الوطن العربى قد بلغت ١٨ر٨٪ ، ٢ر٧٪ فى المحطات الحرارية والكهرومائية على التوالى خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨٥) . كما بلغت هذه النسب خلال نفس الفترة فى دول مجلس التعاون العربى ١٦ر٣٪ ، ١ر٣٪ فى المحطات الحرارية والكهرومائية على التوالى . ويعزى هذا التباين الكبير فى معدلى النمو إلى أن محطات التوليد الكهرومائية لم تحظ بنفس القدر من التطور الذى حظيت به محطات توليد الكهرباء الحرارية وذلك بسبب التكلفة الإستثمارية

العالية وطول فترة التنفيذ لبناء السدود والأعمال المدنية التي تتطلبها منشآت محطات التوليد الكهرومائية خاصة في بعض الدول العربية ذات الامكانيات المالية المحدودة كالسودان والمغرب . وتقدر الطاقة المائية المتاحة والتي يمكن إستغلالها لتوليد الكهرباء في العالم العربي بحوالي ٤٤ ألف ميجاوات وهو مايعادل حوالي ٩٠٪ من مجموع القدرة المركبة في الدول العربية في عام ١٩٨٥ . ويقدر نصيب الأردن من هذه الطاقة المائية المتاحة بحوالي ٥٠ ميجاوات (م.و) والسودان حوالي ٣٢٠٠ م.و، وسورية ٠٠٠ ١٠ م.و، والعراق حوالي ٢١٠٠٠ م.و، ومصر حوالي ١٤٠٠ م.و، والمغرب حوالي ٢٨٠٠ م.و. * ولدى كل من هذه الدول خطط طموحة لاستغلال المزيد من الطاقة المائية لتوليد الكهرباء قبل نهاية هذا القرن وذلك ضمن خططها لتطوير مشاريع الري والزراعة .

كما يلاحظ من الجدول رقم (٣٧) أنه من المتوقع أن تصل القدرة المركبة في محطات توليد الطاقة الكهربائية في دول مجلس التعاون العربي إلى حوالي ١ر٦٥ جيجاوات عام ٢٠٠٠ مقابل حوالي ٤ر٤٥ جيجاوات عام ١٩٩٥ ، حوالي ٩ر٢٨ جيجاوات عام ١٩٩٠ . أي أن التوقعات المستقبلية أن يصل معدل النمو السنوي في القدرة المركبة في محطات توليد الكهرباء في دول مجلس التعاون العربي إلى ٥ر٩٪ خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ٥ر٧٪ خلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) .

٣٠١ تطور الحمل الذروي في الوطن العربي (الواقع وآفاق المستقبل)

من أهم الأعباء التي يواجهها قطاع الكهرباء هو تلبية إحتياجات الأحمال الكهربائية في أوقات الذروة وهي تعتبر الفترة الحرجة في كافة نظم التشغيل

* المصدر : مؤتمر الطاقة العربي الخامس بالجزائر ، ١٩٨٥ .

الإقتصادى للمحطات والشبكات الكهربائية . ويوضح الجدول رقم (٣٩) تطور الحمل الذروى فى الوطن العربى ودول مجلس التعاون العربى خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦) ، والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠ . من هذا الجدول يتضح أن معدل النمو السنوى فى الحمل الذروى بلغ ٢ر١٥٪ فى العالم العربى خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٦) ، مقابل ٢ر١٤٪ فى دول مجلس التعاون العربى خلال نفس الفترة . وتبلغ ذروة الأحمال الكهربائية فى شهر ديسمبر فى مصر والأردن واليمن الشمالى وفى شهر يوليو فى العراق واليمن الجنوبى والشمالى . ومن المتوقع أن يصل الحمل الذروى إلى حوالى ٢ر٢٧ جيجاوات فى دول مجلس التعاون العربى عام ٢٠٠٠ مقابل ١ر٢٧ جيجاوات عام ١٩٩٥ ، حوالى ١ر١٧ جيجاوات عام ١٩٩٠ . وبعبارة أخرى فمن المنتظر أن يصل معدل النمو السنوى فى الحمل الأقصى فى دول مجلس التعاون العربى إلى ٥ر٩٪ خلال الفترة (١٩٩٠ ـ ١٩٩٥) ، ٦ر٦٪ خلال الفترة (١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠)، وذلك لأن لدى كل من دول مجلس التعاون العربى خطط طموحة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية مما سيزيد الأعباء على الهياكل الإرتكازية فى قطاع الكهرباء مما يستتبع ضرورة التكامل والتنسيق فيما بين دول المجلس .

جدول رقم (٣٩)

تطور الحمل الذروى فى الوطن العربى ودول مجلس التعاون العربى

خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٦) والتوقعات المستقبلية حتى عام ٢٠٠٠*

الوحدة ميجاوات

الدول العربية	الحمل الذروى		معدل النمو السنوى خلال الفترة (١٩٧٥ - ١٩٨٦) %	شهر الذروة	توقعات الحمل الذروى		
	١٩٧٥	١٩٨٦			١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأردن	٨٥	٥٥٨	١٨ر٧	١٢	٧٠٠	١٩٠٠	١٤٠٠
الإمارات	٣٧٤	٢٥٨٠	١٩ر٢	٩/٨	٣٤٠٠	٥٠٠	٧٣٠٠
البحرين	١٤٣	٦٢٧	١٤ر٤	٨	٩٥٠	١٥٥٠	٢٥٠٠
تونس	٢٤٢	٧٧٥	١١ر٢	١٠	٩٠٠	١٣٠٠	١٧٠٠
الجزائر	٦٤٢	١٩٣١	١٠ر٥	٩	٢٩٠٠	٤٦٠٠	٦٢٠٠
جيبوتى	١٢	٥١	١٤ر١	٧	٥٥	٩٠	١٥٠
السعودية	٨٤٨	١٠٢٥٢	٢٥ر٤	٨/٧	١٣٠٠٠	١٥٥٠٠	١٩٤٠٠
السودان	١٥٦	٣٦٢	٨ر٠	٦/٥	٤٥٠	٦٠٠	٩٠٠
سورية	٢٩٢	١٨٤٢	١٨ر٢	١٢	٣٦٠٠	٦٥٠٠	١٠٧٠٠
الصومال	١٢	٤٢	١٢ر١	٧	٩٥	١١٠	٢٠٠
العراق	٧٦٢	٤٥٦٠	١٧ر٧	٧	٧٧٠٠	١٢٣٠٠	١٧٨٠٠
عمان	٢٦	٣٩٣	٢٨ر٠	٨	٥٥٠	٨٠٠	١٢٠٠
قطر	١٥٣	٨٧٠	١٧ر١	٨/٧	١٣٥٠	١٦٠٠	١٨٥٠
الكويت	١١٢٠	٤١١٥	١٢ر٦	٩/٨	٤٦٠٠	٦٠٥٠	٦٥٠٠
لبنان	٣٤٠	٨٤٧	٧ر٤	١٠/٩	١١٥٠	١٧٠٠	٢٥٠٠
ليبيا	٣٩٣	٢٠٦٣	١٦ر٣	٢	٢٩٥٠	٤١٠٠	٥٣٠٠
مصر	١٧٣٣	٦٠١٤	١٢ر٠	١٢	٨٥٠٠	١٢٥٠٠	١٧٦٠٠
المغرب	٥٩٥	١٠٨٢	٧ر٦	١٢	١٤٠٠	١٩٠٠	٢٦٠٠
موريتانيا	٢٣	٨٩	١٣ر١	٧	٩٠	١٢٠	١٦٠
اليمن (ش)	١١	١١٣	٢٣ر٦	٧/١٢	١٧٠	٢٤٠	٢٧٠
اليمن (ج)	٤١	٨٩	٧ر٥	٧	١١٠	١٦٠	٢٢٠
الإجمالى للدول العربية	٨٠٤٨	٣٨٠٩٩	١٥ر٢		٥٤٦٢٠	٧٤٥٢٠	١٠٤٥٠
الإجمالى لدول مجلس التعاون العربى	٢٦٣٢	١١٣٣٤	١٤ر٢		١٧١٨٠	٢٧١٠٠	٧٢٩٠

* ميجاوات (م.و) = مليون وات

المصدر :- دراسات الصندوق العربى لتقويم المشروعات (١٩٨٠ - ١٩٨٦)، والمنظمة العربية للتنمية الصناعية "الطاقة فى الدول العربية"، ١٩٨٦

٤٠١ تطور شبكات نقل الكهرباء في الوطن العربي والتوقعات حتى عام ٢٠٠٠

تتألف الشبكات الكهربائية بصفة عامة من شبكات كهربية لنقل وتوزيع الطاقة الكهربائية . ويوضح الجدول رقم (٤٠) تطور أطوال شبكات نقل الكهرباء في الدول العربية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ وتوقعات الزيادة الكلية حتى عام ٢٠٠٠ .

ويلاحظ من الجدول رقم (٤٠) أن خطوط نقل الطاقة الكهربائية في الوطن العربي تعمل على توترات متوسطة وعالية وفائقة يتراوح جهدها مابين ٦٠ ك.ف و ٤٠٠ ك.ف ماعدا الصومال وجيبوتي وموريتانيا حيث يتراوح الجهد مابين ١٥ ك.ف، و ٣٠ ك.ف وتعمل كل هذه الخطوط على التيار المتردد (المتناوب)،وتشير أحدث الإحصائيات المكتملة إلى أن خطوط النقل في الوطن العربي قد بلغ طولها في عام ١٩٨٥ حوالي ٧٣٤٣٨ كيلو متر وأن حوالي ٨٣ بالمائة من هذه الأطوال يتواجد في سبع دول في مقدمتها العراق فمصر فالمغرب فالسعودية فليبيا فالجزائر ثم سورية .

وتتألف شبكات خطوط النقل كلها تقريباً من خطوط هوائية ومزدوجة وهي موحدة أو متكاملة في ثلاثة عشر بلد عربي. ويلحق بشبكة النقل محطات التحويل ذات التوتر المماثل لتوتر خطوط النقل . وتقدر سعة هذه المحطات بحوالي ضعف الإستطاعة المركبة أي حوالي ١٢٦ ميجافولت أمبير (١٠١ ميجاوات) في عام ١٩٨٥ ،اما خطوط النقل فتزيد سعتها عادة بحوالي ٥٠ بالمائة عن كمية الطاقة المنتجة أي أن سعتها للنقل تبلغ حوالي ٩٥ جيجافولت أمبير .

وتبلغ أطوال شبكات نقل الكهرباء في دول مجلس التعاون العربي (مصر والعراق والأردن واليمن) ٢٧٫٩ ألف كيلو متر عام ١٩٨٥ .ومن المتوقع أن تزيد أطوال

جدول رقم (٤٠)

تطور أحوال شبكات نقل الكهرباء في الدول العربية عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨٥ وتوقعات الزيادة الكلية حتى عام ٢٠٠٠

الدول العربية	وضع الشبكة	توتر خطوط النقل (ك.ف)	الطول الكلي (كم)		توقعات الطول الكلي (كم)		
			١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
الأردن	موحدة	٢٣٠/١٣٢/٦٦	٣١٨	١٣١٨	٢٧٠٠	٤١٠٠	٥٧٠٠
الإمارات	غير موحدة	٢٢٠/١٣٢	—	٧٣٠	٣٢٠٠	٥٨٠٠	٧٧٠٠
البحرين	موحدة	٢٢٠/٦٦	٢٣٠	٢٩٢	٣٥٠	٤٥٠	٦٠٠
تونس	موحدة	٢٢٥/١٥٠/٩٠	٢٠١٤	٢٤٥٧	٣١٠٠	٣٩٠٠	٤٧٠٠
الجزائر	موحدة	٢٢٠/١٥٠/٩٠/٦٠	٥٨٠٠	٦٧٨١	٩٩٠٠	١٢١٠٠	١٤٤٠٠
جيبوتي	موحدة	٦٣/٢٠	٤١	٧٧	١٨٠	٣٤٠	٥٧٠
السعودية	غير موحدة	٣٨٠/٢٢٠/١١٥	—	٨٣٠٣	١٥٢٠٠٠	٢٠١٠٠	٢٥٠٠٠
السودان	غير موحدة	٢٢٠/١١٠	—	٩٩٥	١٢٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
سورية	موحدة	٤٤٠/٢٢٠/٦٦	٣٣٤٤	٤٧٢١	٩٥٠٠	١٧٠٠٠	٢٧٧٠٠
الصومال	موحدة	٣٠/١٥		١٥	٣٥٠	١٠٠٠	٢٤٠٠
العراق	موحدة	٤٠٠/١٣٢	٨٤٢٢	١٢٤٥٤	٢٢٨٠٠	٣٦٠٠٠	٥٢٠٠٠
عمان	غير موحدة	١٣٢	—	١٥٠	٦٠٠	١٢٠٠	٢٠٠٠
قطر	موحدة	٢٢٠/١٣٢/٦٦	—	١١٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠	٣٢٠٠
الكويت	موحدة	٣٠٠/١٥٠/١٣٢	١٧٣٢	٢٥٥٧	٣٩٠٠	٥٣٠٠	٦٦٠٠
لبنان	موحدة	٢٢٠/١٥٠/٦٠	—	٧٨٥	١٣٠٠	٢١٠٠	٣٢٠٠
ليبيا	غير موحدة	٢٢٠/٦٦	٢٤٠٠	٦٧٩٢	١١٦٠٠	١٦٨٠٠	٢٢٠٠٠
مصر	موحدة	٥٠٠/٢٢٠/١٣٢/٦٦	—	١١٥٦٧	١٦٨٠٠	٢٣٥٠٠	٣٣٦٠٠
المغرب	موحدة	٢٢٥/١٥٠/٦٠	٨٧٣٩	٩٦١٠	١١٧٠٠	١٤٥٠٠	١٨٣٠٠
موريتانيا	غير موحدة	٣٠/١٥/١٠	—	١٧٥	٦٣٠	١٣٠٠	٢٤٠٠
اليمن (ش)	غير موحدة	١٣٢/٣٣	٩١	١١٥٠	١٥٠٠	٢٠٠٠	٢٦٠٠
اليمن (ج)	غير موحدة	١٣٢/٣٣	—	٤٢٠	٧٠٠	٧١٠	٧٣٠
الإجمالي للدول العربية			—	٧٣٤٣٨	١١٩٢١٠	١٧٢٣٠٠	٢٣٧٤٠٠
الإجمالي لدول مجلس التعاون العربي				٢٧٩٠٩	٤٤٥٠٠	٦٦٣١٠	٩٤٦٣٠

المصدر :-

(١) دراسات الصندوق العربي لتقويم المشروعات (١٩٨٠ - ١٩٨٦) .
(٢) المنظمة العربية للتنمية الصناعية الطاقة في الدول العربية ، ١٩٨٦ .

هذه الشبكات لتصل إلى ٥ر٤٤ ألف كيلو متر عام ١٩٩٠ ، ٣ر٦٦ ألف كيلو متر عام ١٩٩٥ ، ٦ر٩٤ ألف كيلو متر عام ٢٠٠٠ .أى ينتظر أن يصل معدل النمو السنوى المركب لأطوال هذه الشبكات إلى ٩ر٨٪ ، ٤ر٨٪ ، ٤ر٧٪ خلال الفترات (١٩٨٥ - ١٩٩٠) ، (١٩٩٠ - ١٩٩٥) ، (١٩٩٥ - ٢٠٠٠) على التوالى .

وتنتشر شبكات التوزيع الكهربية فى مناطق الإستهلاك ويعمل جزء منها على جهد دون المتوسط يتراوح مابين ٣٣ ك . ف و ١١ ك.ف للنقل داخل مناطق الإستهلاك ولتغذية المنشآت الصناعية والسكنية الكبيرة . ويعمل الجزء الآخر وهو الأوسع إنتشاراً على جهود منخفضة تتراوح مابين ٤٥٠ ، ٢٢٠ فولت للتغذية العامة. وتتألف هذه الشبكة من خطوط هوائية وكوابل أرضية على حد سواء إلا أن الخطوط الهوائية أكثر إستعمالاً لأنها أقل تكلفة من الكوابل الأرضية . وتقدر أطوال شبكات التوزيع بحوالى خمسة إلى عشرة أضعاف أطوال شبكات النقل ، ويقدر مجموع أطوالها فى الوطن العربى فى عام ١٩٨٥ بحوالى نصف مليون كيلو متر . وشبكات التوزيع تماثل فى سعتها خطوط النقل إلا أن سعة محطات التحويل التابعة لها تساوى سعة القدرة التوليدية (الحمل الذروى) أى حوالى ٤٥ جيجاوات فولت أمبير (٣٦ جيجاوات)

٢ - متطلبات قطاع الكهرباء فى الوطن العربى والإستثمارات المقدرة لها خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠)

طبقاً لتوقعات أحمال الذروة وتطور القدرة المركبة والطلب على الطاقة الكهربائية وتوقعات زيادة أطوال شبكات النقل خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) تم تقدير الإستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء فى الوطن العربى خلال هذه الفترة والمبينة فى الجدول رقم (٤١) ومنه يتضح أن جملة الإستثمارات المطلوبة فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٨٥ - ٢٠٠٠) تبلغ حوالى ١٩٢ مليار دولار ، أى بواقع ٨ر١٢ مليار دولار سنوياً ، ويفوق هذا الرقم الإنفاق السنوى خلال الفترة .

جدول رقم (٤)

الإستثمارات المطلوبة لقطاع الكهرباء فى الوطن العربى خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠)

الوحدة : مليون دولار

الهياكل الإرتكازية لقطاع الكهرباء	الزيادة المتوقعة فى الإستثمارات خلال الفترة (١٩٨٥ ـ ١٩٩٠)	(١٩٩٠ ـ ١٩٩٥)	(١٩٩٥ ـ ٢٠٠٠)	تكلفة الوحدة (١)	التكلفة الإستثمارية بأسعار ١٩٨٧ خلال الفترة (١٩٨٥/٩٠)	(١٩٩٠/٩٥)	(١٩٩٥/٢٠٠٠)	(١٩٨٥ ـ ٢٠٠٠)
محطات التوليد الحرارى (م.و) (٢)	٣٦٢٠٠	٣٥٤٠٠	٤٠٢٠٠	٠ر٩٠٠	٣٢٥٨٠	٣١٨٦٠	٣٦١٨٠	١٠٠٦٢٠
محطات التوليد المائى (م.و)	٢٩٠٠	٣٤٠٠	٤٨٠٠	١ر٢٠٠	٢٤٨٠	٤٠٨٠	٥٧٦٠	١٣٣٢٠
محطات التوليد النووى (م.و)	—	١٦٠٠	٣٤٠٠	١ر٨٠٠	—	٢٨٨٠	٦١٢٠	٩٠٠٠
محطات التحويل ذات التوتر العالى والمتوسط (م.ف.أ) (٣)	١٠٠٠٠٠	١٠٣٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٠ر٠٣٠	٢٠٠٠	٣٠٩٠	٣٦٦٠	٩٧٥٠
محطات التحويل ذات التوتر المتوسط والمنخفض (م.ف.أ) (٤)	٢٨٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٦٠٠٠	٠ر٠٣٥	١٣٠٣	١٤٠٠	١٦١٠	٤٣٤٠
خطوط النقل (كم) (٥)	٤٦٠٠٠	٥٣٠٠٠	٦٥٠٠٠	٠ر١٢٠	٥٩٨٠	٦٨٩٠	٨٤٥٠	٢١٣٢٠
شبكات التوزيع (كم) (٦)	٣٦٨٠٠٠	٤٢٤٠٠٠	٥٢٠٠٠٠	٠ر٠٢٥	٨٠٥	٨٤٠	١٤٠٠	٣٢٨٠٠
إجمالى التكلفة الإستثمارية	—	—	—	—	٥٧٣٤٣	٦٠٨٠٠	٧٤٧٨	١٩٢٩٥٠

(١) متوسط الأسعار العالمية فى عام ١٩٨٧.

(٢) التكلفة تشمل كل المعدات وكل المنشآت الهندسية .

(٣) محطات التحويل لتغذية خطوط النقل وسعتها ضعف سعة محطات التوليد بوحدة م.ف.أ.

(٤) محطات التحويل لتغذية شبكات التوزيع وسعتها تساوى الحمل الذروى بوحدة م.ف.أ

(٥) خطوط النقل ومعظمها على توتر ٦٠ ـ ٢٣٠ ك.ف (الف فولت).

(٦) تقدر أطوال شبكات التوزيع بثمانية أضعاف أطوال خطوط النقل وتشمل تكلفة الوحدة باقى الإستثمارات المطلوبة للقطاع .

المصدر :-

أنظر مصدر الجدول السابق رقم (٤٠)

(١٩٨٠ - ١٩٨٥) بحوالى ٣ر٦ مليار دولار سنوياً ، أى مايعادل زيادة سنوية فى الإنفاق على هذا القطاع تقدر بحوالى ٤٠٪ ، الأمر الذى قد يصعب تحقيقه نظراً لانعكاسات إنخفاض العوائد النفطية على العون الإنمائى العربى وكذلك للظروف الراهنة فى الدول العربية. إلا أن التعاون والتنسيق العربى فى مجال ربط الشبكات الكهربائية بين الدول العربية والإفريقية يمكن أن يؤثر بفعالية فى تخفيض الإستثمارات المطلوبة للبنية الأساسية فى قطاع الكهرباء فى المستقبل المتوسط والبعيد .

خامساً :- آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجال ربط الشبكات الكهربائية مع إشارة خاصة لدول مجلس التعاون العربي

١ - مزايا الربط الكهربي

إن تجاور وتلاصق حدود الدول العربية ببعضها واختلاف الظروف المناخية والفرق فى توقيت شروق الشمس وغروبها وتوافر الثروات النفطية والمصادر المائية فى بعض الأقطار العربية وتزايد معدلات النمو الإقتصادى والطلب على الطاقة الكهربائية فى الأقطار العربية مما يجعل من الربط الكهربى العربى الشامل أمراً حيوياً نظراً لما يحققه هذا الربط من مزايا وفوائد عديدة يمكن ايجازها فيما يلى :-

١ - الإستفادة من تعدد مصادر الوقود (البترول والغاز والفحم) والطاقة الأولية فى الدول المختلفة (مثل الطاقة المائية) .

٢ - إمكانية الإستفادة من وفورات الحجم الكبير عن طريق الإشتراك فى إنشاء وتشغيل محطات توليد كهرباء مركزية كبيرة مما يؤدى إلى تخفيض تكلفة الوقود والعمالة .

٣ - تحويل فوائض الطاقة الكهربائية من بلد إلى آخر بسبب اختلاف أوقات الحمل الذروى .

٤ - الإستفادة من تفاوت أوقات الأحمال القصوى السنوية (شهر الذروة) كما موضح فى الجدول رقم (٣٩) أوالأسبوعية (أيام العطلات) أو اليومية (ساعات الذروة المسائية) مما يعمل على تخفيض جزء من الإحتياطى اللازم لمواجهة فترات ذروة الأحمال (الإحتياطى الدائر Spinning reserve) وبالتالى تخفيض الإستثمارات اللازمة لهذا الإحتياطى .

٥ - يضمن الربط الكهربى تأمين إستمرار التغذية الكهربائية للأحمال بطريقة إقتصادية لكل من الأنظمة المختلفة وخصوصاً فى حالات الخروج الاضطرارى لبعض وحدات التوليد فى أى من البلدان المشتركة فى الربط الكهربى .

٦ - تخفيض الفقد فى الإنتاج القومى لكل من البلدان المشتركة فى الربط نتيجة تخفيض الطاقة غير المستغلة Unserved energy .

٢-امكانيات تحقيق الربط العربى الشامل للشبكات الكهربائية

إن مايؤكد على إمكانية قيام الربط العربى الشامل للشبكة الكهربائية ، هو إيمان الدول العربية وإدراكها بأن توفير طاقة كهربائية مستقرة ورخيصة لايتحقق إلا من خلال الربط العربى الشامل . من هذا المنطلق قامت العديد من الدول العربية بخطوات عملية فى هذا المجال نوجزها فيما يلى :-

- فى المغرب العربى تم الربط بين شبكات تونس والجزائر عبر أربعة خطوط : إثنان منهما يعملان على جهد ٩٥ ك . ف وإثنان على جهد ١٥٠ ك . ف ، ٢٢٥ ك . ف على التيار المتناوب بطاقة عبور قدرها ٢٥٠ ميجاوات . وقد عملت هذه الخطوط بنجاح تام منذ إعتمادها للربط المستمر فى عام ١٩٧٨ ، ويعتبر الربط بين تونس والجزائر مثالاً يحتذى به فى الوطن العربى .

كما ترتبط شبكة كهرباء الجزائر مع شبكة كهرباء المغرب وتونس فى أربع نقاط بخطوط جهد ٢٢٠ ك . ف .

- فى المشرق العربى تم الربط الكهربى المحدود بين شبكتى كهرباء الأردن وسوريا على الجهد ٢٢٠ ك .ف وبقدرة نقل تصل إلى حوالى ١٠٠ ميجا فولت أمبير (م.ف .أ) .وتجرى حالياً الدراسات بين البلدين لزيادة القدرة التبادلية للطاقة الكهربائية بينهما . كما أن هناك ربط كهربائى بين شبكتى كهرباء سوريا ولبنان على جهد ٦٦ ك .ف .
- يوجد ربط كهربائى بين سوريا وتركيا على جهد ٦٦ ك .ف ، وأيضاً يوجد ربط كهربى بين العراق وتركيا على جهد ١٥٤ ك .ف .
- تم إعتماد دراسة الربط بين دول الخليج العربى حيث تقرر السير فى تنفيذها .ومن المتوقع أن يتم الربط الكهربى بين الكويت والسعودية والبحرين وقطر والإمارات العربية وعمان بخطوط ربط على توتر عال يتراوح مابين ٢٠٠ ك .ف . و ٤٠٠ ك .ف .وقد يعمل الخط على التيار المتناوب أو على التيارين المتناوب والمباشر فى أجزاء مختلفة منه . ويبلغ طول خط الربط الكهربى المقترح حوالى ١٥٠٠ كيلو متر ليحمل طاقة عبور تبلغ ٢٤٠٠ م.ف .أ لكل من الكويت والسعودية ، وحوالى ١٢٠٠ م.ف .أ لكل من البحرين وقطر ، وحوالى ٨٠٠ م .ف .أ لكل من الإمارات وعمان . وتقدر تكلفته الإستثمارية بحوالى ١٦٠٠ مليون دولار بأسعار عام ١٩٨٥ .
- تجرى الدراسة حالياً لإنشاء خط طوله حوالى ١٥٠ كيلو متر لربط شبكتى اليمن الشمالى واليمن الجنوبى ويعمل على توتر ١٣٢ ك .ف لنقل طاقة عبور تقدر بحوالى ١٠٠ م.ف .أ .
- من خطوط الربط الكهربى الهامة التى قد تم دراسة بعضها والتى يمكن أن تنشأ فى السنوات القادمة بعد تحسن الأوضاع السياسية بين البلدين خط

الربط بين العراق وسوريا حتى يكتمل ربط العراق وسوريا ولبنان والأردن ، ثم خط الربط بين الكويت والعراق ليكتمل الربط الكهربى بين دول المشرق العربى والخليج العربى ، ثم خط الربط بين الأردن ومصر مما يدعم هذه الشبكة الكهربية دعماً قوياً .

- قد أجريت الدراسات لخطى الربط الكهربى بين ليبيا وتونس ، والجزائر والمغرب ، وهما خطان لهما فوائد جمة فى ربط دول المغرب العربى . وأخيراً هناك خط الربط الذى يمكن أن ينشأ بين كل من ليبيا ومصر ، وخط الربط بين جيبوتى والصومال ,أما خط الربط بين مصر والسودان فمن المستبعد أن يتم إنشاؤه فى المستقبل القريب لتباعد مراكز الأحمال بين البلدين وصغر كمية إستهلاك الطاقة الكهربائية فى السودان .

٣ - الربط بين شبكتى مصر والأردن

إنطلاقاً من دور مصر الحضارى والقومى فقد إتجهت مصر بخطوات رائدة وأكثر فاعلية وقوة فى مجال الربط الكهربى بينها وبين الدول العربية الأخرى . وكان مشروع الربط الكهربى بين مصر والأردن هو أول الخطوات فى هذا المجال ، وذلك تأكيداً للروابط القوية بين مصر والأردن وإنتمائها لمجلس التعاون العربى . ويدعم هذا الإتجاه قيام مصر باعداد الدراسات الخاصة بربط شبة جزيرة سيناء بالشبكة الكهربائية الموحدة المصرية وذلك بإنشاء محطة توليد حرارية تعمل بالفحم فى عيون موسى بقدرة مركبة ٦٠٠ م.و.تكون نواه لامتداد الشبكة الكهربائية بسيناء، يتبعها إنشاء محطات محولات جهد ٢٠/٢٢٠ ك .ف بمناطق مراكز الأحمال بشمال وجنوب سيناء .

هدف المشروع

يهدف المشروع إلى ربط الشبكة الكهربائية المصرية على التوتر ٥٠٠ ك .ف من محطة السويس بالشبكة الكهربائية الأردنية توتر ٤٠٠ ك .ف ,فى محطة توليد العقبة

الحرارية ، وذلك مروراً بقناة السويس وسيناء وخليج العقبة . وسوف يساهم هذا المشروع فى تحسين اعتمادية Reliability النظامين الكهربائيين المصرى والأردنى وكذا فى توفير بعض التكاليف الإستثمارية والتشغيلية لبرنامجى توليد الكهرباء فى كلا البلدين .

وينتظر أن يوفر الربط الكهربى بين مصر والأردن إستثمارات تقدر بحوالى مائة مليون دولار للبلدين سنوياً نتيجة نقل وتبادل الطاقة بين شبكتى البلدين فى فترات الحمل الذروى كما سيوفر تكاليف فى التشغيل تعادل حوالى ٥ مليون دولار سنوياً فى سنوات التشغيل الأولى .*

وقد تم إتخاذ إجراءات تنفيذية واسعة فى مشروع الربط بين شبكتى كهرباء مصر والأردن فقد تم إجراء دراسات الجدوى المبدئية والنهائية بالتعاون مع هيئة كهرباء فرنسا ، كما تم عقد إتفاقية التمويل الخاصة بالتنفيذ مع الصندوق العربى الإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، وقد طرحت المواصفات لإختيار الإستشارى ويسير المشروع وفق خطته المحدد لإنجازها عام ١٩٩٣ .

تمويل المشروع و شروط القرض

- تاريخ توقيع الإتفاقية ٢ نوفمبر ١٩٨٩ .
- تكلفة المشروع (الجزء الخاص بمصر) ٥ر٤١ مليون دينار كويتى .
- مبلغ القرض من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ٥ر٣٤ مليون دينار كويتى ، ويمثل حوالى ٨٣٪ من جملة تكاليف جزء المشروع فى الأراضى المصرية ، وتقوم الحكومة المصرية بتغطية باقى التكاليف .
- خدمة الدين وشروط السداد : معدل الفائدة على القرض ٣٪ ، فترة الامهال ٦ سنوات ، مدة القرض ٢٥ سنة ، السداد على أقساط نصف سنوية عددها ٣٩ قسطاً

* تصريح وزير الكهرباء المصرى عقب مباحثاته مع وزير الكهرباء الأردنى ، جريدة الأهرام ، القاهرة ٢٣ مارس ١٩٩٠ .

الأعمال التنفيذية الرئيسية للمشروع

ويتضمن مشروع الربط الكهربى بين الشبكتين المصرية والأردنية تنفيذ مايلى :

١ - خط هوائى مفرد الدائرة جهد ٥٠٠ ك.ف من محطة محولات السويس الجديدة حتى محطة توليد عيون موسى بطول ٤١ كيلو متر متضمناً عبور قناة السويس خلال نفق الشهيد أحمد حمدى بكابل أحادى الدائرة جهد ٥٠٠ ك.ف بطول حوالى ٢ كيلو متر .

٢ - خط هوائى مفرد الدائرة جهد ٥٠٠ ك . ف من محطة محولات عيون موسى إلى محطة محولات جنوب طابا جهد ٥٠٠/٤٠٠ ك.ف بطول حوالى ٢٥٠ كيلو متر عبر صحراء سيناء .

٣ - محطة محولات جهد ٥٠٠/٤٠٠ /٢٢٠ ك.ف بجنوب طابا تحتوى على :-

عدد ٢ محول جهد ٥٠٠/٤٠٠ ك . ف سعة ٥٠٠ م.ف.أ لكل منهما .

عدد ٢ محول جهد ٥٠٠/٢٢٠/٢٠ ك . ف سعة ١٥٠ م.ف.أ لكل منهما .

٤ - كابل بحرى مفرد الدائرة جهد ٤٠٠ ك.ف . مقطع ١٠٠٠ مم^{٢} نحاس لعبور خليج العقبة بطول حوالى ١١ كيلو متر .

٥ - خط هوائى مزدوج الدائرة جهد ٤٠٠ ك.ف من خليج العقبة حتى محطة العقبة الحرارية .

٤ - الربط الكهربائى الخماسى بين مصر والأردن والعراق وسوريا وتركيا كنواة لربط شبكة المشرق العربى بالشبكة الأوروبية

تم توقيع البروتوكول الخاص بمشروع ربط الشبكات الكهربائية بين وزراء الكهرباء والطاقة فى كل من مصر والأردن والعراق وسوريا وتركيا فى أنقرة بتاريخ ١٧ يناير ١٩٨٩ ,واتفقت الدول الخمس على الربط الكهربى فيما بينهما

بمشروع ينفذفيمابين الأعوام(١٩٩٢ - ١٩٩٥)،وبما يتيح تبادل التيار الكهربائى والإستفادة من اختلاف وقت الذروةوبما يخفف الأحمال ويزيد من الكفاءة الإقتصادية ويمكن من الإستفادة من الإحتياطى غير المستخدم .

وقد أقرت الدول الإسلامية فى إجتماعها فى استانبول بتركيا شبكة موحدة للدول الأعضاء وأن يتم إستكمال إجراءات الربط بشبكة كهربائية موحدة لدول الشرق الأوسط متصلة بالشبكة الأوروبية عبر تركيا خلال ٥ سنوات .

وقد تم اختيار بيت خبرة كندى للقيام بدراسة الجدوى الفنية والإقتصادية لمشروع الربط الكهربائى بين الدول الخمس ، وتقدر التكاليف الإجمالية لدراسة الجدوى بحوالى ٦١٠ ألف دولار ساهم فى تمويلها البنك الإسلامى للتنمية بجدة بمبلغ ٢٥٠ ألف دولار، وساهم بتمويل الجزء الباقى الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى .

٥ - الربط الكهربى بين مصر ودول المغرب العربى عبر ليبيا

إذا كان موقع مصر المتميز فى قلب الأمة العربية يجعلها نقطة اتصال بين الدول العربية فى آسيا والدول العربية فى أفريقيا ، فإن هذا يضعها أمام مسئوليتها فى تحقيق الربط الكهربى الشامل بين الدول العربية فى آسيا وأفريقيا. ويأتى ذلك عن طريق الربط الكهربى بين مصر ودول المغرب العربى فى شمال أفريقيا (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب) ثم منها إلى أسبانيا ، مع الأخذ فى الإعتبار وجود الربط الحالى لشبكة كهرباء الجزائر بشبكة كهرباء المغرب وتونس على الجهد ٢٢٠ ك . ف .

وقد أعلن* أنه تم الإنتهاء من اعداد برنامج للتخطيط المستقبلى لشبكات

---

* حديث وزير الكهرباء والطاقة المصرى فى جريدة الأهرام بتاريخ ٣ يونيو ١٩٩٠ عن"مد الشبكات حتى السلوم ومراحل الربط الكهربائى مع ليبيا".

الجهد العالى والمتوسط على إمتداد الساحل الشمالى حتى الحدود القريبة من مدينة السلوم حيث يتم الربط الكهربائى بين مصر وليبيا ، والذى سينفذ على خمس مراحل تنتهى عام ١٩٩٦ .

المرحلة الأولى :-

ستتم فى نهاية عام ١٩٩٠ بالإنتهاء من تركيب وتشغيل محطة محولات العميد بتوتر ٦٦ كيلو فولت والخط الهوائى توتر ٢٢٠ ك.ف ومد خطوط توتر ٢٠ كيلو فولت إلى كل من العلمين ومحطة دفع البترول بالحمراء من محطة العميد ، بالإضافة إلى تغذية أحمال مدينة مرسى مطروح من المحطة العائمة قدرة ٦٠ ألف كيلو وات .

المرحلة الثانية :-

وينتظر إنتهاءها عام ١٩٩١ . وتهدف إلى إنشاء خطين هوائيين مزدوجى الدائرة بطول ١٣٠ كيلو متر بالضبعة وتركيب ٣ محولات متنقلة .

المرحلة الثالثة :-

وتشمل تركيب محول متنقل وإنشاء خط هوائى مزدوج الدائرة، وينتظر انتهاء هذه المرحلة عام ١٩٩٢ .

المرحلة الرابعة :-

وتتضمن إنشاء محطة محولات توتر ٢٢٠/٦٦ كيلو فولت لتغذية الشبكة الرئيسية بالساحل الشمالى ومحطة محولات جهد ٢٢٠/٢٠ كيلوفولت لتغذية القرى السياحية، وينتظر انتهاء هذه المرحلة فى عام ١٩٩٣ .

المرحلة الخامسة :-

وينتظر إنتهائها عام ١٩٩٦ . وتتضمن التصور المبدئى ودراسات تفصيلية للخط الكهربائى بين مصر وليبيا والذى سيفيد فى استصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان .

٦ - الربط الكهربى بين مصر والدول الأفريقية عبر زائير

فى إطار التعاون الفنى بين مصر والدول الأفريقية تم توقيع بروتوكول للتعاون فى مجال الكهرباء والطاقة بين مصر وزائير في يونيو ١٩٨٧ . وقد تضمن البروتوكول دراسة الإستفادة من الطاقة المائية المتوفرة لدى زائير حيث تتميز بوجود كميات ضخمة من الموارد المائية على نهر أنجا والتى يمكن إستغلالها،حيث تصل القدرة الكهربائية غير المستغلة فى زائير فى حدود٤٠ ألف ميجاوات وتمثل مايقرب من عشرين مرة القدرة الكهربائية المولدة فى مصر . كما تقدر الطاقة المائية التى يمكن توليدها بحوالى ٧٧٤ مليار كيلووات ،ساعة سنوياً يمكن نقلها إلى الدول الأفريقية التى تقع على محور الربط بين مصر وزائير ، كما يمكن تصديرها إلى أوروباعبر مصر من خلال شبكة الشرق الأوسط وتركيا المرتبطة فعلاً بشبكة أوروبا. ويمكن أن توفر القدرةالكهرومائية غير المستغلة فى زائير إنشاء ٤٠ محطة قدرة كل منها ألف ميجاوات كانت ستقام فى الشبكةالأوروبية،وتقدر تكاليف هذه المحطات بحوالى ١٠٠ مليار دولار بأسعار عام ١٩٨٧ ، بينما تكاليف المشروع المقترح للربط الكهربى تبلغ ٢٥ مليار دولار ينفذ خلال عشر سنوات .

ومن أهم الموضوعات التى تم استعرضها فى الإجتماع الثنائى بين مصر وزائير فى القاهرة فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٧ مايلى :-

- هناك مجال كبير للإستفادة من مصادر الطاقة المائية حيث أن القدرة الكهربائية المولدة فى نهاية عام ١٩٨٧ تبلغ حوالى ١٧٠٠ ميجاوات وتمثل

نسبة ٤٪ من القدرة الكهربائية غير المستغلة فى زائير .

- تم دراسة كيفية نقل الطاقة الكهربائية وذلك عن طريق الربط الكهربائى بين مصر وزائير بخطوط هوائية تمر بجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية السودان .
- تم إعداد حدود نطاق الأعمال اللازمة من المكاتب الإستشارية العالمية المتخصصة لعمل دراسة الجدوى لمشروع الربط الكهربى بين مصر وزائير .

وللأهمية الإقتصادية لمشروع الربط الكهربى بين مصر وزائير يلقى إهتمام الأوساط الإقتصادية فى أوروبا والشرق الأوسط حيث وافق بنك التنمية الأفريقى فى ديسمبر ١٩٨٨ على تمويل دراسات الجدوى اللازمة للمشروع بحوالى ٥ مليون دولار . ووقع الإختيار على مكتب إستشارى عالمى لوضع أسس الدراسة بعد أن وافقت حكومات مصر وزائير وأفريقيا الوسطى والسودان على مرور هذه الخطوط فى أراضيها . وقد عقد إجتماع فى أديس أبابا مع سكرتير منظمة الوحدة الأفريقية لبحث المشروع اقتصادياً وسياسياً لعرضه بعد ذلك على الحكومات والبنوك الأوروبية للمساهمة فى تمويل المشروع . ونظراً لطول فترة تنفيذ المشروع التى قد تمتد إلى عشر سنوات فإن هذا المشروع سيتم انجازه بعد عام ٢٠٠٠ .

٧ - الدور المحورى لمصر فى الربط العربى الإفريقى الشامل للشبكات الكهربائية

مما سبق يتضح أنه توجد ثلاثة محاور رئيسية للربط الكهربائى الشامل بين الدول العربية وبعضها ، وبينها وبين الدول الأفريقية والأوروبية,وتمثل مصر المرتكز الأساسى لهذا الربط الكهربائى الشامل . ويمكن تلخيص محاور الربط العربى الأفريقى الأوروبى فيما يلى :-

المحور الأول :-

الربط الكهربى بين مصر وزائير عبر أراضى الدول الإفريقية الأخرى مثل جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان .

المحور الثاني :-

الربط الكهربى بين دول المشرق العربى عن طريق ربط شبكات كل من مصر والأردن وسوريا والعراق والسعودية ومنها إلى تركيا وأوروبا .

المحور الثالث :-

الربط الكهربى مع دول المغرب العربى عن طريق ربط شبكات مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب ومنها إلى أسبانيا ، وفى هذا الخصوص فقد وافق وزير الطاقة والمعادن المغربى على الإشتراك فى دراسة جدوى الربط الكهربائى مع زائير لنقل الطاقة الكهربائية إلى المغرب عن طريق خطوط هوائية إلى طنجة .

إن وجود شبكة كهربائية موحدة بين مصر والدول العربية والأفريقية يضمن التشغيل الإقتصادى الأمثل (الأنسب) للشبكات الكهربائية لهذه الدول ويعود بالنفع على كل الدول المشاركة فى هذا الربط الكهربائى الشامل وذلك للمزايا العديدة التى ذكرت آنفاً فى البندين ٢.٥.١ ، ٢.٥.٦ .

سادساً :- الإتفاقيات ومجالات التعاون والتنسيق في مجال النفط والكهرباء والطاقة بين دول مجلس التعاون العربي

١ - التعاون الثنائي بين مصر والعراق

أولاً :- تم توقيع بروتوكول التعاون فى مجال الكهرباء والطاقة بين مصر والعراق بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٩* . وتنص الاتفاقية على التعاون الثنائى فى المجالات الآتية :-

١ - التعاون الفنى والتقنى .

٢ - تنفيذ مشروعات الكهرباء والطاقة خاصة محطات توليد الكهرباء الجديدة وشبكات النقل والتوزيع الكهربائية ذات الجهود الفائقة والعالية والمتوسطة والمنخفضة .

٣ - تطوير أنظمة التوزيع للطاقة .

٤ - تطوير مراكز التحكم فى الشبكات الكهربائية .

٥ - التنسيق وتبادل الخبرات فى مجال تصنيع المعدات الكهربائية .

٦ - تأمين مايحتاجه كل من الجانبين من المعدات الكهربائية والمواد .

٧ - التعاون فى مجال التشغيل والصيانة لنظم القوى الكهربائية .

٨ - التعاون فى مجال التدريب للعاملين فى أجهزة الكهرباء والطاقة .

ثانياً :- تم توقيع إتفاقية بتاريخ ١٩٩٠/٦/١ بين شركة "غاز مصر" وشركة المشاريع النفطية العراقية** لتبادل الخبرات والإمكانيات المتاحة لتنفيذ مشروعات الإنشاءات والتركيبات الداخلية والخارجية لشبكات الغاز الطبيعى بالوحدات السكنية والمصانع ومحطات الكهرباء .

---

* من واقع تقارير وزارة التعاون الدولى ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

** تصريح وزير البترول والثروة المعدنية بمصر فى جريدة الأهرام ، القاهرة ١٩٨٩/٦/٥

٢ - التعاون الثنائي بين مصر والأردن في مجال الكهرباء والطاقة

١.٢ التعاون العلمي والفني التطبيقي بين وزارة الكهرباء والطاقة في مصر والجمعية العلمية الملكية في الأردن .

تم توقيع إتفاقية بينهما في عمان بالأردن بتاريخ ٧ ديسمبر ١٩٨٦ للتعاون في المجالات الآتي :-*

أولاً :- مجال الحاسبات الالكترونية ونظم المعلومات ؛

١ - تبادل الخبرات والتعاون في اعداد وتنفيذ نظم وبنوك المعلومات الخاصة في مجال الطاقة والكهرباء .

٢ - التعاون في تحديد وتنفيذ برامج التدريب للعاملين في مجال الحاسبات الالكترونية وتطبيقاتها المتعلقة بالطاقة والكهرباء .

٣ - التعاون في اعداد وتبادل حزم وبرامج الحاسبات الالكترونية في المجالات الفنية والإدارية المتعلقة بالطاقة وادارتها .

ثانياً :- مجال الطاقة المتجددة ؛

١ - تسخين المياه للأغراض المنزلية والصناعية :-

أ - تبادل الجانبان المصرى والأردنى نماذج من نظم السخانات الشمسية المصنعة في كلا القطرين على أن يتم اختبار وتقييم هذه النظم ومكوناتها إضافة إلى إجراء التعديلات التطويرية اللازمة في كل من الجمعية العلمية الملكية في الأردن ومعامل هيئة تنمية وإستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في مصر وذلك بهدف خفض الكلفة وتحسين الأداء .

ب - تنفيذ دراسة مشتركة لحصر وتقييم المواد المستخدمة في

* من واقع تقارير هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة ، القاهرة ، ١٩٨٨

صناعة سخانات المياه الشمسية وأسعارها فى كلا البلدين لدراسة امكانات التكامل فى توفير هذه المواد حيث أن الدراسة قد وردت فى إطار التعاون مابين أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر والجمعية العلمية الملكية فى الأردن ،

٢ - الخلايا الفوتوفولطية الشمسية :-

أ - التعاون فى مجال إختبار وحدات ومكونات نظم الخلايا الشمسية وذلك باجراء الفحوصات التى يطلبها الجانب المصرى بمحطة تجارب العقبة التابعة للجمعية العلمية الملكية فى الأردن .

ب - تبادل الخبرات فى مجال تقييم المشاريع الريادية المستخدمة للخلايا الفوتوفولطية وإتمام الدراسات اللازمة لتحديد برنامج التصنيع التكاملى ومراحله المختلفة .

٣ - التربينات الهوائية (المراوح الهوائية) :-

أ - التعاون فى مجال إختبار محرك المراوح الهوائية (rotor) وذلك بإجراء الفحوصات التى تطلبها الجمعية الملكية فى مصر .

ب - تبادل الخبرة فى مجال تقييم المشاريع الريادية المستخدمة للمراوح الهوائية بغية التعرف على المشكلات وسبل حلها .

ثالثاً :- <u>التصميم البيئي ومواد العزل الحرارى ؛</u>

أ - تقييم نظام البناء المطور بالجمعية العلمية الملكية فى الأردن .

ب - إعداد دليل للتصميم المعمارى المناخى لترشيد إستهلاك الطاقة وإستخدام المواد العازلة للحرارة .

رابعاً :- <u>تكنولوجيا الإشعاع والوقاية الاشعاعية ؛</u>

أ - تحديد امكانات التعاون فى مختلف التطبيقات الخاصة بتكنولوجيا الإشعاع والوقاية الاشعاعية .

ب - وضع برامج للتدريب وتبادل الخبرة .

خامساً :- البحوث والتطبيقات الالكترونية:

أ - التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية فى مجال تقييم وبناء نماذج ريادية لأجهزة تحويل الطاقة الكهربائية والتحكم والقياس وتسجيل البيانات .

ب - الإستفادة من خبرة الجمعية العلمية الملكية فى الأردن فى مجال تصميم وتصنيع أجهزة التحكم فى إنارة الشوارع بغرض ترشيد إستهلاك الطاقة .

ج - التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية فى مجال معايرة الأجهزة الالكترونية المستخدمة فى مجال الطاقة .

د - التنسيق فى نقل ماتوفر من خبرة لدى الجمعية العلمية الملكية فى مجال تصميم وتصنيع أنظمة التحكم بالإشارة الضوئية الخاصة بالمرور (السير) مع الجهات المعنية .

سادساً :- تأكيد الحرص على الإستفادة من امكانات المختبرات المتوفرة لدى مصر والأردن فى مجال الكهرباء والطاقة وخاصة تلك المتخصصة والمرتفعة الكلفة وذلك تحقيقاً للتكامل بينهما ومنعاً للازدواجية كلما أمكن ذلك .

٢٠٢. التعاون العلمي والفني بين وزارة الكهرباء والطاقة بجمهورية مصر العربية ووزارة الطاقة والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية الهاشمية .

تحققت بعض النتائج الإيجابية والإنجازات الملموسة فى التعاون المشترك بين مصر والأردن فى مجالات الكهرباء والطاقة تنفيذاً لبنود مذكرات التفاهم الموقعة بين الجانبين فى عمان فى ديسمبر ١٩٨٦ وكذلك التوصيات الصادرة عن دورات اللجنة العليا المشتركة المصرية الأردنية .

ومن أهم هذه المجالات مايلى :-

- الدراسة التفصيلية الجارية للربط الكهربائى بين شبكتى الكهرباء فى كل من البلدين .

- تبادل المعلومات والخبرات في مجال الكهرباء والطاقة .
- تخطيط وتحليل النظم الكهربائية .
- تطوير نظم محطات توليد الطاقة الكهربائية ومراكز المراقبة والتحكم .
- مراعاة المواصفات الفنية لتصميم وإنشاء مشاريع المحطات الحرارية والشبكات الكهربائية .
- تدريب العمالة في مجالات الطاقة التقليدية .
- ترشيد إستخدام الطاقة الكهربائية .
- تطوير إستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة (الطاقة الشمسية ، طاقة الرياح ، الكتلة الحيوية).

وقد أتفقت مصر والأردن على إستمرار وتكثيف التعاون الفني المشترك لتحقيق الأهداف المرجوة وبصفة خاصة في المجالات الآتية :-

أولاً :- في مجال الربط الكهربائي:

١ - قيام كل من الجانبين بالإتصال بالسلطات المختصة لاتاحة البيانات البحرية اللازمة لتحديد مسار الكابل البحرى المقترح إنشاؤه عبر خليج العقبة .

٢ - قيام اللجنة الفنية المشتركة لمشروعات الربط الكهربائى باجراء المفاوضات اللازمة مع الشركة الفرنسية المختصة (ترافو أوشن) لاجراء المسح الميدانى البحرى للمنطقة المقترحة لمد الكابل بخليج العقبة .

٣ - تنسيق الإتصال بالصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، وكذلك الصناديق العربية الأخرى لترتيب إتاحة التمويل اللازم للمراحل التنفيذية للمشروع،خاصة أن هذا الربط سيكون إنطلاقة للربط الكهربائى

بين شبكات دول المشرق والمغرب العربى ومنها إلى دول أوروبا.

٤ - تبادل مايتاح من معلومات عن مشروعات الربط للشبكات الكهربائية بين الدول العربية والدراسات المتعلقة بذلك .

ثانياً :- في مجال التصنيع المحلي للمعدات الكهربائية :

تكثيف الجهود والتنسيق بين الجهات المختصة فى كل من البلدين فى تصنيع المعدات الكهربائية وخاصة المحولات الكهربائية والعدادات ولوحات التوزيع .

ثالثاً :- في مجال الحاسبات الالكترونية :

١ - تبادل الخبرات والمعلومات والبرامج المتاحة لكل من الجانبين .

٢ - التنسيق المشترك لتطوير بنوك ونظم المعلومات للكهرباء والطاقة وتبادل الزيارات بين المختصين فى كل من البلدين .

٣ - دراسة امكانية ربط المراكز الرئيسية للحاسبات الالكترونية بكل من البلدين لسهولة تبادل المعلومات والبرامج لدى الطرفين على أن يقدم تقرير للجنة الفنية المشتركة للربط الكهربائى .

رابعاً :- في مجال محطات توليد القوى الكهربائية:

١ - تبادل المعلومات والخبرات فى إستخدام الغاز الطبيعى والفحم كوقود فى محطات توليد الكهرباء .

٢ - التنسيق المشترك فى مجال إستغلال الصخر الزيتى كمصدر للوقود لمحطات التوليد الكهربائية .

٣ - تبادل المعلومات والمواصفات الفنية والتصميمات الخاصة بمحطات توليد الدورة المركبة .

خامساً :- في مجالات معامل أبحاث العازلات :

- وضع وتنفيذ خطط للأبحاث المشتركة وتطوير برامج الفحص والإختبارات الميدانية للمعدات الكهربائية.

سادساً :- في مجالات الطاقة الجديدة والمتجددة :

١ - التنسيق المشترك للتصنيع المحلى لمعدات إستغلال طاقة الرياح .

٢ - عقد ندوات مشتركة بالقاهرة للحفاظ على الطاقةوترشيدانتاجها وإستخدامها

٣ - الإستمرار فى تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بالمشروعات الريادية لتطبيقات تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة .

٤ - التنسيق لإصدار نشرة فنية دورية فى مجالات تطبيقات الطاقة الجديدة والمتجددة .

سابعاً :- فى مجالات ترشيد إستخدام الطاقة :

- تبادل المعلومات والخبرات فى مجالات توعية المشتركين .

- التنسيق المشترك فى تطبيقات دراسات إدارة الأحمال والفقد فى الطاقة .

٣ - إتفاقية التعاون فى مجال الكهرباء بين دول مجلس التعاون العربى

تم توقيع أول إتفاقية للتعاون فى مجال الكهرباء بين دول مجلس التعاون العربى فى عمان بالأردن بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٨* . وتنص الإتفاقية على التعاون بين دول مجلس التعاون العربى فى المجالات التالية :-

١ - رسم استراتيجيات التكامل فى مجالات الطاقة .

٢ - إجراء البحوث التطبيقية فى مجال الكهرباء والطاقة .

٣ - تطوير مصادر الطاقة ورفع كفاءة استخدامها .

---

* جريدة الأهرام ، القاهرة فى ١٩٩٠/٦/١٩

٤ - تنسيق الجهود فى نقل وتطويع التكنولوجيا الحديثة وتنمية الطاقة الجديدة والمتجددة .

٥ - التكامل فى تصنيع المعدات الكهرائية وقطع الغيار لمحطات توليد الكهرباء بما يؤدى إلى تحقيق الإكتفاء الذاتى منها .

٦ - إنشاءقاعدة معلومات لمعدات التصنيع والورش الحالية والإستفادة من الخبرات فى هذا المجال فى كل من مصر والعراق .

٧ - إستكمال الإجراءات لتنفيذ مشروعات الربط الكهربائى بين دول المجلس والعمل على دراسة الشروط والتنسيق فيما بينها .

٨ - وضع المواصفات الفنية وتبادل الخبرات فى مجالات إدارة محطات توليد الكهرباء وصيانتها وتشغيلها .

٩ - تبادل المعلومات فى تخطيط وتشغيل الأنظمة الكهربائية ومراكز المراقبة والتحكم الخاصة بها .

١٠ - التعاون فى تصميم وتنفيذ وإدارة محطات توليد الكهرباء وشبكات النقل .

١١ - التعاون فى تطوير مجالات إستغلال الصخر الزيتى (Oil Shale) وطاقتى الشمس والرياح .

١٢ - تدريب وتأهيل القوى العاملة .

<u>إتفاقية التعاون فى مجال النفط بين دول مجلس التعاون العربى</u>

فى مجال النفط والطاقة ، فإن الخطوات التى تمت على الساحة العربية تؤكد إقتناعاً بدور البترول كقطاع إقتصادى رائد من الممكن أن يسهم إسهاماً فعالاً فى تحقيق الأهداف التى قام مجلس التعاون العربى من أجلها . فكبداية تضمن التنظيم الإدارى للأمانه العامة للمجلس جهازاً متخصصاً على مستوى مناسب لشئون البترول والطاقة وبدأ وزراء البترول فى دول مجلس التعاون العربى أعمال التنسيق والتعاون بما يحقق مبدأ التكامل عبر السياسات .

وفى مطلع شهر أكتوبر عام ١٩٨٩ عقد فى بغداد بالعراق إجتماع تحضيرى حضره ممثلون على مستوى عال لوزارات البترول بدول المجلس وذلك للتحضير لأول إجتماع لوزراء البترول بالدول المعنية وتم اعداد جدول أعماله . وقد التقى الوزراء خلال الفترة من ٧ إلى ١٠ أكتوبر ١٩٨٩ ، لتحديد آفاق التكامل وتم توقيع إتفاقية التعاون بين دول مجلس التعاون العربى فى المجالات البترولية المختلفة وتشمل البنود التالية :

- تطوير إنتاج البترول والغاز الطبيعى .
- تبادل الخبرات فى مجال التنقيب والإستكشاف .
- وضع أولويات لمجالات إستهلاك الطاقة وتطوير إستخدامات البترول ومنتجاته .
- توحيد مواصفات المنتجات البترولية .
- دراسة امكانيات تنفيذ مشروعات بترولية مشتركة تشمل مجالات البحث والتنقيب عن البترول والغاز الطبيعى وإنتاجهما . والإستفادة بامكانيات الشركات الوطنية التى تتمتع بخبرات متقدمة فى هذه المجالات .
- التنسيق والتكامل فى صناعات التكرير والبتروكيماويات .
- تنسيق سياسات الدول الأربع الأعضاء (العراق ، مصر ، الأردن ، اليمن) مع منظمات الطاقة الاقليمية والدولية .
- وضع برامج تدريبية لنقل الخبرات والمعرفة .

وهذا يقتضى بالضرورة وضع برنامج تنفيذى لتحقيق أهداف التعاون والتنسيق بين الدول الأربع بدءاً بالأنشطة البترولية ذات الأولوية . ولاشك أن ذلك يضمن تشغيل مختلف الأنشطة البترولية فى دول مجلس التعاون العربى بصورة إقتصادية وبما يحقق أقصى فائدة ممكنة ، وخاصة فى مجال عمليات البحث والحفر والإستغلال

والتكرير والتصنيع والنقل والإنشاءات والتصميمات الهندسية ونقل التكنولوجيا.. ..... الخ، وبما يسرع بخطى السعى لتحقيق أفضل الوسائل لتطوير هذه الصناعات، وتحقيق التكامل بينها ، وللإفادة من مواردها وامكانياتها وخاصة فى مجال إقامة المشاريع المشتركة .

ولاشك أيضاً أن هناك مشاريع كثيرة تحتم التعاون مابين الدول الأربع أعضاء مجلس التعاون العربى كبداية ، ثم مابين الوطن العربى ككل ، وذلك تلبية لضرورات التعاون الإقتصادى العربى بين بلاد مالكة للطاقة ، وبلاد مستهلكة لها، وأخرى تمتلك موارد وامكانيات من شأنها أن تكمل احتياجات الدول المالكة والمستهلكة، وبذلك يكون التعاون بين هذه الأقطار العربية ضرورة أساسية .

سابعاً:- دور العون الإنمائى العربى والتنسيق فى مجال الطاقة

١- المساعدات الإنمائية العربية

يتميز العون الإنمائى العربى بشروطه الميسرة وإرتفاع عنصر المنح فى عملياته . كما أن القروض التى تقدم فى إطار ذلك العون لاتتقيد بشروط التوريد والتنفيذ من قبل المؤسسات المانحة ، ولايصاحبها تدخل من الدول المانحة فى السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية للدول المستفيدة . ومن أهم مايميز العون الإنمائى العربى أنه يتكون من مساعدات تقدمها دول نامية إلى دول نامية أخرى ، بهدف معاونتها على إنجاز مشاريعها الإنمائية ، وتعزيز قدراتها على تنفيذ السياسات التصحيحية الإقتصادية والمالية التى تتبناها لرفد جهود التوازن والإصلاح الإقتصادى .

ويبين الجدول رقم (٤٢) قيمة صافى سحب المساعدات العربية الإنمائية الميسرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٦) . ومنه يتضح أن الدول

جدول رقم (٤٢)

قيمة صافي سحب المساعدات العربية الإنمائية الميسرة خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٨٦)

(مليون دولار امريكي)

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٧٠ـ٨٦	١٩٨١ـ٨٦
الدول العربية	٣٨٥	٤٤٤	٦٧٣	٢١٠٨	٤٠٨٦	٥٤١٦	٥١٥٤	٥٨٢٤	٧٧٧٧	٧٦٩٩	٩٥٣٨	٨٢٤٧	٥٧٨٥	٤٧٩٨	٤٣٦٦	٣٦٥٥	٤٤٠٦	٨٠٣٦١	٣١٢٥٧
دول مجلس التعاون الخليجي	٣٢٠	٣٧٢	٥٩٣	١٨٥٧	٣٤٦٩	٤٨٤٥	٤٧٧٥	٥٦١٩	٧٤٢٥	٦٤٦٦	٨٢١٧	٧٧٢٨	٥٥٦٠	٤٦٢٧	٤٣١٢	٣٤٨١	٤٣٦٥	٧٤٠٣١	٣٠٠٧٣
الإمارات	٠	٥٠	٧٤	٢٨٩	٥١٠	٩٢٩	١٠٢١	١٠٥٢	٨٨٥	٩٧٠	١١١٨	٨٠٥	٤٠٦	٣٥١	٨٨	٧١	٧٢	٨٦٩١	١٧٩٣
السعودية	١٧٢	٢١٤	٣٦٦	١١١٨	٢١٤٣	٢٦٩٩	٣٠٢٨	٣٠٨٦	٥٤٦٤	٤٢٣٨	٥٦٨٢	٥٥١٤	٣٨٥٤	٣٢٥٩	٣١٩٤	٢٦٣٠	٣٥٧٥	٥٠٣٣٦	٢٢٠٢٦
قطر	٠	٠	٠	٩٤	١٨٥	٣٠٧	١٩٥	١٨٩	٩٨	٢٨٧	٢٧٧	٢٤٦	١٣٩	٢٠	١٠	٩	٣	٢٠٥٩	٤٢٧
الكويت	١٤٨	١٠٨	١٥٣	٣٥٦	٦٣١	٩١٠	٥٣١	١٢٩٢	٩٧٨	٩٧١	١١٤٠	١١٦٣	١١٦١	٩٩٧	١٠٢٠	٧٧١	٧١٥	١٣٠٤٥	٥٨٢٧
الدول العربية الأخرى	٦٥	٧٢	٨٠	٢٥١	٦١٧	٥٧١	٣٧٩	٢٠٥	٣٥٢	١٢٢٣	١٣٢١	٥١٩	٢٢٥	١٧١	٥٤	١٧٤	٤١	٦٣٣٠	١١٨٤
الجزائر	١	٠	٠	٢٥	٤٧	٣١	٥٤	٤٢	٤١	٢٨١	٨١	٥٥	١٢٩	٢٧	٥٢	٥٢	٥٠	٩٧٨	٢٧٥
العراق	٠	٨	١١	١١	٤٢٣	٢٦٥	٢٣١	٦٢	١٧٢	٨٤٧	٨٦٤	٢٠٧	٥٢	ـ ١٠	ـ ٢٢	ـ ٢٧	ـ ٤٠	٣٠٥٤	١٦٠
ليبيا	٦٤	٦٤	٦٩	٢١٥	١٤٧	٢٧٥	٩٤	١٠١	١٣٩	١٠٥	٣٧٦	٢٥٧	٤٤	١٤٤	٢٤	١٤٩	٣١	٢٢٩٨	٦٤٩

المصدر :ـ

(١) منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية ،"تقرير التعاون من أجل التنمية" ١٩٨٧

٢) التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، أعداد مختلفة ، ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨ .

العربية المانحة قد واصلت تقديم العون الإنمائى ، وزادت قيمته من ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٠ إلى ٢١٠٨ مليون دولار عام ١٩٧٣ ، ثم واصلت الزيادة لتبلغ أقصى قيمة ٩٥٣٨ مليون دولار عام ١٩٨٠، ويرجع ذلك إلى إرتفاع أسعار النفط وزيادة ايرادات الصادرات النفطية للدول العربية الرئيسية المانحة خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٨٠) .

ورغم إنخفاض ايرادات صادرات النفط للدول العربية المانحة خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٦) فقد إستمرت هذه الدول فى تقديم المساعدات الإنمائية للدول النامية العربية منها وغير العربية وبنسب متزايدة من حصيلة تلك الصادرات . وعلى الرغم من تدهور أسعار النفط الخام فى السوق العالمية عام ١٩٨٦ ، فقد زاد العون الإنمائى العربى ليصل إلى ٤٤٠٦ مليون دولار عام ١٩٨٦ أى بنسبة زيادة ٢٠٪ عن مستواه عام ١٩٨٥ (جدول رقم (٤٢)) وذلك لزيادة المساعدات الإنمائية من المملكة العربية السعودية من حوالى ٢ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ إلى حوالى ٣ر٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٦ .

وقد وصلت جملة ماقدم من العون الإنمائى العربى حوالى ٨٠ر٤ مليار دولار خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٦) . وقد قدمت أربعة أقطار فى مجلس التعاون الخليجى هى السعودية والكويت والإمارات وقطر نحو ٩٦٪ من مجمل صافى سحب المساعدات الإنمائية العربية خلال هذه الفترة (جدول رقم (٤٢)). ويمثل ذلك العون أحد أهم أشكال التعاون بين الدول العربية ويجسد هذا التعاون العربى بطريقة عملية روح المسئولية والتضامن والفهم المشترك لمدى جسامة المهام والأعباء والجهود التى يتطلبها تنفيذ خطط وبرامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية فى الدول العربية المستفيدة .

وفى ظل الظروف الإقتصادية الحرجة التى تمر بها الدول النامية خلال العقد الحالى فى التسعينات ، تكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهمية متزايدة نظراً لكونها أكثر يسراً وأقل تكلفة ، وخاصة مع إتجاه تدفقات مصادر التمويل الأخرى كإئتمانات التصدير وقروض القطاع المصرفى الدولى إلى الإنخفاض المستمر خلال السنوات الخمس الماضية .

ويتميز العون الإنمائى العربى بشروطه الميسرة سواء على مستوى المساعدات الإنمائية الثنائية أو المساعدات الإنمائية لمؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية، وتزيد درجة اليسر فى المساعدات الثنائية عنها فى قروض مؤسسات التنمية . ويتركز العون الثنائى فى مساعدات دعم الميزانية وميزان المدفوعات ، بينما تأخذ مساعدات مؤسسات التنمية عادة صيغة القروض الميسرة للمشروعات الإنمائية ذات الأولوية فى برامج التنمية للدول المستفيدة .

٢- التوزيع الجغرافى والقطاعى لعمليات صناديق ومؤسسات التنمية العربية

يوضح الجدول رقم (٤٣) التوزيع الجغرافى لعمليات التمويل لمؤسسات التنمية العربية على الدول المستفيدة خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٧) . وقد قدمت مؤسسات التنمية الوطنية والإقليمية العربية ١٦٢ قرضاً خلال عام ١٩٨٧ بلغت قيمتها ١٥٥٥ مليون دولار . وتم تقديم هذه القروض إلى ٥٩ بلداً منها ١٤ قطراً عربياً ، و ٢٥ بلداً إفريقياً ، ١٢ بلداً آسيوياً ، و٧ بلدان من أمريكا اللاتينية إضافة إلى جزيرة مالطة . وقد بلغ إجمالى قيمة عمليات التمويل لمؤسسات التنمية العربية نحو ٢٥ر٣ مليار دولار خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٧) . ومن ناحية التوزيع الجغرافى لهذه الالتزامات فقد بلغت حصة الدول العربية ٦ر٥٢٪ ، ومجموعة الدول الآسيوية ٣ر٢٧٪ ومجموعة الدول الافريقية ١ر١٨٪ وحصلت بلدان

جـــــدول رقـــــم (٤٣)

التوزيع الجغرافى لعمليات التمويل لمؤسسات التنمية العربية على الدول المستفيـــــدة
خلال الفترة (١٩٦٢ - ١٩٨٧) *

(مليون دولار امريكى)

	عدد الدول	عدد العمليات	١٩٦٢ ١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المجمـــوع	٪
المجمـــوع	١٠٣	٢٠٤٠	٣٤٢٫٩٠	٣٤٨٫٠٤	٨٤٧٫٤٨	١٣٨٣٫٧٠	٢١٤٨٫١٤	٢٤٨٩٫٦٣	٢١٥٤٫٠٩	٢٣٦٣٫٣٤	٢٨٠١٫٢٠	٢٦٣٤٫٠٨	٢٩٤٨٫٩٢	٢٩١٥٫٤٣	٥٧٣٫٦٢	١٨٣٢٫٣٧	٥٥٥٫٣٣	٢٥٣٣٨٫٢٧	١٠٠٫٠
الدول العربية	١٩	٨٧٨	٣٤٢٫٩٠	٣١٨٫٠٤	٦٢٠٫٥٥	٧٦٢٫٠١	١٢٢٧٫٤١	٨٤٧٫٨٦	١٢٤٥٫٦١	١٢٦٫٤٧	١١١٤٫٢٢	١٠٦٢٫٩٩	٩٥٨٫٦٧	١٠٠٩٫٢٤	٨١٨٫٣٦	١١٨٧٫٠١	١٠٧٫٩١	٣٣٤٩٫٢٦	١٣٫٦
الدول الافريقيـــة	٣٩	٦٥١	—	—	٦٨٫٦٥	١٨١٫٦٣	٣٥٢٫٧٨	٣٤٠٫٩٠	٦٠٥٫٥٧	٨٠٤٫٨٣	٥٨٩٫٢٦	٧٨٦٫٧١	٢٩٩٫٦٤	٣٦٣٫٨٥	٢١٠٫١٥	١٨٥٫٨٣	١٩٣٫٦٦	٤٥٨٣٫٤٦	١٨٫١
الدول الاسيويـــة	٢٣	٤٢٨	—	٣٠٫٠٠	١٥٨٫٢٨	٤٤٠٫٠٦	٤٨٧٫٩٨	٢٥٤٫٢١	٦١٦٫٠١	٥٥٩٫٢٩	١٠٣٣٫٣٢	٧٥٧٫٤٩	٦٤٩٫٣٠	٥٢١٫٢٣	٥٢٨٫٢٩	٤٤١٫٨٨	٤٣٣٫٥٥	٦٩١٠٫٨٩	٢٧٫٣
دول امريكا اللاتينيـــة	٢٠	٧١	—	—	—	—	٢٦٫٠٣	١٤٫٣٠	٨١٫٩٠	٦٣٫٠٠	٦٤٫٤٠	١٥٫٠٠	٣٣٫١٥	١١٫٠٣	٦٫٠٠	٤٫٠٠	٩٫٠٠	٣٢٨٫٣١	٠٫١
دول اخرى	٢	١٢	—	—	—	—	٣٫٩٤	٣٢٫٣٦	٥٫٠٠	٩٫٢٥	—	١١٫٨١	٨٫١٦	٩٫٥٨	١٠٫٨٢	١٣٫٦٤	١١٫١٢	١١٥٫٨٥	٠٫٥
النسبـــة			١٫٣	١٫١	٣٫٣	٥٫٥	٨٫٥	٥٫٩	٨٫٥	٩٫٣	١١٫١	١٠٫٤	٧٫٢	٧٫٦	٦٫٢	٧٫٢	٦٫١	١٠٠٫٠	

* عدد الدول المستفيـــدة .

** عدد العمليات التمويليـــة .

العمليات التمويلية : هى تلك العمليات التى تمت اتفاقياتها .

المصـــدر : الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، وامانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية ، ١٩٨٨ .

أمريكا اللاتينية والدول الأخرى على مانسبته ٢٪ من جملة الالتزامات خلال هذه الفترة .

كما يلاحظ إنخفاض التزامات صناديق ومؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية من ١٨٣٢ مليون دولار في عام ١٩٨٦ إلى ١٥٥٥ مليون دولار في عام ١٩٨٧، أي أن نسبة الإنخفاض حوالي ١٥٪ . كما يلاحظ إنخفاض الحصة النسبية للدول العربية المستفيدة من هذه العمليات من حوالي ٦٥٪ عام ١٩٨٦ إلى ٥٨٪ عام ١٩٨٧ ، مقابل زيادة حصة الدول الإفريقية من حوالي ١٠٪ إلى ١٣٪ ، وحصة الدول الآسيوية من ٢٤٪ إلى ٢٨٪، وحصة الدول اللاتينية والدول الأخرى من ٩ر٪ إلى ٣ر١٪ (جدول رقم (٤٣))

ويوضح الجدول رقم (٤٤) توزيع عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية على الجهات المانحة والدول العربية المستفيدة حتى نهاية عام ١٩٨٧ . ومنه يتضح أن ضمن المجموعة العربية تلقت الأردن وتونس والجزائر وسوريا ومصر والمغرب حوالي٢ر٥٦٪ الالتزامات التي وجهت للدول العربية ، وهو مايعادل حوالي ٥ر٢٩٪ من جملة الالتزامات التي قدمت خلال عام ١٩٨٧ . وحصلت خمس دول عربية أقل نمواً (وهي السودان والصومال وموريتانيا وشطرى اليمن) على٤ر٣٢٪من جملة الالتزامات التي قدمت للدول العربية خلال العام ، أو بنسبة١ر١٧٪من الالتزامات الكلية للدول العربية وغير العربية للعام ١٩٨٧ . وكان نصيب الأقطار العربية النفطية وهي العراق ، وعمان ، وليبيا ٢ر٧٪ من الالتزامات التي وجهت للأقطار العربية ، أي بنسبة ٤ر٣٪من الالتزامات الكلية المقدمة في عام ١٩٨٧ .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربي (الأردن ، مصر ، العراق ، اليمن الموحدة) بلغت عدد عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية حتى نهاية عام ١٩٨٧ . ٣٢٢ قرضاً بلغت قيمتها ١ر٤٨٧٢ مليون دولار ، أي مايمثل نسبة ٥ر٣٦ ٪ من إجمالي الالتزامات التي وجهت للدول العربية ، ٢ر١٩ ٪ من الالتزامات الكلية المقدمة من

جدول رقم (٤٤)

توزيع عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية على الجهات المانحة والدول العربية المستفيدة حتى نهاية عام ١٩٨٧

(مليون دولار امريكي)

	البنك	الإسلامي	صندوق	ابو ظبي	صندوق	الأوبك	الصندوق	السعودي	الصندوق	العراقي	الصندوق	العربي	الصندوق	الكويتي	الصندوق	المصرف	العربي	المجموع		النسبة ٪ من إجمالي الدول
	القيمة	العدد	القيمة	العدد*	القيمة	العدد*	القيمة	العدد *	القيمة	العدد*	القيمة	العدد *	القيمة	العدد*	القيمة	القيمة	العدد*	القيمة	العدد*	
الأردن	٥١٥ر٩٤	٢٧	٢٧ر٤٣	٤	٢٣ر٦٥	٤	٢٣٣ر٥٩	١٢	٣٣٥ر٦٠	٩	٢٣٥ر٢٧	١٧	٣٨٤ر٠٠	٢٣	صفر	صفر	صفر	١٧٥٥ر٤٨	١٠٥	٩ر٦
الإمارات	٣٠ر١٣	٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠ر١٣	٤	١ر٠
البحرين	٢٤ر٦١	٣	٧٠ر٥٥	٤	صفر	صفر	٤٢ر٥٥	١	صفر	صفر	٣٧ر٤٣	٣	١٠٥ر٢٦	٧	صفر	صفر	صفر	٢٦٥ر٦٥	١٨	١ر١
تونس	٢٨٩ر١٨	٤٦	١٤٤ر٤٠	٦	١٧ر٠٠	٣	٣٣٨ر٩٦	١٤	٢٥ر٠٠	١	٢٣٤ر٦١	١٧	٤٠٣ر٢٩	٢٥	صفر	صفر	صفر	١٤٥٢ر٥٤	١١٢	٧ر٥
الجزائر	٧٩٣ر١٣	٤٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٨ر٠٨	٣	صفر	صفر	٢٠٣ر٢٣	١١	٢٨ر٠٠	٢	صفر	صفر	صفر	١١٣٣ر٥٤	٥٦	٤ر٥
جيبوتي	٣ر٣٣	١	٥ر٠٣	١	٦ر٠٠	٤	٣١ر٩٤	٢	٢٦ر٥٠	٢	٣٧ر٨٨	٧	٤٣ر٦٩	٥	صفر	صفر	صفر	١٥٤ر٣٧	٢٢	٠ر٦
السودان	١٥٢ر٥٩	١٤	٣٥ر٦٨	٢	٧٢ر٣٠	٩	٣٠٩ر٧٢	١٢	صفر	صفر	٢٩٧ر٣١	١٧	٣١٢ر٤٥	١٧	صفر	صفر	صفر	١٠٨١ر٠٢	٧١	٤ر٣
سورية	١٣٠ر٠١	١٣	٢٧ر٣٥	٢	١٢ر٠٠	٢	٣٢٣ر٦٥	١١	صفر	صفر	٢٩٣ر٨٠	١٩	١٣٢ر٢٣	٧	صفر	صفر	صفر	٨١٩ر٠٤	٥٤	٣ر٢
الصومال	٦٦ر٤٤	٨	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٠ر٦٧	٧	٣٤ر٣٣	٤	١٣٧ر١٥	١٢	١٠٧ر٣٢	٤	صفر	صفر	صفر	٤٨٥ر١٢	٢٩	١ر٩
العراق	٢٣٠ر٠٥	١٨	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٨٣ر٢٨	٤	١٧ر٩٠	٢	صفر	صفر	صفر	٣٣١ر٢٣	٢٤	١ر٣
عمان	٢٣٠ر٧٨	٧	صفر	صفر	صفر	صفر	٦٣ر٩٢	٤	صفر	صفر	٧٣ر٤٢	٦	١٦٥ر١٩	٩	صفر	صفر	صفر	٥٧٩ر٤٩	٣١	٢ر٣
فلسطين	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩ر٨٤	١	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٩ر٨٤	١	-
لبنان	٩ر٧٥	١	١٧ر٣٧	٢	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٨ر٣٩	٢	٣٥ر٩٨	٣	صفر	صفر	صفر	١٠١ر٤٩	٨	٠ر٤
ليبيا	٤٨ر٤٢	٤	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٨ر٤٢	٤	٠ر٢
مصر	٣٢ر٠٠	٣	٦٧ر٤٨	٤	٢٣ر٢٠	٢	٣١٢ر٢٦	٥	صفر	صفر	٣٣٣ر٧٠	٨	٢٣٩ر٠٥	١١	صفر	صفر	صفر	٨٠٧ر٦٩	٣٣	٣ر٢
المغرب	٤٥٦ر٠٢	٣٣	٦٥ر٣١	٤	٢٥ر٠٠	٤	٢٠٠ر٣٢	٧	١٩٠ر٧٠	٣	٣٥٥ر٠٠	١٥	٢٣٨ر٩٥	١٢	صفر	صفر	صفر	١٥٣١ر٣٠	٧٧	٦ر٠
موريتانيا	٦٤ر٠٣	١٠	٤٢ر٠٣	٤	٤٥ر٩٠	١٠	١٨٣ر٢٩	٦	١٢٩ر٢٠	٥	١٦٨ر٤٧	١٥	١٥٣ر٨٨	٩	صفر	صفر	صفر	٧٨٦ر٧٩	٥٩	٢ر١
اليمن (ش)	٢٠٧ر٢٤	١٩	٤٧ر١٢	٧	٤٨ر٣٠	٨	١٧٢ر٣٤	١٠	٣٥٢ر٦٦	٩	٢٧٤ر٤٠	٢٠	١٧٣ر٢٦	١٧	صفر	صفر	صفر	١٢٧٤ر٢٢	٩٠	٥ر٠
اليمن (ج)	١٦٦ر٧٣	١٧	٦٥ر١٥	٥	٤٣ر٤٠	٨	٦٣ر٦٣	٣	١٥ر٠٠	١	٢٢٤ر١١	٢٤	١٢٤ر٨٩	١٢	صفر	صفر	صفر	٧٠٣ر٤٠	٧٠	٢ر٨
المجموع	٣٢٧٥ر٧٤	٢٧٨	٢٣ر٨٣١	٥٠	٣٥٥ر٩٦	٦١	٢١٨٤ر٩٢	٩٤	١٠٩٨ر٩٩	٣٣	٢٩٣٧ر٣٩	١٩٨	٢٦٦٥ر٥٤	١٦٤	صفر	صفر	صفر	١٣٣٤٩ر٧٦	٨٧٨	٥٢ر٦

* عدد العمليات

= أقل من ١ر٠٪

المصدر :-

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي ، وأمانه التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية ، ١٩٨٨ .

هذه الجهات المانحة حتى نهاية عام ١٩٨٧ . أما باقى القروض التى حصلت عليها الدول العربية الأخرى فيأتى فى مقدمة المستفيدين منها (بعد اليمن والأردن) تونس والمغرب التى حصلتا على ٧ر١١٪ من إجمالى القروض المقدمة للدول العربية. وقدمت أربع مؤسسات هى البنك الإسلامى والصندوق العربى والصندوق السعودى والصندوق الكويتى ٩ر٨٢ ٪ من القروض المقدمة للأقطار العربية . إذ ساهمت كل من هذه المؤسسات بنسبة ٥ر٢٤ ٪ ، ٢٢ ٪ ، ٤ر١٦ ٪ ، ٢٠ ٪ على التوالى ، بينما يساهم كل من الصندوق العراقى وصندوق أبو ظبى وصندوق الأوبك بنسبة ٢ر٨ ٪ ، ٢ر٦٪ ، ٢ر٧ ٪ فى تلك العمليات حتى نهاية عام ١٩٨٧ .

ويوضح الجدول رقم (٤٥) التوزيع القطاعى لعمليات التمويل حسب المؤسسات المانحة حتى نهاية عام ١٩٨٧ . ومنه يتضح أن المؤسسات والصناديق العربية والإقليمية متعددة الأطراف (البنك الإسلامى للتنمية بجدة ، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية ، والصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى بالكويت ، والمصرف العربى للتنمية الإقتصادية فى أفريقيا) قد ساهمت بما نسبته ٨ر٤٦٪ من قيمة عمليات التمويل حتى نهاية عام ١٩٨٧ . بينما ساهمت الصناديق الوطنية (الصندوق السعودى للتنمية ، الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية والعربية ، وصندوق أبو ظبى للإنماء الإقتصادى العربى ، الصندوق العراقى للتنمية الخارجية) بما نسبته ٢ر٥٣ ٪ من قيمة هذه العمليات حتى نهاية عام ١٩٨٧ .

وقد بلغت نسبة قروض مؤسسات التمويل والتنمية العربية إلى قطاعات البنى الأساسية ٥ر٥٥٪ من إجمالى الالتزامات حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، إذ حصلت قطاعات الطاقة* والنقل والإتصالات والمياه على ٦ر٢٧٪ ، ١ر٢٣٪ ، ٨ر٤٪ على التوالى .

---

* يشمل قطاع الطاقة : الكهرباء والنفط والغاز .

جدول رقم (٤٥)

التوزيع القطاعى لعمليات التمويل حسب المؤسسات المانحة حتى نهاية عام ١٩٨٧

(مليون دولار امريكى)

المؤسسات المانحة	عدد العمليات	النقل والاتصالات	الطاقة / غاز كهرباء /نفط	المياه والمجارى	الزراعة والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى	المجموع	النسبة
البنك الإسلامى	٥٣١	٢٧٠ر٧١	٢٨٥٦ر٣٥	٩٣ر٦٣	٥٠٩ر٧٣	٢٠٤٤ر٧١	١٨٨ر٩٦	٥٩٦٤ر٠٩	٢٣ر٥
صندوق أبو ظبى	٨٨	١٨٢ر٣٧	٣٩٥ر١٥	٤٠ر٢٢	١١٨ر١٨	٣٣٢ر٥٠	٢٥ر١٩	١٠٩٤ر٦٢	٤ر٣
صندوق الاويك	٤٣٧	٢٦٥ر٠٣	٥٨٧ر٦٢	٦٣ر٣٤	٢٢١ر٨٠	١٧١ر٦٥	٨٦٧ر٠٥	٢١٧ر٤٨	٨ر٦
الصندوق السعودى	٢٥٨	٢٠٨٢ر٢٣	١٠٠٣ر٥٨	٣٨٥ر٧٠	١٠٨٩ر٧٤	٣٥٣ر١٧	٤٠٢ر١٠	٥٣١٦ر٥٢	٢١ر٠
الصندوق العراقى	٦٩	٢٢٠ر٧٥	١٢٤ر١٦	٥ر٠٠	٣٢٠ر٧٠	١٨٦ر٣٠	٨٧٦ر١١	١٧٣٣ر٠٢	٦ر٨
الصندوق العربى	١٩٨	٨٣٣ر٤٨	٥٠٩ر١٩	٣٢٧ر٩٦	٩٣٨ر٦٩	٢٤٥ر٥٠	٨٢ر٤٧	٢٩٣٧ر٢٩	١١ر٦
الصندوق الكويتى	٣٣٥	١٦٤٧ر٠٤	١٤٣٤ر١٨	٢٦٥ر٦٦	١١١٦ر٥٦	٨٤١ر٨٣	٣٨ر٢٠	٥٣٤٣ر٤٧	٢١ر١
المصرف العربى	١٢٤	٢٤٦ر٣٩	٨٦ر٥٢	٣٣ر١٢	١٨٠ر١١	١٠٠ر٦٤	٣٦ر٠٠	٧٧٢ر٧٨	٣ر١
المجموع	٢٠٤٠	٥٨٤٧ر٩٩	٦٩٩٦ر٧٥	١٢١٤ر٦٤	٤٤٩٥ر٥١	٤٢٧٦ر٣٠	٢٥٠٦ر٠٨	٢٥٣٣٨ر٢٧	١٠٠ر٠
النسبة		٢٣ر١	٢٧ر٦	٤ر٨	١٧ر٧	١٦ر٩	٩ر٩	١٠٠ر٠	

المصدر :-

الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، وأمانه التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والإقليمية ، ١٩٨٨

ويوضح الجدول رقم (٤٦) التوزيع القطاعى لمجموع قيمة العمليات حتى نهاية عام ١٩٨٧ حسب القطاعات ومجموعة الدول المستفيدة،ويمثل هذا الجدول الإتجاه العام لتوزيع قروض مؤسسات التنمية العربية والإقليمية قطاعياً داخل كل مجموعة جغرافية . ويلاحظ وجود تباين بين الأقاليم المختلفة (الدول العربية ، الدول الإفريقية ، الدول الآسيوية والدول اللاتينية) فى القطاع الذى حظى بأعلى حصة من مخصصات التمويل ، إذ حصل قطاع الطاقة فى المجموعة العربية والآسيوية على المرتبة الأولى بنسبة ٥ر٢٢٪ ، ١ر٤٣٪ من إجمالى قيمة عمليات التمويل حتى نهاية عام ١٩٨٧ . وفى مجموعة الدول العربية إحتل قطاع النقل والإتصالات المرتبة الثانية بنسبة ٨ر٢١٪ ، يليه قطاع الصناعة والتعدين بنسبة ٧ر١٩٪ ثم قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بنسبة ٧ر١٨٪ من جملة مخصصات التمويل العربية والإقليمية حتى نهاية عام ١٩٨٧ . وذلك مما يدل على المكانة الإستراتيجية لقطاع الطاقة على خريطة التعاون والتنسيق العربى .

٣ - مساهمة مؤسسات التنمية والصناديق العربية فى تمويل مشروعات الكهرباء والطاقة فى مصر

١.٣ الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعي في الكويت

يبين الجدول رقم (٤٧) توزيع قروض الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والإجتماعى حسب القطاعات فى مصرخلال الفترة(١٩٧٤-١٩٨٩)* . ومن هذا الجدول يتضح أنه خلال الفترة من تاريخ إنشاء الصندوق (عام ١٩٧٤) حتى عام ١٩٨٩ بلغت التزامات الصندوق ١١٥٢ مليون دينار كويتى ، خص مصر منها ٢ر١٤٥ مليون دينار كويتى أى نسبة ٥ر١٢٪ من الإجمالى .

---

* من واقع تقارير وزارة التعاون الدولي في القاهرة نقلاً عن تقارير الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى فى الكويت .

جدول رقم (٤٦)

التوزيع القطاعى لمجموع قيمة عمليات مؤسسات وصناديق التنمية العربية والإقليمية

حتى نهاية عام ١٩٨٧ حسب القطاعات ومجموعات الدول المستفيدة

(نسبة مئوية)

مجموعة الدول	قطاع النقل والاتصالات	قطاع الطاقة	المياه والمجارى	قطاعى الزراعة والثروة الحيوانية	قطاع الصناعة والتعدين	قطاعات أخرى	المجموع
الدول العربية	٢١ر٨	٢٣ر٥	٦ر٥	١٨ر٧	١٩ر٧	٩ر٨	١٠٠
الدول الافريقية	٣٤ر١	١٧ر٧	٤ر١	٢٠ر٧	١٠ر١	١٣ر٣	١٠٠٠
الدول الآسيوية	١٨ر٥	٤٣ر١	١ر٧	١٤ر٦	١٦ر٥	٦ر٥	١٠٠
الدول اللاتينية	٧ر٨	٢٦ر٧	٥ر٠	٨ر١	١٣ر٢	٣٩ر٤	١٠٠

المصدر :-

الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، وأمانة التنسيق لمؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية

جدول رقم (٤٧)

توزيع قروض الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى حسب القطاعات فى مصر خلال الفترة (١٩٧٤ - ١٩٨٩)

مليون دينار كويتى

الدولة	قطاعات البنية الأساسية			القطاعات الإنتاجية		المجموع الكلى	%
	النقل	اتصالات سلكية ولاسلكية	الطاقة كهرباء غاز نفط	المجارى والمياه	زراعة	صناعة وتعدين	
مصر	١٢	-	٨١ر٨	- ر١٨	-	٣٣ر٤	١٤٥ر٢	١٢ر٥ ٪
إجمالى القطاع	٢٢١ر٠	٧١ر٢	٢٦٢ر٤	١٣١ر٢	١٣٢ر٧	٣٣٣ر٥	١١٥٢ر٠	١٠٠ ٪

المصدر :- من واقع تقارير وزارة التعاون الدولى ، القاهرة ، ١٩٩٠

جدول رقم (٤٨)

بيان تفصيلى بالقروض المقدمة من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى إلى قطاع الكهرباء والطاقة فى مصر

مليون دينار كويتى

إسم المشروع	قيمة القرض	المسحوبات حتى ١٩٨٩/١٢/٣١	سنة توقيع العقد
توسيع محطة كهرباء أبو قير	- ر١٢	٩٥٩ر٨	١٩٧٦
محطة كهرباء دمياط (المرحلة الثانية)	- ر٣٥	٠١١ر٣	١٩٨٩
الربط الكهربى بين الأردن ومصر	٨٠٠ر٣٤	..	..
الإجمالى	٨١ر٨		

.. غير متوفر هذا البيان

المصدر :-

من واقع تقارير وزارة التعاون الدولى ، القاهرة ، ١٩٩٠

ويوضح الجدول رقم (٤٨) القروض المقدمة من الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى إلى قطاع الكهرباء والطاقة فى مصر لتمويل توسيع محطتي كهرباء أبو قير ودمياط الحراريتين والربط الكهربى لشبكتى مصر والأردن .

كما بلغ عدد القروض المقدمة ٢٢٦ قرضاً ساهمت فى تمويل ١٨٦ مشروعاً ، قدرت تكلفتها الإجمالية بنحو ٥٢٣٠ مليون دينار كويتى، وقد إستفادت من هذه القروض ١٧ دولة عربية وبنهاية عام ١٩٨٩ بلغ عدد المشاريع المنجزة ٦٠ مشروعاً ، كما إستمر الصندوق العربى فى متابعة تنفيذ ١٢٦ مشروعاً آخر . وقد بلغ إجمالى المسحوبات عام ١٩٨٩ حوالى ٥٨٢٫٥ مليون دينار كويتى، تمثل ٦٠٪ من إجمالى قيمة القروض النافذة .

كما بلغت مساهمة الصندوق خلال عام ١٩٨٩ فى تمويل ١٣ مشروعاً بقروض قيمتها ١٥١٫١ مليون دينار كويتى . وقد حاز قطاع الكهرباء فى عام ١٩٨٩ بنسبة ٥٢٫٧٪ من إجمالى القروض المقدمة، بينما بلغ نصيب قطاع الصناعة ٢٥٫٢٪ ، وقطاع الزراعة ١٦٫١٪، والنقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ٣٫٣٪، والمياه ٢٫٧٪ .

٢.٣ بنك التنمية الإسلامي بجدة

يقوم بنك التنمية الإسلامى بجدة بالمساهمة أو المشاركة فى تمويل المشروعات التالية فى مجال النفط والكهرباء والطاقة :

١ - إنشاء مصنع العوازل الكهربائية فى مصر باستخدام الخامات المحلية بطاقة إنتاجية ٥٠٠٠ طن سنوياً ، وقيمة القرض ١٥ مليون دولار .

٢ - مشروع توسيع محطة محولات غرب القاهرة بإضافة ٧٠ ألف كيلو فولت لمجابهة الأحمال الكهربائية المستقبلية للقاهرة الكبرى ، والتى تبلغ تكلفته ٢٠ مليون دولار .

٣ - مشروع ربط كهرباء دمياط بالشبكة الموحدة ،وقيمة القرض ١٥ مليون دولار .

٤ - تمت مفاوضات بين وزارة البترول والثروة المعدنية فى مصر وبنك التنمية الإسلامى بجدة* للمشاركة فى تنفيذ مشروعات الغاز الطبيعى بمصر وتمويل توصيل الغاز الطبيعى إلى المنازل والمنشآت التجارية كالفنادق والشركات والمستشفيات والمحال العامة ، مع دراسة الإستعانة بالإستثمارات المتاحة للبنك الإسلامى للمساهمة فى شركة مشروعات الغاز الطبيعى (غاز مصر) وذلك للإستفادة بالخبرة والعمالة المصرية فى تنفيذ مشروعات للإنشاءات والتركيبات الخاصة بشركات الغاز الطبيعى داخل مصر وفى الخارج ، بالمساهمة فى تمويل الصندوق الكويتى .

٣٠٣ الصندوق الكويتى :

من المتوقع أن يقوم الصندوق الكويتى بالمساهمة فى تمويل مشروع محطة توليد كهرباء الكريمات بقدرة مركبة ١٢٠٠ م.و (٢وحدة × ٦٠٠ م.و.) والمنتظر تشغيلها خلال الأعوام(١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٧/٩٦). ومن المتوقع أن تبلغ مساهمة الصندوق الكويتى ١٠٠ مليون دولار،أى بنسبة حوالى ٣ر١٤٪ من إجمالى التمويل البالغ ٧٠٠ مليون دولار. كماينتظر أن يساهم فى التمويل البنك الافريقى بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار ، هيئة المعونة الإمريكية ٢٠٠ مليون دولار ، البنك الدولى بمبلغ ١٠٠ مليون دولار .

٤ - المشروعات العربية المشتركة

من المنطقى أن المشروعات المشتركة هى أهم المجالات الفعالة لتحقيق التعاون والتنسيق العربى فى مجال الطاقة،بما يضمن تشغيل الأنشطة البترولية بصورة إقتصادية لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من الموارد والإمكانيات المتاحة،ولتحقيق التكامل بين الدول العربية بما

* تصريح وزير البترول والثروة المعدنية بمصر فى الأهرام ، القاهرة فى ١٩٩٠/٦/٥ .

يجنبها التنافس الضار .

ولقد كانت هناك قبل توقيع إتفاقية إنشاء مجلس التعاون العربى وباقى التكتلات العربية (دول مجلس التعاون الخليجى واتحاد دول المغرب العربى) اتفاقيات ثنائية للتعاون والتنسيق فى مجال الطاقة بين واحدة وأخرى من الدول العربية أو إقامة مشروعات مشتركة بين إثنين أو أكثر من الدول العربية، وفيما يلى نلقى الضوء على بعض هذه المشروعات العربية المشتركة والتى يمكن أن تكون كنواة لكل متكامل قابل للتطوير فيما بعد كأداة للتعاون والتكامل الإقتصادى العربى الشامل :

١ - خط أنابيب سوميد لنقل النفط الخام من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأراضى المصرية لخدمة تجارة النفط العالمية، وهو مشروع بترولى عربى حقق نجاحاً ملموساً وعوض ما أنفق عليه وإستثمر فيه وظل بعد ذلك يحقق عائداً مجزياً .

٢ - تساهم الشركة الكويتية للإستكشافات البترولية الخارجية فى تمويل مشروع التنقيب عن النفط فى جمهورية اليمن الجنوبية . كما تجرى المفاوضات بين هذه الشركة وبين هيئة البترول المصرية بشأن زيادة حصة الشركة الكويتية فى ترخيص حقل أمل فى خليج السويس بمصر، ومحاولة إكتساب مصالح إستكشافية جديدة فى الصحراء الغربية وخليج السويس فى مصر .

٣ - حافظت شركة سانتا فى لحفر آبار البترول (أمريكية/ كويتية مشتركة) على وضع تشغيل جيد فى جمهورية مصر العربية حيث وصل معدل نسبة تشغيل الأبراج البحرية ٧٧٪ خلال عام ١٩٨٩ .

٤ - من أهم المشروعات العربية المشتركة تلك الشركات المنبثقة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) وهى :

أ - الشركة العربية البحرية لنقل البترول ومقرها الكويت .

ب - الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسرى) ومقرها البحرين .

ج - الشركة العربية للإستثمارات البترولية (أبيكورب) ومقرها الدمام في المملكة العربية السعودية وينبثق عنها الشركات التالية :-

- الشركة العربية لكيماويات المنظفات .
- الشركة العربية لهندسة التحكم الآلي .

د - الشركة العربية للخدمات البترولية ومقرها طرابلس في ليبيا وينبثق عنها الشركات التالية :-

- الشركة العربية للحفر وصيانة الآبار .
- الشركة العربية لجس الآبار .
- الشركة العربية لخدمات الإستكشاف الجيوفيزيائي .

هـ - الشركة العربية للإستشارات الهندسية .

و - معهد النفط العربي للتدريب .

ثامناً :- الخلاصـــــة

من الدراسة السابقة عن "آفاق التعاون والتنسيق العربي في مجـــال الطاقة" يمكن إستنتاج بعض الملاحظات للإستدلال بها في بناء إطـــار موحد للعمل العربي المشترك :

١ - الأهمية الإستراتيجية للنفط وخطورته بالنسبة للعالم أجمع ، ذلك أن البترول كان ولايزال وسيظل طوال المستقبل المنظور أهم مصدر للطاقة في العالـم فضلاً على إستخداماته الأخرى ، بالإضافة إلى تمتعه بالنصيب الأكبر فـــي التجارة العالمية .

٢ - تبرز الأهمية الإقتصادية والإجتماعية والسياسية لقطاع النفط في كافـــة الدول العربية لأنه المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي اللازم لدفع عجلـــة التنمية . وبالنسبة لدول مجلس التعاون العربي يشكل البترول حجر الزاوية في إقتصاديات هذه الدول .

فبالنسبة لمصر تستخدم العوائد النفطية كمصدر رئيسي لتمويـــل خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية ، وتدعيم مشروعات البنية الأساسيـــة ، ودفع فاتورة الواردات من المواد الغذائية والسلع الرأسمالية ومستلزمـــات الإنتاج .

ولبترول العراق دور حيوي في دعم إستقلاله الإقتصادي والسياســـي خاصة أثناء الحرب الايرانية - العراقية والتي إستمرت ثماني سنـــوات ، وكذلك في تمويل التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإعادة التعمير بعد إنتهـاء الحرب .

وقدكان لظهور البترول فى جمهورية اليمن العربية أثره البالغ على الإقتصاد الوطنى لتحقيق تطلعات الشعب اليمنى للحاق بركب التقدم وتعويض مافاته . وكان الاقتصاد اليمنى يعتمد أساساً على تحويلات العاملين اليمنيين فى الخارج وعلى المساعدات الأجنبيه ، وعلى صادرات محدودة من إنتاجها من البن والقطن . كما يعانى إقتصاد اليمن الشمالى من عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، إلا أن إتحاد شطرى اليمن وزيادة العوائد النفطية خلال عامى ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ خفضت العجز فى الميزان التجارى إلى حد كبير .

أما الأردن فهى دولة مستوردة للنفط ولكن تم أخيراً تحقق كشف لزيت البترول الخام فى حقل حمزة فى منطقة الأزرق فى وسط الأردن ، وهناك إحتمالات بترولية فى مناطق أخرى . كما تحقق فى عام ١٩٨٧ كشف للغاز الطبيعى فى حقل الريشة الذى تقرر إستغلال إنتاجه فى محطات توليد الكهرباء . ويقدر الخبراء أنه سيكون لإكتشاف الغاز الطبيعى فى الأردن أهمية كبيرة نظراً لتزايد أهميته فى الصناعات الكيماوية على المستوى العالمى وتزايد أسعاره بإستمرار . كما أن هناك برنامج أردنى لإستخلاص زيت الصخر الذى يتوافر بكميات كبيرة فى الأردن .

٣ - الطريق الصحيح نحو عمل عربى مشترك هو طريق التعاون والتكامل الإقتصادى على أساس من المصلحة المشتركة مع الإيمان بحتمية "الإعتماد المتبادل العربى" ويتحقق ذلك عن طريق إستثمار الإمكانيات المتاحة لدى الأقطار العربية ، والبدء بالقطاعات الإقتصادية الرائدة .

٤ - يحتل قطاع البترول والطاقة مكان الصدارة بين القطاعات الإقتصادية الرائدة الواجب البدء بها لتحقيق أهداف تأسيس مجلس التعاون العربى . ويتضح من كل الأعمال والإتفاقيات التى تمت وأعلن عنها أن النفط قد بدأ يحتل مكانته فعلاً على خريطة مجلس التعاون العربى .

٥ - كان لإرتفاع أسعار البترول فى السبعينات وبداية الثمانينات إيجابياتـــــه وسلبياته على الدول العربية المصدرة للنفط فقد إستفادت الدول العربية النفطية من إرتفاع أسعار البترول والعوائد النفطية ، ولكن كان فى الإمكان تحقيـــق الإستفادة بطريقة أفضل تكفل خدمة الإقتصاد الوطنى وتنمية البلاد العربيـــة بانتهاج سياسة "الإعتماد المتبادل العربى" بدلاً من إهدار الفوائض البتروليـــة فى شراء الأسلحة ، ونشر الإستهلاك الترفى وتحويل هذه الفوائض الماليـــة فى شكل ودائع وإستثمارات إلى الدول الأوروبية .

٦ - تبرز أهمية البترول فى حاضر ومستقبل الأمة العربية جمعاء ، وخاصة فى مجـــال إمكانية تحقيق الهدف المعلن الذى تسعى إليه التجمعات العربية الحالية الثلاثـة (مجلس التعاون الخليجى ، مجلس التعاون العربى ، اتحاد دول المغرب العربى)وهو السعى لتحقيق السوق العربية المشتركة والوحدة الإقتصادية العربية .

٧ - لمجلس التعاون العربى تمثيل قوى ومؤثر فى منظمتى البترول التى تجمـــع المصدرين (أوبك ، وأوابك). فالعراق ومصر عضوان بارزان فى الأوابك ، كمـــا أن العراق عضو فعال ومؤثر فى الأوبك . وترجع أهمية ذلك فى المواجهـــة والتعامل مع التكتلات الدولية القائمة والمحتملة مثل الوكالة الدولية للطاقـــة، السوق الأوروبية المشتركة ، منظمة التعاون الإقتصادى والتنمية ، منظمـــة أمريكا اللاتينية للطاقة (أولادى OLADE) ، والسوق الأوروبية الموحدة والتى ستنشأ عام ١٩٩٢!

٨ - من أهم أشكال التنسيق والتعاون العربى فى مجال الطاقة: المشروعات العربيـــة المشتركة ، مؤتمرات الطاقة العربية ، معهد النفط العربى للتدريب ، صناديـــق وبنوك التنمية العربية والإسلامية التى تقدم العون الإنمائى العربى بشروطـــه الميسرة وإرتفاع عنصر المنح فى عملياته .

٩ - من المحاور الرئيسية التى تضمنتها أطر التعاون والتنسيق فى مجال الطاقـــة بين دول مجلس التعاون العربى مايلى :-

أ - تطوير نظم المعلومات وقواعد البيانات .

ب - تبادل الخبرات فى مجال التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى .

ج - تطوير إستخدامات البترول وتوحيد مواصفات المنتجات البترولية .

د - تنفيذ مشروعات بترولية مشتركة تشمل مجالات التنقيب عن البترول والغاز الطبيعى وانتاجهماوصناعات التكرير .

هـ - ربط الشبكات الكهربائية بين دول المشرق العربى .

و - وضع برنامج محدد ذى ثلاث محاور رئيسية للربط الكهربائى الشامل بين الدول العربية وبعضها ، وبينها وبين الدول الإفريقية والأوروبية .

ز - التعاون فى مجال التشغيل والصيانة لنظم القوى الكهربائية .

ح - التنسيق والتكامل فى مجال تصنيع المعدات الكهربائية .

ط - تبادل الخبرات والتنسيق فى مجال تطوير معدات إستخدام الطاقة المتجددة (على سبيل المثال الطاقة الشمسية).

ى - الإستفادة من امكانيات الشركات الوطنية التى تتمتع بخبرات متقدمة فى مجالات الطاقة .

ك - التعاون فى مجال التدريب والبحوث التطبيقية لنقل الخبرات والمعرفة .

ل - تنسيق المواقف فى المنظمات العربية والإقليمية والعالمية .

م - التنسيق فى المؤتمرات والندوات العربية والعالمية .

ن - التأكيد على أهمية أن تتبنى دول المجلس إستراتيجية واضحة شاملة فى مجالات الطاقة والإستثمارات على أساس التكامل عبر السياسات .

س - خلق ترابط قوى بين كافة مراكز البحوث النفطية العربية (المصرى والسعودى والكويتى) وبين منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) لإجراء بحوث مشتركة وإصدار مجلة متخصصة للبحوث العلمية فى الصناعة النفطية التى تجرى بالمعاهد البحثية بالإضافة إلى المجلات والدوريات السابقة (نشرة الأوابك ، مجلة البترول التى تصدرها الهيئة المصرية للبترول ، مجلة النفط والتعاون العربى. . . الخ)

الفصـــــل الثـالـــث

امكانيـات وآفاق التنسيق والتعاون في مجال التخطيط المالي والتمويل

تقديـــم :

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علـــى سيدنا محمد النبى الأمين وبعـــد - . فأن واحدا من أهم طباع الانسان ذلـــك الطموح الذى لاينتهى عند حد سعيا وراء تحقيق مستوى أفضل لمعيشته ، ذلـــك المستوى الذى لن يصل الى نهاية قـط ، ذلك أن الانسان سيظل يسعى ويسعى بلا انقطاع وراء أمل لاحدود له ولا نهاية ، أمل متصل الحلقات معلوم البداية مجهول النهاية ، وكلما تحقق للانسان قدر من ذلك الامل وجد نفسه على أبواب أمل جديـد وسيظل مستوى المعيشة الافضل مسألة نسبية لامطلقة واذا تحقق للانسان أفضل مستوى معيشى بتحقيق أفضل أستخدام للموارد المتاحة لدى المجتمع الذى ينتمى اليه فـــأن ذلك لن يدوم ألا قليلا ، ذلك أن عملية أستخدام الموارد فى تطور وتطوير مستمـــر لايتوقف ، كما أن التطور العلمى والفنى المستمر يؤدى الى أضافة وخلق موارد جديدة لعناصر لـم يكن أستخدامها ممكن من قبل ، أى أن الاستخدام الامثل للموارد اليـوم ليس هو بالضرورة الاستخدام الامثل لها فى الغد .

ولقد شهد العالم منذ مابعد الحرب العالمية الثانية خطوات جادة وايجابيـة نحو التكامل الاقليمى فى مناطق كثيرة من العالم ، ولقد قطعت الكثير من الاتحادات الاقليمية شوطا بعيدا نحو تحقيق التكامل التام فيما بينها من أجل الصالح العـــام

لشعوبها وتحقيق مستويات أفضل لمعيشة هذه الشعوب فى الوقت الذى تأخرت فيه المنطقة العربية كثيرا فى هذا المجال ، فعلى الرغم من أن كثيرا من أشكال وأنماط الاتحادات والتكامل والتعاون قد قامت بين الكثير من الدول العربية فأنها لم تصدم طويلا ولم يكتب عليها الزوال فحسب بل لقد خلفها العداء والبغضاء لسنوات فاقت سنوات بقاء هذه الوحدة نفسها ولعل ذلك راجع الى :

* أن هذه الاتحادات قد قامت على أساس من الحتمية القومية والعرقية والتاريخية واللغوية وهى وان كانت كلها عوامل ضرورية لقيام الوحدة ألا أنها لاتكفل لها البقاء والاستمرار .

* لقد صاحب قيام هذه الاتحادات عادة ظهور فئات من المستفيدين بها الذين شجعوا وهللوا كثيرا لقيامها ، وكانوا أول من عمل على هدم هذه الاتحادات بمجرد أن تضاءلت أو اختفت مصالحهم بوجودها .

* أن قيام هذه الاتحادات قد غلب عليها فى الكثير من الاحيان الطابع السياسى أو الارتباط بقيادة سياسة معينة دون أعطاء الجوانب الاقتصادية والمالية القدر المناسب من الاهتمام .

* صاحب ظهور أو ظهر بعد قيام هذه الاتحادات أحساس لدى بعض دول الاتحاد أن هناك كسب مالى أو أستغلال للموارد المالية لبعض دول الاتحاد من جانب بعضها الاخر حتى وان كان هذا أمر غير واقع .

وكل هذا يبرر ضرورة أجراء الدراسات العلمية الموضوعية لكل الجوانب السلبية والايجابية ، والمعوقات والعقبات التى يمكن أن تواجه قيام أو أستمرار أى أتحاد أو تكامل بين بعض الدول العربية دون مغالطة أو تنميق حتى يمكن أن تتخذ القيادة السياسية الخطوات والاجراءات السليمة لقيام ودوام هذا الاتحاد أو ذاك وفى مقدمة ألامور التى يجب دراستها الجوانب المالية والنقدية • ولقد شهدت السنوات القليلة الماضية ميلاد ثلاثة مجموعات للتكامل بين الدول العربية وهى مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومجلس التعاون العربى واتحاد المغرب العربى واذا أريد بحق لهذه التجمعات الاستمرار والنجاح فيجب أن تستند على النفع العام المشترك الذى يعود على كل مواطنيها بحيث يحس ويدرك كل مواطن ذلك النفع الحقيقى من قيام هذه الاتحادات ويصبح حريص على استمرار ودوام هذه الاتحادات كما يجب ألا تستند هذه الاتحادات على الاعتبارات السياسية والامنية وحدها أو ارتباطها بقيادات سياسية معينة ، وأنما يجب أن تأتى الاعتبارات الاقتصادية والمالية فى المرتبة الاولى •

وتعتبر جهود الانسان والموارد الطبيعية المتاحة فى المجتمعات المكونين الاساسيين لبناء واقامة متطلبات الحياة البشرية الافضل ، فالتقدم الذى يحققه أى مجتمع من المجتمعات ليس الا محصلة التفاعل الذى يتم بينهما ، وكلما زادت ايجابية ذلك التفاعل كلما تحققت درجة أفضل من التقدم والنمو وابتكرت عناصر

جديدة لحياة أيسر وأفضل ، ومع أن الجهد البشرى ذهنيا كان أو بدنيا يعتبر العامل الاساسى الحاسم فى تحقيق أفضل أشكال ذلك التفاعل لتحقيق أفضل النتائج فأن كفاءة استخدام الانسان للموارد الطبيعية المتاحة تمثل الخطوة الاولى نحو التقدم والرخاء لأى مجتمع ، ويعتبر التكامل الاقتصادى بين الدول المختلفة بدرجاته واشكاله المتباينة أحد الوسائل التى يمكن من خلالها أن يتحقق استخدام أفضل للموارد البشرية والطبيعية المتاحة لدى كل الدول الداخلة فى ذلك التكامل وذلك من خلال السوق الاوسع والاشمل التى ستتاح لتلك الموارد ، والتى يمكن أن يتحقق فى ظلها العديد من التوليفات والبدائل الأفضل لاستخدام الموارد المختلفة لدى كل دول التكامل .

وسوف تتناول هذه الدراسة بالتحليل بعض الجوانب الاقتصادية لدول مجلس التعاون العربى قبل قيام المجلس فى فبراير ١٩٨٩ بهدف الكشف عن والتعرف على أوجه التكامل والتنسيق التى يمكن أن تنمو وتستمر بين هذه الدول والمصاعب والمشاكل والعقبات الفعلية والحقيقية التى تعرقل أو تحول دون نمو واستمرار ذلك التكامل والتنسيق ومن وجهة النظر هذه سوف تحاول الدراسة التعرف على :

- مفهوم التخطيط المالى .
- الناتج المحلى الاجمالى وفق مصادره وأوجه انفاقه .
- الناتج المحلى الاجمالى وفق مصادره واوجه أنفاقه .
- المدخرات القومية .
- التبادل التجارى .

ثم نخلص الى الخاتمة والتوصيات فى ضوء ماتسفر عنه الدراسة من نتائج وماتظهره من حقائق .

أولا : مفهوم التخطيط المالى [1]

ينظر الى التخطيط بوجه عام على أنه عملية منظمة لرسم السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة بما يضمن تحقيق أفضل أستخدام ممكن للموارد المتاحة لدى المجتمع لتحقيق معدلات أفضل للنمو الاقتصادى والاجتماعى بهدف رفع مستويات المعيشة لافراد المجتمع والسعى الى تحقيق الرفاهية العامة لهم • فالتخطيط أنما يهدف الى تحقيق الاستخدام الامثل لموارد المجتمع وان لم يتحقق ذلك فى الحياة العملية كثيرا • ومما لاشك فيه أن للتخطيط أهميته البالغة ونتائجه الايجابية على معدلات التنمية اذا ماتم وضع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة علمية سليمة وباستخدام بيانات دقيقة وتم تنفيذ هذه الخطط بدرجة عالية من الدقة • فالتخطيط نظرة مستقبلية لها فائدتها وجدواها عندما يصبح ذلك المستقبل هو الحاضر ولدينا تصور علمى سليم لما سنفعله أو نريد أن نفعله ولاجدل فى أن من يبصر فى النور ليس كمن يتخبط فى الظلام المجهول •

ولقد سبق القول بأن الموارد المتاحة بصورة طبيعية لدى أى مجتمع كمنة من الخالق الكريم تتمثل أصلا فى مجموعتين :

* الموارد الطبيعية المادية المختلفة من خامات ومعادن ومحاجر وغيرها •
* الموارد البشرية المتمثلة فى القوى العاملة المتاحة •

ولقد استوجب تطور النظام الاقتصادى العالمى العام ، والعلاقات الاقتصادية بين الدول ، واتساع حركة التجارة فى العالم وغير ذلك الى ظهور مفاهيم جديدة تعبر عن وتعكس ما استجد وتقدم من نظم وأساليب أستقرت وأصبحت قواعد عامة متعارف

---

(١) انظر فى ذلك د • محمد فكرى شحاته " التخطيط المالى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط • مذكرة خارجية رقم ٩٥٦ معهد التخطيط القومى القاهرة ابريل ١٩٧٠ •

عليها ومعمول بها ، فلقد ظهرت النقود وتطورت كأساس للتبادل وآداة للقياس وظهر معها مفهوم القيمة المالية كوجه ثان ومعبر عن قيمة الموارد المادية المتاحة الممكن استخدامها ، حيث يقصد بالمال كل ماله قيمة نقدية ، أى كل مايمكن قياسه بوحدات النقود . وهكذا ظهرت قيمة اسمية جديدة هى "الموارد المالية" وأصبح التخطيط يتضمن ليس فقط تخطيط الموارد المادية والبشرية وحدهما ولكن أيضا الموارد المالية والنقدية كذلك ، حيث أصبح المال حسب الحياة البشرية فى الوقت الراهن .

والتخطيط المالى هو عملية حصر الموارد المالية المتاحة لدى المجتمع وتتبعها فى حركتها مابين الأنشطة والقطاعات المختلفة وبحث مصادر استخداماتها وأفضل السياسات التمويلية الى يمكن اتباعها بحيث يتم تحديد مايستخدم منها ومالم يستخدم ، ولما كانت الموارد المالية مفهوم أسمى للموارد السلعية والمادية فأن التخطيط المالى يعنى أن يتم مقابلة تخصيصات الدخل المتولد لدى المجتمع بتخصيصات السلع والخدمات وذلك فى ظل حركة دائبة وتدفق منتظم لكل من الموارد المالية والسلعية والخدمية للقطاعات المختلفة داخل الاقتصاد المعنى وعلى مستوى القطاع والمنشآة والوحدة الانتاجية أو الخدمية ، أى أنه سيكون هناك على المستوى العام للمجتمع تدفقين متقابلين يسيران معا خطوة بخطوة حيث أنهما وجهان لعملة واحدة هما التدفق السلعى الخدمى الذى يبدأ بالاستثمار فالانتاج فالتوزيع والتبادل فالاستهلاك وهكذا يتكرر التدفق نفسه مرة بعد مرة ، والآخر هو التدفقات المالية الائتمانية والنقدية اللازمة لكل هذه الانشطة على المستويات المختلفة من المستوى القومى حتى الوحدة الانتاجية أو الخدمية .

وفى الدول الاشتراكية حيث كان التخطيط المركزى الشامل تلعب الموازين التخطيطية المختلفة من سلعية وبشرية ومالية والتى تتضمن كل جوانب النشاط الاقتصادى وبدرجة عالية من التفصيل ـ الدور الاساسى فى تحقيق الخطط القومية لمختلف الانشطة

الاقتصادية والخدمية • وهكذا يمكن تحديد مفهوم التخطيط المالى فى :

* حصر الموارد المالية من نقدية وائتمانية وتحديد استخداماتها لتحقيق الخطط العينية وتوجيهها بما يتطابق مع الاستخدامات المحددة سلفا لتحقيق هذه الخطط على المستويات الاقتصادية المختلفة •

* التعرف على مدى التطابق بين التدفقات المالية والسلعية بين وداخل القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث يمكن معالجة أى قصور فى الموارد المالية قبل أن يعرقل أو يعوق التدفقات السلعية ، وكذلك الكشف عن الوفور فى الموارد المالية حتى يمكن استخدامها والاستفادة بها •

وفى الدول ذات الاقتصاد الحر ـ الدول الرأسمالية ـ يتحقق التخطيط المالى من خلال السياسات المالية والنقدية المختلفة التى يمكن من خلالها التأثير فى حجم وتوزيع الاستثمار والعمالة وبوجه عام تحقيق الاهداف الاقتصادية العامة التى تم اقرارها من السلطات السياسية والتشريعية المختلفة •

وهكذا نجد أن الموازين التخطيطية والتى تتمثل فى ميزان الدخل القومى وحساب الموازنة العامة للدولة ، وميزان دخل وانفاق القطاع العائلى ، وميزان الائتمان وغيرها من الموازين الفرعية الاخرى هى الادوات الاساسية لتنفيذ التخطيط المالى فى الدول ذات التخطيط المركزى ، بينما نجد أن جداول المدخلات والمخرجات والحسابات القومية وجداول التدفقات المالية وميزانية الدولة وميزانية النقد الاجنبى وغيرها هى الادوات التى يتم من خلالها التعرف على مقدار الانتاج والاستثمار وتوزيعها بين القطاعات المختلفة وتقدير حجم المدخرات المتاحة لدى هذه القطاعات والتعرف على حركة الموارد والاستخدامات من العملات الاجنبية وغير ذلك حتى يمكن اعمال

السياسات المالية من قبل الدولة لإحداث التأثيرات غير المباشرة على القرارات الاقتصادية المختلفة للافراد والمنشآت بما يحقق الاهداف الاقتصادية العامة للدولة .

والنظم الاقتصادية والمالية القائمة فى دول مجلس التعاون العربى هى خليط من النظم المالية والاقتصادية المطبقة فى كل من الدول ذات الاقتصاد الحر والاخرى ذات الاقتصاد المخطط ، ولهذا فسوف تعالج القضايا المطروحة بما يتمشى والنظم المطبقة فى دول مجلس التعاون ، حيث يهدف التخطيط المالى فى الدول الآخذه فى النمو بما فيها دول مجلس التعاون الى تنمية المدخرات المحلية وتنظيم وتنسيق التعاون بين أجهزة تعبئة المدخرات التى تمثل المصدر الرئيسى لزيادة التراكم الرأسمالى ومن ثم زيادة حجم الاستثمار فى السنوات التالية وبالتالى زيادة الانتاج وبوجه عام فأن الناتج المحلى يعتبر المصدر الرئيسى للمدخرات أو يجب أن يكون كذلك ضمانا لخلق التراكمات الرأسمالية اللازمة لتمويل الاستثمارات الرأسمالية المختلفة ، وللسياسات المالية كذلك دورها الجوهرى والهام فى تحديد حجم هذه المدخرات .

وهكذا فأن أقصى مايمكن أن يتحقق من تكامل فى مجالات التخطيط المالى داخل دول مجلس التعاون العربى هو " حصر الموارد المالية من أنتمانية ونقدية على مستوى دول المجلس مجتمعه وتحديد استخداماتها وتوجيهها بما يتناسب والاستخدامات المحددة سلفا ،والكشف عن أوجه القصور أو الوفر فى هذه الموارد للعمل على معالجة القصور أو الاستفادة من الوفورات " حيث أن ذلك هو أقصى مايمكن تحقيقه فى هذا المجال ، ولكن الوصول الى هذه الدرجة من التكامل ليس بالامر السهل الذى يمكن ان يتحقق بصورة فورية أو بمجرد صدور قرار بذلك ، بل يحتاج الامر الى سنوات عدة حتى يمكن حصر الموارد المالية لكل دول المجلس مجتمعه كمجتمع واحد ثم تحديد

استخداماتها داخل دول المجلس مجتمعه دون نظر الى دولة منشأها وذلك لتحقيق الخطة أو البرامج المحددة مسبقا على مستوى دول المجلس كمجتمع واحد ، وكذلك التعرف على أوجه القصور أو الوفر في هذه الموارد ومعالجة أوجه القصور لكل دول المجلس مجتمعه وتحديد الوفورات وتوجيهها داخل دول مجلس التعاون كدولة واحدة .

وأى كان الأمر فأن تحقيق هذا الهدف لايمكن أن يتم مرة واحدة ولكن يجب أن تتوالى الخطوات العملية والايجابية لتحقيق ذلك الهدف ، وأولى هذه الخطوات وأهمها مايمكن أن نستخلصه مما سبق ألا وهو ضرورة الاسراع بتوحيد النظم والقواعد والمبادئ المالية والاقتصادية المعمول بها داخل كل دول مجلس التعاون ، فبدون البدء بهذه الخطوة سوف تبنى كل الخطوات التالية على رمال سرعان ماتنهار بها فاقامة أى شكل من أشكال التعاون والتكامل بين اقتصاديات مختلفة أمر يصعب أن يكتب له الدوام .

وسوف يتم من خلال هذه الدراسة التعرف على الامكانيات والاوضاع المالية لكل من دول مجلس التعاون العربى من خلال تحليل هيكل الناتج المحلى والمدخرات القومية لكل منها وحركة التبادل التجارى فيما بينها بهدف استخلاص والتعرف على امكانيات وآفاق التعاون والتكامل فى مجال التخطيط المالى والتمويل بين دول مجلس التعاون .

ثانيا : الناتج المحلى الاجمالى وفق مصادره :

يتقارب هيكل الناتج المحلى الاجمالى من حيث الوزن النسبى للقطاعات المتولد فيها ذلك الدخل تقاربا كبيرا خاصة فى كل من مصر والعراق • ففى قطاع الزراعة والغابات والصيد تولد نحو ١٦٪ من الناتج المحلى فى كل من مصر والعراق فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ ، بينما بلغت هذه النسبة نحو ٢٧٪ فى الجمهورية العربية اليمنية ونحو ٧٪ فقط فى المملكة الاردنية الهاشمية خلال نفس العامين •

أما قطاع الصناعة بشقيه الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية فقد ساهم فى تحقيق نحو ٣٢٪ ، ٢٨٪ ، ١٥٪ ، ١٤ ٪ فى كل من مصر والعراق والاردن واليمن عام ١٩٨٦ • بينما كانت هذه النسبة نحو ٣١٪ ، ٣٤٪ ، ١٥٪ ، ١٢٪ • للدول الاربع على التوالى عام ١٩٨٥ ، كما بلغت هذه النسبة نحو ٣٠٪ ، ٣٣٪ ، ١٧٪ ، ٩٪ للدول الاربع على التوالى عام ١٩٨٤ ، وهذا يعنى أن دور قطاع الصناعة فى الناتج المحلى فى كل من مصر والعراق متقارب ولكنه فى مصر قد اتجه نحو التزايد أما فى العراق فقد أتجه نحو التناقص ، وكذلك فأن مساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى فى كل من اليمن والاردن جاء متقاربا فى عام ١٩٨٦ حيث تزايدت مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى فى اليمن من ٩٪ عام ١٩٨٤ حتى بلغت نحو ١٤٪ عام ١٩٨٦ •

أما مساهمة قطاع الكهرباء والغاز والمياه فى الناتج المحلى الاجمالى فقد ازدادت من نحو ٢ر٢٪ عام ١٩٨٤ الى نحو ١ر٣٪ عام ١٩٨٦ فى المملكة الاردنية الهاشمية وهى أعلى نسبة بين كل دول مجلس التعاون العربى ، يليها الجمهورية العراقية حيث بلغت مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى نحو

١ر١٪ ، ٢ر١٪ ، ٦ر١٪ لكل من السنوات الثلاث على التوالى ، أما بالنسبة لكل من مصر واليمن فقد تراوحت مساهمة ذلك القطاع مابين ٧ر٠٪ ، ٩ر٠٪ خلال السنوات موضع الدراسة .

ولقد بلغت مساهمة قطاع التشييد فى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٧ر٧٪ ، ٣ر٧٪ ، ٦ر٤٪ فى كل من الاردن والعراق ومصر على التوالى فى كل من عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ بينما كانت هذه النسبة فى اليمن نحو ٥٪ عام ١٩٨٥ انخفضت الى نحو ٤ر٣٪ عام ١٩٨٦ .

يقدم قطاع التجارة والمطاعم والفنادق مساهمة نسبية أكبر فى الناتج المحلى الاردنى عما هو عليه الحال بالنسبة لدول مجلس التعاون الأخرى حيث بلغت هذه النسبة نحو ١٦٪ فى كل من عامى ٨٤ ، ١٩٨٥ بينما انخفضت الى نحو ١٥٪ عام ٨٦ وهذا القطاع هو أكبر القطاعات مساهمة فى الناتج المحلى الاردنى بوجه عام بينما تراوحت هذه النسبة مابين ١ر١٣٪ ، ٦ر١٤٪ فى كل من مصر واليمن خلال السنوات ٨٤ ، ٨٥ ، ١٩٨٦ ، أما بالنسبة للعراق فقد بلغت مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٥ر١٢٪ ، ـ ر١١٪ ، ٨ر١١٪ خلال السنوات الثلاث على التوالى .

ولقد ساهم قطاع النقل والمواصلات والتخزين بما يزيد قليلا عن ـ ر٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى الاردن ، وأقل قليلا عن ٩٪ فى مصر خلال السنوات الثلاث ٨٤/١٩٨٦ ، كما بلغت هذه النسبة نحو ٥ر٥٪ فى العراق فى كل من عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ولكنها ازدادت الى نحو ٦ر٨٪ عام ١٩٨٦ ، وفى اليمن ازدادت مساهمة قطاع النقل والمواصلات والتخزين من نحو ٤٪ عام ١٩٨٤ الى نحو ٢ر١١٪ ، ـ ر١١٪ عامى ٨٥ ، ١٩٨٦ .

أما مساهمة المؤسسات المالية والتأمين فى الناتج المحلى الاجمالى فقد بلغت مابين ٩٪ الى ١٠٪ فى كل من الاردن ومصر خلال كل من السنوات الثلاث ٨٤/١٩٨٦ أما فى العراق فقد بلغت هذه النسبة نحو ٥ر٦ ٪ خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ونحو ٢ر٤٪ فقط فى عام ١٩٨٥ ، أما مساهمة المؤسسات المالية والتأمين فى الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن فقد انخفضت من نحو ٥ر٤٪ عام ١٩٨٤ الى نحو ٥ر٢٪ ، ٤ر٢٪ فى عامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالى .

أما قطاعات الخدمات المختلفة والتى تضم الخدمات العقارية ، خدمات الاعمال الخدمات الاجتماعية والشخصية والمنزلية ، الخدمات الحكومية فقد ساهمت بنحو ١٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى مصر فى كل من السنوات الثلاث ٨٤/١٩٨٦ ، بينما بلغت هذه النسبة فى الاردن نحو ٢٠٪ عام ١٩٨٤ ازدادت الى نحو ٢١٪ فى العام التالى و٢٣٪ فى عام ١٩٨٦ ، أما فى العراق فقد بلغت هذه النسبة نحو ٤ر٢١٪ ، ٣ر٢٢٪ ٧ر٢٦ ٪ خلال السنوات الثلاث على التوالى ، كما بلغت فى اليمن نحو ٣ر٢٧ ٪ ، ٨ر٢٢٪ ، ٤ر٢١٪ خلال نفس الفترة ، ومن الواضح أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر قد مالت الى الثبات الامر الذى يعنى القضاء على الفجوات التى تنشأ بين كل من القطاعات الانتاجية والخدمية ووجود حالة من التوازن فى نمو القطاعات المختلفة ، بينما فى الاردن كانت هناك زيادة طفيفة من عام لآخر فى مساهمة ذلك القطاع فى الناتج المحلى الاجمالى وهو مايعنى أيضا حالة من شبه الاستقرار والاقتراب من حالة التوازن بين القطاعات المختلفة وعلى العكس من ذلك كانت مساهمة قطاع الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى فى كل من العراق واليمن ، ففى العراق تزايدت مساهمة القطاعات الخدمية فى الناتج المحلى الاجمالى وهو أمر طبيعى بعد وقف الحرب حيث يكون هناك احتياج أكبر الى الكثير من الخدمات ، بينما فى

اليمن انخفضت مساهمة قطاعات الخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى وذلك ناتج عن التطور المستمر فى دور القطاعات الانتاجية المختلفة من صناعة وزراعة وغيرها فى تحقيق الناتج المحلى الاجمالى •

ولقد بلغت رسوم الواردات نحو ٢ر١٢٪ ، ١ر١٣٪ ، ـ ر١٤٪ من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى الاردن ، أى أن الرسوم على الواردات تمثل قدر غير قليل من الناتج المحلى الاجمالى وانها فى تزايد من عام لآخر ، أما فى العراق فأن رسوم الواردات قد بلغت نحو ٥ر٢ ٪ ، ٧ر١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ على التوالى أى أن رسوم الواردات تمثل جزءا ضئيلا من الناتج المحلى الاجمالى العراقى • وعلى الرغم من أن رسوم الواردات قد انخفضت من ٥ر١٢٪ الى نحو ٦ر٩٪ ثم الى نحو ٦ر٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى اليمنى فأن هذه النسبة مازالت تمثل قدر غير قليل من الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن •

نخلص من التحليل السابق الى أن هناك تشابه كبيرا فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى بين دول مجلس التعاون العربى من حيث مساهمة القطاعات المختلفة فى تحقيق ذلك الناتج ، بل ان التفاوت المحدود الموجود فى هياكل الانتاج فى هذه الدول فى الاتجاه نحو التضاؤل ، فمساهمة قطاع الصناعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى اليمن ـ على سبيل المثال ـ آخذة فى التزايد بمعدل كبير الامر الذى سيؤدى الى المزيد من التقارب فى هياكل الانتاج فى دول المجلس ، وهذا يعنى قلة فرص التبادل التجارى بين دول المجلس ، كما وأن الاعتماد على رسوم الواردات كأحد البنود الهامة المساهمة فى الناتج الاجمالى فى دول المجلس تمثل أحد العقبات الواجب التخلص منها فيما بين دول المجلس لخلق سوق مشتركة حقيقية بين هذه الدول •

ويوضح الجدول رقم (٩) الاهمية النسبية للقطاعات المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون قبل قيام المجلس وذلك عن السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

جـــــدول رقـــم (٤٩)

الاهمية النسبيـــة للقطاعـــات المختلفة فى الناتج المحلى الاجمالى

البيـــــان	١٩٨٤				١٩٨٥				١٩٨٦			
	المملكـــة الاردنيـــة الهاشمية	الجمهورية العراقيـــة	جمهوريـــة مصـــر العربيـــة (١)	الجمهوريـــة العربيـــة اليمنيـــة (٣)	المملكـــة الاردنيـــة الهاشمية	الجمهوريـــة العراقيـــة (٢)	جمهوريـــة مصـــر العربيـــة (١)	الجمهوريـــة العربيـــة اليمنيـــة	المملكـــة الاردنيـــة الهاشمية	الجمهوريـــة العراقية (٢)	جمهوريـــة مصـــر العربيـــة (١)	الجمهوريـــة العربيـــة اليمنيـــة (٤)
الزراعة والغابات والصيد	٦ر٦	١٣ر١	١٧ر٣	٢٠ر٦	٦ر٨	١٥ر٦	١٦ر٥	٢٦ر٥	٦ر٥	١٦ر١	١٥ر٩	٢٨ر٥
الصناعات الاستخراجية (التعدين)	٣ر٤	٢٤ر١	٢٩ر٦	١ر٢	٣ر٣	٢٤ر٧	٣١ر٣	٠ر٨	٣ر٤	١٨ر٧	٣٢ر١	١ر٤
الصناعات التحويليـــة	١٣ر٣	٨ر٥		٨ر١	١١ر٦	٩ر٧		١٠ر٩	١٠ر٥	٩ر٠		١٢ر٣
الكهرباء والغاز والمياه	٢ر٢	١ر١	٠ر٧	٣ر١	٢ر٩	١ر٢	٠ر٧	٠ر٨	٣ر١	١ر٦	٠ر٧	٠ر٩
التشييـــد	٨ر٥	٩ر٦	٤ر٥	٧ر٦	٧ر٧	٧ر٢	٤ر٦	٥ر٠	٧ر٧	٧ر٤	٤ر٧	٣ر٤
التجارة والمطاعم والفنـــادق	١٦ر١	١٢ر٥	١٣ر٧	١٤ر٦	١٦ر٤	١١ر٠	١٣ر٤	١٣ر٥	١٤ر٧	١١ر٨	١٣ر١	١٣ر١
النقل والمواصلات والتخزين	٦ر٩	٥ر٥	٨ر٩	٤ر٠	٩ر٢	٥ر٤	٨ر٦	١١ر٢	٩ر١	٦ر٨	٨ر٦	١١ر٠
المؤسسات المالية والتأميـــن	٩ر٦	٦ر٦	٩ر٤	٤ر٥	١٠ر١	٤ر٢	٩ر٢	٢ر٥	١٠ر٢	٦ر٥	٩ر١	٢ر٤
خدمات الاعمال والعقارية والاجتماعية والشخصيـــة	٢ر٤	٤ر٧	٤ر١	٥ر٦	٢ر٩	٤ر٩	٤ر٠	٩ر٩	٣ر٠	٥ر٥	٤ر٠	٩ر٥
اجمالى القطاعات الاقتصادية	٧١ر٧	٨٥ر٧	٨٨ر٢	٦٧ر٥	٧٠ر٩	٨٣ر٩	٨٨ر٣	٨٠ر٦	٦٨ر٢	٨٣ر٤	٨٨ر٢	٨٢ر٥
يطرح : الخدمات المصرفية المحتسبة	(١ر٧)	(٤ر٩)	—	(٦ر١)	(٢ر١)	(٣ر٣)	—	(٢ر١)	(٢ر١)	(٤ر٧)	—	(١ر٩)
اجمالى القطاعات الاقتصاديـــة	٧٠ر٠	٧٠ر٨	٨٨ر٢	٦٥ر٩	٦٨ر٨	٨٠ر٦	٨٨ر٣	٧٨ر٥	٦٦ر١	٧٨ر٧	٨٨ر٢	٨٠ر٦
الخدمات الحكومية والخاصة والمنزلية	١٧ر٧	١٦ر٧	١١ر٩	٢١ر٧	١٨ر٢	١٧ر٤	١١ر٨	١١ر٩	١٩ر٩	٢١ر٢	١١ر٩	١١ر٩
الانتاج المحلى الاجمالى بدون رسوم الـــواردات	٨٧ر٧	٩٧ر٠	١٠٠ر٠	٨٧ر٦	٨٧ر٠	٩٨ر٠	١٠٠ر٠	٩٠ر٤	٨٦ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩٢ر٠
رســـوم الـــواردات	١٢ر٢	٢ر٠	—	١٢ر٥	١٣ر١	١ر٧	—	٩ر٦	١٤ر٠	—	—	٧ر٦
الناتج المحلى الاجمالـــى	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠

(١) البيانات الاساسية عن سنوات مالية و ٨٤/٨٣ بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٢/٨١ وعامى ٨٥/٨٤ و ١٩٨٦/٨٥ بيانات متوقعة بالاسعار الثابته لعام ١٩٨٢/٨١ .

(٢) البيانات الاساسية تقديرات أوليـــة . (٣) البيانات الاساسية ارقـــام أوليـــة . (٤) البيانات الاساسية تقديرات .

المصـــدر :- الامم المتحدة - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا ((دراسات الحسابات القومية)) النشـرة التاسعـة ، الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٧ .

ثالثا : الناتج المحلى الاجمالى وفق أوجه الانفاق :

يتم استخدام الناتج المحلى مضافا اليه الواردات من السلع والخدمات المختلفة لاشباع الحاجات الاستهلاكية لقطاعات المجتمع المختلفة ويعبر عنها بالانفاق الاستهلاكى النهائى للحكومة ، الانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص ، كما يستخدم الناتج المحلى الاجمالى فى تغطية الزيادة فى المخزون (ان وجدت) والصادرات والتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى . وكلما كانت الواردات أكبر من الصادرات كان جزء من التكوين الرأسمالى أو حتى كله لم يتحقق من الناتج المحلى ، كما أن زيادة المقدرة على التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى من الناتج المحلى تعكس القدرة المالية للاقتصاد المعنى .

ولقد بلغ الانفاق الاستهلاكى النهائى من الناتج المحلى الاجمالى (بعد الاخذ فى الحسبان كل من الصادرات والواردات) لكل من الحكومة والقطاع الخاص نحو ١١٥٪ فى الاردن فى كل من السنوات الثلاث ٨٤ ، ٨٥ ، ١٩٨٦ ، كما بلغت هذه النسبة نحو ١٢٢ ٪ ، ١١٣٪ ، ١٠٩٪ فى اليمن لكل من السنوات الثلاث على التوالى ، أما فى مصر فقد بلغت نسبة الانفاق على الاستهلاك النهائى نحو ٤ر٨٩٪ ٥ر٨٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، بينما بلغت هذه النسبة نحو ٣ر٧٣٪ ، ـ ٧٢٪ ، ١ر٧٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى العراقى للسنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

وهذا يعنى أن الانفاق الاستهلاكى النهائى للحكومة والانفاق الاستهلاكى النهائى الخاص فى الاردن يزيد عن الناتج المحلى بنحو ١٥٪ فى كل من السنوات الثلاث ، بينما انخفضت زيادة الانفاق الاستهلاكى عن الناتج المحلى فى اليمن من

نحو ٢٢٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٤ الى نحو ١٣٪ عام ١٩٨٥ ثم الى نحو ٩٪ فقط عام ١٩٨٦ ، أما بالنسبة لكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية فأن الانفاق الاستهلاكى النهائى كان أقل من الناتج المحلى الاجمالى . بحيث تحقق قدر من الفائض بعد اشباع الاحتياجات الاستهلاكية بلغ نحو ٦ر١٠٪ ، ٥ر١٢٪ من الناتج المحلى الاجمالى المصرى عامى ١٩٨٤ ١٩٨٥ كما بلغ ذلك الفائض نحو ٧ر٢٦٪ ، ٢٨ ٪ ، ٩٦ر٢٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى العراقى فى السنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالى .

مما سبق يمكن أن نخلص الى أن كل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى كل من الاردن واليمن لم يتحقق من الناتج المحلى أما بالنسبة لجمهورية مصر العربية فأن جانبا من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى قد تحقق من الناتج المحلى ، بينما غطى الناتج المحلى العراقى كل من الاحتياجات الاستهلاكية النهائية والتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى كل فى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ أما فى عام ١٩٨٦ فان جانبا من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى لم يتحقق من الناتج المحلى .

ولقد بلغت الواردات من السلع والخدمات للمملكة الاردنية نحو ٩٩٪ ، ٩٢٪ ، ٧٤ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لكل من السنوات الثلاث ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ على التوالى ، بينما بلغت نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٥٠ ٪ ، ٤٩٪ ، ٤٢٪ لنفس السنوات الثلاث على التوالى . أما بالنسبة لجمهورية مصر العربية فقد بلغت الواردات نحو ٣٨ ٪ ، ٢٦٪ من الناتج المحلى عام ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ فى حين بلغت الصادرات نحو ٢٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى كل من العاميين المذكورين على التوالى ، كما انخفضت واردات اليمن من السلع والخدمات من نحو ٥٠٪

من الناتج المحلى لليمن عام ١٩٨٤ الى نحو ٣١٪ عام ١٩٨٥ ثم الى نحو ٢٦٪ عام ١٩٨٦ ، كما انخفضت نسبة الصادرات كذلك من نحو ٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٤ الى نحو ٤٪ ثم الى نحو ٣٪ عام ١٩٨٦ ، أما واردات العراق من السلع والخدمات فقد بلغت نحو ٢٨ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى كل من عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ ونحو ٢٥ ٪ عام ١٩٨٥ ، كما بلغت صادرات العراق نحو ٢٤ ٪ ، ٢٧٪ ، ٢٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسنوات الثلاث على التوالى .

من كل ماسبق يمكن أن نخلص الى أن واردات كل دولة من مجلس التعاون تفوق صادراتها باستثناء العراق فى عام ١٩٨٥ حيث زادت الصادرات عن الواردات بنحو ٢ر١٪ من الناتج المحلى الاجمالى ، وهذا يعنى أن كل أو بعض التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى لا يتم من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة ، فكل التكوين الرأسمالى الاجمالى الثابت فى الاردن والذى بلغ نحو ٣٢٪ ، ٣٠٪ ، ٢٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ لم يتحقق من الناتج المحلى كما أن هناك قدرا من الانفاق الاستهلاكى يعادل نحو ١٥٪ من الناتج المحلى الاجمالى لايتحقق أيضا من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة ، كذلك الحال بالنسبة لليمن حيث أن كل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى والذى بلغ نحو ٢١٪ ، ١٥٪ ، ١٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى للسنوات الثلاث ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ لم يتحقق من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة بالاضافة الى قدر من الانفاق الاستهلاكى يعادل نحو ٢٢٪ ، ١٣٪ ، ٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى لكل من السنوات الثلاث على التوالى . أما بالنسبة لمصر فأن قدر من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى يعادل نحو ٢ر١٢٪ ، ٦ر١٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ أو مايعادل ٥٣٪ ، ٤٦٪ من قيمة التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى لم

يتحقق من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة • ولكن الوضع بالنسبة للعراق مختلف الى حد ما حيث أن قدرا ضئيلا من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى يعادل نحو ٤٪ ، ٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦ أو مايعادل نحو ١٥٪ ٤٠٪ من التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى فى العامين المذكورين لم يتحقق من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة ، أما فى عام ١٩٨٥ فأن الناتج المحلى العراقى المحقق داخل الدولة ، قد غطى كل من الانفاق الاستهلاكى والتكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى وكذا الزيادة فى المخزون بالاضافة الى فائض بلغ ٢ر١ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى تمثل زيادة الصادرات عن الواردات •

ومن الجدير بالملاحظة أن التغير فى المخزون كان بالسالب فى كل من الاردن ومصر واليمن فى كل السنوات موضع الدراسة باستثناء أنه لم يحدث تغير يذكر فى المخزون فى الاردن عام ١٩٨٤ ، اليمن عام ١٩٨٦ وذلك على العكس من التغير فى المخزون فى العراق والذى جاء موجبا فى كل السنوات ، أى أنه بالاضافة الى أن هناك قدر من التراكم الرأسمالى الثابت الاجمالى وقدرا من الانفاق الاستهلاكى فى كل من الاردن واليمن لم يتحقق من الناتج المحلى المحقق داخل الدولة فأنه قد حدث انخفاض فى المخزون فى هذه الدول أى أنه قد تم سحب بعض المخزون المتاح من سنوات سابقة واستخدم فى السنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ / ١٩٨٦ ، وكذلك بالنسبة لمصر فأنه بالاضافة الى أن قدر من التكوين الرأسمالى الثابت قد تحقق من غير الناتج المحلى المحقق داخل الدولة فأن قدرا من المخزون المتراكم من السنوات السابقة قد تم استهلاكه خلال السنوات ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ • ولقد تراوح النقص فى المخزون فى الدول الثلاث خلال هذه الفترة مابين ٨ر٢٪ ، ٢ر٠٪ من قيمة الناتج المحلى الاجمالى •

نخلص من التحليل السابق للناتج المحلى الاجمالى وفق أوجه الانفاق الى أن الناتج المحلى المحقق داخل كل من الاردن واليمن وقبل الاخذ فى الحسبان الزيادة فى الواردات عن الصادرات لم يكفى لتغطية الاحتياجات الاستهلاكية والتى تم تغطيتها بالسحب من المخزون المتاح من سنوات سابقة ومن زيادة الواردات عن الصادرات فى كل من السنوات الثلاث موضع الدراسة ، وهذا يعنى أن كل التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى بالكامل لم يتحقق من الناتج المحقق داخل الدولة قد غطى كل الاحتياجات الاستهلاكية للمجتمع وتبقى قدر من الفائض ساهم فى تغطية جزء من التراكم الرأسمالى الثابت الاجمالى وهو نفس ماتحقق فى العراق خلال عامى ١٩٨٤ ، ١٩٨٦٥ بينما غطى الناتج المحلى المحقق بالعراق كل الاحتياجات الاستهلاكية والتراكم الرأسمالى بالكامل خلال عام ١٩٨٥ .

ونخلص من كل ذلك الى أن أى من دول مجلس التعاون العربى على المستوى الحكومى على الاقل ليس لديها فوائض مالية تزيد عن احتياجاتها بحيث يمكن أن تساهم بها فى تغطية احتياجات الدول الاخرى بل وانها جميعا فى حاجة الى قدر من الاموال لتغطية احتياجاتها التنموية ، ومن ثم فأن المدخل الذى يستند على وجود فوائض مالية يمكن تبادلها فيما بين هذه الدول لايمكن الاستناد عليه لتحقيق أى قدر من التكامل والتنسيق فى المجالات المالية المختلفة وعلينا أن نبحث عن المجالات التى يمكن أن يتحقق فيها التنسيق والتكامل .

ويوضح الجدول رقم الناتج المحلى الاجمالى وفق أوجه الانفاق المختلفة لدول مجلس التعاون للسنوات ١٩٨٦/٨٤ وقبل قيام المجلس :

جـــدول رقـم (٥٠)

الناتج المحلى الاجمالى وفق أوجـــه الانفـــاق

البيـــان	١٩٨٤				١٩٨٥				١٩٨٦			
	المملكة الاردنية الهاشمية	الجمهورية العراقية	جمهورية مصر العربية	الجمهورية العربية اليمنية	المملكة الاردنية الهاشمية	الجمهورية العراقية	جمهورية مصر العربية	الجمهورية العربية اليمنية	المملكة الاردنية الهاشمية	الجمهورية العراقية	جمهورية مصر العربية	الجمهورية العربية اليمنية
فاق الاستهلاكى النهائى												
كومة •	٢٥ر١	٧٣ر٣	٢٤ر٣	٣٩ر٧	٢٥ر٦	٧٢ر	٢٤ر٢	١٧ر٩	٢٨ر٣	٧٩ر١	—	١٨ر٤
فاق الاستهلا كى النهائى												
اص•	٩١ر٧		٦٥ر١	٨٢ر٧	٨٨ر١		٦٣ر٣	٩٥ر	٨٢ر٨		—	٩٠ر٧
ـير فى المخزون •	—	٤ر	(٢ر٨)	(٥ر)	(٥ر)	٦ر	(٢ر٨)	(٢ر)	(١ر)	٨ر٩	—	١ر—
وين الرأسمالى الثابت												
جمالى •	٣٢ر٤	٢٦ر٦	٢٢ر٧	٢١ر٤	٢٩ر٩	٢٠ر٨	٢٣ر١	١٤ر٧	٢٢ر٦	٢٠ر١	—	١٣ر٢
ادرات من السلع والخدمات •	٤٩ر٦	٢٤ر	٢٨ر٤	٦ر٦	٤٨ر٦	٢٦ر٦	٢٨ر١	٣ر٨	٤١ر٦	٢٠ر	—	٣ر١
ما : الواردات من السلع والخدمات •	(٩٨ر٨)	(٢٧ر٨)	(٣٧ر٨)	(٤٩ر٩)	(٩١ر٧)	(٢٥ر٤)	(٣٥ر٩)	(٣١ر٢)	(٧٤ر٢)	(٢٨ر—)	—	(٣٥ر٥)
الاجمالى	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—	١٠٠ر—

المصدر :— الأمم المتحدة — اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا " دراسات الحسابات القومية " النشرة التاسعة ، الامم المتحدة ، نيويورك ١٩٨٧•

رابعا: المدخرات القومية :

بلغت المدخرات القومية فى العراق أكبر قيمة مطلقة بين كل دول مجلس التعاون خلال السنوات ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠ ولكنها انخفضت بعد ذلك عن قيمة المدخرات القومية فى مصر ، ولقد بلغت المدخرات القومية العراقية نحو ٩ر٨ مليار دولار عام ١٩٧٨ زادت الى نحو ـ ر٢٠ مليار دولار ثم ٦ر٣١ مليار دولار عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى ولكنها انخفضت بعد ذلك انخفاضا حادا لتصل الى نحو ٦ر٦ مليار دولار عام ١٩٨١ ٢ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٢ ،وهكذا تضاءل أو اختفى دور المدخرات القومية المحلية فى التنمية الى حين .

ولقد بلغت نسبة المدخرات القومية العراقية نحو ٤٠٪ من الناتج المحلى الاجمالى المحقق عام ١٩٧٨ ثم ازدادت الى نحو ٥٢٪ ثم الى نحو ٥٩٪ من ذلك الناتج عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى ، ولكنها انخفضت لتصل الى نحو ١٨٪ ثم الى نحو ٥٪ فى العامين التاليين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ على التوالى . ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية نحو ٧٩٠ دولار فى عام ١٩٧٨ زاد الى نحو ١٥٦٣ دولار ثم الى نحو ٢٣٩٠ دولار عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ على التوالى ولكنه انخفض الى نحو ٤٨٦ دولار ـ ١٥٦ دولار فى العامين التاليين ١٩٨١ ، ١٩٨٢ ، ولقد انخفض بذلك متوسط نصيب الفرد من المدخرات الى نحو ٢٠٪ فقط فى عام ١٩٨٢ عما كان عليه عام ١٩٧٨ أو مايعادل نحو ٧٪ فقط من متوسط نصيب الفرد من المدخرات عام ١٩٨٠ .

أما بالنسبة لجمهورية مصر العربية فأن المدخرات القومية قد تأرجحت تأرجحا طفيفا مابين التناقص والتزايد من عام لآخر وأن اتجهت نحو الانخفاض ، فلقد بلغت

المدخرات القومية المصرية نحو ٧ر٣ مليار عام ١٩٧٩ انخفضت الى نحو ٥ر٢ مليار دولار فى العام التالى ١٩٨٠ ثم ازدادت الى نحو ٧ر٦ مليار دولار عام ١٩٨١ ثم انخفضت الى نحو ٥ر٧ مليار عام ١٩٨٢ وازدادت الى نحو ٥ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٣ .

ولقد بلغت نسبة المدخرات القومية المصرية نحو ٢٩٪ من الناتج المحلى الاجمالى فى كل من عامى ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ونحو ٣١٪ عام ١٩٨١ ونحو ١٩٪ ، ٢٠٪ للعامين التاليين ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ . كما بلغ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية فى مصر حوالى ١٨٢ دولار عام ١٩٧٩ انخفض الى حوالى ١٢٩ دولار عام ١٩٨٠ وهو أدنى مستوى لمتوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية حيث زاد نصيبه مرة أخرى الى نحو ١٨٩ دولار عام ١٩٨١ وهو أعلى مستوى لنصيب الفرد من المدخرات القومية ، فقد انخفض متوسط نصيب الفرد مرة أخرى ليصل الى حوالى ١٣٢ دولار وحوالى ١٤٧ دولار فى عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالى ، ولقد انخفض بذلك متوسط نصيب الفرد الى نحو ٧٣٪ ، ٨١٪ عامى ١٩٨٢ ، ١٩٨٣ على التوالى عما كان عليه عام ١٩٧٩ .

على الرغم من أن المدخرات القومية الاردنية قد اتجهت الى التناقص بوجه عام خلال الفترة موضع الدراسة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٥ باستثناء عام ١٩٧٨ حيث بلغت المدخرات القومية الاردنية حوالى ٢٧٧ مليون دولار وحوالى ٨٢٥ مليون دولار عام ١٩٧٩ ، ولقد ازدادت زيادة ضخمة فى عام ١٩٨٠ حتى بلغت حوالى ٦ر١ مليار دولار وهو أعلى مستوى بلغته هذه المدخرات خلال تلك الفترة ، واعتبارا من عام ١٩٨١ أخذت المدخرات القومية الاردنية فى التناقص من عام لآخر حيث انخفضت الى حوالى ٥ر١ مليار دولار ، ٢ر١ مليار دولار ، ٧٢٨ مليون دولار ، ٦٨١ مليون دولار ثم الى حوالى ٥٩٢ مليون دولار عام ١٩٨٥ .

ولقد بلغت نسبة المدخرات القومية الاردنية نحو ٤٨٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٨٠ ثم أخذت فى التناقص التدريجى من عام لآخر حتى بلغت نحو ١٥٪ فقط عام ١٩٨٥ ، ولقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية فى الاردن أعلى متوسط له فى عام ١٩٨٠ حيث بلغ حوالى ٧٠٤ دولار بينما كان حوالى ١٨٣ دولار وحوالى ٣٨٤ دولار فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ على التوالى ، واعتبارا من عام ١٩٨١ أخذ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية فى الاردن فى التناقص عما كان عليه عام ١٩٨٠ حيث انخفض الى حوالى ٦٦٥ دولار عام ١٩٨١ وأخذ فى التناقص المستمر حتى وصل الى حوالى ٢٢٠ دولار عام ١٩٨٥ . وعلى الرغم من أن متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية قد بلغ أدنى حد له فى عام ١٩٨٥ فانه بلغ نحو ١٢٠٪ مما كان عليه عام ١٩٧٨ وذلك على عكس كل ماحدث فى كل من دول مجلس التعاون الاخيرة ومع هذا فأن نصيب الفرد من المدخرات قد أنخفض الى نحو ٣٠٪ عام ١٩٨٥ عما كان عليه فى عام ١٩٨٠ .

اتجهت قيمة المدخرات القومية فى الجمهورية العربية اليمنية نحو التناقص خلال الفترة من عام ١٩٧٨ حتى عام ١٩٨٥ حيث انخفضت من حوالى ٦٨٨ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى حوالى ٢٢٢ مليون دولار فى عام ١٩٨٥ ، ولقد انعكس ذلك على نسبة المدخرات للناتج المحلى الاجمالى حيث انخفضت نسبة المدخرات القومية من نحو ٣١٪ من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٧٨ الى نحو ٥٪ فقط فى عام ١٩٨٥ ، ولقد انخفض متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية من حوالى ٩٩ دولار عام ١٩٧٨ الى حوالى ٢٨ دولار فقط عام ١٩٨٥ ، أى أن نصيب الفرد من المدخرات القومية قد انخفض الى نحو ٢٨٪ عام ١٩٨٥ عما كان عليه فى عام ١٩٧٨ .

نخلص من التحليل السابق للمدخرات القومية لكل دول مجلس التعاون الى أن :

- اتجهت المدخرات القومية فى كل من دول مجلس التعاون الى التناقص من عام لآخر سواء من حيث قيمتها المطلقة أو من حيث نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى أو من حيث متوسط نصيب الفرد منها ، وان كانت هذه المدخرات قد اتجهت نحو التزايد فى عام ١٩٧٩ وبلغت أعلى قدر لها فى عام ١٩٨٠ .

وعلى الرغم من اتجاه المدخرات القومية فى معظم دول المنطقة خلال نفس الفترة الى التناقص ألا أن بعض دول المنطقة قد حققت نموا ملموسا فى زيادة مدخراتها القومية خلال نفس الفترة حيث ازدادت المدخرات القومية لسلطنه عمان من حوالى ٧٥٥ مليون دولار عام ١٩٧٨ الى حوالى ٣ر٥ مليار دولار عام ١٩٨٥ أى أنها قد تضاعفت اكثر من أربعة أضعاف خلال هذه الفترة ، كما ازداد نصيب الفرد من حوالى ٤٦٥ دولار عام ١٩٧٨ الى حوالى ١٥٢٤ دولار عام ١٩٨٥ اى أنه قد زاد الى نحو ٣٢٨٪ عام ١٩٨٥ عما كان عليه عام ١٩٧٨ . وكذلك الحال بالنسبة للجمهورية العربية السورية حيث ازدادت المدخرات القومية من حوالى ١ر٥ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى حوالى ٢ر٦ مليار دولار عام ١٩٨٥ أى أنها قد تضاعفت تقريبا خلال هذه الفترة كما ازداد متوسط نصيب الفرد من حوالى ١٨١ دولار عام ١٩٧٨ الى ٢٥٠ دولار عام ١٩٨٥ أى أن متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية قد ازداد الى نحو ١٣٨ ٪ خلال هذه الفترة .

- انخفاض متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية اذا قورن بالدول الاخرى بالمنطقة فمتوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية فى سوريا عام ١٩٨٢ بلغ ٢٣٦ دولار بينما هو ١٥٦ دولار ، ١٣٢٦ دولار ، ٦٨ دولار فى كل من العراق ومصر واليمن

على التوالى ، أما فى الاردن فقد بلغ فى ذلك العام حوالى ٤٨٢ دولار ولكن فى عام ١٩٨٥ بلغ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية فى سوريا حوالى ٢٥٠ دولار مقابل حوالى ٢٢٠ دولار فى الاردن وحوالى ٢٨ دولار فقط فى اليمن ، أما فى سلطنة عمان فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية حوالى ١٣٩٥ دولار فى عام ١٩٨٢ أو مايعادل عدة أضعاف متوسط نصيب الفرد فى أى من دول مجلس التعاون وبينما ازداد متوسط نصيب الفرد من المدخرات فى سلطنة عمان الى حوالى ١٥٢٤دولار فأنه قد انخفض فى كل من دول مجلس التعاون ليتضاعف الفارق بينهم ، وكذلك الحال بالنسبة للدول المجاورة الاخرى كالكويت والسعودية والامارات العربية وغيرها .

وعلى هذا يتأكد ماسبق أن توصلنا اليه من تحليل الناتج المحلى الاجمالى وهو أن التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون العربى لايمكن أن يستند على وجود فوائض مالية يمكن تبادلها فيما بين هذه الدول ، وحيث ان الدول المجاورة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجى يتوافر لديها قدر كبير من الفوائض المالية فأنه من الضرورى البحث عن صيغ مناسبة وعادلة لايجاد قدر أكبر من التعاون على مستوى كل من مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى ، وعلى دول مجلس التعاون العربى أن تعمل بشكل جماعى على توفير الضمانات المناسبة وخلق وايجاد فرص الاستثمار الكفيلة بجذب قدر من الفوائض المالية من الدول المجاورة .

وتوضح الجداول أرقام (٥١) ، (٥٢) بيان المدخرات القومية لدول مجلس التعاون وبعض الدول الاخرى بالمنطقة ونسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منها :

جدول رقم (٥١)

المدخرات القومية لدول مجلس التعاون ونسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منهـــا *

البيـــــــان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١ ـ المدخرات القوميـــة (مليون دولار) :ـ								
المملكة الاردنيـــة الهاشمية •	٣٧٧	٨٢٥	١٥٧٢	١٥٤٥	١١٦٥	٧٢٨	٦٨١	٥٩٢
الجمهورية العراقية•	٩٨٠٦	٢٠٣٥	٣١٦٣٥	٦٦٤٠	٢٢٠١	•••	•••	•••
جمهورية مصر العربية•	•••	٧٢٥٢	٥١٧٢	٧٩٢٠	٥٦٩٤	٦٤٨٠	•••	•••
الجمهورية العربيـــة اليمنية •	٦٨٨	٦٥٨	٣٧٦	٤٨٨	٥١٢	٢٤٨	٣١٢	٢٢٢
٢ ـ نسبة المدخرات القومية الى الناتج المحلـــى الاجمالى :ـ								
المملكة الاردنيـــة الهاشمية •	١٨ر٢	٣٢ر٩	٤٧ر٦	٤٣ر٨	٣١ر٠	١٨ر٦	١٧ر٤	١٤ر٦
الجمهورية العراقية •	٤٠ر٠	٥١ر٩	٥٩ر٠	١٧ر٨	٥ر٠	•••	•••	•••
جمهورية مصر العربية •	•••	٢٩ر٠	٢٨ر٧	٣٠ر٧	١٩ر٢	٢٠ر١	•••	•••
الجمهورية العربيـــة اليمنية •	٣٠ر٨	٢٥ر٧	١٣ر٥	١٦ر٦	١٤ر٧	٦ر٦	٩ر٣	٤ر٦
٣ ـ نصيب الفرد مـــن المدخرات القوميـــة (بالدولار):ـ								
المملكة الاردنيـــة الهاشمية •	١٨٣	٣٨٤	٧٠٤	٦٦٥	٤٨٢	٢٩٢	٢٦٢	٢٢٠
الجمهورية العراقية •	٧٩٠	١٥٦٣	٢٣٩٠	٤٨٦	١٥٦	•••	•••	•••
جمهورية مصر العربية •	•••	١٨٢	١٢٩	١٨٩	١٣٢	١٤٧	•••	•••
الجمهورية العربيـــة اليمنية •	٩٩	٩٣	٥٢	٦٦	٦٨	٣٢	٤٠	٢٨
٤ ـ تطور نصيب الفرد مـن المدخرات القومية :ـ								
المملكة الاردنيـــة الهاشمية •	١٠٠	٢١٠	٣٨٥	٣٦٣	٢٦٣	١٦٠	١٤٣	١٢٠
الجمهورية العراقية •	١٠٠	١٩٨	٣٠٣	٦٢	٢٠	•••	•••	•••
جمهورية مصر العربية •	•••	١٠٠	٧١	١٠٤	٧٣	٨١	•••	•••
الجمهورية العربيـــة اليمنية •	١٠٠	٩٤	٥٣	٦٧	٦٩	٣٢	٤٠	٢٨

* "البيان الخاص بالمدخرات القومية ونسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى" مصدره :

الامم المتحده ـ اللجنه الاقتصادية الاجتماعية لغربى آسيا " دراسات الحسابات القومية ـ النشرة

جـــدول رقـــم (٥٢)

المدخرات القومية لبعض الدول المجاورة لدول مجلس التعاون ونسبتها الى الناتج المحلى الاجمالى ومتوسط نصيب الفرد منهـــا

البيـــان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥
١ ـ المدخرات القومية (بالمليون دولار)								
الكويـــت	٨٧٠٥	١٦٧٥٣	١٩١٢١	١٧٠٨٣	٩٠٣٢	٩٧٤٧	٩٠٢٠٨	٧٤٧٨
عمـــان	٧٥٥	١٥١٥	٢٣٥٠	٣٠٨٦	٢٥٥٢	٢٦٤٣	٢٩٦٦	٣٠٤٧
سوريـــا	١٤٧٥	١١٨١	١٤٣٦	١٢٢٥	٢١٩٠	١٩٣٦	٢٣٠٩	٢٦٠١
٢ ـ نسبة المدخرات القومية للناتج المحلى الاجمالى								
الكويـــت	٥٦ر٢	٧٦ر١	٦٦ر١	٦٩ر٠	٤٤ر٨	٤٥ر١	٤٦ر٩	٣٧ر٩
عمـــان	٢٧ر٥	٤٠ر٥	٣٩ر٣	٤٢ر٥	٣٣ر٧	٣٣ر٣	٣٣ر٦	٣٠ر٤
سوريـــا	١٧ر٩	١١ر٩	١١ر٠	٧ر٣	١٢ر٥	١٠ر٤	١٢ر٠	١٢ر٨
٣ ـ نصيب الفرد من المدخرات القوميـــة (بالدولار)								
الكويـــت	٧١٩٤	١٣٠٠٧	١٣٩٢٦	١١٦٥٣	٦٠٩١	٥٩٦٥	٥٩٦٣	٤١٠٤
عمـــان	٤٦٥	٩٠٤	١٣٦٢	١٧٣٧	١٣٩٥	١٤٠٢	١٥٢٧	١٥٢٤
سوريـــا	١٨١	١٤٠	١٦٥	١٣٦	٢٣٦	٢٠١	٢٢٩	٢٥٠
٤ ـ تطور نصيب الفرد من المدخرات القومية								
الكويـــت	١٠٠	١٨٠	١٩٤	١٦٢	٨٥	٨٣	٨٣	٥٧
عمـــان	١٠٠	١٩٤	٢٩٣	٣٧٤	٣٠٠	٣٠٢	٣٢٨	٣٢٨
سوريـــا	١٠٠	٧٧	٩١	٧٥	١٣٠	١١١	١٢٧	١٣٨

* المصدر السابق.

خامسا : التبادل التجارى :

يمثل التبادل التجارى واحدا من أهم الخطوات الايجابية نحو التعاون والتكامل الاقتصادى وتحقيق الاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى دول مجلس التعاون العربى ، وكلما زادت درجة التفاوت فى الموارد المتاحة لدى كل من هذه الدول كلما زاد حجم التبادل فيما بينها وتحقق بذلك المزيد من عوامل الدوام والاستمرار لهذا التكامل بتحقيق أكبر نفع عام مشترك لشعوب دول المجلس جميعا ، ويتضح من استعراض هيكل الواردات لدول مجلس التعاون العربى أنها جميعا تستورد خمس سلع بصورة اساسية وبقيم كبيرة نسبيا بالنسبة لاجمالى واردات كل منها ، الامر الذى يستوجب ايجاد شكل ما من التكامل والتعاون فيما بينها للتقليل من وارداتها من هذه السلع الى أدنى حد ممكن .

فكل دول مجلس التعاون تستورد الالات والمعدات الكهربائية وغير الكهربائية ووسائل النقل وتمثل هذه المجموعات الثلاث من السلع قدرا كبيرا من قيمة وارداتها فلقد بلغت واردات كل من الاردن ومصر من الالات والمعدات غير الكهربائية نحو ٦ر٤٪ ٨ر١٣٪ من اجمالى واردات كل منهما على التوالى عام ١٩٨٧ ، بينما بلغت واردات اليمن من نفس السلع نحو ٦ر٨٪ من اجمالى وارداتها عام ١٩٨٢ ، أما واردات العراق من الالات والمعدات غير الكهربائية فقد بلغت نحو ٦ر ٢٩٪ من اجمالى وارداته عام ١٩٧٨ أى أن واردات دول مجلس التعاون من الالات والمعدات غير الكهربائية قد بلغت حوالى ١٧٢ مليون دولار ، حوالى ٢٢٣٩ مليون دولار ، حوالى ١٣٧ مليون دولار وحوالى ١٢٤٧ مليون دولار لكل من الاردن ومصر واليمن والعراق على التوالى خلال السنوات الموضحة ، أى أنه حتى لو أفترضنا عدم زيادة واردات كل من اليمن

والعراق من هذه الالات والمعدات حتى عام ١٩٨٧ ، فان اجمالى واردات دول مجلس التعاون من الالات والمعدات غير الكهربائية تقدر بحوالى ٢٧٩٥ مليون دولار سنويا ، أى أن هناك سوقا داخل دول مجلس التعاون مجتمعه يكفى لاقامة صناعة للالات والمعدات غير الكهربائية بالاضافة الى الطاقات الانتاجية الحالية المتاحة لدى دول المجلس .

وينطبق نفس القول على كل من صناعة الالات والمعدات الكهربائية حيث يقدر متوسط قيمة الواردات السنوية لدول مجلس التعاون منها بحوالى ٢٠٥٧ مليون دولار كما تقدر قيمة وارادات دول مجلس التعاون من وسائل النقل بحوالى ١٩٦٩ مليون دولار ، ومن هذا التحليل يمكن أن نخلص الى أنه يمكن لدول مجلس التعاون أن تعمل على اقامة صناعات مشتركة لكل من المعدات والالآت الكهربائية وغير الكهربائية ، وصناعة وسائل النقل ، أو زيادة الطاقات الانتاجية المتاحة وتطويرها وتحديثها .

وهنا يجب أن يؤدى التخطيط المالى المتمثل فى حصر وتعبئة الموارد المالية وتوجيهها بما يحقق التوازن بين التدفقات السلعية والتدفقات النقدية دوره فى تمويل الاستثمارات اللازمة لمثل هذه الصناعات ، حيث يمكن أن يتم ذلك من خلال تمويل واحد مشترك واقامة صناعة واحدة قومية لكل نوع من هذه الصناعات ، حيث يمكن أن يتحقق من وراء ذلك تحقيق أفضل استخدام ممكن للموارد المالية والتمويلية المحدودة المتاحة لدى دول المجلس يحقق لها جميعا ضمان احتياجاتها من هذه السلع بأقل قدر من التمويل من خلال تجنب تكرار نفس الاستثمار فى كل منها بالاضافة الى توسيع دائرة التكامل والتبادل التجارى فيما بينها والاستفادة من وفورات الانتاج الكبير وغيرها من المزايا والوفورات .

وكذلك فأن كل دول المجلس تستورد المعادن والمنتجات المعدنية وبكميات كبيرة نسبيا من اجمالى قيمة وارداتها حيث بلغت واردات كل من الاردن ومصر نحو ٩ر٨٪ ، ٥ر٩ ٪ من اجمالى واردات كل من الدولتين على التوالى عام ١٩٨٧ بينما بلغت واردات اليمن من المعادن والمنتجات المعدنية نحو ٤ر٦٪ من اجمالى وارداتها عام ١٩٨٢ ، كما بلغت واردات العراق من هذه المنتجات نحو ٥ر١١٪ من اجمالى وارداتها عام ١٩٧٨ ، وبافتراض أن واردات الاردن والعراق من هذه المنتجات لم تتغير حتى عام ١٩٨٧ فأن متوسط واردات دول المجلس مجتمعه تقدر بحوالى ٢٣٦٤ مليون دولار سنويا . وهذا يعنى أنه من المفيد لدول المجلس التوسع فى البحث والتنقيب عن المعادن فى المساحات الشاسعة من أراضيها والتى بالتأكيد تضم الكثير من المعادن التى يتم استيرادها ، وهذا يقودنا الى الحديث مرة أخرى عن ضرورة وجود شكل ما من اشكال التخطيط المالى بين دول المجلس للتغلب على مصاعب التمويل وتحقيق أفضل استخدام للموارد المالية المتاحة .

أما السلعة الخامسة التى تستوردها كل دول مجلس التعاون وبكميات كبيرة نسبيا فهى الحبوب ، فلقد بلغت واردات كل من الاردن ومصر من الحبوب نحو ٤ر٥٪ ٣ر٩٪ من اجمالى واردات كل منهما على التوالى عام ١٩٨٧ ، كما بلغت واردات اليمن من الحبوب نحو ٤ر٦٪ من اجمالى وارداتها عام ١٩٨٢ بينما بلغت واردات العراق نحو ٦٪ من اجمالى وارداتها عام ١٩٧٨ ومع التغاضى عن اختلاف السنوات وبافتراض عدم زيادة واردات كل من اليمن والعراق من الحبوب فأن المتوسط السنوى لواردات دول مجلس التعاون من الحبوب يقدر بحوالى ٢٠٠٩ مليون دولار . وهذا يعنى أن دول مجلس التعاون فى حاجة الى حصر وتجميع امكانياتها المالية وحصر قدر من هذه الموارد لمعالجة مشكلة نقص انتاج الحبوب لديها على الرغم من الامكانيات

اللامحدودة المتاحة لها من الارض الزراعية الصالحة لزراعة الحبوب .

وباستعراض هيكل الصادرات لدول مجلس التعاون نجد أن هناك تشابها كبيرا في هيكل الصادرات لكل منها ، ومع هذا فأن هناك بعض مجالات التبادل التى يمكن ان تدعم التكامل بين دول المجلس ، ذلك أن أكثر من ثلث صادرات مصر من منتجات الغزل والنسيج والملابس أى مايتراوح بين مليار ومليار ونصف من الدولارت ، بينما صادرات كل من دول مجلس التعاون الثلاث الاخرى الاردن والعراق واليمن من منتجات الغزل والنسيج والملابس تمثل مبالغ ضئيلة وقد تكون فى غالبها سلع معاد تصديرها ، من جهة أخرى فأن الدول الثلاث تستورد ماقيمته حوالى ٥٥٠ مليون دولار أو مايعادل مابين ربع وثلث صادرات مصر من منتجات الغزل والنسيج والملابس .

وينطبق نفس القول على كل من صادرات البترول الخام والمنتجات البترولية والاسمدة والدواء والمنتجات الصيدلية حيث نجد أن كل من مصر والعراق من الدول المصدرة للبترول الخام كما دخلت اليمن هذا المجال فى السنوات الاخيرة بينما الاردن من الدول المستوردة للبترول الخام وان كان ماتستورده الاردن يمثل قدرا ضئيلا بالنسبة للصادرات الضخمة لكل من العراق ومصر ، كذلك الحال بالنسبة للمنتجات البترولية حيث تصدر مصر قدرا كبيرا من المنتجات البترولية على عكس الحال بالنسبة للدول الثلاث الاخرى والتى تستورد المنتجات البترولية ، أما بالنسبة للاسمدة فأن حوالى ٥٠٪ من صادرات الاردن من الاسمدة بينما دول المجلس الثلاث الاخرى من الدول المستوردة للاسمدة ، وكذلك الحال بالنسبة للدواء والمنتجات الصيدلية حيث نجد أن الاردن ومصر تصدر قدرا من الدواء والمنتجات الصيدلية وان كانت تستورد بعض الانواع الاخرى بينما العراق واليمن تستورد الدواء والمنتجات الصيدلية .

نخلص مما سبق الى أن هناك امكانيات لتنمية التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون ، ولكن هناك الكثير من الوسائل والاجراءات الواجب اتخاذها لدعم التبادل التجارى بين المجلس وضمان استمرار ونمو هذا التبادل ، كما أن هناك الكثير من العقبات والقيود والمصاعب الواجب القضاء عليها لتحقيق تلك الغاية وسوف تقدم هذه الدراسة بعض المقترحات المرتبطة بهذه المسألة .

وباستعراض قيم التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون العربى الاخرى قبل قيام مجلس التعاون العربى يتضح لنا مدى ضآلة حجم العمليات التجارية القائمة بين هذه الدول قبل قيام المجلس والتى يمكن ارجاعها بالدرجة الاولى الى العقبات والمشاكل والانظمة المالية التى تقوض من حجم التبادل التجارى بين الدول العربية بوجه عام والتى يلزم أن تكون موضع اعادة نظر شاملة بعد قيام المجلس .

فلقد بلغت جملة صادرات مصر حوالى ٣ر٧ مليار دولار ، ٢ر٩ مليار دولار ، ٤ر٤ مليار دولار للسنوات الثلاث ١٩٨٥ /١٩٨٧ على التوالى ، بينما بلغت جملة صادرات مصر لدول مجلس التعاون العربى الثلاث مجتمعة حوالى ٥ر١٥ مليون دولار ، وحوالى ٥ر٣٥ مليون دولار ،وحوالى ٤ر٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ ، أى أن صادرات مصر لدول مجلس التعاون تمثل نحو ٤ر١ ٪ ، ٢ر١ ٪ ، ٦ر٠٪ للسنوات الثلاث ٨٥/١٩٨٧ على التوالى . ويتضح من ذلك مدى ضآلة حجم صادرات مصر لدول مجلس التعاون حيث انها كانت فى المتوسط نحو ١٪ سنويا من اجمالى صادرات مصر ، كما وانها قد اتجهت نحو الانخفاض سواء من حيث قيمتها أو نسبتها الى اجمالى الصادرات حيث انخفضت الى ٦٩٪ ، ٥١٪ عامى ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ عما كانت عليه فى عام ١٩٨٥ .

أما واردات مصر من دول مجلس التعاون فقد بلغت حوالى ٣٠ر٢ مليون دولار ، ٦٩ر٢ مليون دولار ، ٥٦ر٦ مليون دولار للسنوات الثلاث ١٩٨٧/٨٥ على التوالى ، بينما بلغت جملة واردات مصر لنفس السنوات حوالى ١٠ر٠ مليار دولار ، ١١ر٥ مليار دولار ، ١٦ر٢ مليار دولار للسنوات الثلاث على التوالى ، أى أن واردات مصر من دول مجلس التعاون قد بلغت نحو ٣ر٠٪ ، ٦ ر٠٪ ، ٣ر٠٪ من اجمالى واردات مصر خلال السنوات الثلاث ١٩٨٧/٨٥ ، أى أنها فى المتوسط تقدر بأقل من ٥ر٠٪ سنويا ، وان كانت هذه الواردات قد زادت عام ١٩٨٦ عما كانت عليه عام ١٩٨٥ حيث بلغت نحو ٢٢٩٪ عام ١٩٨٦ عما كانت عليه ١٩٨٥ ، وان انخفضت فى العام التالى ١٩٨٧ الى نحو ١٨٧٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٥ .

وتوضح الجداول أرقام (٥٣) ، (٥٤) ، (٥٥) بيان هيكل كل من الواردات والصادرات بحسب أهم السلع وكذا حجم التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون قبل قيام المجلس .

جدول رقم (٥٢)

هيكل الواردات

بحسب اهم السلع

بالنسب المئوية

البيان	اجمالي الواردات بالمليون دولار	الحبوب	الاسمدة	البترول الخام	المنتجات البترولية	الدواء والمنتجات الصيدلية	الغزل والنسيج والملابس	المعادن والمنتجات المعدنية	الالات والمعدات غير الكهربائية	الات ومعدات كهربائية	وسائل النقل	السلع الاخرى
الاردن												
١٩٧٥	٧٣٠٨	٤ر٧	٠ر٤	٩ر٧	٠ر٦	١ر٧	٨ر٦	٩ر٠	٩ر٧	٦ر٤	١٥ر٦	٣٣ر٣
١٩٨٠	٢٣٩٤ر٤	٥ر٢	٠ر٣	١٥ر٩	٠ر٩	١ر٢	٥ر٤	١٠ر٤	١٠ر٦	٦ر٦	١٠ر٨	٣٢ر٠
١٩٨٤	٢٦٨٨ر٧	٦ر٧	٠ر٣	١٩ر٧	١ر٠	١ر٤	٥ر٥	٧ر٤	٦ر٢	٥ر٤	٩ر٠	٣٧ر٤
١٩٨٥	٢٥٩٣ر٢	٥ر٣	٠ر٣	١٨ر٩	٢ر٩	١ر٧	٥ر٤	٨ر٥	٦ر٤	٤ر٦	٩ر٣	٣٦ر٧
١٩٨٦	٢٤١٢ر٧	٥ر٩	٠ر٦	١١ر٦	٢ر٧	٢ر٢	٥ر٧	٨ر٠	٦ر٤	٥ر٨	٨ر٧	٤٢ر٤
١٩٨٧	٢٦٩٠ر٩	٥ر٤	٠ر٦	١٣ر٠	٤ر١	٢ر٢	٥ر٦	٨ر٩	٦ر٤	٥ر١	٩ر٣	٣٩ر٤
العراق												
١٩٧٥	٤٢٠٤ر٦	٥ر٣	٠ر٧	—	٠ر٣	١ر٣	٥ر٦	٢٠ر٤	١٦ر٣	٦ر٧	١٨ر٠	٢٥ر٤
١٩٧٧	٣٨٩٨ر٠	٦ر٩	—	—	٠ر٣	٠ر٧	٧ر٢	٩ر٣	٣٠ر٦	١٠ر٤	١٣ر٣	٢١ر٣
١٩٧٨	٤٢١٢ر٦	٦ر٠	١ر٠	—	٠ر٢	٠ر٦	٧ر٧	١١ر٠	٢٩ر٦	١٢ر٩	١١ر٢	٢٠ر٢
مصر												
١٩٧٥	٣٩٣٣ر٧	١٨ر٦	٢ر٤	٤ر٧	٠ر٢	٠ر٨	٢ر٠	٨ر٦	٧ر٥	٤ر٣	٨ر٧	٤٢ر٢
١٩٨٠	٤٨٦٠ر٠	١٣ر٤	٠ر٧	—	٠ر٤	١ر٠	١ر٨	١١ر١	١٢ر٤	٥ر٠	٩ر٠	٤٤ر٢
١٩٨٤	١٠٧٦٥ر٨	١١ر٠	٠ر٤	٠ر٦	٢ر٧	١ر٤	٢ر٢	١١ر١	١٠ر٧	٧ر١	١١ر٠	٤١ر٨
١٩٨٥	٩٩٦١ر٠	٧ر	٠ر٧	—	٢ر٤	١ر٦	٢ر٣	١٢ر٧	١٢ر٢	٦ر١	٦ر٨	٤٥ر١
١٩٨٦	١١٥٠٢ر٣	٩ر٨	٠ر٣	—	١ر٦	١ر٨	١ر٤	١١ر٨	١٤ر١	٦ر٠	٤ر٨	٤٧ر٦
١٩٨٧	١٦٢٢٥ر٨	٩ر٣	٠ر٣	—	١ر٢	٢ر١	٢ر٠	٩ر٠	١٣ر٨	٨ر٠	٦ر٨	٤٧ر٤
اليمن												
١٩٧٥	٢٩٣ر٤	١٦ر٩	٠ر٨	—	٠ر٥	٢ر٣	١١ر٤	٤ر٢	٦ر١	٢ر٠	٧ر٠	٤٣ر٨
١٩٨٠	١٨٥٣ر٠	٤ر٧	١ر٠	—	٧ر١	١ر٩	٤ر٠	١٠ر١	٨ر٢	٧ر٨	١١ر٨	٤٣ر٨
١٩٨١	١٦٠٨ر٨	٧ر٧	١ر٠	—	٨ر٠	١ر٩	٣ر٣	٩ر٠	٩ر٤	٥ر٧	١٠ر٣	٤٤ر١
١٩٨٢	١٥٩٢ر٦	٦ر٤	٠ر٤	٤ر٨	٦ر٧	٢ر٧	٤ر٢	٦ر٤	٨ر٦	٤ر٦	١٣ر١	٤١ر٨

المصدر :- " Handbook of International Trade and Development Statistics 1988 " United Nations, New York, 1989.

جـدول رقم (٥٥)

هيكـــــل الصـــــادرات

بحـسب اهـم السلـــــع المصـــــدرة

بالنسب المئويـة

البيـان	اجمالي الصادرات بالمليون دولار	الحبـوب	الاسمدة	البترول الخـام	المنتجات البترولية	الدواء والمنتجات الصيدلية	الغـزل والنسيج والملابس	المعادن والمنتجات المعدنية	الالات والمعدات غيـر كهربائية	الات ومعدات كهربائية	وسائـل النقـل	السلـع الاخـرى
الاردن												
١٩٧٥	١٢٥ر٦	٠ر٣	٤٨ر٨	—	٠ر	٣ر١	٣ر٩	١ر٨	٠ر١	٠ر١	—	٤٠ر٤
١٩٨٠	٤٠١ر	٠ر	٣٩ر٣	—	٠ر٣	٢ر	٤ر٥	٤ر٠	٢ر٢	١ر٣	٠ر٤	٤٧ر٠
١٩٨٤	٦٧٧ر٨	٠ر٧	٤٩ر٣	—	—	٤ر٤	٦ر٨	٢ر	٠ر٤	١ر٠	٠ر٣	٣٥ر
١٩٨٥	٦٤٩ر٠	١ر٢	٥٠ر٠	—	—	٥ر٦	٨ر٥	٢ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٢	٣٠ر٧
١٩٨٦	٦٤٥ر١	٠ر٧	٥٥ر	—	—	٦ر٨	١ر٨	٢ر٣	٠ر٢	٠ر٣	١ر٠	٣٢ر٣
١٩٨٧	٧٣٠ر٣	١ر٤	٤٨ر٢	—	—	٧ر	٥ر٠	٢ر٨	٠ر٤	٠ر	٠ر٢	٣٤ر٠
العـراق												
١٩٧٥	٨٤٣٣ر١	*	—	٩٨ر٦	٠ر	—	١ر٠	*	—	—	—	٨ر*
١٩٧٧	٨٧٤٩ر٣	*	*	٩٨ر٤	٠ر٦	—	١ر٠	*	—	—	—	٩ر٠
١٩٧٨	١١٠٦٣ر٩	*	٠ر٣	٩٨ر١	٠ر٦	—	١ر٠	*	*	*	١ر٠	٨ر٠
مصـــر												
١٩٧٥	١٤٠١ر٩	٤ر٦	١ر٠	٤ر٢	٥ر٢	٠ر٣	٥٩ر١	٢ر٢	٠ر٤	١ر٠	٠ر٦	٢٣ر٢
١٩٨٠	٣٠٤٦ر٠	١ر٢	١ر٠	٥٧ر٨	٦ر٤	٠ر٢	٢٤ر٤	١ر٤	—	١ر٠	—	٨ر٤
١٩٨٤	٣١٣٩ر٩	٠ر٧	١ر٠	٤٦ر٩	١٠ر٧	٠ر٣	٢٦ر١	٥ر٣	—	*	—	٩ر٠
١٩٨٥	٣٧١٤ر٢	٠ر٢	٠ر٢	٥٣ر٩	١٤ر١	٠ر٣	٢٠ر١	٤ر٢	*	١ر٠	—	٦ر٩
١٩٨٦	٢٩٣٤ر٣	٠ر٦	١ر٠	٣٨ر٩	١٢ر٠	٠ر٤	٣١ر٣	٦ر٧	*	١ر٠	—	٩ر٢
١٩٨٧	٤٣٥١ر	٠ر٩	١ر٠	٢٥ر٨	٩ر٦	٠ر٣	٣٨ر٣	٩ر٦	*	١ر٠	—	١٥ر٣
اليمـــن												
١٩٧٥	١٠ر٩	٣ر٢	—	—	—	—	٥٨ر٢	١ر٠	١ر٠	*	٠ر٢	٣٨ر٢
١٩٨٠	٢٢ر٦	١٨ر	—	—	—	١ر٠	٦ر٢	٥ر٠	٢٠ر٠	١ر٢	٤ر٠	٤٤ر٩
١٩٨١	٤٧ر	١٣ر٣	—	—	*	—	٠ر٤	٢ر٨	٤٧ر٣	٢ر٤	١٤ر٨	١٩ر٠

*أقـــل مـن ٠ر٠٥ ٪

المصدر : "Handbook of International Trade and Development Statistics 1988" United Nations,New York,1989.

جدول رقم (٥٥)

حجم التبادل التجارى بين مصر ودول مجلس التعاون

البيان	القيمة بالمليون دولار			القيمة بالنسب المئوية		التطور ١٩٨٥ = ١٠٠	
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات السلعية :							
اجمالى الصادرات المصرية (١)	٣٧١٤٫٢	٢٩٣٤٫٣	٤٣٥١٫٥	١٠٠	١٠٠	٧٩	١١٧
الصادرات لدول مجلس التعاون (٢)	٥١٫٥	٣٥٫٥	٢٦٫٤	١٫٤	١٫٢	٦٩	٥١
الأردن	٩٫٣	ـ١٢٫	١٣٫٣	ـ٢٫	ـ٤٫	١٢٩	١٤٣
العراق	٣٩٫٤	ـ٢١٫	١١٫٣	١٫١	ـ٧٫	٥٣	٢٩
اليمن	٢٫٨	٢٫٥	١٫٨	ـ٠٫١	ـ٠٫١	٨٩	٦٤
الواردات السلعية :							
اجمالى الواردات المصرية (١)	٩٩٦١٫٥	١١٥٠٢٫٣	١٦٢٢٥٫٨	١٠٠	١٠٠	١١٥	١٦٣
الواردات من دول مجلس التعاون (٢)	٣٠٫٢	٦٩٫٢	٥٦٫٦	٣٫٠	٦٫٠	٢٢٩	١٨٧
الأردن	١١٫١	ـ٢٥٫	٤٧٫٥	ـ٠٫١	ـ٠٫٢	٢٢٥	٤٢٨
العراق	ـ١٩٫	ـ٤٤٫	٨٫٧	٠٫٢	ـ٠٫٤	٢٣٢	٤٦
اليمن	ـ١٫	ـ٢٫	ـ٠٫٤	*	*	٢٠٠	٤٠٠

* اقل من ٠٫٠٥ ـ من قيمة اجمالى الواردات أو الصادرات .

(١) " Handbook of International Trade and Development Statistics 1988" United Nations, New York, 1989.

(٢) مجلس الشورى ـ تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية من الامن القومى " مجلس التعاون العربى ـ آفاق العمل العربى المشترك " دور الانعقاد العادى العاشر ١٩٩٠ .

سادسا: امكانيات وآفاق التكامل :

من العرض السابق لاهم جوانب النشاط الاقتصادى لكل من دول مجلس التعاون العربى نخلص الى أن أقصى مايمكن أن تتطلع اليه شعوب وحكومات دول المجلس من حيث التعاون والتكامل فى مجالات التخطيط المالى والتمويل هو أن تكون هناك خطة مالية واحدة يتم من خلالها حصر كل الموارد المالية والتمويلية المتاحة من موارد ائتمانية ونقدية لدى كل دول المجلس مجتمعة ويتحدد من خلالها كذلك أوجه الاستخدام المختلفة لهذه الموارد المالية بما يخدم ويحقق الغايات والاهداف العامة لدول المجلس والتى يتم تحديدها سلفا ودون تخصيص لهذه الموارد المالية بين دول المجلس بحسب دولة المنشأ لهذه الموارد أو تلك ، أى قيام اندماج كامل للموارد المالية المتاحة لدى دول المجلس سواء من حيث مصادرها أو أوجه استخداماتها ، وبوضوح تام أن يكون هناك خزان واحدا تصب فيه كل الموارد المالية لدول المجلس مجتمعة ومن هذا الخزان يتم تمويل كافة العمليات والانشطة الاقتصادية والمشروعات العامة وغيرها من أوجه النشاط الاقتصادى سواء لاغراض الاستهلاك أو الاستثمار . واذا ماتحقق ذلك لدول مجلس التعاون العربى فسوف يكون فى الامكان التعرف على مقدار الوفورات أو العجز فى الموارد المالية المتاحة لدى هذه الدول مجتمعة ومن ثم العمل على سد احتياجات دول المجلس من هذه الموارد فيما بينها أولا ، وتدبير باقى احتياجاتها وهى فى مركز تفاوضى أفضل من أن يكون ذلك من خلال كل دولة على حدة .

ولكن هذا الامل الذى يصعب وصفه الان بأنه هدف وينظر اليه على أنه مجرد حلم تحلم به كل شعوب الامة العربية يحتاج لكى يكون هدفا تسعى حكومات

اى تجمع عربى الى تحقيقه لعدة أمور كانت ومازالت العقبات الاساسية أمام وجود ذلك الهدف العام المتفق عليه والمصاغ فى قالب قانونى دقيق جامع مانع ألا وهى :

* الاخلاص والجدية من قبل كل الجهات التى لها دور فى ادارة اى من التجمعات العربية بما فيها مجلس التعاون العربى •

* ضرورة وجود استراتيجية عامة مصاغة ومعلنة ومعلومة لدى كل شعوب دول التجمع ، على ان تترجم هذه الاستراتيجية العامة الى خطط وبرامج عمل بعيدة وقصيرة المدى لتحقيق ذلك الهدف •

وفى المجال المالى واذا تحول حلم شعوب دول مجلس التعاون العربى فى وجود خطة مالية واحدة شاملة جامعة لها مجتمعة الى هدف فأن أولى خطوات تحقيق ذلك الهدف هو ضرورة الاسراع بتوحيد النظم والقواعد والمبادئ والمفاهيم الاقتصادية والمالية المعمول بها داخل دول مجلس التعاون ، تلك الخطوة التى لايمكن أن يتحقق دون البدء بها أى تقدم يمكن أن يكتب له الدوام والاستمرار فى مجالات التعاون المالى بين دول المجلس •

ولعل قيام دولة المانيا الموحدة وأوربا الموحدة فى المستقبل القريب تأكيدا على أن كل العقبات والمشاكل مهما تشعبت وتضخمت يمكن التغلب عليها والوصول الى الحلول العملية والايجابية لها اذا خلصت النوايا وبذلت الجهود لحلها والتغلب عليها ، ولقد نالت الامور المتعلقة بالجوانب المالية المختلفة القدر الاكبر من الاهتمام والمناقشة والحوار والجهد الكبير للوصول الى الحلول المرضية والايجابية

لها حتى يمكن قيام وحدة قوية على أسس ثابتة متفق عليها ومعلومة مسبقا خاصة وان الامور والقضايا المالية تدخل فى كل ماعداها من القضايا .

ولقد أظهر تحليل الناتج المحلى الاجمالى من حيث مصادره ان هناك تشابها كبيرا فى هيكل الناتج المحلى الاجمالى لدول مجلس التعاون العربى من حيث مساهمة القطاعات المختلفة فى تحقيق ذلك الناتج ، كما وأن التفاوت المحدود الموجود فى هياكل الانتاج فى هذه الدول فى الاتجاه نحو التضاؤل ، وهذا يعنى أن أفضل أوجه التكامل بين هذه الدول هو أقامة المشروعات الاقتصادية المختلفة فيما بينهما بصورة جماعية وتوزيعها بين هذه الدول وفق للمزايا النسبية فى عوامل الانتاج المتاحة لدى كل منها حيث يؤدى ذلك الى :

* التقليل من حجم الاعتمادات المالية المخصصة للاستثمار على مستوى دول المجلس حيث يمكن تجنب تكرار نفس الاستثمار فى نفس الانشطة فى كل دولة على حدة

* زيادة حجم التبادل التجارى بين دول المجلس وخلق الترابط الاقتصادى اللازم لدوام واستمرار التعاون والتكامل بين دول المجلس .

* الاستفادة من المزايا النسبية لعوامل الانتاج المختلفة فى كل من دول المجلس بما يحقق النفع العام المتبادل المشترك بين هذه الدول .

وبالاضافة الى أن نجاح أى تعاون أو تكامل بين دول المجلس يحتاج كما سبق القول الى الجدية والاخلاص ووضوح وتحديد الاهداف المشتركة فأن نجاح التعاون والتكامل فى مجال المشروعات المشتركة يتطلب :

* ضرورة الاتفاق الواضح والصريح على عدم الخلط والربط بين ماقد يطرأ على علاقات دول المجلس من خلافات فى المجال السياسى أن حدث ذلك وبقاء واستمرار هذه المشروعات .

* ضرورة وجود التشريعات والاتفاقات التى تكفل حقوق ومصالح كل الاطراف المتعاونة فى هذه المشروعات .

* تحديد ووضع الضمانات والعقوبات الكافية والكفيلة بالحيلولة دون تحكم أى طرف فى مصالح الاطراف الاخرى .

ويتضح من تحليل الناتج المحلى الاجمالى كذلك أن رسوم الواردات أحد البنود الهامة التى تساهم فى تحقيق الناتج المحلى فى كل من دول مجلس التعاون وهذا يعنى أن الاستغناء عن قدر من الرسوم على الواردات فى أى من هذه الدول ليس بالامر السهل ، أى أن تخفيض الرسوم على الواردات أو الغاؤها على التبادل التجارى بين دول المجلس يلزم أن يكون موضع البحث والدراسة وأن يتم بالتدريج حتى يتاح لكل من دول المجلس اعادة ترتيب اوضاعها المالية فى ضوء التغيرات التى ستطرأ على مواردها المالية . وبالاضافة الى ذلك فأن واردات كل دولة من دول مجلس التعاون تفوق صادراتها الامر الذى يعنى أن كل أو بعض التكوين الرأسمالى الثابت الاجمالى لايتحقق من الناتج المحلى المحقق داخل دول المجلس بل أن جزء من الانفاق الاستهلاكى لم يتحقق أيضا من الناتج المحلى الاجمالى فى بعض دول المجلس خلال بعض السنوات موضع الدراسة ، وكذلك فأن التغير فى المخزون كان بالسالب فى كل من الاردن ومصر واليمن .

ونخلص مما تقدم الى أن أى من دول مجلس التعاون العربى على المستوى الحكومى على الاقل ليس لديها فوائض مالية تزيد عن احتياجاتها بحيث يمكن ان تساهم بها فى تغطية احتياجات الدول الاخرى بل وانها جميعا فى حاجة الى قدر من الاموال لتغطية احتياجاتها التنموية ، ومن ثم فأن المدخل الذى يستند على وجود فوائض مالية يمكن تبادلها فيما بين هذه الدول لايمكن الاستناد عليه لتحقيق أى قدر من التكامل والتنسيق فى المجالات المالية المختلفة وعلينا أن نبحث عن المجالات التى يمكن أن يتحقق فيها التنسيق والتكامل . ويؤكد هذا الاستدلال تحليل المدخرات القومية لكل من دول مجلس التعاون حيث يتضح من ذلك التحليل حقيقتين هامتين للغاية:

* اتجاه المدخرات القومية فى كل من دول مجلس التعاون الى التناقص من عام لآخر سواء من حيث قيمتها المطلقة أو من حيث نسبتها الى الناتج القومى الاجمالى أو من حيث متوسط نصيب الفرد منها .

* انخفاض متوسط نصيب الفرد من المدخرات القومية بوجه عام اذا قورن بالدول الاخرى المجاورة بالمنطقة وخاصة دول مجلس التعاون الخليجى

وهكذا فان التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون العربى لايمكن أن يستند على وجود فوائض مالية يمكن تبادلها فيما بين هذه الدول فى الوقت الذى تتمتع فيه الدول الاخرى المجاورة بامتلاك أرصدة مالية ضخمة الى جانب قدر كبير من الفوائض المالية الجارية التى يتحقق بصفة دورية سنويا ، وعلى هذا فأنه من الضرورى البحث عن صيغ مناسبة وعادلة لايجاد قدر أكبر من التعاون على مستوى كل من مجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى بما يكفل :

* تدفق قدر من الفوائض المالية المتاحة لدى دول مجلس التعاون الخليجي لتمويل المشروعات المشتركة التى تتفق دول مجلس التعاون العربى على اقامتها في اطار التعاون والتكامل فيما بينها خاصة وان هذه الدول وعلى وجه الخصوص مصر والاردن والعراق قد تحملت وتتحمل أعباء القضايا القومية بالمنطقة وذلك على حساب خطط وبرامج التنمية الخاصة بها ومن ثم مستويات معيشة مواطنيها .

* وفى نفس الوقت فأن على دول مجلس التعاون العربى أن تعمل بشكل جاد وفى أقرب وقت على تحديد المشروعات المشتركة التى ترغب فى تمويلها وان توفر الضمانات المناسبة لهذه الاموال .

وفى هذا الصدد يقترح أن تقوم دول مجلس التعاون العربى بانشاء بنك مشترك فيما بينها يتلقى الاموال من مصادر التمويل المختلفة سواء ماتدفعه حكومات دول مجلس التعاون أو مدخرات أبنائها أو ماتحصل عليه من منح أو قروض من دول المنطقة أو دول العالم الاخرى او المنظمات الاقليمية والدولية المختلفة أو غيرها ، كما يتولى هذا البنك بدوره تمويل المشروعات المشتركة التى تتفق عليها دول المجلس ، كما يمكن أن يتولى عملية تمويل التبادل التجارى بين دول المجلس وغيرها من العمليات المالية التى تتم فيما بينها .

ولقد أظهر تحليل العلاقات التجارية بين دول مجلس التعاون العربى ضآلة حجم التبادل التجارى بين هذه الدول على الرغم من أن أتساع حجم التبادل التجارى

يمثل واحدة من أهم الخطوات الايجابية نحو التعاون والتكامل وتحقيق الاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية المتاحة لدى كل من هذه الدول • ولقد أظهر تحليل هيكل الواردات لدول مجلس التعاون ، أنها جميعا تستورد خمس سلع بصورة أساسية وبقيم كبيرة تؤكد وجود سوق واسعة داخل دول المجلس تسمح باقامة مشروعات انتاجية فى هذه الدول لتغطية احتياجاتها من هذه السلع بالاضافة الى حيوية وأهمية هذه السلع التى تستوجب ضرورة ان يتم انتاجها داخل دول المجلس بدلا من الاعتماد على استيرادها الامر الذى يمثل قيدا ثقيلا فى عنقها ، وهذه السلع تتمثل فى الالات والمعدات الكهربائية ، الالات والمعدات غير الكهربائية ، وسائل النقل ، المعادن والمنتجات المعدنية الحبوب •

الخاتمة

يمكن أن نخلص من التحليل السابق الى أن هناك امكانيات وآفاق كبيرة لقيام تنسيق وتعاون فى مجالات التخطيط المالى والتمويل بين دول مجلس التعاون العربى اذا ماتم تحديد الهدف العام المرغوب تحقيقه وصدقت النوايا وتبعها العمل الجاد لتحقيق ذلك الهدف ، ولقد تضمنت اتفاقية قيام مجلس التعاون العربى النص على تحقيق التكامل والتنسيق فى المجالات الاقتصادية والمالية فى مقدمة المجالات التى شملتها الاتفاقية .

وسوف يكون من المفيد بحق أن يتحقق التعاون والتكامل بين دول مجلس التعاون العربى وان تطلب ذلك الكثير من الجهد والتدرج فى خطوات متتابعة حتى تتحقق الوحدة الاقتصادية والمالية الكاملة ، وفى هذا الصدد يمكن التأكيد على :

تهيئة المناخ المناسب :

١ـ ضرورة قيام التنسيق والتعاون بين شعوب وحكومات دول مجلس التعاون العربى لا ان يكون الامر مجرد اتفاق بين حكومات وقيادات بذاتها مرتبط بوجودها وان توضع المبادئ الصحيحة التى تحمى هذا التعاون وتنمية وتحول دون انهياره عند أول خلاف فى وجهات النظر السياسية أو غيرها ، ولايتحقق ذلك الامن خلال تفهم وادراك شعوب دول المجلس واقتناعها بوجود مصالح اقتصادية ومالية حقيقية متبادلة ستعود عليهم جميعا من قيام واستمرار مجلس التعاون .

٢ـ العمل على التغلب على العقبات والمصاعب التى تواجه ذلك التعاون والتكامل وعلى وجه الخصوص القيود المفروضة على انتقال عناصر الانتاج بين دول المجلس المختلفة فى حرية تامة ، وان كان الواقع العملى بعد قيام مجلس التعاون قد جاء على خلاف ذلك حيث أن بعض دول المجلس قد زادت من القيود المفروضة على تحويلات مدخرات القوى العاملة بها بما فى ذلك العمالة الوافده اليها من دول مجلس التعاون الاخرى .

٣ـ تحويل اتفاقية قيام مجلس التعاون الى خطط وبرامج تفصيلية طويلة وقصيرة الاجل ، والاتفاق على أدق الامور وأبعدها تفصيلا ، وكذلك صياغة تنظيم وادارة العلاقات المرتقبة بين دول المجلس .

٤ـ توحيد النظم المالية المتبعة فى كل دول مجلس التعاون والقضاء على كل أوجه الاختلاف فيما بينها بما فى ذلك النظم والاجراءات المصرفية .

٥ـ الاتفاق على سعر صرف لعملات مجلس التعاون يكون أساسا لتقدير قيم المعاملات المختلفة فيما بينها .

التكامل والتعاون فى مجالات التخطيط المالى :

ان التعاون والتكامل فى مجال التخطيط المالى بين دول مجلس التعاون العربى يجب أن يبدأ بتحديد الهدف العام المرغوب تحقيقه ، وذلك الهدف هو أن يصل التعاون والتكامل فى النهاية الى وجود وحدة مالية واحدة يتم فى اطارها وجود خطة مالية واحدة لدول مجلس التعاون ، وذلك لايمكن ان يتحقق الا بعد

تهيئة المناخ المناسب وان تتوالى الخطوات العملية نحو تحقيق ذلك الهدف ، من جهة أخرى فأنه يلزم أن يبدأ من الان التفكير الجاد في اتخاذ الخطوات العملية المناسبة على طريق توحيد العملة واصدار عمله موحدة لكل دول المجلس ليتزامن ذلك مع تحقيق الوحدة المالية الكاملة بين دول المجلس . ولتحقيق الوحدة المالية الكاملة فأن هناك الكثير من أشكال التعاون والتكامل التى تمت بين بعض دول العالم المختلفة والتى عادة مابدأت بحق الدولة الاولى بالرعاية ، والاعفاءات الجمركية المتبادلة ، فالسوق المشتركة وانتهاء بقيام وحدة اقتصادية كاملة ، وليس المهم الاسلوب أو المنهج الذى ستسلكه دول مجلس التعاون فكلها يمكن أن تحقق الغاية المرجوه ولكن المرجو هو السير خطوة تلو الاخرى من أجل تحقيق الوحدة المالية الكاملة بين دول مجلس التعاون .

التكامل والتعاون فى مجال التمويل :

تعانى دول مجلس التعاون العربى الاربع من قصور شديد فى مواردها المالية ولايتمتع أى منها بوجود فوائض مالية يمكن أن تكون مصدرا لتمويل بعض المشروعات فى دول المجلس الاخرى وعلى هذا فأن التكامل والتعاون فى مجال التمويل لايمكن أن يستند الى وجود فوائض مالية لدى هذه الدول ولهذا فقد يكون من المفيد التغلب على هذه المشكلة من خلال :

١ـ اقامة المشروعات المشتركة لسد احتياجات دول المجلس مجتمعه من المنتجات المختلفة دون تكرار للاستثمار ذاته فى كل من دول مجلس التعاون ومن ثم التقليل من القيمة الاجمالية للاستثمارات ، بالإضافة الى أن اختيار مواقع

هذه الاستثمارات سوف يساعد على استخدام الموارد الاقتصادية لدول المجلس بصورة أفضل اذا اختيرت مواقعها فى ضوء المزايا النسبية المرتبطة بتوافر عوامل الانتاج لدى كل منها .

٢- ضرورة ايجاد تنسيق منظم مع دول مجلس التعاون الخليجى ذات الفوائض المالية الضخمة لتمويل المشروعات المشتركة التى يتفق عليها بين دول مجلس التعاون العربى ويتطلب ذلك ضرورة توفير الضمانات الكاملة لرأس المال الذى تقدمه دول مجلس التعاون الخليجى .

٣- توحيد الجهود والاتصالات مع المنظمات الدولية المختلفة للحصول على قدر من الاموال اللازمة لتمويل المشروعات المشتركة بين دول المجلس .

٤- تدبير الحصول على التكنولوجيا المتطورة من الدول المتقدمة من خلال مركزها التفاوضى الافضل عن كونها دول متفرقة .

٥- اقامة بنك مشترك يتم خلاله تجميع الموارد المالية المختلفة لدول المجلس مجتمعه وانفاقها فى الاغراض المحددة لها .

والله ندعو لكل التجمعات الاقتصادية العربية بالتوفيق حتى تكون هناك فى النهاية الدولة العربية الواحدة التى يستطيع المواطن العربى أن يجوبها وان يزاول نشاطه على كل أرضها دون قيود وحدود أو عقبات وتعقيدات .

الفصل الرابـــــع

إمكانـات وآفاق التنسيق والتعاون فى مجالات بناء القدرة التكنولوجية فى دول مجلس التعاون العربـــــــى

أولاً :- الحاجة إلى بناء القدرة التكنولوجية العربية :

إن النظرة الفاحصة إلى الواقع الإقتصادى والإجتماعى العربى ، يمكن أن تلحظ بوضوح عدة ظواهر بارزة . الظاهرة الأولى وتتمثل فى ضعف مسيرة التنمية العربية وتضاؤل مردودها الإقتصادى والإجتماعى . فعلى الرغم من الجهود التنموية الكبيرة التى بذلتها الدول العربية على مدى يزيد عن ربع القرن ، إلا أن المرء لايلحظحدوث نقله إقتصادية أو تغيراً هيكلياً واضحاً ، فى الإتجاه التنموى السليم الذى يجب أن يستهدف خلق وتطوير القدرة الإنتاجية المتنوعة والقادرة على تحقيق التنمية العربية المضطردة والمستقلة، إن معدلات النمو العربية المحققة على مدى الثلاث حقبات الأخيرة ، تظهر تواضعاً شديداً با لمقارنة بمثيلاتها المحققة ، ليس فى الدول الصناعية المتقدمة ، بل فى مجموعة الدول النامية فى جنوب شرق آسيا (كوريا الجنوبية، تايوان ، سنغافورة ، هونج كونج) وأمريكا اللاتينية (البرازيل ، والأرجنتين وشيلى). وبذلك ظل هذا التدنى فى الآداء الإقتصادى العربى سبباً واضحاً ومباشراً لإتساع الفجوة الإقتصادية بين العالم العربى وغيره من الدول الصناعية المتقدمة أو مايسمى بالفهود الأربعة فى جنوب شرق آسيا .

الظاهرة الثانية وتتمثل فى ضعف وتدنى القدرة التكنولوجية العربية، بحيث أصبحت القدرة العربية على التنمية ، رهن بمقدار ماتستطيع الدول العربية الحصول عليه من السلع والمعدات الرأسمالية ومختلف نواحى المعرفة الفنية والإدارية المتطورة . وبعبارة أدق ، ظلت التنمية العربية خاضعة لمحددات الحصول على ثمار القدرة التكنولوجية المتطورة للدول الصناعية المتقدمة . ذلك أن الوطن العربى رغم جهوده التنموية الواضحة على مدى ربع

القرن تقريباً ، لم يستطع أن يخلق أو يطور القدرة التكنولوجية العربية بشكل كبير وذلك رغم الإتجاه الواضح لديه لإستيراد ونقل الأساليب الإنتاجية المتطورة . وقد يكون السبب وراء ذلك ، هو غياب أو فقدان السياسة أو الإستراتيجية التكنولوجية السليمة التى تستهدف بناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية التى تضمن إستمرار وإضطراد التنمية العربية . وأصبحت الفجوة التكنولوجية العربية تمثل أكثر الظواهر خطورة على مستقبل التنمية العربية ، علاوة على كونها السبب الأكثر قبولاً وعقلانية ، لتفسير الضعف والتعثر فى الآداء التنموى العربى خلال الفترات السابقة . وترجع خطورة هذه الظاهرة إلى حقيقة الدور الأساسى والمحورى الذى يلعبه التقدم العلمى والتكنولوجى فى مسيرة تطور وتقدم الشعوب ؛ إقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً .

والظاهرة الثالثة التى نود الإشارة إليها لإرتباطها المباشر بموضوع الدراسة ، تتمثل فى عجز وتعثر أنشطة وفعاليات التكامل الإقتصادى العربى منذ توقيع إتفاقية الدفاع العربى المشترك والتعاون الإقتصادى بين دول الجامعة العربية فى إبريل ١٩٥٠ ، وإتفاقية الوحدة الإقتصادية العربية فى عام ١٩٥٧ ، تلك الإتفاقية الأخيرة التى إنبثق عنها إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، الذى اعد إتفاقية السوق العربية المشتركة فى عام ١٩٦٤ . وقد صاحب ذلك وترتب عليه ، سيل منهمر من الأجهزة التكاملية العربية إلى الحد الذى أورثنا هيكلاً مؤسسياً عربياً ثقيلاً ، يغلب عليه التعددية والإزدواجية ، علاوة على ترسانة الإتفاقيات والقرارات . ومع كل ذلك ، ورغم الجهود التى بذلت من جميع تلك المؤسسات والأجهزة ، وفى إطار الصيغ المختلفة للعمل الإقتصادى العربى وأبرزها وأهمها صيغة المشروعات العربية المشتركة ، يكفى أن نقول ؛ إن الأهمية النسبية لمشروعات

التكامل لم تتجاوز ٥٪ من النشاط الإقتصادى العربى . الأمر الذى أدى إلـــــى تنامى الشعور بالإحباط لدى المواطن العربى تجاه العمل العربى المشترك (التكاملى) وفق الصياغات والأطر التقليديه . ذلك أن المواطن العربى قد أصبـــــح الان أكثر إدراكاً ووعياً بأن المستقبل العربى قد أصبح مرهون بمقدار ماتمتلكـــه الأمة العربية من قدرة علمية وتكنولوجية متطورة وقادرة على تغيير الواقـــــع الإقتصادى والإجتماعى والثقافى للوطن العربى . واقعاً وفعلاً ـ لاكلاما وشعارات .

ثانياً :ـ مجلس التعاون العربى ومسؤولية بناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية :

قد يكون من الضرورى والمفيد أن نؤكد فى هذا الصدد على ثلاث حقائـق أو قضايا أساسية . الحقيقة الأولى وتتمثل فى أن التكتلات الإقتصادية العربيـــة الإقليمية لاتعتبر ولاينبغى لها أن تعتبر ، بديلاً عن التكامل العربى الشامـــــل، بل بالعكس يجب أن تكون أقصر الطرق وأيسرها فى الوصول إليه . إن التكتلات الإقتصادية العربية الإقليمية (مجلس التعاون الخليجى ، مجلس التعاون العربى، ومجلس تعاون دول المغرب العربى) إذا ماأحسن الإعداد والتخطيط لها والتنسيق فيما بينهـــا قد تكون الطريق المناسب للعمل العربى المشترك والذى أملته ضرورات الواقـــع وتؤيده نتائج الممارسة (التجربة) العربية القريبة . إن تجربة العمل العربـــــى المشترك على النحو الذى مارسناه عليه طوال العقود الأربعة المنصرفة ، وماصاحبها من ضعف الإنجازات نتيجة للتمسك بالمصالح القطرية الضيقة وقصيرة الأجل ، قـــد أصبحت أضعف من أن تزكى ، مالم تتخلى الدول العربية عن نظرتها الضيقـــــة لمصالحها القطرية أو حتى تنظر إليها ولكن فى الأجل الطويل . إننا ونحن علـــى مشارف القرن الحادى والعشرون الذى تخشاه أوربا الغربية المتقدمة ، وتسعـــى إلى دخوله وهى كتلة إقتصادية واحدة (فى عام ١٩٩٢) ، وأمام عجز الممارســـــة

العربية المعاصرة عن تجسيد التكامل العربى العام ، رغم توافر كل المقومات التى لم يتوافر مثلها لغيرها من الأمم ، فإن الأمر يجعلنا أكثر قناعة بأن التكتلات الإقليمية قد تكون الإطار الأكثر قبولاً لخلق وتكريس المصالح العربية المشتركة إقليمياً وعربياً . هذا بافتراض الإعداد والتخطيط الجيد والسليم . وبعبارة أخرى ؛ أن يقوم الإعداد والتخطيط للتكتلات الإقتصادية العربية الإقليمية على إستشراف المصلحة العربية القومية فى المستقبل البعيد ، ذلك أن الوحدة الإقتصادية والسياسية العربية تظل هى غاية غايات العرب .

والحقيقة هد أن مجلس التعاون الإقتصادى العربى لم يأتى من فراغ ، بل كان تتويجاً لتعاون ثنائى جاد بين الدول الأربع المؤسسة له . فقد تطور حجم التبادل التجارى بين مصر والعراق بالرغم من تجميد عضوية مصر فى الجامعة العربية، حيث بلغ عام ١٩٨٠ ، قيمته ٥ر٤٢ مليون دولار . وفى عام ١٩٨٨ تم توقيع صفقة تجارية متكافئة قيمتها ٢٠٠ مليون دولار . وفى يوليو من نفس العام تم توقيع إتفاق تشغيل العمالة بين البلدان والتعاون فى مجالات العمل والعمال . كما تكونت لجنة مشتركة لهذا الغرض . وفى عام ١٩٨٩ تم الإتفاق على إنشاء العديد من المصانع والمشروعات المشتركة فى مجالات الصلب ومحركات الديزل ، الأسمنت ، الالمنيوم، الزراعة ، الكهرباء ، الطب البيطرى ، النقل والبحث العلمى والتكنولوجيا . كما يتم التباحث حالياً حول إنضمام العراق إلى الشبكة الكهربائية الموحدة بين مصر والأردن كما تم تأسيس شركة للمقاولات برأس مال مشترك قيمته ٤٠ مليون دولار لتتولى تنفيذ المشروعات فى البلدان .

وفى أعقاب عودة العلاقات بين مصر والأردن فى ديسمبر ١٩٨٤ ، وقع البلدان صفقة تجارية متكافئة قيمتها ١١٠ ملايين دولار مناصفة . وفى أكتوبر من نفس

العام تم كذلك توقيع بروتوكول تجارة بينهما بدأ العمل بمقتضاه منذ يناير ١٩٨٥ . الأمر الذى أدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بينهما من ٥٠٠ الف دولار (نصف مليون) عام ١٩٨٠ إلى ٥ر٢٦ مليون دولار عام ١٩٨٧ . وفى ديسمبر ١٩٨٦ تم توقيع إتفاقية لتنظيم تشغيل العمالة بين البلدان وتشكيل لجنة مشتركة للتعاون فى مجالات العمل والعمال تجتمع دورياً كل ٦ شهور . بل أن مستوى التعاون الإقتصادى قد تجاوز مستوى التبادل التجارى ، إلى البدء فى تنسيق الأنشطة الإقتصادية وإنشاء المشروعات المشتركة . فمع بداية عام ١٩٨٩ بدأت الشركة القابضة المشتركة ، تنفيذ أول مشروعاتها فى منطقة غرب النوبارية بمصر ، على مساحة ٥٧٠٠فدان لإنتاج ١٤ الف طن من اللحوم الحمراء سنوياً ، بالإضافة إلى ٣٠ الف رأس من الأغنام ، ٤٥ الف طن من الأعلاف ، ١٣٨ الف متر مكعب من الأسمدة إلى جانب إنتاجها المتصل من الصوف الخام كما قطع البلدان شوطاً كبيراً فى مجال التعاون والتنسيق فى مجالات البنية الأساسية خاصة فى مجالات الكهرباء حيث يجرى ربط شبكى الكهرباء فى البلدان ، وكذلك مشروعات النقل والمواصلات حيث تم تأسيس وتشغيل شركة الجسر البرى التى تضم العراق بالإضافة إلى مصر الأردن . أضف إلى ذلك البدء فى بعض مجالات التنسيق الصناعى مثل صناعات الأسمدة والالكترونيات وقطع الغيار .

وتبقى العلاقات بين مصر واليمن بارزة منذ أوائل الستينات والتى تجسدها العمالة المصرية التى بلغ حجمها ٦٠ الف عامل يساهمون فى مختلف المجالات خاصة فى مجال الثقافة والبحث والتنقيب عن البترول وإستخراجه . الأمر الذى كان له أثر واضح فى بلوغ حجم الإنتاج الحالى منه إلى ٢٠٠ الف برميل يومياً ويتوقع أن يصل قريباً إلى ضعف هذه الكمية ، وقد تطور هذا التعاون بشكل واضح عام ١٩٨٩

حيث تكونت اللجنة المصرية اليمنية المشتركة والتى وقعت فى أول إجتماع لها على ست اتفاقيات للتعاون الإقتصادى والفنى وتشجيع وحماية الإستثمارات المشتركة . كما تم فى نفس العام توقيع بروتوكول التعاون الزراعى والصحى والعلمى والتكنولوجى ، إلى جانب إتفاقية تنظيم تشغيل العمالة والعمال .

وتأكيداً لمسيرة التعاون والتنسيق الإقتصادى الجاد بين دول مجلس التعاون العربى ، نود أن نشير إلى أنه كان من المستهدف أن يصل حجم التبادل التجارى (قبل توقيع إتفاق إعلان قيام مجلس التعاون فى بغداد فى ١٦ فبراير ١٩٨٩) بين مصر والعراق إلى ٥٠٠ مليون دولار كذلك ، وبين العراق والأردن إلى مليار دولار . الأمر الذى يقتضى تنفيذه ، قدراً كبيراً من التعاون والتنسيق فى مختلف المجالات الإنتاجية وإستثمارات البنية الأساسية وهو ماجاء باتفاقية المجلس تجسيداً وتتويجاً لصدق التوجه وجديته .

والحقيقة الثالثة التى نود أن نؤكد عليها هى أن مجلس التعاون العربى يملك من الإمكانات والقدرات مايجعله قادراً على البداية الجادة لتنمية إقليمية ذات أفق أرحب للمصالح العربية والإقليمية والقطرية فى مداها البعيد . ويمكننا أن نتصور المدى الرحب والواسع الذى يمكن أن تصل إليه دول مجلس التعاون العربى فى مجال التنسيق والتكامل الإنتاجى والتجارى ، فيما لو ألقينا نظرة سريعة على الإمكانات والموارد الإقتصادية الطبيعية والبشرية التى تتوفر لدى تلك الدول الأربع المؤسسة وطبيعى أن يكون المدخل التدريجى المدروس بعناية والذى أرسته اتفاقية إعلان قيام المجلس ، علاوة على تلك البدايات الجادة فى تنفيذ المشروعات المشتركة دورها وأثرها الواضح فى تعظيم الإستفادة من تلك الموارد المتاحة والممكنة ،بما يساعد على

التسريع بخلق وتعقيد التكامل الإقليمى الواعى بأبعاد وأهداف التكامل العربى الأعم والأشمل . فى هذا الصدد يمكن أن نوجز مايتوفر لدى دول مجلس التعاون العربى الأربع على النحو التالى :-

- تقدر المساحة الجغرافية الإجمالية لدول مجلس التعاون بنحو ٤٠٠ مليون فدان أى حوالى ١٢٪ ($\frac{١}{٨}$) من إجمالى الرقعة الأرضية العربية . وهى مع هذا الإتساع تتصف بالتباين النسبى فى مكونات من حرارة وبرودة وأمطار ... الخ. الأمر الذى يسمح بتنوع وتباين واضح فى التراكيب المحصولية ومن ثم بدرجة عالية من التخصص الزراعى باعتباره المدخل الطبيعى لزيادة التبادل التجارى البينى بما يحقق مصالح الجميع .
- ونتيجة للتباين النسبى الواضح فى المكونات المناخية لدول المجلس ، فإن المساحة المتوفرة من المراعى الطبيعية بحوالى ٢٠ مليون فدان ، إلاأن معظمها ذات إنتاجية منخفضة . الأمر الذى يجعل التعاون بين دول المجلس فى سبيل زيادة كفاءة إستغلال هذا المورد ، أمراً ضرورياً ومطلباً تنموياً للجميع .
- تقدر المساحة المزروعة بالدول الأعضاء بحوالى ٣٠ مليون فدان . وهنا تجدر ملاحظة أن نسبة كبيرة من هذه المساحة تعتمد فى زراعتها على الأمطار وليس نظام الرى الدائم خاصة فى الأردن ٩٣٪ ، واليمن ٩١٪ ، والعراق ٥٢٪ ، الأمر الذى ينعكس فى إنخفاض معامل الكثافة المحصولية ، إذ يقدر بنحو (٧١ر٠) (٤٣ر٠) (٤٥ر٠) فى الدول الثلاث على الترتيب ، وذلك بالمقارنة بمصر التى تعتمد فيها الزراعة أساساً على الرى الدائم ومن ثم يصل هذا المعامل إلى حوالى (٩ر١) . معنى هذا أن المساحة الفعلية التى تزرع فى الأردن تقل عن تلك المساحة بنسبة ٧١٪ وتصل فى اليمن والعراق إلى أقل من النصف ، فى حين أنها تصل فى مصر إلى مايقرب من الضعف .

- تقدر المساحة القابلة للزراعة في دول المجلس بما يكاد يعادل تلك المساحة المزروعة (أي بحوالي ٣٠ مليون فدان أخرى) . هذه المساحة قابلة للزراعة وغير مستغلة ويمكن في ضوء الإمكانات المائية المتاحة والممكنة زراعتها إستغلالها ، وذلك فيما لو تضافرت جهود الدول الأربع وبما يحقق مصالح الجميع .
- تتمتع دول المجلس بموارد مائية لابأس بها إذ تجرى في أراضيها عدة أنهار من بينها نهرين من أكبر الأنهار في العالم ، بالإضافة المخزونات الضخمة تحت سطح التربة والتي يمكن أن تسهم بشكل واضح في التوسع الزراعي الأفقي . فالعراق يستخدم حوالي ٢٧ مليار متر مكعب على حين يمكنه توفير نحو ٦٠ مليار متر مكعب مستقبلاً والأردن يستغل حالياً مالا يزيد عن (٥ر٠) مليار متر مكعب في حين يمكنه توفير نحو (٣ر١) مليار مكعب . وفي اليمن فإنه يمكن زيادة المتاح من المياه من (٧ر٠) مليار متر مكعب حالياً إلى نحو (٣ر١) مليار متر مكعب مستقبلاً . ومصر يمكنها زيادة حصتها من مياه النيل من ٥ر٥٥ مليار متر مكعب إلى مايقرب من ٦٥ مليار متر مكعب . كل ذلك يقتضي الإستفادة من الخبرات الفنية المتوفرة داخل دول المجلس .
- تمتلك دول المجلس سواحل طويلة على البحار تقدر بحوالي ٧٩٢٩ كيلو متر بالإضافة إلى مساحات واسعة من المسطحات المائية الداخلية ، الأمر الذى يتيح لها قدراً كبيراً من الثروة السمكية والقدرات الإنتاجية ، إلا أن قدراً كبيراً منها لم يستغل الإستغلال المطلوب .
- وبالنسبة للثروات المعدنية ، فإنه على الرغم من عدم وجود الخرائط والمسوح الجيوفزيائية الدقيقة ، إلا القدر المتيسر من المعلومات عنها ، تشير إلى أن دول المجلس تمتلك كميات كبيرة من العديد من أنواع المعادن الفلزية وغير الفلزية . فالأردن مثلا يعتبر ثالث دولة في العالم في إنتاج

الفوسفات كما يمتلك العراق إحتياطياً ضخماً من الكبريت العالمي . بالإضافة إلى ماتمتلكه مصر من الفوسفات والفحم والمنجنيز والجبس وغيرها من المعادن المشعة مثل اليورانيوم والثوريوم والرمال السوداء . هذا بالإضافة إلى البترول الذى بدأت احتمالاته فى كل دول المجلس .

- وفيما يتعلق بالعنصر البشرى وهو مانود التركيز عليه باعتباره من أهم العوامل الحاكمة للتنمية ، فإن دول المجلس تضم نحو ٨٠ مليون نسمة يمثلون حوالى ٤٠٪ ($\frac{٢}{٥}$) من إجمالى سكان الوطن العربى . الأمر الذى يتيح لتلك الدول (فى ضوء الهرم والتركيب السكانى القائم) حوالى ٢٤ مليون نسمة قوة عاملة ، يعمل منها فى مجال الصناعة مايوازى ٣٢٪ من إجمالى العمالة الصناعية فى الوطن العربى كله .

وإستناداً إلى الحقائق الثلاث التى سبق الإشارة إليها ، والتى تؤكد المنطلق القومى لإنشاء مجلس التعاون الإقتصادى العربى ، علاوة على كونه لم يأتى من فراغ وأنه يملك من الموارد الطبيعية والبشرية مايمكنه من دفع مسيرة التنمية القومية والإقليمية بشكل واضح ، شريطة أن يتوفر له التخطيط الجيد والسليم ، إلا أننا نود أن نؤكد على أن كل ذلك يظل مرهوناً بمقدار ماتستطيع دول المجلس الأربعة تحقيقه ، مجتمعة أو على إنفراد ، فى مجالات إكتساب القدرات التكنولوجية التى تكفل لها خلق قوة الدفع للتنمية العربية والإقليمية ، وبعبارة أخرى ، فإننا نرى أن نجاح مجلس التعاون العربى يتوقف إلى حد كبير ، على مقدار مايحققه ليس فى مجالات التبادل التجارى وحرية إنتقال عوامل الإنتاج ، بل فى مجالات خلق وبناء نواه القدرة التكنولوجية العربية القادرة على الافتكاك من تراث التبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة .

ونود أن نؤكد فى هذا الصدد على أن المسؤولية التنموية الحقيقية لمجلس التعاون العربى ، باعتبار أنه يضم بين أعضائه مصر والعراق ، هى العمل على وقف السياسات التنموية التى أدت إلى تكريس التبعية التكنولوجية العربية ، ذلك أن الفجوة التكنولوجية العربية ، إذا كانت حصاداً تاريخياً موروثاً ، إلا أن السياسات العربية المعتمدة أساساً على إسلوب تسليم المفتاح Turn Key قد أدت إلى زيادة حدة التخلف التكنولوجى العربى ، علاوة على وأد القدرات والمعارف التكنولوجية الوطنية ، وزيادة تكلفة التنمية ذاتها .

إن سياسة تسليم المفتاح وإستمرار الأخذ بها فى الدول العربية ، إنما تعنى أول ماتعنى ، عدم قدرة وإدراك الهيئة أو الجهة المكلفة بإنشاء المشروع أو المصنع ، على فهم العملية أو العمليات التصنيعية المطلوبة . ولذلك فإنها تفضل أن تطرحها للشركات الأجنبية فى شكل مقاولة كاملة . وتشمل هذه المقاولة عادة دراسة جدوى المشروع ـ تصميم المشروع ـ طرق المعرفة ـ توريد الالات وتركيبها تنفيذ الأعمال الهندسية المدنية وتجارب التشغيل . ويتضح من ذلك أن الخبرات الوطنية يمكن أن تقوم ببعض هذه الأنشطة . بل إنها تقوم بها فعلاً وعادة ، ولكن من خلال (أى من باطن) الشركات الأجنبية ، خاصة فى مرحلة الدراسة وتنفيذ الأعمال الهندسية المدنية . وقد يستبد فقدان الثقة بالنفس والإحساس بالعجز عن فهم وإدراك طبيعة العمليات التصنيعية ، بالإدارة الإقتصادية فى الدول العربية إلى الحد التى تمنح فيه الشركات الأجنبيه حق الإدارة والتسويق فى المشروعات التى يقومون بإنشائها وفق إسلوب تسليم المفتاح . وهذه الحالة التى يطلق عليها

البعض الزبون فى اليد .[1] الأمر الذى يحد كثيراً من فرص تنمية المعارف الإدارية والتسويقية الوطنية .

وبصورة عامة ، كانت ولاتزال ، سياسة تسليم المفتاح مسؤولة عن ضعف مردود التنمية العربية وإرتفاع تكلفتها ، علاوة على عدم السماح بنمو المعارف التكنولوجية الوطنية فى مجالات دراسة وتشييد وتشغيل وإدارة وصيانة المشروعات الصناعية بصفة خاصة والتنموية بصفة عامة . ولم يكن هذا هو حال التنمية والتصنيع فى الوطن العربى فقط ، بل كان ولايزال ، هو واقع الحال فى معظم الدول النامية خاصة فى افريقيا وامريكا اللاتينية . ويمكننا أن نستخلص أهم الدروس المستفادة من تجارب التنمية والتصنيع فى العالم الثالث بصفة عامة ، والوطن العربى بصفة خاصة ، والتى إعتمدت بشكل أساسى على سياسة تسليم المفتاح ، فى النقاط التالية :-

- فالصناعات التى قامت وفق سياسة تسليم المفتاح لم تكن عادة وفق آخر تطورات تكنولوجيا تلك الصناعات فى الدول المتقدمة ، كما إدعت ذلك الجهات والهيئات المشرفة على إقامتها ذلك أنه توجد بالدول النامية العديد من العوامل التى تجعلها أقل قدرة على إستيعاب وتشغيل وإدارة وصيانة تلك التكنولوجيات الصناعية المعقدة والحساسة . وحتى لو توفرت نسبياً تلك القدرات الوطنية ، فإن الشركات الأجنبيه التى يسند إليها مقاولة إنشاء المشروع ، تكون عادة من الشركات المتخصصة فى ذات الصناعة ، الأمر الذى لايجعلها تقدم آخر تطورات تكنولوجيا تلك الصناعة . بل تقدم التكنولوجيا الأقدم أو الأقل تطوراً والتى ذاع تصنيعها فى دول عديدة، وبالتالى فقدت ميزتها الإحتكارية . يساعد على ذلك جهل الدول النامية بطرق التصنيع والتطورات الحديثة فى المعدات والالات ، بل بمختلف جوانب

---

(١) دكتور أنطوان زحلان ، البعد التكنولوجى للوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، صـ ٢٥ .

سوق الالات والمعدات الرأسمالية . ذلك أن الدول النامية فى علاقاتها بالدول الصناعية المتقدمة ، لاتعرف عادة إلا الشركات المنتجة للسلع الصناعية التى ترغب فى إنشائها ، دون أن تسعى إلى علاقات وثيقة بالشركات المنتجة للالات والمعدات المستخدمة فى الصناعة والتى يتم توريدها عادة لحساب الشركات الأجنبية المتعاقدة على التنفيذ .

التكنولوجيا الأقل تطوراً (القديمة) التى تحصل عليها الدول النامية وفق اسلوب تسليم المفتاح ، تشترى عادة بالأسعار الجديدة (أو أقل قليلاً) إعتماداً على الصفة الإحتكارية للشركات المنتجة ومقدار جهل وإحتياج المشترى اليها . ذلك أن سوق بيع المصانع شأنه شأن أى سوق يعتمد على شكل العلاقة بين البائع والمشترى والمقدرة التفاوضية لكل منها فى مواجهة الآخر . بل إنه ليس من الضرورى أن تتناسب تكاليف إنتاج الآلة طردياً ، مع درجة تصنعها التكنولوجى . فالفرق بينهما قد لايكون إلا فى التصميم الهندسى أما ماتحتوية كل منهما من مواد خام وعمليات تصنيعية ، قد تكون واحدة ، إن لم تكن أقل فى الآلة الأحدث ، لما تفرضه التكنولوجيات الصناعية الأحدث من إمكانات الوفر النسبى فى مكونات الخامات والمواد الصناعية .

إن أخطر مافى سياسة تسليم المفتاح هو إسناد إعداد دراسة الجدوى للمشروع إلى جهة أجنبيه . فالجهة الأجنبية والتى تكون عادة مكتباً إستشارياً ، تستطيع من خلال ذلك الوقوف على أدق الأسرار المتعلقة بإمكانيات التصنيع المحلية والسوق المحلية والتى تقدم إليهم عادة على صورة بيانات ومعلومات لازمة لأغراض الدراسة . وعادة يكلف الجهاز الحكومى والخبراء والإخصائيين المحليين بتقديم تلك البيانات والمعلومات إلى المكتب الإستشارى الأجنبى

المكلف بإعداد الدراسة . والغريب فى الأمر أن تلك البيانات والمعلومات قد يصعب ويشق على الخبراء والإخصائيين المحليين الحصول عليها لأغراض البحث والدراسة التى يقومون بها . كما أن خطورة إسناد إعداد دراسة الجدوى إلى مكاتب الخبرة الأجنبية ، إنما تكمن كذلك ، فى إحتمالات تفصيل وحبك الدراسة بما يخدم مصالح الدولة التابع لها المكتب الإستشارى ، وبالتبع سوف يتحيز مكتب الخبرة المعكف بإعداد الدراسة للدولة التى يتبعها ، حيث يراعى فى إعدادها إبراز مايضمن لدولته الحصول على المشروع وتنفيذه بما يتوفر لديها من تكنولوجيات متاحة فى ذات الصناعة وبأسعار مجزية جداً . ومن أجل كل ذلك نرى الدول الصناعية المتقدمة تتهافت على تقديم المنح المالية المخصصة لدراسات الجدوى للمشروعات الصناعية إن ذلك هو أقرب إلى الطعم فى شبكة الصياد .

إن أهم انعكاسات سياسة تسليم المفتاح على سياسات التصنيع فى الدول النامية ومن بينها الدول العربية ، هو ترسيخ مفهوم الصناعة والتصنيع فى أذهان تلك الدول ، على أنها إنتاج سلع وليس عمليات تصنيعية . وعلى هذا الأساس تهافتت الدول النامية على إقامة الصناعات تسليم المفتاح لإنتاج السلع الصناعية النهائية متناسية أن جوهر الصناعة هو العمليات التصنيعية المنتجة لمكونات السلعة النهائية ، ومايحتوبه ذلك من أنشطة الخراطة والحدادة والبرادة والكهرباء .

هذه الأنشطة التصنيعية تخدم فى مجملها مختلف الأغراض التصنيعية للمكونات والسلع النهائية . زاد من أثر هذا المفهوم الخاطئ ، أن الدول الصناعية المتقدمة وهى تقوم على إمداد الدول النامية بتكنولوجيات صناعة السلع ، لاتقدم لها ذلك فى شكل نظم متكاملة ، سواء لصعوبة ذلك أمام الدول النامية أو لرغبة منها

فى الإحتفاظ بإنتاج مكون معين تراه أساسى أو محورى فى إنتاج السلعة ذاتها ويكون من السهل على تلك الدولة المتقدمة حينئذ التحكم فى إنتاج السلعة النهائية من خلال تحديد توريد ذلك المكون مع المغالاه فى سعره بما يضمن لها العائد المجزى . وبذلك تحتكم العلاقة التبعية للصناعة فى الدول النامية بالصناعة فى الدول المتقدمة ليس من خلال توريد الالات والمعدات الرأسمالية ولكن كذلك من خلال توريد المكون الأجنبى (الأساسى) فى السلعة .

خلاصة القول ، أن بناء القدرة التكنولوجية العربية تعتبر بحق أولى مسؤوليات مجلس التعاون الإقتصادى العربى ، باعتبار التنمية الإقليمية لأقطاره الأربعة ، هى المدخل الأكثر قبولاً الآن ، إلى التنمية العربية الشاملة . وبذلك تكون نقطة البدء التى يجب أن تحظى بالإهتمام الأكبر لدول المجلس هى البحث عن المدخل السليم لبناء تلك القدرة التكنولوجية .

ثالثاً :- المدخل السليم لبناء القدرة التكنولوجية لدول مجلس التعاون :

يمكن تعريف التكنولوجيا Know - How بأنها معرفة طرق أداء الأشياء (أى إنتاج السلع . وبعبارة أخرى أكثر توضيحاً ، يمكن تعريف التكنولوجيا بأنها المعرفة المجسدة وغير المجسدة، المسجلة وغير المسجلة ، والتى يمكن فصلها عن ذات صاحبها وتلك التى لايمكن فصلها ، والتى تؤدى فى النهاية إلى زيادة الإنتاج وتحسين جودته أى أن الأصل والأساس هو المعرفة بطرق وكيفية وأساليب إنتاج السلع وتحسين جودتها ونوعيتها . مما يجعل العلم قاعدة لها وأساس تطورها . فالالة والمعدة الرأسمالية هى معرفة مجسدة ، فى حين أن الادارة والتنظيم معارف غير مجسدة . والإختراع والإبتكار هو جزئية علمية يمكن تسجيلها بإسم صاحبها فى حين أن عقل المبتكر أو المخترع وهو ملئ باساسيات تخصصه العلمى ، لايمكن تسجيله . وإذا كان من الممكن إستيراد الالات والأجهزة ونجد من الفنيين والمهندسين المحليين من يستطيع تركيبها وتشغيلها بالإعتماد على التعليمات والإرشادات المكتوبة (الكتالوجات) ؛ فإن إجراء عملية فى القلب تقتضى وتستلزم حضور الدكتور مجدى يعقوب نفسه لإجرائها . إنها كلها معارف بطرق أداء الأشياء والسلع . وحين ترتقى تلك المعارف بصورها المختلفة . فإنها تعكس قدرات عالية على الآداء والإنتاج وإرتقاء فنونه ، وتزداد بالتالى القدرة الإنتاجية والإقتصادية للإنسان والمجتمع .

وعلى ذلك فأينما ذكرت التكنولوجيا ، فلابد أن يسبقها كلمة العلم . فيقال العلم والتكنولوجيا أو الثورة العلمية والتكنولوجية ، وإن جرت العادة على الإختصار ، ولكن تبقى الحقيقة فى أن التطور العلمى هو أساس كل تقدم . لذلك أصبحت عقول العلماء هى الثروة الحقيقية التى تحرص عليها الدول ، وتتخاطفها . ذلك أن التقدم المعاصر هو بالأساس معرفة (تكنولوجيا) والمعرفة موطنها عقول وأدمغة العلماء . وتصبح القضية إذن لمن يريد أن يبنى قدرته الإنتاجية (التكنولوجية) ، هى كيف يبنى قاعدة العقول القادرة على الإختراع والابتكار والتطوير . إن إستيراد آله حديثة لاينبغى أن يفهم أكثر من كونه عملية نقل للثمرة التكنولوجية الموجودة فى الدولة المصدرة لها . أما الشجرة (القدرة) التكنولوجية فإنها مازالت ثابتة فى أرض الدولة المصدرة للآلة . إن الشجرة التكنولوجية لايمكن نقلها مثلاً من المانيا إلى مصر ، وان كانت الآلة الألمانية التى استوردتها مصر من ألمانيا هى قدر من المعرفة الألمانية تم تجسيدها . ويكون المطلوب إذن هو إكساب الإنسان المصرى المعرفة التى تمكنه من الإستفادة من ذلك الكم المعرفى المجسد فى الآلة المستوردة . ومالم يكتسب المصريون قاعدة المعرفة ببناء القاعدة العلمية التى يمثلها علماؤها فى مختلف التخصصات والعلوم ، سنظل نستورد أحدث الالات والأجهزة دون أن نمتلك القدرة على تصنيعها أو تطويرها . وتستمر تبعيتنا التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة . وعليه يمكننا القول بأن التكنولوجيا تكتسب ولاتنقل ، وأن النقل إنما يقع على الثمار فقط . كمن يشترى البرتقال من صاحب البستان ، فإنه لايستطيع أن يحتفظ به دائماً فإذا ماإستهلك أو عطب أو فقد منه ، فلابد له أن يعود ثانية إلى صاحب البستان ليشترى مما أنتجه . وصاحب البستان يستطيع كل فترة (سنة فترة الحمل) أن يحصل على برتقال آخر أكثر جودة ، إذا ماإهتم بأشجاره وأحسن خدمتها .

ولزيادة فهم القدرة العلمية والتكنولوجية ، يمكن أن نرى لها عصب عيني Hard - Ware ويتمثل في ثلاث مكونات هي : شركات التصنيع ، منشآت التصميم الهندسي ، وحدات البحث والتطوير ، وعصب بشري ويتمثل في ثلاث مكونات هي :- العلميون والعلماء ، الهندسيون والمهندسون ، والعمالة المتخصصة .[1] ويتفاعل الجانبان (العصبان) وتتكامل عناصر القدرة العلمية والتكنولوجية ، حيث نجد المجموعة البشرية الأولى تؤدى مهمتها في المعامل ذات المعدات والأجهزة المتطورة والمجموعة الثانية تتولى مهمتها في تطوير التصميمات الهندسية داخل منشآت التصميم ، في حين تنتشر المجموعة الثالثة وهي العمالة المتخصصة والماهرة داخل المصانع ووحدات الإنتاج . ومن خلال هذا التفاعل المستمر بين المكونات الثلاث لكل عصب ، تستمر عملية الدفع والتغذية المستمرة لنشاط الإختراع والابتكار والتطوير ، باعتباره المعين الذى لاينضب للتقدم .

واختصار القول ، أن بناء القاعدة العلمية والتكنولوجية للمجتمع ، يستلزم إهتماماً وتركيزاً على نشاط البحث والتطوير Research & development (R&D) والذى يستهدف بناء قاعدة عريضة من العلوم الأساسية والتطبيقية جنباً إلى جنب مع التطوير التجريبى ، فلابد من بحث متقدم في علوم الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء ..... الخ. ولابد من بحث تطبيقي متقدم في الهندسة الالكترونية، والهندسة الكهربائية ، والهندسة الميكانيكية ، وتصميم النظم ، وفيزياء الجوامد، والكيمياء الصناعية ، والكيمياء الحيوية ، والأحياء الدقيقة والهندسة الوراثية ..... الخ وقبل هذا كله . وبعد هذا كله ، لابد من بحث أساسى تطبيقي في علم العلوم المعاصرة وهو السبرنطيقا Supernatics أى علم التحكم الذاتى

(١) دكتور عبد الشفيع عيسى ، الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجي (إطلالة على التجربة المصرية) ورقة غير منشورة ، معهد التخطيط القومى ، صـ ٢٧

أو الأوتوماتيكى للنظم (هندسية كانت أو بيولوجية أو إجتماعية). ويعود هذا الإهتمام والتركيز على نشاط البحث والتطوير إلى كونه الحلقة الأساسية الأولى فى بناء العقول والتى يطلق عليها البعض القدرة الفرعية الأولى . ويضاف إليها القدرة الفرعية الثانية وهى قدرة التصميم الهندسى والقدرة الفرعية الثالثة وهى قدرة تصنيع المكونات والأجزاء وتجميعها . وهذه هى القدرات الفرعية الثلاث التى تتكون من القدرة العلمية التكنولوجيا لأى مجتمع . (١)

خلاصة القول ، أن المدخل السليم لبناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية والإقليمية ، يمكن أن نوجزها أمام دول مجلس التعاون الإقتصادى العربى دون أن ندعى أنها تمثل إستراتيجية علمية وتكنولوجية وإن كانت بمثابة بعض عناصرها الرئيسة ، وذلك على النحو التالى :-

- توفير قاعدة عريضة من العلماء فى مختلف فروع البحث الأساسى Basic والتطبيقى applicative
- النهوض المستمر بوحدات البحث والتطوير .
- توسيع دائرة التصميم الهندسى والنهوض بمنشآته وتطويرها المستمر .
- الإعتماد على مكاتب الخبرة الوطنية فى دراسة المشروعات والعمل على تشجيعها المستمر
- الاقلاع عن سياسة تسليم المفتاح بقدر الإمكان والحرص على إشراك الجهات والمكاتب الوطنية فى تنفيذ المشروعات .
- النهوض بالتعليم والتدريب التكنولوجى .
- تطوير التكنولوجيات المحلية ولو كانت بسيطة أو تقليدية ، مالم يثبت

---

(١) راجع دكتور محمد عبد الشفيع عيسى ، مرجع سابق صـ ٢٦ - ٢٧

عجزها المطلق أو الكامل ، ذلك أنها تمثل معرفة محلية ووطنية متراكمة .

- التعامل مع التكنولوجيات المستوردة على أنها قدر أو كم معرفى مجسد يمكن إستيعابه وتفهمه وتطويره أو تطويعه حسب المقتضيات ، وبذلك تزداد القاعدة المعرفية المحلية أو الوطنية بالإكتساب من الأجنبى .
- لابد من ضمان التفاعل المستمر بين أنشطة البحث والتطوير ، والتصميم الهندسى ، والتصنيع التجريبى ، وذلك من خلال الربط الجيد بين مراكز البحوث والجامعات ومكاتب التصميم الهندسى من جهة ، وبين المصانع ووحدات الإنتاج من جهة ثانية . وقد يكون الوضع الأمثل أن تتولى المصانع ووحدات الإنتاج الإنفاق المباشر على نشاطى البحث والتطوير ، والتصميم الهندسى .
- يجب الإ يطغى جانب المعرفة المجسدة (الالات والمعدات والأجهزة) على جانب المعرفة غير المجسدة والتى تمثلها الإدارة والتنظيم الصناعيين . فالادارة الحديثة المتطورة والتنظيم الجيد للأعمال عنصران أساسيان فى التوليفة أو الحزمة التكنولوجية .
- تعزيز نظم المعلومات فى الصناعة حيث يشكل نقص المعلومات السليمة المنشورة فى الدول النامية ، عن جوانب المعرفة العلمية والتكنولوجية ، عائقاً أمام مؤسسات تلك الدول وهى تقوم بعملية تحديد وإختيار المعدات الرأسمالية والجوانب التكنولوجية المرتبطة بها حيث لاتتوفر عادة لدى تلك المؤسسات معلومات دقيقة عن الشركات الأجنبيه المنتجة لمعدات والات الصناعة الخاصة بها .
- التقدم التكنولوجى يجب أن نفهمه على أنه موقف حضارى متقدم قبل أن يكون علوم فى عقول العلماء لذلك فإن الإهتمام بالثقافة والسياسة والأدب والفكر والفن مطلب تنموى وتكنولوجى قبل أن يكون أى شى آخر .

رابعاً :- إمكانات التنسيق والتعاون التكنولوجي بين دول مجلس التعاون العربي :

نستخلص مما سبق ، أن التقدم العلمى والتكنولوجى هو المفتاح الحقيقى للتقدم الإقتصادى والإجتماعى والثقافى للمجتمع ، وأن الفجوة التكنولوجية العربية كانت وماتزال ، هى العقبة الكؤد أمام التقدم العربى . وإذا كان العمل العربى التكاملى قد تعثر حتى الآن فى إحراز تقدم ملموس فى بناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية . فإن التكتلات الإقتصادية الإقليمية العربية ، سوف تستمد أهميتها الحقيقية (قومياً وإقليمياً) من مدى حرصها على مسؤوليتها فى هذا المجال الحيوى الحاكم للحاضر والمستقبل بكل أبعاده . كما رأينا كيف أن النهوض بنشاط البحث والطوير (R&D) يمثل الحلقة الأساسية الأولى فى سلسلة التطور العلمى والتكنولوجى وأن تقاعس الأمة العربية فى هذا المجال قد كرس التبعية التكنولوجية العربية للدول الصناعية المتقدمة . وإذا كنا نؤكد على أهمية وضرورة بناء القدرة العلمية والتكنولوجية العربية ونحن بصدد دراسة وتحليل آفاق التنسيق والتعاون بين دول مجلس التعاون العربى، ؛ فإن ذلك لالشئ إلا لكون هذا المجلس يضم بين مؤسسات كلاً من مصر والعراق ، أكثر الدول العربية قدرة علمية وتكنولوجية ، خاصة فى مجالات التصنيع الحربى ، ومايمكن أن تؤديه الصناعات الحربية من دور كبير فى تطوير التصنيع المدنى . فالتلاقى يمكن أن يكون واضحاً فى نشاط البحث والتطوير الذى تستفيد منه كلا من الصناعات الحربية والصناعات المدنية . وحقيقة ، تقف ندوة البيانات والمعلومات المتاحة عن نشاط البحث والتطوير فى الصناعات العسكرية والحربية بالإضافة إلى سريتها ، عائقاً دون الإستطراد فى هذا المجال .

وطبيعى عند الحديث عن القدرة العلمية والتكنولوجية العربية وضرورة بنائها وتطويرها ، تمتد العيون والأبصار إلى مصر باعتبارها مالكة الشطر الأعظم من كلا من العصب العينى والعصب البشرى للقدرة العلمية والتكنولوجية العربية القائمة والمتاحة وترجع الجذور الأولى لذلك إلى عصر محمد على الذى قام قبل عام ١٨٧٠ بايفاد أعداد كبيرة من الطلبة إلى أوربا لتلقى التعليم الفنى ، وذلك باعداد فاقت ماأوفدته اليابان خلال الفترة ١٨٦٩ - ١٩٠٠ . [١] كما قام محمد على بجلب الخبراء والعلماء الفرنسيين والانجليز كمستشارين له . وأنشأ أول مدرسة مصرية للهندسة وأول مدرسة طبية فى المنطقة وهى مدرسة أبو زعبل (القصر العينى حالياً) [٢]. وقد أشرك الأوربيين فى جهازه الإدارى وتمكن بفضل خدماتهم من بناء نظام الرى والزراعة والصناعات القطنية وأحواض السفن والأعمال الهندسية والقوات المسلحة . واستطاع أن يقيم قاعدة إقتصادية . أمكنه من خلالها تمويل فتوحاته الكبيرة فى السودان وشبه الجزيرة العربية وسوريا فى حدود تركيا [٣] وإن كنا لسنا بصدد تقييم تجربة محمد على التى أجهضت بواسطة قوى الإستعمار حينذاك (انجلترا) ، إلا أن التاريخ يشهد كما يقول البعض [٤] ، بأنه كان أكثر زعماء القرن التاسع عشر ابداعاً وتجديداً . ورغم عهود السيطرة الأجنبيه والإستعمار التى عاشتها مصر ، إلا أنها كانت من الحين والآخر ، تتطلع إلى علوم وتكنولوجيا الغرب المتقدم . فأنشأ فؤاد الأول فى سنة ١٩٢٩ مجلس البحث القومى فى القاهرة وكان ذو أهداف بعيدة النظر ومشابهة لتلك التى أقرها مؤتمر الأمم المتحدة لتطبيقات العلم والتكنولوجيا للتنمية سنة ١٩٧٩ . ومنذ عشرينات هذا القرن وأخذ بنك مصر بفضل جهود طلعت حرب ، يقيم المشروعات الصناعية الرائدة . ولايجب أن نغفل أهمية إنشاء قناة السويس عام ١٨٦٩ . وإن كانت الفكرة والتصميم والتنفيذ والتشغيل (حتى عام ١٩٥٦) للجانب الأجنبى ، وانحصرت المساهمة المصرية فى التنفيذ عند حد العمالة العادية غير المدربة ؛ ومع ثورة ١٩٥٢

---

١) د. أنطوان زحلان ، مصدر سابق ص ١٠١
٢) المعهد العربى للتخطيط ، إجتماع خبراء حول التكنولوجيا والتنمية ، الكويت ١٩٨٧ ص ٢٠
٣) دكتور انطوان زحلان ، مرجع سابق ص ٨ ، ٩
٤) المعهد العربى للتخطيط ، مرجع سابق ص ٢٠

دخلت مصر عصر التعليم الواسع وبناء المؤسسات والأجهزة العلمية والتكنولوجية مثل المركز القومى للبحوث وأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا بمعاهدها المتخصصة هيئة الطاقة الذرية ، ومركز البحوث الزراعية ، ومعهد بحوث القطن ، ووحدات البحث والتطوير فى الوحدات الصناعية الكبيرة خاصة المصانع الحربية ومصانع الأدوية ومصانع الالكترونيات علاوة على نشاط البحث والتطوير داخل الجامعات المصرية والتوسع فيها ..... الخ . وقد صاحب كل ذلك تطور آخر فى علوم الثقافة والفكر والأدب والفن .

خلاصة القول ؛ أن مصر تمتلك الآن قدراً من المعرفة العلمية والتكنولوجية وإن لم يكن كبيراً ، إلا أنه مؤثراً سواء على مستوى العالم الثالث أو مستوى العالم العربى ، بل إن قدراً كبيراً من هذه المعارف والمدارك ، مازال يجدمكانة المتميز كجزء ضمن حلقات القدرة العلمية والتكنولوجية فى الدول الصناعية المتقدمة ذاتها . ويوضح الجدول رقم (٥٦)أشكال الصادرات التكنولوجية المصرية ، والجدول رقم (٥٧) الدول المستفيدة من تلك الصادرات .

جدول رقم (٥٦)

أشكال الصادرات التكنولوجية المصرية

الشكل	الأهمية النسبية
استشارات ، خدمات إدارية وهندسية ومساعدة فنية	١٨ر١٤
تدريب	٣٥ر٣٢
عمل مباشر	٨٢ر٨
عقود ترخيص براءات الإختراع	٩٤ر٢
تراخيص المعرفة	٩٤ر٢
إستثمار مباشر خارجى	٩٤ر٢
مشروعات تسليم المفتاح	٩٤ر٢
اخرى	٩٤ر٢
المجموع	١٠٠٪

المصدر

Sagafi Naijad; Technological exports from developing Countries, The Case of Egypt; UNIDO, IS 362, 14 Dec. 1982,P.29

جدول رقم (٥٧)

الدول المستفيدة من الصادرات التكنولوجية المصرية

الدولة	الأهمية النسبية
العراق	١٩ر٧٠
دول شرق أوسطية اخرى	١٦ر٦٧
ليبيا	١٢ر١٢
الكويت	١٠ر٦١
المملكة العربية السعودية	١٠ر٦١
السودان	١٠ر٦١
دول نامية اخرى	٩ر٠٩
اقتصاديات السوق الغربية	٦ر٠٦
دول الكتلة الشرقية	١ر٥٢
المجموع	٪١٠٠

المصدر :-

Sagafi Naijad, Ibid, P. 30

ويوضح الجدول رقم (٥٧) أن أهم الصادرات التكنولوجية المصرية هى المتجسدة بالأفراد والتى لايمكن فصلها عن شخص أو ذات صاحبها والتى أخذت صورة العمالة الماهرة والتى بلغت نسبتها ٨٢٪ من مجموع الصادرات التكنولوجية المصرية ، من بين هذه النسبة حوالى ٤٢٪ فى شكل إستشارات هندسية وإدارية ومساعدات فنية فى حين بلغ التدريب حوالى ٣٢٪ والعمل المباشر ٨٪ . هذا على عكس الصادرات التكنولوجية من الدول المتقدمة التى تأخذ عادة شكل براءات الإختراع واستثمار مباشر وتسليم مفتاح . وبعبارة أخرى ، تمثل الالات والمعدات وأجهزة القياس والإختبار الشطر الأكبر من صادرات التكنولوجيا من الدول المتقدمة سواء أخذت شكل أو من خلال الإستثمار الأجنبى المباشر أو إنشاء وتنفيذ المشروعات بنظام تسليم المفتاح . كما يوضح الجدول رقم (٢) أن العراق كان فى مقدمة الدول العربية المستفيدة من هذه الصادرات التكنولوجية المصرية . يليه ليبيا والكويت والسعودية والسودان . كما أن جزءاً غير قليل من تلك الصادرات قد ذهب إلى الدول الصناعية فى غرب (٦٪) وكذلك دول شرق أوربا (٥ر١٪).

ويوضح الجدول رقم (٥٨) أن أهم الدوافع لهذه الصادرات التكنولوجية المصرية، كانت طلبات الحكومات المضيفة (١٨٪) وسياسات المنشآت المعنية بها (١٨٪) علاوة على فرص الربح العالية (١٦٪) والرغبة فى استغلال الخبرة والمعرفة المتراكمة محلياً (١٦٪)

جدول رقم (٥٨)

دوافع تصدير التكنولوجيا المصرية للخـــارج

الدافـــــــــع	الأهمية النسبية
طلبات من الحكومات المضيفة	١٨
سياسات المنشآت المعنية	١٨
فرص الربح العالية بالخارج	١٦
استغلال الخبرات والمعرفة المتراكمة محلياً	١٦
طلبات من الحكومة المصرية	١٤
توفر الطاقة الفائضة	٨
التخوف من فقدان الأسواق المصرية	٢
الاستفادة من دعم حكومى	٢
دوافع أخرى	٦
المجموع	٪١٠٠

المصدر :-

Sagafi Naijad; Ibid. P.39

ورغم كل ذلك ، فالمكونات التكنولوجية المصرية سواء المستخدمة محلياً أو المصدرة للخارج ، مازالت بعيدة إلى حد كبير عن المكونات الرئيسية للقدرة التكنولوجية الحقيقية . ونقصد بذلك براءات الاختراع والالات والمعدات وأجهزة القياس والاختبار ..... الخ. ذلك أن العنصر المؤثر فى بناء القدرة التكنولوجية ومن ثم القدرة الإنتاجية للمجتمع ؛ هو وجود قوى لتصميم وتصنيع الالات والمعدات الرأسمالية . ولاشك أن هذا يتطلب كحلقة أولى أساسية ضرورة الإهتمام بنشاط البحث والتطوير والعمل على النهوض بوحداته والعاملين فى مجالاته (تجهيزاً وإنفاقاً) . وهذا مالم يصل بعد إلى المستوى الذى يمكن مقارنته بالدول المتقدمة .

فالجدول رقم (٥٩)يوضح أن عدد العاملين فى مجال البحث والتطوير فى مصر (وهى أكثر الدول العربية تقدماً فى هذا المجال) لم يتجاوز فى عام ١٩٨٥ أربعة أشخاص من بين كل عشرة الاف شخص من القوى العاملة (وليس من السكان) ، فى حين هذا المعدل ٦٦ شخص فى الولايات المتحدة الامريكية ، واليابان ٥٨ شخص والمانيا الغربية ٤٨ شخص وفى فرنسا وانجلترا من ٣٦ - ٣٩ شخص ، وذلك عام ١٩٨٢ . كما يوضح الجدول رقم(٦٠) مدى تدنى الإنفاق على نشاط البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى ، مقارنة ببعض الدول الصناعية المتقدمة .

جدول رقم (٥٩)

عدد العاملين فى البحث والتطوير من كل عشرة الاف شخص من القوى العاملة

الدولة	السنة	العدد
مصر	١٩٨٥	٤
البلدان الاخرى أعضاء اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا	١٩٨٥	أقل من ١ إلى ٣
الولايات المتحدة الامريكية	١٩٨٣	٦٦
اليابان	١٩٨٣	٥٨
المانيا الغربية	١٩٨٣	٤٨
فرنسا وانجلترا	١٩٨٣	٣٦ - ٣٩

المصدر :-

الأمم المتحدة : اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربى آسيا ، شعبة الموارد الطبيعية ، ١٩٨٨ وثيقة رقم ٦٦٥ ، جدول ١٤ صـــــ ٢١

جدول رقم (٦٠)

الإنفاق على البحث والتطوير فى عدد من الدول العربية بالمقارنة بالدول غير العربيـــــــــــــــــة

الدولة	السنة	٪ من الناتج القومى الإجمالى
الجزائر	١٩٧٤	٠ر١٣٪
مصر	١٩٧٣	٠ر٨٣٪
العراق	١٩٧٤	٠ر٢٥٪
الأردن	١٩٧٣	٠ر٣١٪
تونس	١٩٧٢	٠ر٣٠٪
المانيا الغربية	١٩٧٢	٢ر٣٪
اليابان	١٩٧٣	٢ر٠٪
الولايات المتحدة	١٩٧٣	٢ر٥٪

المصدر :-

اليونسكو : العلم والتكنولوجيا فى تنمية الدول العربية ، ١٩٧٧ صـــــ ١٥٦

إن أهم مانستخلصه من تحليل الصادرات التكنولوجية المصرية ، باعتبارها أهم الدول العربية فى هذا المجال ، إن القدر المتوفر من القدرة العلمية والتكنولوجية العربية ، يتمثل بصفة اساسية فى بعض مكونات العصب البشرى دون العصب العينى . والسبب فى ذلك هو الغياب شبه الكامل لصناعات بناء الالات والمعدات الرأسمالية اللازمة لبناء المصانع والسدود والخزانات والمطارات والموانى ..... الخ . ومن ثم يعتبر هذا الفرع الصناعى من أهم المجالات التى يجب يسعى العرب إلى دخولها اليوم قبل الغد . ويكون ذلك بالتخطيط العلمى الرصين الذين يعطى لكل دولة عربية مهما كان شأنها دوراً محدداً فى عمليات بناء القدرة التكنولوجية العربية . ومما لاشك فيه أن هذا التخطيط التكنولوجى لابد وأن يبدأ من حسن تخطيط وتنمية الموارد البشرية بهدف خلق الرصيد البشرى اللازم لتوفير مكونات العصب البشرى للقدرة التكنولوجية . وهذه المكونات هى العلماء ، مهندسوا التصميم ، والعمالة الماهرة المدربة . وبذلك يتحدد جوهر تحليل وتنمية الموارد البشرية فى المنظور التنموى ، فى كيفيه بناء الإنسان كقدرة إنتاجية ، وبذلك يتسنى تحويله من كونه عالة على التنمية إلى عنصر فاعل للتنمية ، إن هذا المنظور هو وحده الذى يضمن ، أن يكون الإنسان وهو يدخل قوة العمل ، لايدخلها معتمداً على قوته العضلية ، بل يدخلها وهو مالكاً ومكتسباً للمهارات والخبرات الفنية والإدارية التى تجعل منه طاقة إنتاجية حقيقية .

إن الإنسان كعنصر ومورد إنتاجى ، قد أصبح مطالب اليوم وهو يدخل سوق العمل فى عصر التكنولوجيات الحديثة المتطورة ، أن يكون مسلحاً فى المقام الأول بقوة ذهنية أكثر منها قوة عضلية . جهد ذهنى يتمشى مع المعدات والالات المتطورة Hard - Ware هذا الجهد الذهنى الذى يتمثل فى كم المهارات والخبرات المكتسبة بحيث تجعله جزءاً لايتجزأ من القدرة التكنولوجية للمجتمع . فالتطور العلمى والتكنولوجى المعاصر عن طريق إحلال الجهد الآلى محل الجهد العضلى للإنسان ، قد حصر قيمة المورد البشرى فيما تجعله من معارف علمية تكنولوجية . وبذلك لم يبقى للإنسان من دور بارز فى العمليات الإنتاجية إلا من خلال جهده الذهنى المكثف . ومن هنا نشأ تشوه عرض قوة العمل فى مواجهة الطلب عليها فى الدول النامية ومنها الدول العربية . ويكمن هذا التشوه فى وفرة العرض من قوة العمل المادى مع نقص شديد فى العمالة الماهرة والفنية . هذا فى الوقت الذى تتجه فيه تلك الدول إلى تحديث أساليب الإنتاج الفنية والتى تتطلب العمالة الماهرة المدربة وليس العمالة العادية . وهذا مايجعلنا نؤكد على أن لغة القدرة العلمية والتكنولوجية تختلف كثيراً عن لغة التعداد، عند تحليل الموارد البشرية .

إن نقطة البدء فى تحليل الموارد البشرية فى أى مجتمع ، تتمثل فى تحليل ودراسة المؤشرات الديموجرافية للسكان ؛ معدلات الزيادة الطبيعية ومعدلات الخصوبة والتركيب النوعى والعمرى ، معدلات المساهمة فى النشاط الإقتصادى حسب النوع والسن ومستوى التعليم ، ..... الخ . وسوف نوجز أهم مؤشرات هذا التحليل فيما يتعلق بدول مجلس التعاون الإقتصادى العربى ، فيما يلى :-

تضم دول مجلس التعاون العربى حوالى ٨٠ مليون نسمة . إلا أن أهم مايميز الهرم السكانى لهذه الدول هو إرتفاع نسبة الأطفال والشباب دون سن العمل . أى أنها دول ذات هياكل سكانية شبابية . فإذا ما أضفنا إليها أعداد السكان فوق سن العمل ، إنخفضت نسبة قوة العمل المتاحة ، حيث تقدر فى الدول الأربع بحوالى ٢٤ مليون نسمة (بنسبة ٣٠٪ من عدد السكان) . والنتيجة هى إرتفاع معدل الإعالة العامة. وتعود أسباب ذلك إلى إرتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب فى هذه الدول ، مع تحسن ظروف الصحة العامة ، مما أدى إلى إرتفاع معدلات الزيادة السكانية .

من الطبيعى كذلك ، أن ترتفع معدلات الإعالة ، كلما إنخفضت نسبة المساهمة فى النشاط الإقتصادى (أى نسبة المشتغلين فعلاً إلى عدد السكان) حيث تتراوح هذه النسبة فى دول المجلس بين الربع ($\frac{1}{4}$) والثلث ($\frac{1}{3}$) ويرجع السبب فى ذلك إلى إنخفاض مساهمة المرأة فى الحياه الإقتصادية نتيجة للعادات والتقاليد التى لاتشجع عمل المرأة وإن نالت حظها من التعليم . ويبدو أثر هذا العامل واضحاً ، لو علمنا أن معدل المساهمة فى النشاط الإقتصادى فى الدول الصناعية المتقدمة ، يزيد عن النصف .

إرتفاع نسبة الأمية فى هذه الدول الأربع ، سواء لضعف القدرة الإستيعابية لمدارس التعليم الأساسى أو لزيوع ظاهرة التسرب إلى ميادين العمل الحرفى والمهنى . ومن ثم يغلب على قوة العمل المتاحة النوعية غير الماهرة أو العادية التى لاتحمل آية مهارات أو خبرات فنية . وبذلك ينخفض المستوى العلمى التكنولوجى لقوة العمل المتاحة حيث يعتبر التعليم والتدريب التكنولوجى أهم قنوات إكتسابها .

ضعف الأهمية النسبية للتعليم الفنى والتدريب التكنولوجى ، علاوة على عدم ربط التعليم بالمصانع ومواقع الإنتاج الفعلى . الأمر الذى قلل من أثر التعليم على رفع القدرة التكنولوجية فى دول المجلس .

وعلى آية حال ؛ فإن دول مجلس التعاون الإقتصادى العربى وخاصة مصر والعراق والأردن ، تملك حصيلة من العلماء والمتخصصين والعمالة الفنية (كماً ونوعاً) يمكن أن تكون بداية جديدة للتنسيق والتعاون العلمى والتكنولوجى ، وذلك فيما لو خلصت النوايا وأحسن استغلالها ، لخدمة مصالح الجميع ، ودون إعتماد على الأجنبى ، إلا فى أضيق الحدود . وتتمثل الخطوة الأولى على هذا الطريق فى عمل حصر شامل لهذه الخبرات والمهارات والقدرات الفنية والإدارية وكذلك الشركات والأعمال التى يمكن لها تنفيذها سواء فى مجالات التصميم أو الدراسة أو التركيبات أو التشغيل والإدارة ..... الخ . وإن يكون التوجه لدى دول المجلس، هو الإستفادة بهذه الخبرات والقدرات التكنولوجية المتاحة ، والتأكيد على أهمية إشراكها فى تنفيذ الأعمال داخل دول المجلس الأربع ، حتى مع الشركات الأجنبية التى لايوجد لها بديل محلى داخل دول المجلس . إن ذلك سوف يساعد على مساعدة هذه الشركات على إكتساب المزيد من الخبرة ، علاوة على تدوير أموال التنمية داخل الدول الأربع ، وليس خرجها إلى الخارج . وبذلك تساعد التنمية القطرية بعضها البعض ، ويصبح كل منها سند للآخر ودعماً له . ونود أن نشير فى هذا الصدد إلى بعض المجالات التى يمكن أن تكون بداية للتعاون والتنسيق التكنولوجى بين دول المجلس وهى :-

- يمكن للخبرة المصرية أن تلعب دوراً كبيراً فى معالجة مشكلة تمليح الأرض الزراعية المروية فى العراق والتى تصل إلى حوالى ٥٠٪ . وتعتبر الملوحة من أهم المشاكل التى تواجه التنمية الزراعية فى العراق .

- كما يمكن للخبرة المصرية أن تساعد كثيراً فى معالجة آثار ضعف التربة الزراعية فى العراق ، حيث يتوفر فى مصر الآن خبرات كبيرة فى مجال تحليل التربة ، ومن ثم تحديد أنواع النبات التى تصلح لكل منها (التربة الخفيفة والتربة الثقيلة ، التربة الطينية والتربة الرملية ، ..... الخ .
- يمكن للخبرة المصرية المتراكمة فى مجال الصرف الزراعى أن تساعد كثيراً فى حل مشاكل الصرف التى تعتبر من أهم أسباب إنخفاض الإنتاج والإنتاجية الزراعية فى العراق . فشبكة الصرف لاتزال محدودة للغاية فى الزراعة العراقية وتقتضى إعتبارات زيادة الإنتاج والإنتاجية ضرورة بناء نظام للصرف (المكشوف والمغطى يساعد على التغلب على مشاكل التربة .
- تستطيع الخبرة المصرية فى مجالات المسح الخصوبى للتربة أن تفيد كلا من الزراعة العراقية واليمنية فى تحديد إحتياجات النباتات التى يراد زراعتها من التركيبات الغذائية التى يمكن سد النقص فيها خلال نظام رشيد للتسميد .
- تمتلك مصر خبرة واسعة فى مجال مشروعات الرى الكبرى والتى يمكن أن تلعب دوراً كبيراً فى العراق واليمن .
- تمتلك مصر والعراق والأردن خبرات واسعة ومتنوعة فى مجالات إنتاج مستلزمات الإنتاج الزراعى وغيرها من الالات وقطع الغيار اللازمة للميكنة الزراعية . هذه الخبرات تصلح لأن تكون بداية لتنسيق وتكامل صناعات الميكنة والتطوير الزراعى .
- تمتلك الأردن خبرة واسعة فى مجال الزراعات المحمية والتى يمكن أن تلعب دوراً واضحاً فى تطوير التنمية الزراعية فى بقية دول المجلس .
- تمتلك كل دولة من دول مجلس التعاون الإقتصادى العربى قدراً لايستهان به من الخبرات والقدرات التصنيعية فى العديد من فروع الصناعات التحويلية

خاصة الكيماوية والبتروكيماوية والبناء والتشييد ومعدات الورش والغزل والنسيج وبناء السفن ..... الخ . ويمكن بقدر من التنسيق والتخطيط ، تحقيق قدر من التكامل الإقليمى بينها لخلق نواة القدرة التكنولوجية العربية .

- تمتلك مصر والعراق الآن ، قاعدة صناعية لايستهان بها فى مجالات الصناعات الحربية ، والتى يمكن أن تكون بداية لنقله تكنولوجية فى دول المجلس والوطن العربى ككل ، وذلك فيما لو تم تدعيمها سواء من دول المجلس أو كافة الدول العربية ، فى ظل تخطيط إستراتيجى يضمن قدراً كبيراً من التكامل بينها وبين فروع التصنيع المدنى .
- تمتلك دول مجلس التعاون العربى قاعدة عريضة من مراكز ومنشآت البحث والتطوير العلمى والتكنولوجى والتى يمكن أن تلعب دوراً كبيراً وأساسياً فى بناء القدرة التكنولوجية الذاتية لدول المجلس وللأمة العربية ، وذلك فيما لو تم التنسيق بينها من ناحية وربطها بمجالات وميادين الإنتاج من ناحية أخرى .

المراجـــــــــــــــــع

مراجع الفصل الأول - المبحث الأول

أولاً :- المراجع العربية

١ - د. إبراهيم سعد الدين ، التصنيع والتنمية فى الوطن العربى ، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، الأمانه العامة ، ١٩٧٦ .

٢ - د. ابراهيم شحاته ، المشروعات العربية المشتركة ، الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية ، مايو ١٩٧٦ .

٣ - براجنيا وآخرون ، مشكلات التصنيع فى الدول النامية ، دار التقدم ، موسكو ١٩٧٤ .

٤ - خميس الفهداوى ، الإختلالات الهيكلية فى إقتصاديات أقطار مجلس التعاون العربى ، مؤتمر ظاهرة التجمعات الإقليمية فى عالم اليوم ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط ١٩٨٩ .

٥ - عبد اللطيف يوسف الحمد ، الإستثمار متعدد الأطراف والتكامل الإقتصادى العربى ، الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية ، ديسمبر ١٩٧٤ .

٦ - د. فتحى الحسينى خليل ، التصنيع الزراعى ، ودور الصناعات الغذائية فى الإقتصادالمصرى فى السبعينات ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم ١٢٤٦ ، ١٩٨٣ .

٧ - د. فوزى رياض فهمى ، دراسة مبدئية فى إعداد برنامج تنسيق التنمية الصناعية بين دول الوحدة الإقتصادية العربية ، مذكرة خارجية رقم ٨٠٦ ، معهد التخطيط القومى اكتوبر ١٩٦٧ .

٨ - د. محمد ابراهيم عبد الرحمن ، التبادل التجارى بين دول مجلس التعاون العربى ، مؤتمر ظاهرة التجمعات الإقليمية فى عالم اليوم ، كلية التجارة - جامعة أسيوط ١٩٨٩ .

٩ - د. محمد محمود الإمام ، التكامل الإقتصادى ، الأساس النظرى والتجارب الإقليمية مع الإشارة إلى الواقع العربى ، المؤتمر العلمى الأول ، الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية ، القاهرة ، ١٥ - ١٦ مايو ١٩٨٩ .

١٠ - د. محمد عجلان ، المشروعات المشتركة وتخطيط التكامل الإقتصادى العربى ، مجلة الفكر الإستراتيجى العربى ، العدد ٢٦ ، اكتوبر ١٩٨٨ .

١١ - مجلس الوحدة العربية ، تقرير الأمين العام إلى الدورة السادسة والثلاثين عمان ، ١٩٧٦ .

١٢ - المبادئ الأساسية للتنسيق والتكامل الصناعى العربى ، وأسس التنسيق المسبق مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، الأمانه العامة ، المملكة الأردنية الهاشمية ، فبراير (شباط) ١٩٨٠ .

١٣ - التنسيق الصناعى ودوره فى التنمية الإقتصادية العربية ، ملاحظات وأفكار للمناقشة ، ندوة التنسيق الصناعى العربى ، مجلس الوحدة الإقتصادية العربية ، الأمانة العامة ، ٢٢ - ٢٦ يونيو (حزيران) ، الإسكندرية ، ج.م.ع ١٩٧٦ .

١٤ - التعاون الصناعى بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال الصادرات ، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، ترجمة محمد حافظ شريف ، تقرير عن إجتماع مجموعة الخبراء الذى عقد فى مدينة بوخارست خلال الفترة ٨ - ١٣ يونيو ١٩٧٠ .

١٥ - مؤتمر التنمية الصناعية الرابع للدول العربية ، مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية ، بغداد ، ١٩٧٦ .

١٦ - مؤتمر التنمية الصناعية السالع للدول العربية ، مركز التنمية الصناعية جامعة الدول العربية ، تونس ، ٢٠ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٩ .

١٧ - خطة عمل برنامج التنسيق والتعاون الصناعى بين الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، دور الانعقاد العادى الأول ، ٢٤ - ٢٩ مايو (آزار) ١٩٦٩ .

١٨ - موجز لدراسة تنمية الحديد والصلب فى الدول العربية ، مركز التنمية الصناعية ، جامعة الدول العربية ، فبراير (شباط) ١٩٧٤ .

١٩ - التقرير الإقتصادى العربى الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اعداد مختلفة .

٢٠ - تقارير الصندوق العربى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، أعداد مختلفة .

٢١ - تقارير صندوق النقد العربى ، أعداد مختلف .

٢٢ - تقرير عن التنمية فى العالم ، البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، أعداد مختلفة .

٢٣ - المؤشرات الإحصائية السنوية ، وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزى للإحصاء ، العراق ١٩٨٧ .

٢٤ - وزارة الصناعية ، العراق ، ١٩٨٦ .

٢٥ - المؤشرات الإحصائية السنوية ، الجهاز المركزى للإحصاء ، الأردن ١٩٨٧

٢٦ - الكتاب الإحصائى السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، القاهرة اعداد مختلفة .

٢٧ - الكتاب السنوى لإتحاد الصناعة المصرية ، وزارة الصناعة ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

٠٢٨ - الإستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ، مشروع الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ ، وزارة التخطيط ، القاهرة ، أغسطس ١٩٨١ .

٢٩ - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ، (٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١) وخطة عامها الأول ، (٨٨/٨٧) ، الجزء الثانى ، الصورة القطاعية ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، القاهرة ، مايو ١٩٨٧ .

٣٠ - إحصاءات الإنتاج الصناعى السنوى ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أعداد مختلفة .

٣١ - المجالس القومية المتخصصة ، رئاسة الجمهورية ، القاهرة ، اعداد مختلفة .

٣٢ - الصناعات التحويلية فى الإقتصاد المصرى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر رقم ٢٠ ، معهد التخطيط القومى ، الجزء الثانى ، ١٩٨٢ .

٣٣ - مجلس الشورى ، دور الإنعقاد العادى الخامس ، تقرير عن سياسات الإستثمار ١٩٨٥ .

٣٤ - الصناعات البتروكيماوية فى العالم العربى ، مجلس الوحد الإقتصادية، الأمانة العامة ، بدون تاريخ .

٣٥ - المؤسسة العربية لضمان الإستثمار ، مناخ الإستثمار فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة إلى الملتقى العربى الثالث ، جامعة المنصورة ، ٢٠ - ٢٢ مارس ١٩٩٠ .

ثانياً :- المراجع الأجنبية

1 - F. Machlup, ed, Economic Integration, Regional Sectorl Lonodon, macmillan, 1976.

2 - History of Thought on Economic Integration, Lonodon, macmillan, 1976.

هوامش ومراجع الفصل الأول - المبحث الثاني

١ - د . محمد عبد الله حماد : تخطيط المدينة العربية ، التخطيط الاقليمى العربى الشامل وعلاقته بالتخطيط القومى للدول العربية ، الجزء الثالث ١٩٨٦ ، ص١١

٢ - مجلة المنتدى: نص اتفاقية مجلس التعاون العربى ، عمان الاردن مارس ١٩٨٩ ، ص ص ٤ - ٦

٣ - عبد اللطيف يوسف الحمد : نحو تنمية عربية تعتمد على الذات - الاعتماد على الذات والعمل العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشيه التاسعة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٧ ص ٢٨ .

٤ - المنظمه العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات العربية) : دراسات فى تنسيق الخطط والتكامل الاقتصادى العربى ، تجارب تخطيطية فى بعض الاقطار العربية القاهرة ١٩٧٨ ، ص ص ٣٧ - ٣٨ .

- د . مجيد مسعود ، د . صبرى زاير السعدى ، : التخطيط والعمل الاقتصادى العربى المشترك ، المعهد العربى للتخطيط ، الحلقة النقاشية العاشرة ، مؤسسة الكويت للتقدم العلمى بالكويت ، الطبعة الاولى يونيو ١٩٨٨ ، ص ص ٢٦ - ٢٧

- د . محمد هشام خواجكية : تجربة التنسيق العربى لدول مجلس التعاون ، مجلة التعاون، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، الرياض ، ديسمبر ١٩٨٩ ، ص ص ٧٥ - ٧٧ .

٥ - جنان احمد مكى : دراسة حول التعاون الصناعى ودور المشروعات العربية المشتركة فى تحقيق التكامل الاقتصادى ، مجلة "الاقتصادى العربى" العددان الاول والثانى بغداد ، أغسطس ١٩٨٨ ، ص ص ١٣٨ .

٦ - المرجع السابق : ص ص ١٢٦ - ١٢٧ .

٧ ـ د . محمد هشام خواجكية : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .
٨ ـ د . محمد عبد الله حماد : المرجع السابق ، ص ١١ .
٩ ـ د . زيد محمد فريز : تجربة التخطيط الاقتصادى فى الاردن : أجهزة التخطيط فى الاقطار العربية ، المعهد العربى للتخطيط ، تحرير د . مجيد مسعود . دار الشباب للنشر والترجمة والتوزيع ، ثيوقوسيا ١٩٨٧ ، ص ص ٧٣ ـ ٩٠ .
ـ د . مروان المعشر : التجربة الاردنية فى عملية التخطيط الاقتصادى (تقييم عام) ندوة التنمية بين التخطيط والتنفيذ فى الدول العربى (اكتوبر ١٩٨٦) ، اعداد الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، المعهد العربى للتخطيط ، الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الجزء الثانى التجارب القطرية العربية ، الكويت ١٩٨٨ ص ١٧ .
١٠ ـ المملكة الاردنية الهاشمية : خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) وزارة التخطيط ، ص ص ٨١ ـ ٩٤ ، ٥٣١ .
١١ ـ المرجع السابق .
١٢ ـ The World Bank: Trends in Developing Economics 1989, A World Bank Publication Washington D.C. Sep. 1989, P. 228.

١٣ ـ د . مروان المعشر : المرجع السابق ، ص ص ٢١ ـ ٢٥ .
١٤ ـ زيد فريز : اعادة التوازن الاقتصادى مع حلول ١٩٩٤ ، مجلة الاقتصاد والاعمال الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام ، بيروت ، فبراير ١٩٩٠ ص ص ٤١ ـ ٤٢ .
١٥ ـ المرجع السابق : ص ٤٢ .
١٦ ـ معهد التخطيط القومى بالقاهرة : ملخص بحوث ومناقشات الندوة المشتركة بين معهد التخطيط القومى بالقاهرة ، والمعهد القومى للتخطيط ببغداد ، عن المدخل التخطيطى للتكامل الاقتصادى العربى ، القاهرة ابريل ١٩٨٨ ص ص ١١ ـ ١٥ .

١٧ ــ حديث مع وزير التخطيط العراقي : مجلة الاقتصاد والاعمال ، المرجع السابق ص ٤٣ .

١٨ ــ مجلة الاقتصاد والاعمال : يوليو / أغسطس ١٩٨٩ ص ٢٠ .

١٩ ــ مجلة الاقتصاد والاعمال : فبراير ١٩٩٠ المرجع السابق ص ص ٤٣ ــ ٤٤ .

ــ المرجع السابق : أغسطس ١٩٨٩ ، ص ص ٢٠ ــ ٢١ .

٢٠ ــ مجلة الاقتصاد والاعمال : فبراير ١٩٩٠ ، المرجع السابق ، ص ٤٤ .

٢١ ــ يرى د . "صايغ" ان امكانيات العراق المستقبلية جيدة جدا استنادا الى موارده الطبيعية ، وتوافر راس المال وادائه الاقتصادى الحديث ، علاوة على التزام قيادته بالتنمية مع وجود بعض النقائص المطلوب معالجتها للاستفادة بالمعطيات المتاحة ، كالوحدة الوطنية، والمشاركة الشعبية ، وتنشيط مسلك الادارة المدنية ، واحداث التوازن المطلوب بين القطاعين العام والخاص بشكل يسمح بايجاد حوافز على نطاق اكبر .

د . يوسف عبدالله صايغ : مقررات التنمية الاقتصادية العربية ، ترجمة نديم خورى ، مراجعة حلمى معلوف ، الجزء الثالث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة الاولى ١٩٨٥ ص ٢٨٠ .

٢٢ ــ د . محمود عبد الفضيل : الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، الطبعة الاولى ١٩٨٠ ، ص ص ٨٥ ــ ٨٦ .

٢٣ ــ معهد التخطيط القومى : ملخص بحوث ومناقشات الندوة المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٠١

٢٤ ــ المرجع السابق : ص ١٠٥ .

٢٥ ــ البنك المركزى المصرى : المجلة الاقتصادية ، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثالث ١٩٨٨/٨٧ ، القاهرة . ص ٤٣٨ عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٢٦ ــ معهد التخطيط القومى : ملخص بحوث ومناقشات الندوة المشتركة : المرجع السابق ، ص ١٠٧ .

٢٧ ــ وزارة التخطيط والتعاون الدولى : الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٧ / ٨٨ ــ ٩١ / ٩٢) ، وخطة عامها الاول ٨٨/٨٧ ، الجزء الاول المكونات الرئيسية ، مايو ١٩٨٧ من التقديم ص ص ٢ ــ ٣ .

٢٨ - The World Bank: Ibid, P. 494.

٢٩ - صندوق النقد العربى : اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، أبو ظبى ١٩٨٦ ، ص ٣٧ .

٣٠ - د . محمد العزازى : محاضرات فى التنمية الاقتصادية والادارية فى الجمهورية العربية اليمنية ، دار الفكر العربى بالقاهرة ١٩٧٩ ص ص ١٠٦ - ١٠٧ .

٣١ - المرجع السابق : ص ص ١١٢ - ١١٤ .

٣٢ - صندوق النقد العربى : اقتصاد الجمهورية العربية اليمنية ، المرجع السابق ، ص ٤٦ - ٤٧ .

٣٣ - UN: Escwa , Bulletin of Industrial Statistics of the Escwa Region, New York 1987, PP. 155 - 156.

٣٤ - اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية والاسيوية : مواثيق الجامعة العربية والتجمعات الاقليمية ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٨٩ ، ص ص ٨ - ١٧ .

٣٥ - ازاء المكانة التى تتميز بها جامعة الدول العربية ، والاختصاصات المنوطة بها تصبح هى الوعاء الوحيد الذى يمكن أن تتجمع فيه الارادة العربية الواحدة ، مما يقتضى الحفاظ عليها والتمسك بها :
أمين هويدى : مستقبل العمل العربى الجماعى : الجامعة العربية واردتنا الجماعية مجلة "المستقبل العربى" مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، العدد الرابع ابريل ١٩٩٠ ص ص ١١ - ١٢ .

٣٦ - د . مجيد مسعود د د . صبرى زاير السعدى : المرجع السابق ص ٣٤ .

٣٧ - اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الاسيوية : المرجع السابق ، ص ص ٣٤-٤٨ .
د . نزار الربيعى : العمل العربى المشترك بين النظرية والتطبيق ، تجربة دول الخليج العربية فى مجال التعاون الاقتصادى ، مجلة " شئون عربية " تونس يونيو ١٩٨٦ ، ص ١٤٤ .

٣٨ - اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية الآسيوية : المرجع السابق ص ص ٤٩ - ٦٠ .

٣٩ ــ مؤتمر التنمية الصناعية السابع للدول العربية : صناعة عربية أم صناعات عربية ، مجلة الاقتصاد والاعمال ، مرجع سابق ، ديسمبر ١٩٨٩ ص ص ٦٩ ــ ٧٢ .

٤٠ ــ د . محمد محمود الامام : اتفاقية صندوق النقد العربى ، أبو ظبى ، ابريل ١٩٨١ ، ص ص ٤ ــ ٦ .

ــ د . مجيد مسعود ، د . صبرى زايد السعدى : ، المرجع السابق ، ص ٣٥ .

٤١ ــ صندوق النقد العربى : التقرير السنوى ١٩٨٨ ، أبو ظبى مارس ١٩٨٩ ، ص ٣ .

ــ د . مجيد مسعود ، د . صبرى زايد السعدى : ، المرجع السابق ص ٣٥ .

٤٢ ــ كان لغياب التنسيق العربى اكبر الاثر فى اتباع الاقطار العربية كل على انفراد استراتجية صناعة قطرية ضيقة ، مما حرمها من فرصة الاستثمارات الكبيرة ، والافادة بمزايا الانتاج الكبير ، ومن الدخول فى الصناعات التحويلية والاساسية التى لابد منها لاحداث التحول فى الهيكل الاقتصادى العربى :

د . محمود الحمصى : خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ــ بيروت ، اكتوبر ١٩٨٠ ص ٣٨ : ندوة التنسيق الصناعى العربى الاسكندرية (٢٢ ــ ١٩٧١/٢/٢٦) ، التقرير الموسع لندوة التنسيق العربى ص ١٥ .

أما محاولات التنسيق الصناعى فقد تعددت ، وانعقد بشأنه الكثير من الندوات والاجتماعات سواء على مستوى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أو على صعيد مركز التنمية الصناعية " المنظمة العربية للتنمية الصناعية " . كما جرت محاولات مماثلة من جانب اللجنة الدائمة للاستشارات التى تعمل فى نطاق دول المغرب العربى ، اضافة الى ماتقوم به منظمة الاستشارات الصناعية لدول الخليج العربية :

د . محمود الحمصى : المرجع السابق ، ص ٣٨ .

٤٣ ــ د . مجيد مسعود ، ود . صبرى زاير السعدى : المرجع السابق ص ص ٢٦ ــ ٢٩ .

٤٤ ـ المرجع السابق ص ٣١ .

ـ د . فؤاد مرسى : تنسيق الخطط القطرية فى الدول العربية ، ودورها فى تحقيق التكامل الاقتصادى، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، عمان يونيو ١٩٨٧ ، ص ص ١٩ ـ ٢٠ .

٤٥ ـ مجلة الاقتصادى العربى ، العددان الثانى والثالث سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ١٢ .

٤٦ ـ د . مجيد مسعود ، د . صبرى السعدى ، المرجع السابق ص ص ٣١ ـ ٥٧ .

٤٧ ـ المرجع السابق ص ٣١ .

٤٨ ـ د . فؤاد مرسى : مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، يونيو ١٩٨٧ ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

٤٩ ـ د . مجيد مسعود ، ود . صبرى السعدى : المرجع السابق ص ٣٢ .

٥٠ ـ مجلة الاقتصادى العربى ، يناير ١٩٨٢ ، ص ص ٣٩ ـ ٣١ .

٥١ ـ د . مجيد مسعود ، د . صبرى السعدى : المرجع السابق .

٥٢ ـ المرجع السابق : ص ص ٥٧ ـ ٦١ .

٥٣ ـ جميل مطر ، د . على الدين هلال : النظام الاقليمى العربى ، دراسة فى العلاقات السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٣ ، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

٥٤ ـ بنك الخليج الدولى (نشرة الخليج الاقتصادية والمالية) : التحديات التى تواجه قطاع الصناعة فى منطقة الخليج ، العدد التاسع ، نوفمبر ١٩٨٩ ، ص ١ .

٥٥ ـ د . خير الدين حسيب وأخرون : مستقبل الامة العربية ، التحديات والخيارات ـ التقرير النهائى لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت الطبعة الاولى ، اكتوبر ١٩٨٨ ، ص ٣٩ .

٥٦ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار : مناخ الاستثمار فى الوطن العربى ، ورقة مقدمة الى الملتقى العربى الثالث بجامعة المنصورة ، جمهورية مصر العربية (٢٠ـ٢٢) مارس ١٩٩٠ ص ص ٢٧ ـ ٢٨ .

٥٧ ـ د . اسماعيل صبرى عبد الله : استراتيجية التصنيع فى البلاد العربية ، مجلة الاقتصادى العربى " اتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، يناير ١٩٧٧ ، ص ٣١ .

٥٨ ـ د . ابراهيم سعد الدين وآخرون : التنمية العربية ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، بيروت الطبعة الاولى ، يونيو ١٩٨٩ ، ص ١١٤ .

٥٩ ـ الامانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٨٨ ، تحرير صندوق النقد العربى ، ابو ظبى ، ص ٢٣١ .

مراجـــــع الفصل الثانـــــى

أولاً :- المراجع العربية للفصل الثانـــــى

١ - الأهرام ، أعداد مختلفة ١٠/١١/١٩٨٩ ، ٢٣/٣/١٩٩٠، ٢٦/٤/١٩٩٠ ، ١٩/٦/١٩٩٠.

٢ - البترول ، أعداد مختلفة خلال الأعوام ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠ .

٣ - التقرير الإقتصادى العربى الموحد ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، تحرير صندوق النقـــــد العربى بالتعاون مع الأمانه العامة لجامعة الدول العربية ، الصندوق العربـــى للإنماء الإقتصادى والإجتماعى ، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . للأعوام ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٤ - تقرير الأمين العام السنوى التاسع (١٩٨٢)، الرابع عشر (١٩٨٧) ، الخامـــس عشر (١٩٨٨) ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، للأعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ .

٥ - راجية عابدين وآخرون، "الإعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظـــور تنموى وتكنولوجى" ، معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٩٠ (تحت النشر).

٦ - عبد القادر معاشو "الأوابك"منظمة إقليمية للتعاون العربى وأداه للتكامـــــل الإقتصادى" ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، الكويت ١٩٨٢ .

ثانياً :- المراجع الإنجليزية للفصل الثانـــــى

7 - Ragia Abdin, "Integrated Energy Planning in Selected ESCWA Countries ," Consultancy Report, United Nations/ESCWA, October 1985.

8 - Ragia Abdin, "Energy Situation and energy Planning in Egypt," Seminar on "Energy Policies in Medium and Long - term Related to Countries of Mediterranean Basin," Mediterranean Action Plan (UNEP) in Association With Blue Plan, Sophia - Antipolis, France, October 7 - 9, 1987.

مراجـع الفصل الثالـث

١ـ الامم المتحدة ـ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى اسيا " دراسات الحسابات القومية " النشرة التاسعة ، نيويورك ١٩٨٧ .

٢ ـ مجلس الشورى، تقرير لجنة الشئون العربية والخارجية عن الامن القومى " مجلس التعاون العربى ـ آفاق العمل المشترك " دور الانعقاد الحادى العاشر ١٩٩٠ .

٣ـ دكتور محمد فكرى شحاته " التخطيط المالى فى الاقتصاد الاشتراكى المخطط " مذكرة خارجية ٩٥٦ معهد التخطيط القومى ، ابريل ١٩٧٠ .

" Handbook of International Trade and Development Statistics 1988 " United Nation, New York, 1989.

مراجع الفصل الرابـــــــع

أ - العربية :-

١ - دكتور أنطوان زحلان ؛ البعد التكنولوجى للوحدة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٣ .

٢ - مهندس / على أحمد نجيب ؛ التخطيط الصناعى والاستقلال الوطنى ؛ سيمنـار الثلاثاء ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ١٩٨٤

٣ - دكتور محمد عبد الشفيع ؛ الصناعات الصغيرة والتطور التكنولوجى (إطلالـة على التجربة المصرية) ، ورقة غير منشورة ، معهـد التخطيط القومى .

٤ - المعهد العربى للتخطيط؛ إجتماع خبراء حول التكنولوجيات والتنميـــة ، الكويت ، ١٩٨٧ .

٥ - الأمم المتحدة ، اللجنة الإقتصادية لغرب آسيا ، شعبة الموارد الطبيعيـــة ١٩٨٨ ، وثيقة ٦٦٥ .

٦ - اليونسكو ، العلم والتكنولوجيا فى تنمية الدول العربية ، ١٩٧٧ .

ب - الإنجليزيـــة :-

7 - Sagafi Naijad, Technological exports from developing countries;The case of Egypt, UNIDO,IS, 362, 1982.

U.N. Trade and development Report 1987, U.N Conference on trade and development, Geneva.

سلسلة من القضايا صدر فيها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)• (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)• (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين• (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨)• (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)• (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩• (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية • (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه •
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)• (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) المحيرات الشماليه بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الآفاق المستقبليه فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه للدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الكفاءة الفنية من النمو (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسيه للتطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتصله باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥ • (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ـ بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومعدلات تنمية — اكتوبر ١٩٨٨

٤٢ـ نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء . — اكتوبر ١٩٨٨

٤٣ـ دور الصناعات الصغيرة فى التنميه
دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى — أكتوبر ١٩٨٨

٤٤ـ دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى
التابع لوزارة الصناعه. — أكتوبر ١٩٨٨

٤٥ـ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه
الاقتصاديه والاجتماعيه — فبراير ١٩٨٩

٤٦ـ امكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى
الايرادات العامه للدوله فى مصر. — فبراير ١٩٨٩

٤٧ـ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر. — سبتمبر ١٩٨٩

٤٨ـ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير
التنمية القطاع الزراعى — فبراير ١٩٩٠

٤٩ـ الانتاجية والاجور والاسعار ـ الوضع الراهن للمعرفه النظرية والتطبيقية
مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر — مارس ١٩٩٠

٥٠ـ البعد الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الاحمر وفرص
الاستثمار المتاحه للتنمية — مارس ١٩٩٠

٥١ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الاولى — مايو ١٩٩٠

٥٢ـ بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الراسمالية فى مصر — سبتمبر ١٩٩٠

٥٣ـ بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقه من منظور تنموى وتكنولوجى — سبتمبر ١٩٩٠

٥٤ـ التخطيط الاجتماعى والانتاجيه — أكتوبر ١٩٩٠

٥٥ـ مستقبل استصلاح الأراضى فى مصر فى ظل محددات الأرض والمياه
والطاقه. — أكتوبر ١٩٩٠

٥٦ـ دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجيه فى الاقتصاد المصرى — نوفمبر ١٩٩٠

٥٧ـ بنوك التنميه الصناعيه فى بعض دول مجلس التعاون العربى — نوفمبر ١٩٩٠